السوق المشتركة
للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

تقرير الكوميسا السنوي
لعام ٢٠٢٣

"التكامل الاقتصادي من أجل إقليم كوميسا
مزدهر، مرتكز على الاستثمار الأخضر
وإضافة القيمة والسياحة"

تقرير الكوميسا السنوي

لعام ٢٠٢٣

© الكوميسا

التصميم والنشر:

وحدة العلاقات العامة والاتصال المؤسسي

المحتويات

رسالة من الأمينة العامة	iv
رسالة من رئيس قمة الكوميسا	vii
أهداف الكوميسا	x
البنية المؤسسية للكوميسا	xi
الدول الأعضاء بالكوميسا	xi
ملخص شامل	xiii
الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٢	
١. معلومات أساسية	١
٢. النمو الاقتصادي	١
٣. معدل التضخم	٢
٤. السياسة النقدية والمالية الكلية وتطورات أسعار الصرف	٣
٥. رصيد المالية العامة الكلي، بما في ذلك المنح	٤
٦. الدين الحكومي	٥
٧. الحساب الجاري الخارجي بما في ذلك المنح	٦
٨. تراكم الاحتياطي	٧
٩. التوقعات متوسطة الأجل والتوصيات	٨
١٠. المخاطر التي تهدد التوقعات	١٠
١١. التطورات التجارية في إقليم الكوميسا لعام ٢٠٢٣	١٠

الفصل الثاني - تنفيذ برامج التعاون والتكامل الإقليميين في الكوميسا	١٨
١. السوق الداخلية	١٨
٢. برنامج إحصاءات الكوميسا	٣١
٣. برنامج الكوميسا للحوكمة والسلم والأمن	٣٨
٤. تعزيز تطوير البنى التحتية الاقتصادية	٤٢
٥. برنامج الكوميسا للصناعة والزراعة	٥٢
٦. برنامج مسائل النوع والشئون الاجتماعية	٩٤
٧. تعبئة الموارد والتعاون الدولي	٩٩
٨. مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل	١٠١
٩. الشئون القانونية وشؤون المؤسسات	١٠٣
١٠. الاتصالات المؤسسية	١٠٦
١١. التخطيط الاستراتيجي والبحوث ومواءمة السياسات	١١٠
١٢. إدارة تكنولوجيا المعلومات والشبكات	١١٠
١٣. الموارد البشرية والشؤون الإدارية	١١٢
الفصل الثالث - عمليات مؤسسات الكوميسا	١٢٢
١. شركة إعادة التأمين (زيب-ري) (شركة إعادة التأمين التابعة لمنطقة التجارة التفضيلية)	١٢٣
٢. وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا	١٢٨
٣. معهد النقد بالكوميسا.	١٣٠

٤. شركة التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا	١٣٤
٥. معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية	١٣٦
٦. مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا – صوت القطاع الخاص	١٤١
٧. لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا	١٤٦
٨. محكمة عدل الكوميسا	١٥٣
٩. اتحاد الجمعيات الوطنية للسيدات الأعمال بالكوميسا.	١٥٦
١٠. تحالف تجارة السلع الأساسية في الشرق والجنوب الأفريقي (أكتيسا)	١٦٤
١١. غرفة المقاصة بالكوميسا	١٦٦
١٢. بنك التجارة والتنمية	١٦٩

قائمة الجداول

الجدول ١: أهداف الكوميسا

الجدول ٢: إجمالي صادرات الكوميسا حسب القطاع، ٢٠٢٢-٢٠٢٣، القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

الجدول ٣: إجمالي واردات الكوميسا حسب القطاع، ٢٠٢٢-٢٠٢٣، القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

الجدول ٤: التجارة العالمية للكوميسا حسب البلد، ٢٠٢١ - ٢٠٢٣ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول ٥: المنتجات الأكثر تصديراً فيما بين بلدان الكوميسا

الجدول ٦: حالة التنفيذ فيما يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والشؤون الاجتماعية وتمكين الشباب

الجدول ٧: مؤشرات الأداء الرئيسية في عام ٢٠٢٣

الجدول ٨: التقدم المحرز في المقاصة بالكوميسا في عام ٢٠٢٣

قائمة الأشكال التوضيحية

الشكل ١: خريطة أفريقيا وتظهر بها الدول الأعضاء بالكوميسا

الشكل ٢: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكوميسا (التغير في النسبة المئوية على أساس سنوي)

الشكل ٣: متوسط أسعار المستهلكين في الكوميسا (المتوسط السنوي، النسبة المئوية للتغير)

الشكل ٤: متوسط الرصيد المالي الكلي للكوميسا (بما في ذلك المنح، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل ٥: متوسط الدين الحكومي بالكوميسا (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل ٦: متوسط الحساب الجاري الخارجي للكوميسا (بما في ذلك المنح، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل ٧: متوسط احتياطيات الكوميسا (الأشهر التي تغطيها من واردات السلع والخدمات)

الشكل ٨: التجارة العالمية بالكوميسا من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الشكل ٩: أسواق التصدير الرئيسية بالكوميسا في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الشكل ١٠: أسواق الاستيراد الرئيسية بالكوميسا في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الشكل ١١: إجمالي الصادرات البينية في إقليم الكوميسا حسب البلد، في الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٣ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الشكل ١٢: النسبة المئوية للتغييرات التي حدثت على مدار عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، حسب البلد

الشكل ١٣: الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات ٢٠٢١-٢٠٢٥

الشكل ١٤: التصنيف حسب الجنس في حلقة عمل سيشيل

الشكل ١٥: التصنيف حسب الجنس في الاجتماع الاستهلالي لإريتريا

الشكل ١٦: التصنيف حسب الجنس في حلقة العمل الاستهلالية في زامبيا

الشكل ١٧: التصنيف حسب الجنس في حلقة العمل الاستهلالية في جزر القمر

الشكل ١٨: بيانات تصنيف وفد إريتريا

الشكل ١٩: بيانات تصنيف وفد جزر القمر

الشكل ٢٠: بيانات تصنيف وفد زامبيا

الشكل ٢١: بيانات التصنيف في اجتماع سيشيل الافتراضي

الشكل ٢٢: بيانات تصنيف وفد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP٢٨)

الشكل ٢٣: الأموال المتاحة للأمانة العامة للكوميسا من أجل تنفيذ برامج الكوميسا في الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (بدولارات الكوميسا)

الشكل ٢٤: توزيع اعتمادات الميزانية على الإدارات والوحدات المختلفة

الشكل ٢٥: توزيع النفقات حسب الركيزة

الشكل ٢٦: مصادر المِنَح

الشكل ٢٧: إيرادات إعادة التأمين

الشكل ٢٨: أرباح الشركة وأصولها

الشكل ٢٩: عدد عمليات الاندماج حسب الدول الأعضاء المتأثرة، ٢٠٢٣

الشكل ٣٠: عدد حالات الممارسات التجارية التقييدية لكل دولة عضو

الشكل ٣١: عدد قضايا المستهلكين لكل دولة عضو

الشكل ٣٢: اتجاه معاملات النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات

الرسائل

رسالة من الأمينة العامة

لا نزال نخطو خطوات ملموسة في رحلتنا نحو التكامل والتعاون الأقوى والرخاء المشترك، كما يتجلى في الإنجازات المُوضَّحة في هذا التقرير السنوي عن عام ٢٠٢٣. ويؤكد هذا التقدم التزامنا الراسخ بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في معاهدة الكوميسا من أجل بناء مستقبل يتسم بالتعاون، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإنشاء سوق مشتركة تنافسية، وتعزيز السلام والأمن في شتى أنحاء الإقليم. ولذلك من دواعي سروري البالغ أن أقدم لكم تقرير الكوميسا السنوي لعام ٢٠٢٣ الذي يتضمن لمحة عامة شاملة عن الأداء الاقتصادي للإقليم، والتطورات الرئيسية في برامج الكوميسا، وأولوياتنا المستقبلية.

وقد شهد إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٣ بيئة اقتصادية معقدة. ورغم أن بعض البلدان حققت انتعاشاً في النمو، واجهت بلدانٌ أخرى تحديات مستمرة. ويحلل هذا التقريرُ مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. وقد تباطأ متوسط النمو الإقليمي بدرجة طفيفة، فبلغ ٥,٧٪ مقابل ٥,٩٪ في عام ٢٠٢٢. وينطوي ذلك على تباين كبير فيما بين الدول الأعضاء، إذ يشهد نصفها تقريباً انتعاشاً في النمو، بينما يشهد النصف الآخر تراجعاً. وارتفع التضخم إلى حد ما، فوصل إلى ٢٣,٩٪ في عام ٢٠٢٣، بعد أن كان ١٩,٦٪ في عام ٢٠٢٢.

ولكن بعض البلدان قد نجحت في تحقيق معيار تَقارُب الكوميسا البالغ ٧٪ من التضخم مع الزيادة أو النقصان بنسبة ١٪. وطبَّقت البنوك المركزية في العديد من البلدان سياسات نقدية أكثر تشدداً لمكافحة التضخم. واستمرت جهود ضبط الأوضاع المالية، مع تحسن متوقع في العجز المالي الكلي، بما في ذلك المِنَح. وتقلَّص عجز الحساب الجاري الخارجي في الإقليم بدرجة طفيفة، مدفوعاً بانخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية، وانتعاش السياحة، وثبات تدفقات التحويلات المالية. ولكن انخفضت الاحتياطيات الخارجية بسبب الضغوط التي تقتضي دعم أسعار الصرف والواردات.

وفيما يخص التجارة الإجمالية، انخفض إجمالي صادرات الكوميسا وارداتها من حيث القيمة مقارنة بعام ٢٠٢٢. ويعكس ذلك انخفاض الطلب العالمي على بعض الصادرات الرئيسية، والاضطرابات التي تشهدها سلاسل التوريد العالمية. وأما من حيث أداء الصادرات، فقد انخفضت صادرات الوقود والسلع المُصنّعة والمواد الخام الزراعية، في حين زادت صادرات الخامات والمعادن والمواد الغذائية والمنتجات الأخرى زيادة طفيفة. وظل الاتحاد الأوروبي أكبر وجهة لصادرات الكوميسا والمصدر الأول لوارداتها، تليه الصين ثم التجارة البينية في إقليم الكوميسا.

وقد بذلت قمةُ رؤساء الدول والحكومات، إلى جانب المجلس الوزاري واللجان الفنية وغيرها من الأجهزة المهمة الأخرى، جهوداً دؤوبةً للإشراف على التوجه الاستراتيجي للكوميسا وإدارة دفته، لضمان تنفيذ برامجنا تنفيذاً متسقاً وفعالاً. وقد شهدنا تقدماً كبيراً في التجارة البينية بين دول الكوميسا، مدعوماً بمبادرات مثل أنظمة شهادات المنشأ الإلكترونية وبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد. وقد أدت هذه الجهود إلى تبسيط الإجراءات الجمركية، وتقليل الحواجز، وتعزيز الكفاءة التجارية في شتى دولنا الأعضاء.

ومن خلال مبادرات مثل برنامج التصنيع المشترك بين زامبيا وزيمبابوي، والتزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في أفريقيا (برنامج كادب) / مالابو، عززنا الإنتاجية الزراعية، ودعمنا نمو الصناعات المستدامة. ويتضح من جهودنا في مشروع تطوير قطاع الأدوية الإقليمي تفانينا في تعزيز القدرات الصناعية والنهوض بالأمن الصحي.

وقد أدى برنامج الحوكمة والسلام والأمن دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار في إقليمنا. فابتداءً من أنظمة الإنذار المبكر وصولاً إلى بعثات مراقبة الانتخابات، عززت مبادراُتنا السلام والأمن والحوكمة، وهي أمور لا غنىً عنها لتحقيق التنمية المستدامة.

وأُحرِز تقدمٌ كبيرٌ في تطوير البنية التحتية الاقتصادية الإقليمية، لا سيما في قطاعات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل. وركزت مشروعاتنا على زيادة مشاركة القطاع الخاص، وضمان الحصول المستدام على الطاقة، ومواءمة اللوائح التنظيمية لتعزيز الترابط.

ولا يزال التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي ثابتاً لا يتزعزع. وقد أسفرت البرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة وإشراك الشباب وتعزيز العدالة الاجتماعية عن نتائج ملحوظة، على الرغم من التحديات المستمرة. ونحن مصممون على تعزيز هذه الجهود، بما يضمن تحقيق نمو شامل للجميع.

وقد أدت الإدارة المالية السليمة إلى تحقيق فائض تشغيلي هذا العام، مما يدل على استخدامنا الحكيم للموارد. ولا تزال شفافيتنا ومساءلتنا في إدارة الشؤون المالية للكوميسا أمراً محوريّاً لنجاحنا.

كما أن استثماراتنا في بناء قدرات مؤسساتنا ودولنا الأعضاء عن طريق برامج مثل "منصة مدفوعات التجزئة الرقمية الفورية الشاملة في الكوميسا" وحلقات عمل تدريبية قد أرست الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المستدام والتكامل.

ويُختتَم هذا التقرير بمناقشة الآفاق المستقبلية للإقليم على المدى المتوسط، والتوصيات الرئيسية. ويشمل ذلك تحسين التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف، وهو أمر بالغ الأهمية لإدارة التضخم ودعم الانتعاش الاقتصادي؛ وإدارة الديون التي تدل على حاجة بلداننا إلى إعطاء الأولوية لضبط أوضاع المالية العامة من أجل خفض مستويات الدين وإيجاد حيز مالي للإنفاق الأساسي. أضف إلى ذلك أن تعميق التكامل الإقليمي من خلال أُطر مثل منطقة التجارة الحرة

القارية الأفريقية يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التجارة وتنويع الأسواق وتحسين القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وإضافة إلى ذلك، ستُعالج هذه الجهودُ زيادة تواتر ظواهر التغير المناخي وشدتها، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى البعيد، لا سيما في القطاع الزراعي.

وبينما نتأمل هذه الإنجازات، من الأهمية بمكان أن نقرّ بأن رحلتنا لم تكتمل بعدُ. فالساحة العالمية المتغيرة تطرح تحديات وفرصاً جديدة، مما يحثنا على أن نظل يقظين ومتكيفين. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الأطراف المعنية، ومنها الدول الأعضاء والمؤسسات والشركاء والمواطنون، على دعمهم الثابت وتفانيهم الذي لا يتزعزع. لقد كان لجهودكم الجماعية دورٌ فعال في دفع برنامج عملنا إلى الأمام وتحقيق أهدافنا.

فلنواصل البناء على هذا الأساس، ولنعمل معاً لمواجهة التحديات واغتنام الفرص من أجل إحراز التقدم. فبوحدتِنا وصمودِنا، سنواصل تعزيز الرخاء والأمن والتكامل في إقليم الكوميسا.

معالي السيدة/ تشيليشي مپوندو كاپوپيوى

السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

رسالة من رئيس قمة الكوميسا

لقد كان عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ عاماً محورياً بالنسبة للكوميسا باعتبارها أحد التكتلات الإقليمية، إذ عززت مكانتها كجماعة اقتصادية رائدة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي. وقد واصلت برامجُنا إرساء المعايير في شتى أنحاء القارة، بينما تواصل مؤسساتنا القوية تحديد وتيرة التقدم من أجل صوغ إطار متماسك للتكامل الإقليمي. وقد حافظنا على ريادتنا في تنفيذ المبادرات الرئيسية في قطاعات متعددة –منها الزراعة، والطاقة، والبنية التحتية– على نطاق أربع جماعات اقتصادية إقليمية أخرى. ويعد عام ٢٠٢٤ عاماً ذا أهمية خاصة بالنسبة للكوميسا؛ حيث يبلغ عُمر المنظمة في الثامن من ديسمبر ٣٠ عاماً من العطاء والإنجازات.

وأتقدم بخالص شكري وتقديري لشركائنا في التنمية، الذين تحملوا بسخاء ما يصل إلى ٧٠٪ من تمويل برامجنا. فالتزامهم وثقتهم في الكوميسا دورٌ فعال في دفع أجندة تكاملنا الإقليمي قُدُماً. وبفضل دعمهم، تواصل منطقتنا إحراز تقدم كبير نحو الأهداف التي وضعناها منذ عام، رافعين شعار: "التكامل الاقتصادي من أجل إقليم كوميسا مزدهر، مرتكز على الاستثمار الأخضر وإضافة القيمة والسياحة".

ومن دواعي سرورنا أن نرى تدخلاتنا تُركز على هذه القطاعات الحيوية من خلال تيسير الاستثمار وتعزيز الشراكات. ويهدف إقليم الكوميسا، على وجه الخصوص، إلى تنويع قاعدة التصنيع عن طريق زيادة القيمة المضافة، ومن ثَمّ تقليل الاعتماد على استيراد السلع الزراعية والسلع القائمة على الموارد ذات القيمة المضافة. ودعمنا التعاوني المستمر لتعزيز إنشاء مجمعات صناعية مشتركة ومجمع صناعي زراعي مشترك بين زامبيا وزيمبابوي خيرُ مثال على إيماننا الراسخ بقوة التعاون وبناء سلاسل القيمة الإقليمية المتينة بوصفها مُحركات رئيسيَة للتصنيع في تكتلنا الإقليمي.

إننا في الكوميسا نؤمن إيماناً راسخاً بأن القطاع الخاص له دور أساسي في إطلاق الإمكانات التنموية لمواردنا. ولذلك نواصل حثّ الدول الأعضاء على تهيئة بيئات تشغيلية مواتية للاستثمار، مسترشدين بالأطر الإقليمية مثل منطقة الاستثمار

المشتركة بالكوميسا. وأود أن أُشدد على الدور الحاسم لعملية إثراء الخامات وإضافة القيمة وتطوير سلاسل القيمة القوية في تسريع النمو والتنمية الاقتصاديَين.

وكذلك، لا يزال التصنيع –الذي يرتكز إلى قاعدة الموارد الإقليمية المتنوعة لدعم تطوير سلسلة القيمة الزراعية والاستفادة من المعادن، والذي يعززه مشاركة القطاع الخاص– إحدى الركائز الرئيسية للتجارة الإقليمية والتوسع والتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام.

ويظل قطاع تجهيز المنتجات الزراعية وصناعة السياحة عِماد معظم الاقتصادات في إقليم الكوميسا. فالصناعات الزراعية وحدها تمثل ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا، وتوفر سُبُل عيش لنحو ٨٠٪ من القوى العاملة في الإقليم. أما قطاع السياحة فهو يسهم بنحو ٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا ونسبة ٩,٩٪ من فرص العمل. ويزخر إقليمنا كذلك بأراضٍ شاسعة صالحة للزراعة، وطاقة متجددة، وموارد مائية. كذلك توفر المستويات المتزايدة من الدخل وتزايد في النمو السكاني وتنوع الظروف المناخية فرصة لتوسيع قدرة الإقليم الإنتاجية. ولهذا السبب، فإن إقليمنا قد عقد العزم على مواصلة بناء سلاسل قيمة قوية ومتنوعة وخلق فرص استثمارية.

ولا يزال سعيُنا إلى جعل الكوميسا وجهة شاملة للسائحين والمستثمرين على حد سواء يمضي في مساره الصحيح. ولسوف يبقى هذا المسار مستمراً. وفي الوقت نفسه، واصلنا تعزيز الاستثمارات المُراعية للبيئة وبإمكاننا الآن أن نفخر بمجموعة جيدة من المشروعات، خصوصاً في مجال الطاقة المتجددة. والهدف من ذلك هو ضمان أن تكون الاستثمارات في إقليمنا مستدامة بيئياً ومستجيبة للتغيرات المناخية ومتماشية مع التزامنا بتقليل انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تقليل المخاطر. وإننا نعد تلك الأمور بمثابة عناصر رئيسية لتنمية الاستثمارات. ونُعرب في هذا الصدد عن بالغ تقديرنا لشركائنا في التنمية الذين قدموا الموارد اللازمة لتعزيز الاستثمارات في قطاع الطاقة. فالتأثيرات المدمرة لتغير المناخ التي شهدناها في إقليمنا على مر السنوات الماضية بسبب الفيضانات والجفاف تشير إلى الحاجة إلى التأهب في جميع الأوقات. ويجب علينا الاستمرار في تعزيز القدرة على الصمود من خلال الاستثماراالمُراعي للبيئة.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على الدعم المقدم أثناء فترة رئاستي. فالتزامكم لدعم الأمانة العامة للكوميسا من خلال مساهماتكم المالية ومشاركتكم في أعمال هذا الجهاز الإقليمي يسهم دون أدنى شك في تحقيق التقدم لبرنامج التكامل الإقليمي لمنظمتنا. كما أشيد بنفس القدر بشركائنا وأقدر مساهماتهم في عملية التكامل الإقليمي. فدعمكم لا يقدر بثمن، وهو دليل على ثقتكم في تكتلنا الإقليمي من أجل دفع عجلة النمو والتنمية لشعب إقليمنا.

معاً سننمو لتحقيق الرخاء والازدهار!

فخامة الرئيس/ هاكايندى هيتشيليما

رئيس جمهورية زامبيا

ورئيس قمة رؤساء دول وحكومات الكوميسا

الرؤية

تتمثل رؤية الكوميسا في "أن تكون جماعة اقتصادية إقليمية تتسم بالتكامل التام، وتتمتع بالقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي، وتوفر مستوى معيشة مرتفعا لجميع شعوبها، وأن تكون جاهزة للاندماج في أي جماعة اقتصادية أفريقية".

الرسالة

تتمثل رسالة الكوميسا في "السعي إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي مستدام في جميع الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتكامل في جميع مجالات التنمية، وخاصة في التجارة، والجمارك والشؤون النقدية، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة والطاقة، ومسائل النوع، والزراعة، والبيئة، والموارد الطبيعية".

أهداف الكوميسا

١. يتماشى عمل الكوميسا مع الأهداف والغايات المُحدَّدة في معاهدة الكوميسا. وتنص المادة ٣ من المعاهدة على أن أهداف السوق المشتركة هي:

الجدول ١: أهداف الكوميسا

بلوغ النمو والتنمية المستدامَين للدول الأعضاء من خلال تعزيز وجود تنمية أكثر توازنًا وتناغمًا لهياكل الإنتاج والتسويق بها.	تعزيز التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي ودعم التبنّي المشترك لسياسات وبرامج الاقتصاد الكلي من أجل رفع مستوى معيشة شعوبها وتعزيز العلاقات الأوثق بين دولها الأعضاء.	التعاون على تهيئة بيئة مواتية للاستثمارات الزراعية والأجنبية والعابرة الحدود والمحلية، بما في ذلك التعزيز المشترك للبحوث وتطويع العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.
التعاون على تعزيز السلم والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء بهدف الارتقاء بالتنمية الاقتصادية في الإقليم.	التعاون من أجل تدعيم العلاقات بين السوق المشتركة وباقي دول العالم وتبنّي مواقف مشتركة في المحافل الدولية.	المساهمة في إرساء أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتحقيقها والارتقاء بها.

البنية المؤسسية للكوميسا

يتألف هيكل صنع القرارات في الكوميسا مما يلي:

- **قمة رؤساء الدول والحكومات:** وهي الجهاز الأعلى للسوق المشتركة، وتتكون من رؤساء الدول والحكومات في جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ٢١ دولة؛
- **المجلس الوزاري:** ويتألف من الوزراء بجهات التنسيق الوزارية من جميع الدول الأعضاء. وهو مسؤول عن الإشراف على سير عمل الكوميسا وتطويرها وضمان تنفيذ البرامج والسياسات المتفق عليها؛
- **اللجان الفنية:** تتألف هذه اللجان من مسؤولين فنيين من الدول الأعضاء متخصصين في قطاعات محددة. وتقع على عاتق هذه اللجان مسؤوليةُ إعداد البرامج التنفيذية الشاملة والجداول الزمنية التي تعمل على تحديد أولويات البرامج فيما يتعلق بكل قطاع. وإضافة إلى ذلك، تتولى هذه اللجان رصد ومراجعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالتعاون؛
- **لجنة محافظي البنوك المركزية:** تضم هذه اللجنة محافظي البنوك المركزية في جميع الدول الأعضاء، وهي مسؤولة عن الشؤون المالية والنقدية الإقليمية؛
- **اللجنة الحكومية:** تتألف هذه اللجنة من أمناء أساسيين ودائمين من الدول الأعضاء، وهي مسؤولة عن وضع البرامج وخطط العمل في جميع قطاعات التعاون، باستثناء قطاعي التمويل والنقد. وتتولى رصد سير العمل في السوق المشتركة وتطويرها، وتُشرف على تنفيذ البرامج وفقاً لأحكام المعاهدة؛
- **الأمانة العامة:** تتألف من موظفين يمثلون الدول الأعضاء الإحدى والعشرين، ويرأسها الأمين العام الذي تعينه قمة الكوميسا. وتقع الأمانة العامة للسوق المشتركة في العاصمة لوساكا بزامبيا.

ومحكمة عدل الكوميسا هي الجهاز القضائي للكوميسا.

الدول الأعضاء بالكوميسا

تشمل الدول الأعضاء بالكوميسا، كما هو موضح في الخريطة الآتية: بوروندي، وجزر القمر، والكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، ورواندا، وسيشيل، والصومال، والسودان، وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي.

الشكل ١: خريطة أفريقيا وتظهر بها الدول الأعضاء بالكوميسا

ملخص شامل

في عام ٢٠٢٣، شهد إقليم الكوميسا تباطؤاً طفيفاً في النمو الاقتصادي، حيث إنخفض متوسط معدل النمو إلى ٥,٧٪. وقد تأثر هذا الاتجاه بضبط أوضاع المالية العامة، وتحسن موازين الاقتصاد الكلي، وعودة ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر. وارتفع التضخم، الذي تفاوتت نسبته بين البلدان، إلى ٢٣,٩٪ على المستوى الإقليمي، وهو ما دفع إلى إجراء تعديلات في السياسات النقدية، حيث إنهت بعض المناطق دورات التشديد. وتحسَّن العجز المالي فبلغ -٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما انخفض الدين الحكومي إلى ٥٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع مزيد من التحسن. وشهد أيضاً عجز الحساب الجاري الخارجي والغطاء الاحتياطي اتجاهات إيجابية. ولا تزال الآفاق على المدى المتوسط متفائلة بحذر، مع التركيز على تنسيق السياسات والتنويع الاقتصادي على الرغم من المخاطر المستمرة مثل التوترات الجغرافية السياسية ونقص التمويل والتأثيرات المناخية. وشهدت التجارة، سواء داخل الكوميسا أو مع باقي البلدان الأفريقية، زيادة كبيرة، متجاوزةً مستويات ما قبل الجائحة. ولكن شهد إجمالي صادرات الكوميسا وارداتها انخفاضاً من حيث القيمة في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعام ٢٠٢٢. وظل الاتحاد الأوروبي في المركز الأول بين الوجهات الرئيسية لصادرات الكوميسا وارداتها. وظلت التجارة البينية في إقليم الكوميسا دون تغيير نسبياً، مما يؤكد ضرورة تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف. ولتعزيز القدرة الإقليمية على الصمود، فلا غنىً عن استمرار جهود إدارة الديون وضبط أوضاع المالية العامة، وتنويع التجارة، والتكامل الاقتصادي.

وقد حققت الكوميسا تقدماً كبيراً في التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي خلال العام. واشتملت الإنجازات الرئيسية على الجهود المبذولة لضم إثيوبيا والكونغو الديمقراطية إلى منطقة التجارة الحرة بالكوميسا، وتيسير انضمام إسواتيني والصومال، وتوسيع نطاق تدابير حماية السكر الكيني. واشتمل التقدم المحرز في مجال الجمارك وتيسير التجارة على تطوير نظام إلكتروني لإصدار شهادات المنشأ، وبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد، وأنظمة النافذة الإلكترونية الموحدة المُطبَّق في ١٤ دولة عضو. وسعى برنامج تيسير التجارة إلى تقليل الحواجز غير الجمركية وتحسين إدارة الحدود، بينما اتسع نطاق نظام التجارة المبسط. وأما مبادرة التجارة الصغيرة الحجم عبر الحدود التي تبلغ قيمتها ١٥ مليون يورو فقد أحرزت تقدماً بفضل اتفاقات وتدريب بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا. وإضافةً إلى ذلك، ركز مشروع تيسير التجارة والتكامل التجاري في منطقة البحيرات العظمى على تحسين التجارة عبر الحدود على الرغم من تحديات التنسيق. وأُحرِز تقدّمٌ أيضاً في الجهود الرامية إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة بالثلاثية. وبالتوازي مع ذلك، تحقق تقدم مستمر في مبادرات البحث وبناء القدرات، ومنها المنتدى السنوي العاشر للبحوث وبرنامج درجة الماجستير في التكامل الإقليمي. وكانت التنمية الإحصائية داعمةً لشتى الأنشطة الاقتصادية، مما ساعد على التصدي لتحديات المشتريات ونقل البيانات.

وساهم برنامج الحوكمة والسلام والأمن داخل الكوميسا في تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال مبادرات في مجالات منع نشوب النزاعات، ومكافحة غسل الأموال، والمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ، ومراقبة الانتخابات، ومشاركة الشباب. وكان من أبرز الإنجازات إنشاء مكاتب للإنذار المبكر في ثمانية بلدان، ومراجعة قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراء دراسات بشأن الأمن المناخي، ومراقبة الانتخابات في زيمبابوي ومصر، وإنشاء مركز للشباب في أوغندا. وتؤكد هذه الجهود التزام الكوميسا بتعزيز السلام والأمن والحوكمة بصفتها ركائز ضرورية للتنمية الإقليمية.

وقُطعت أيضاً أشواطٌ كبيرة في تطوير البنية التحتية الاقتصادية الإقليمية، لا سيما في قطاعات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل. واشتملت الإنجازات على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة، وتعزيز إتاحة الطاقة المستدامة والنظيفة، ومواءمة لوائح الكهرباء. وأما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد ركزت الكوميسا على تحسين الأُطر التنظيمية، والترابط، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآمنة، مدعومة بمنحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٨ ملايين يورو. وركَّزت مبادرات النقل على تحسين أداء الممرات، ودعم السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وإجراء دراسات جدوى لمشروعات البنية التحتية الحيوية. وعلى الرغم من وجود تحديات مثل بطء عمليات الشراء وعدم الاستقرار السياسي، فقد أرست جهودُ الكوميسا أساساً قويّاً للتكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي.

وأحرز برنامجُ الصناعة والزراعة تقدماً ملحوظاً في النهوض بالإنتاجية الزراعية والتنمية المستدامة لمصايد الأسماك والثروة الحيوانية، فضلاً عن تعزيز التصنيع والاستثمار والقدرة على تحمل تغير المناخ. وشملت المبادرات الرئيسية التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/ مالابو، ومنصة إقليمية لكشف الأغذية المتاحة، وبرنامج التصنيع المشترك بين زامبيا وزيمبابوي، والمشروع الإقليمي لتطوير قطاع الأدوية. وأدت الجهود المبذولة في مجال تدابير الصحة والصحة النباتية وتدابير الحواجز الفنية المعوقة للتجارة إلى تنسيق لوائح السلامة الغذائية وتحديث البنية التحتية للقياس. وساعد برنامج تغير المناخ على الامتثال لاتفاق باريس وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيّاً. وعلى الرغم من التحديات، فقد استفادت الكوميسا من الشراكات وحشدت الموارد لدفع عجلة التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي المستدام.

وأحرز برنامج مسائل النوع والشؤون الاجتماعية تقدماً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإشراك الشباب والعدالة الاجتماعية من خلال البحث وبناء القدرات والشراكات. وتشمل الإنجازات الرئيسية إجراء بحوث بشأن الصحة والشباب وقضايا المرأة، ودعم منصة رقمية لسيدات الأعمال، وعقد اجتماعات بشأن مسائل النوع وشؤون المرأة، وتنظيم حلقات عمل تدريبية بشأن تعميم المساواة بين الجنسين والتجارة. ولكن لا تزال التحديات قائمة، ومنها العدد المحدود من خبراء مسائل النوع، وغياب آلية للمساءلة عن المساواة بين الجنسين، وعدم كفاية التمويل المُقدَّم لبرامج الشؤون الاجتماعية. ولمواجهة هذه التحديات، يُوصي البرنامج بزيادة الدعم لفريق العمل الفني المعني بمسائل النوع، ووضع آلية للمساءلة عن المساواة بين الجنسين، والدعوة إلى إدماج جوانب مسائل النوع والجوانب الشبابية والاجتماعية في البرامج الممولة.

وقد أحرزت وحدة حشد الموارد والتعاون الدولي في الكوميسا تقدماً كبيراً في حشد الموارد والتعاون الدولي وتنسيق شركاء التنمية، على الرغم من قيود الميزانية وتحديات التعاون. واشتملت الإجراءات الرئيسية على تفعيل ضريبة السوق المشتركة، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتحديث قاعدة بيانات الشركاء. وتشمل التوصيات زيادة مخصصات الميزانية وتحسين التواصل والمشاركة بين الوحدات.

ونجح مكتب الكوميسا للاتصال في بروكسل في النهوض بأهداف الكوميسا الاستراتيجية في عام ٢٠٢٣ من خلال تعزيز الشراكات الرئيسية وتوفير الموارد. وقام المكتب بتمثيل الكوميسا في المحافل الدولية الرئيسية، وتيسير الحوار مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحشَد تمويلاً كبيراً للمشروعات الإقليمية. وبفضل هذه الجهود، عزَّز مكتبُ الاتصال التكاملَ الإقليمي والتعاون الإنمائي، وضَمِنَ استمرارَ تقدُّم برامج الكوميسا ومبادراتها.

وفي عام ٢٠٢٣، قدَّمت إدارة الشؤون القانونية والمؤسسية خدمات استشارية قانونية واسعة النطاق، ويسَّرت سن صكوك قانونية رئيسية، وأدارت قضايا قانونية مهمة، ودعمت مبادرات إقليمية بارزة في مجال الملكية الفكرية والهجرة. وعلى الرغم من مواجهة تحديات التمويل والموارد، تشمل توصيات الإدارة توفير الموارد اللازمة للحفاظ على فعاليتها.

ونجحت وحدة الاتصالات المؤسسية في تعزيز إبراز برنامج التكامل الإقليمي وزيادة الوعي العام به من خلال النشر المكثف، وبناء القدرات الإعلامية، والمشاركة النشطة للأطراف المعنية، وإنتاج مواد سمعية وبصرية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه التنسيق على الصعيد الوطني، توصي الوحدة بتعزيز إشراك خبراء التواصل الوطنيين من أجل تحقيق أثر أكبر.

وركَّزت إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية في الكوميسا على تقديم الدعم الإداري والتشغيلي الأساسي لزيادة كفاءة الأمانة العامة. واشتملت مجالات المسؤولية الرئيسية على إدارة الموارد البشرية، وخدمات المعرفة والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات، والمشتريات، وخدمات الدعم العامة. وتؤدي هذه الإدارة دوراً بالغ الأهمية في ضمان التنفيذ السلس للأنشطة والبرامج المُخطَّط لها، إلى جانب مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ وبرنامج الكوميسا للتكامل الإقليمي.

وأظهرت الأمانة العامة للكوميسا إدارة مالية سليمة في عام ٢٠٢٣، فأبلغت عن فائض تشغيلي قدره ٣,٣٤٩,٢٢٥ دولار كوميسا. وزاد إجمالي الإيرادات بنسبة ٩,٩٧٪ ليصل إلى ١٧,٩٦٩,٥٧١ دولار كوميسا مقارنةً بالعام السابق، بينما ارتفع إجمالي النفقات بنسبة ٢,٤٢٪ ليصل إلى ١٢,٦٥٧,٤٦٥ دولار كوميسا. وعلى الرغم من هذه الزيادة، حققت الأمانة العامة معدل استخدام بلغ ٩٦,٩٤٪ من ميزانية العام.

وأحرزت مؤسسات الكوميسا تقدماً كبيراً في عام ٢٠٢٣ نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستقرار المالي والتنمية القطاعية. ومن أبرز معالم ذلك ما يلي:

- **شركة إعادة التأمين (زيب-ري):** حققت نمواً في الإيرادات بنسبة ١١,٢٪ في ظل تحديات اقتصادية، مدعومةً بتوسعات سوقية استراتيجية وإدارة قوية للمخاطر؛
- **وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا:** عززت الجاذبيةَ الاستثمارية التي يتمتع بها الإقليم عن طريق التسويق الرقمي، وعقد حلقات عمل لبناء القدرات، والمشاركة في فعاليات دولية؛
- **معهد الكوميسا للنقد:** عزَّز التكاملَ النقدي والمالي مع مبادرات تدريبية وبحثية شاملة تزيد من الاستقرار المالي الإقليمي؛
- **مؤسسة تأمين التنمية التجارية والاستثمارية الأفريقية:** بذلت جهداً كبيراً في تغيير الهوية التجارية وحققت نمواً ماليّاً، مع زيادة الأرباح بنسبة ٢٠٣٪ وتوسيع قاعدة الأعضاء، وتقديم حلول مبتكرة لإدارة المخاطر؛
- **معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية:** ركَّز على بناء القدرات والقيمة المضافة في قطاع الجلود، مما أدى إلى تعزيز التجارة بين بلدان الإقليم والوصول إلى الأسواق؛
- **مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا:** عزَّز دوره بصفته مُدافِعاً عن القطاع الخاص، بفضل مبادرات لتحسين القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق وتطوير السياسات، إلى جانب خطة استراتيجية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٦؛

- **لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا:** وضعت قواعد تنظيمية لمواجهة الممارسات المُخلة بالمنافسة، وعزَّزت حماية المستهلك، وقدَّمت الدعم اللازم لبناء القدرات والمناصرة في شتى الدول الأعضاء؛
- **محكمة عدل الكوميسا:** نجحت بكفاءة في تسوية قضايا حرجة، وشاركت في بناء القدرات، وواصلت التحسينات الهيكلية لدعم سيادة القانون وضمان الامتثال للمعاهدات؛
- **اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب):** نفَّذ بكفاءة خطة عمله لعام ٢٠٢٣، فحقَّق إنجازات مهمة في مجالات الحوكمة وحشد الموارد وتطوير البرامج والمناصرة، وعزَّز القدرات التنظيمية، وقدَّم الدعم لرائدات الأعمال، وعزَّز التجارة داخل إقليم الكوميسا بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٢٠٢١-٢٠٢٥)؛
- **تحالف تجارة السلع الأساسية في الشرق والجنوب الأفريقي:** نهض بالتجارة الزراعية بين بلدان الشرق والجنوب الأفريقي من خلال تنفيذ مبادرات استراتيجية وشراكات تعاونية تركز على تطوير البذور ومواءمة السياسات وبناء القدرات، مما يعزز بشدة الوصول إلى الأسواق ودعم صغار المزارعين؛
- **غرفة المقاصة بالكوميسا:** يسَّرت مدفوعات التجارة والخدمات بين الدول الأعضاء من خلال النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات. وتوجد حالياً تسعة بنوك مركزية نشطة في النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات، ومن المقرر أن ينضم إليه مزيد من البنوك المركزية. وتتراوح المعاملات في هذا النظام من ٢٣ إلى ٤,٩٩٩,٩٠٠ دولار أمريكي، وتغطي الخدمات والسلع دون الحاجة إلى خطابات اعتماد، مما يوفر للمستوردين أكثر من ٥,٥ مليون دولار أمريكي؛
- **بنك التجارة والتنمية:** أظهر قدرة على الصمود والنمو، وتجاوزت أصوله ١٠ مليارات دولار أمريكي، وحقق زيادات كبيرة في الأسهم والأرباح على الرغم من ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة. وبفضل استمرار استقطاب رؤوس الأموال، وتوسيع نطاق التمويل الأخضر، ومبادرات الاستدامة القوية، والتركيز القوي على التجارة الإقليمية والبنية التحتية، عزز بنك التجارة والتنمية دوره البالغ الأهمية في تنمية الإقليم، فحصل على العديد من الجوائز المرموقة عن حلول التمويل المبتكرة والمستدامة التي قدمها.

وقد أسهمت هذه المؤسسات مُجتمِعةً إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية والتكامل في إقليم الكوميسا من خلال الاستفادة من المبادرات الاستراتيجية، وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء، والنهوض ببيئة الأعمال الداعمة.

١

تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٣

١. معلومات أساسية

يقدم هذا الفصل تحليلاً شاملاً لتطورات الاقتصاد الكلي داخل إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٣، ويُقيّم مؤشرات اقتصادية الكلي الرئيسية، ويُقدِّر التوقعات الاقتصادية المتوسطة الأجل، ويُقدِّم التوصيات والآثار المترتبة على السياسات على المدى القريب والمتوسط. كما أن التحليل يسلط الضوء على المخاطر التي قد تؤثر في التوقعات الاقتصادية للإقليم.

٢. النمو الاقتصادي

شهد متوسط النمو الاقتصادي في إقليم الكوميسا تباطؤاً طفيفاً في عام ٢٠٢٣، فانخفض إلى ٥,٧٪ بعد أن كان ٥,٩٪ في عام ٢٠٢٢. ولكن بيانات النمو على الصعيد القُطري متباينة. وتعافى النمو في نحو نصف الدول الأعضاء بالكوميسا، وتراجع النمو في النصف الآخر (انظر الشكل ٤). وكان هذا النمو مدفوعاً بالتحسن المستمر في استقرار الاقتصاد الكلي، وجهود ضبط أوضاع المالية العامة، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عدة سنوات من ضعف تدفقات رؤوس الأموال. وظلت معدلات التضخم معتدلة بوجه عام في معظم البلدان، وأدت الجهود المبذولة لتعزيز تحصيل الإيرادات وتحسين كفاءة الإنفاق —مثل الإلغاء التدريجي للدعم غير المستهدف— إلى استقرار نسبة الدين العام عند نحو ٥٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣. وتشير التوقعات إلى انخفاض إضافي في نسبة الدين العام إلى ٥١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤.

وأما على الجانب السلبي، فقد ظلت حكومات كثيرة تواجه تحديات تمويلية تتسم بانخفاض طويل الأمد في المساعدات الخارجية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، والمخاطر المرتبطة بتكاليف خدمة الدين، ومخاطر إعادة تمويل الديون بسبب ظروف التمويل العالمية الصعبة. وقد تأثرت المحاصيل الزراعية وإنتاجية اليد العاملة في بعض البلدان بشدة بسبب تغير المناخ، حيث تعرضت للفيضانات المفاجئة والممتدة والجفاف الشديد والأعاصير المدمرة. وإضافة إلى ذلك، أدت التوترات الجغرافية السياسية، زلا سيما في غزة وإسرائيل، إلى جانب الاضطرابات في طرق الشحن في البحر الأحمر وارتفاع أسعار السلع الأساسية (خاصة النفط)، إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها الإقليم، مما أثر بدرجات غير متناسبة على بعض الدول الأعضاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل ٢: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكوميسا (التغير في النسبة المئوية على أساس سنوي)

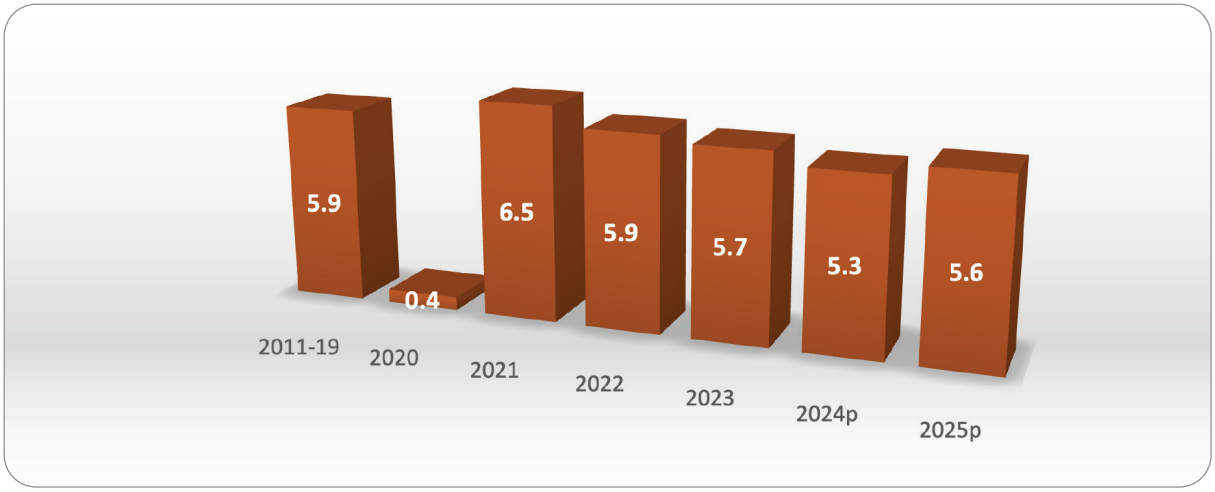

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٤.

واستشرافاً للمستقبل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو في المنطقة ليصل إلى ٥,٣٪ في عام ٢٠٢٤، ثم يرتفع إلى ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٥. وتُخيم على توقعات عام ٢٠٢٤ مخاطر الهبوط، ومنها التحديات التمويلية، وتصاعد التوترات الجغرافية السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واضطرابات سلاسل الإمداد، والزيادات المحتملة في أسعار السلع الأساسية. كما أن الإقليم لا يزال عُرضة للصدمات الخارجية العالمية، ويواجه خطر تزايد عدم الاستقرار السياسي، مما قد يؤدي إلى تفاقم الخسائر البشرية والاقتصادية وزيادة الضغط على الميزانيات المحدودة. ومن المرجح أن تؤدي الظواهر المتكررة المتعلقة بالمناخ في الإقليم إلى زيادة الضغوط على توازن المركز الخارجي والإنفاق العام.

ويعتمد الانتعاش المتوقع في عام ٢٠٢٥ على معالجة آثار الصدمات المناخية السابقة، والتحسن التدريجي في مشكلات سلاسل الإمداد، والتخفيف المتوقع في الأوضاع المالية العالمية. وسوف تتحسن التوقعات إذا استمر التضخم في الانخفاض، واستمر انتعاش الاستهلاك الخاص والاستثمار. وانعكاساً للظروف المالية العالمية التي بدأت في التحسن، يوجد إقبال عالمي متجدد على الديون الأفريقية، فأصدرت إحدى دول الإقليم حتى الآن سندات باليورو هذا العام، ومن المتوقع أن يحذو العديد من الدول الأخرى حذوها. وسيساعد ذلك على تخفيف ضغط التمويل في هذه البلدان ودعم التعافي. ويمكن أن يؤدي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ومنها وتيرة التكامل التجاري وزيادة سهولة ممارسة الأعمال التجارية، إلى جلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنويع مصادر التمويل والاقتصاد.

٣. معدل التضخم

ارتفع متوسط معدل التضخم في إقليم الكوميسا إلى ٢٣,٩٪ في عام ٢٠٢٣، بعد أن كان ١٩,٦٪ في عام ٢٠٢٢ (انظر الشكل ٣). ولكن كانت اتجاهات التضخم متباينة على المستوى القُطري، حيث شهدت معظم البلدان اعتدالاً في أسعار الاستهلاك بسبب تشديد السياسة النقدية السابقة، وانخفاض الأسعار العالمية للغذاء والطاقة. وعلى النقيض من ذلك، شهدت بعض البلدان ارتفاعاً مستمراً في معدلات التضخم، حيث وصلت إلى أرقام مزدوجة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية التيسيرية.

وفي عام ٢٠٢٣، حققت ثمانِ دول أعضاء بالكوميسا –هي جيبوتي وإسواتيني وكينيا وليبيا وموريشيوس وسيشيل والصومال وأوغندا– معايير التقارب الاقتصادي الكلي للكوميسا المتمثلة في متوسط معدل التضخم السنوي البالغ ٧٪ (بتفاوت موجب أو سالب ١٪).

الشكل ٣: متوسط أسعار الاستهلاك في الكوميسا (المتوسط السنوي، النسبة المئوية للتغير)

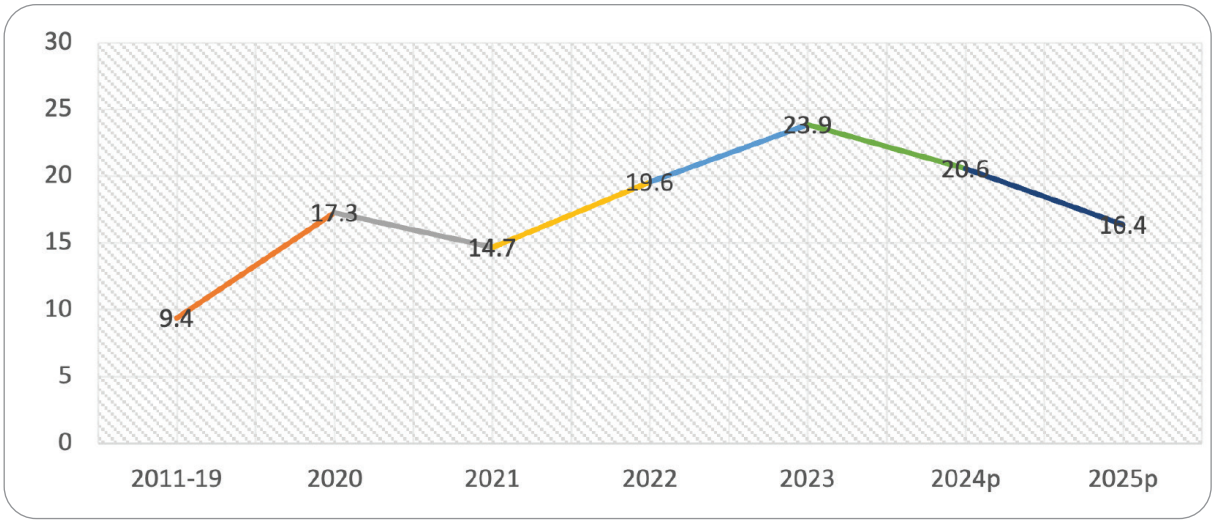

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٤.

ومن المتوقع أن تنخفض في المستقبل أسعار النفط العالمية بنسبة تصل إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٤ و٦,٢٪ في عام ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك، إلى جانب انخفاض أسعار السلع الأساسية غير النفطية، إلى تباطؤ التضخم العالمي. ومن المتوقع أن يكون سعر النفط والنفط الخام ٦٨ ,٧٣ دولاراً أمريكياً للبرميل في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، بعد أن كان ٥ ,٨٥ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع كذلك أن تظل أسعار السلع الأساسية غير النفطية مستقرة بوجه عام. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تباطؤ التضخم العالمي، مما يخفف العبء عن الإقليم. ولذلك من المتوقع أن ينخفض التضخم في إقليم الكوميسا إلى ٦ ,٢٠٪ في عام ٢٠٢٤ ثم إلى ٤ ,١٦٪ في عام ٢٠٢٥، على الرغم من أنه من المرجح أن يظل أعلى من متوسط ما قبل الجائحة البالغ ٤ ,٩٪. وتفترض هذه التوقعات أن التحديات العالمية والمحلية المتعلقة بالإمدادات ستخف حدتها، وأن البنوك المركزية في الإقليم ستتمكن من تثبيت توقعات التضخم بشكل فعال في حال هددت الضغوط التضخمية بالتصاعد.

٤. السياسة النقدية والمالية الكلية وتطورات أسعار الصرف

في عام ٢٠٢٣، تباينت اتجاهات التضخم عبر الإقليم، حيث شهدت بعض الدول انخفاضاً في معدلات التضخم، بينما شهدت دول أخرى معدلات مرتفعة باستمرار، حيث بلغ في بعضها أرقاماً مزدوجة، لا سيما في تلك الدول التي عانت من انخفاض حاد في أسعار الصرف واتبعت سياسات نقدية ومالية تيسيرية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع متوسط معدل التضخم في الإقليم إلى ٦ ,٢٠٪ في عام ٢٠٢٤، ثم إلى ٤ ,١٦٪ في عام ٢٠٢٥، على الرغم من أنه سيظل أعلى من متوسط المعدل قبل الجائحة البالغ ٤ ,٩٪. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتباطأ النمو الإقليمي للعام الثالث على التوالي في عام ٢٠٢٤، قبل أن يتعافى في عام ٢٠٢٥.

ويبدو أن دورات التشديد النقدي قد انتهت في الدول التي يقترب فيها التضخم من المعدلات التاريخية، مما يدعم الانتعاش الاقتصادي. وأما في الدول التي لا يزال التضخم فيها مرتفعاً، فيواجه واضعو السياسات تحدياً يتمثل في تحقيق توازن بين استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الديون ودعم الانتعاش الاقتصادي الهش. ولا يزال التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف أمراً بالغ الأهمية، لا سيما في الدول التي تعاني من ارتفاع مستويات الدين. وقد يلزم في

بعض الدول زيادة التشديد النقدي للحد من ارتفاع التضخم، وفي الوقت نفسه قد تحتاج البنوك المركزية في دول أخرى إلى تعديل أسعار الفائدة بحذر لدعم النمو الاقتصادي، مع إبقاء توقعات التضخم تحت السيطرة.

أما في الدول ذات أسعار الصرف المرنة، حيث تفاقم التضخم بسبب انتقال تأثير تغييرات سعر الصرف و/أو الاختلالات المالية، فقد ساعدت السياسة النقدية المتشددة وضبط الأوضاع المالية على استقرار توقعات التضخم، ووقف خروج رؤوس الأموال، ومعالجة الاختلالات الخارجية، والحد من الزيادات في الديون الناجمة عن انخفاض قيمة سعر الصرف. وقد يكون من الضروري التدخل في سوق الصرف الأجنبي لتخفيف تقلبات أسعار الصرف، خاصة في الدول ذات أسواق الصرف الأجنبي الضحلة والانكشافات الكبيرة غير المؤمنة في الميزانية العمومية. لذلك، قد تحتاج بعض الدول إلى التشديد النقدي لدعم أسعار الصرف، حتى في مواجهة ضعف النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، يجب على الدول التي تربط عملتها بعملة أخرى مراقبة التضخم عن كثب مع الحفاظ على أسعار الفائدة متطابقة مع سعر الفائدة الأساسي للحفاظ على الاستقرار الخارجي واحتياطيات العملة الأجنبية. ومن ثَمّ، يجب أن تعتمد السياسة النقدية في المستقبل اعتماداً أكبر على البيانات، حسب الظروف الاقتصادية الخاصة بكل دولة. وسيكون من الضروري تحقيق توازن دقيق بين تثبيت توقعات التضخم وخفض أسعار الفائدة لدعم النمو الاقتصادي الهش والتعافي.

٥. رصيد المالية العامة الكلي، بما في ذلك المنح

بدأ متوسط العجز المالي في الإقليم، بما في ذلك المنح، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في الانخفاض من -٨,٤٪ في عام ٢٠٢١ إلى -٤,٢٪ في عام ٢٠٢٣، مع توقعات بتصحيح هذا الانخفاض ليصل إلى -٣,٥٪ في عام ٢٠٢٤ و-٣,٣٪ في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل ٤). ويعكس هذا التحسن جهوداً معززة لحشد الإيرادات، وكفاءة الإنفاق، والإلغاء التدريجي للدعم غير المستهدف، حيث تسعى الدول جاهدة إلى تعزيز مواردها العامة والحفاظ على الاستدامة المالية (لا سيما تلك التي تعاني من ارتفاع مستويات الديون) ضمن مسار وضع إطار متوسط الأجل للسياسة المالية يتميز بالمصداقية والشفافية.

الشكل ٤: متوسط الرصيد المالي الكلي للكوميسا (بما في ذلك المنح، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

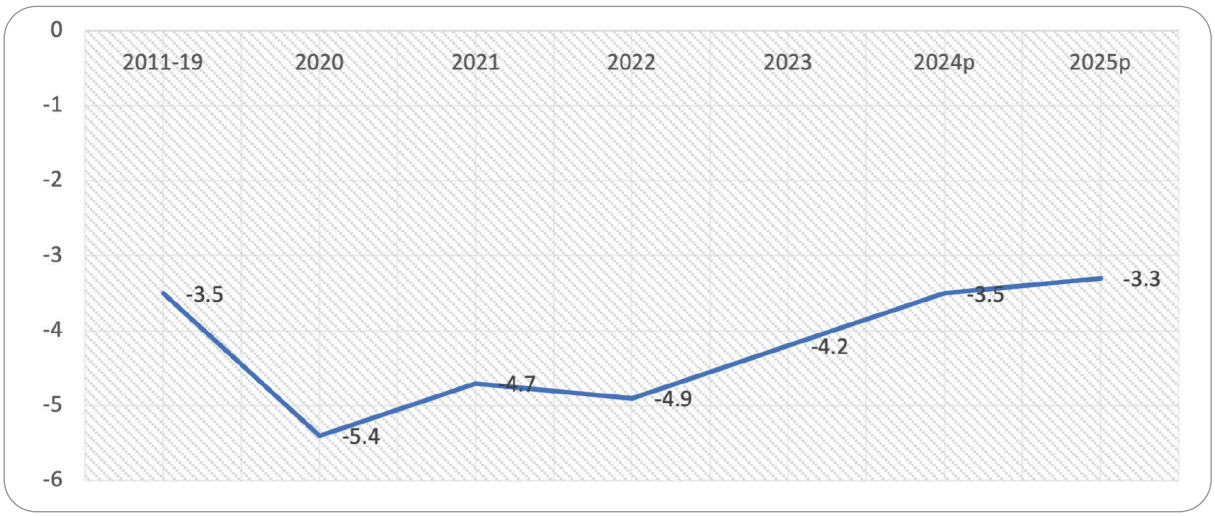

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٤

ومقارنةً بعام ٢٠٢٢، تقلص العجز المالي في عام ٢٠٢٣ في ١١ دولة عضواً في الكوميسا –هي بوروندي وإثيوبيا وإسواتيني وليبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي ورواندا وتونس وأوغندا وزامبيا– وظل عند نفس مستويات عام ٢٠٢٢ في مصر والصومال، لكنه تدهور في دول أخرى. ووفقاً لبيانات تقرير التوقعات الاقتصادية الإقليمية الصادر عن صندوق النقد الدولي، حققت ١١ دولة عضواً في الكوميسا –هي جزر القمر والكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا وإسواتيني ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل والصومال والسودان وأوغندا– معايير التقارب الاقتصادي الكلي للكوميسا التي تقتضي أن تكون نسبة العجز الكلي في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك المنح) ٥٪.

٦. الدين الحكومي

انخفض متوسط الدين الحكومي في الإقليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٥,٦٪ في عام ٢٠٢٣، بعد أن كان ٥٨,١٪ في عام ٢٠٢٢ (انظر الشكل ٥). ويرجع هذا الانخفاض إلى تحسن اختلالات الاقتصاد الكلي، وضبط أوضاع المالية العامة، وعودة الاستثمار الأجنبي المباشر بعد سنوات عديدة من تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال الوافدة. وفي عام ٢٠٢٣، حققت ١٠ دول أعضاء بالكوميسا، وهي بوروندي وجزر القمر والكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا وإسواتيني ومدغشقر ورواندا وسيشيل وأوغندا، مؤشر التقارب الثانوي المنقح للكوميسا المتعلق بإجمالي الدين الحكومي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقل عن ٦٥٪.

الشكل ٥: متوسط الدين الحكومي بالكوميسا (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

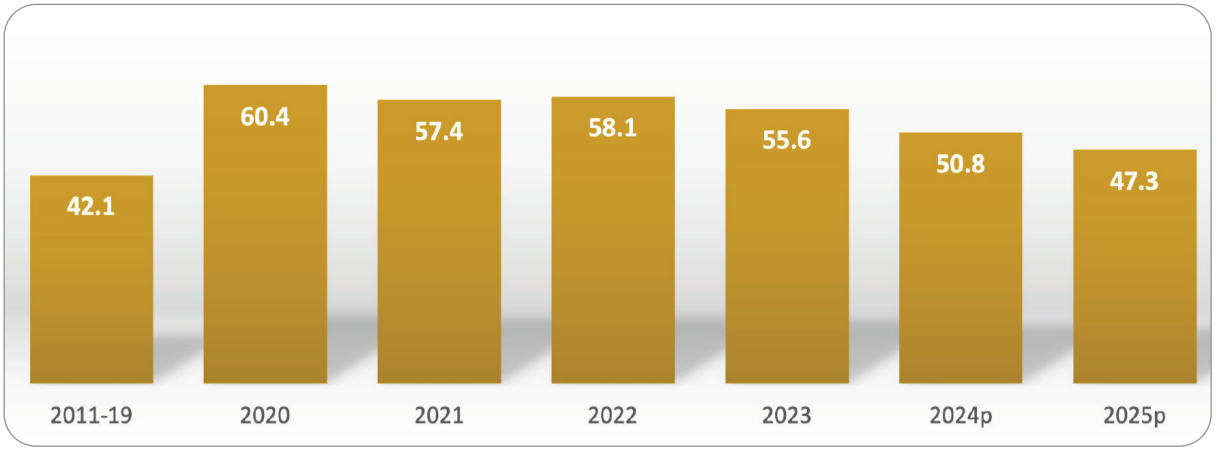

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٤

ومن المتوقع أن ينخفض في المستقبل متوسط نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى ٥٠,٨٪ في عام ٢٠٢٤ ثم ٤٧,٣٪ في عام ٢٠٢٥. ويستند هذا التوقع إلى عدة عوامل:

- اختلالات الاقتصاد الكلي؛
- وضبط أوضاع المالية العامة؛
- وعودة الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عدة سنوات من تباطؤ التدفقات الوافدة؛
- وآثار الصدمات السابقة المتعلقة بالمناخ؛

- والتحسن التدريجي في مشكلات الإمداد والانفراج المتوقع في الأوضاع المالية العالمية إذا استمر التضخم في الانخفاض؛
- وانتعاش الاستهلاك الخاص والاستثمار.

وإضافةً إلى ذلك، بدأت الأوضاع المالية العالمية في التيسير، مما أدى إلى تجدد الاهتمام العالمي بالديون الأفريقية. وقد أصدرت إحدى دول الإقليم بالفعل سندات باليورو هذا العام، ومن المتوقع أن تحذو دول أخرى حذوها، مما قد يخفف من الضغوط التمويلية ويسرع التعافي الاقتصادي.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال العديد من الدول تواجه تحديات بسبب:

- تقلص محفظة التمويل، ويرجع ذلك إلى الانخفاض المطول في المساعدات الخارجية على مدى العقد ونصف العقد الماضيين؛
- وضرورة تنويع سندات الدين، وتوسيع قاعدة التقييم الائتماني، والانخراط في مفاوضات معقدة بشأن الديون.

وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب التوترات الجغرافية السياسية في منطقتي الشرق الأوسط والبحر الأحمر، وتزايد عدم الاستقرار السياسي، وزيادة التعرض للصدمات الخارجية العالمية وتواتر ظواهر تغير المناخ. وقد أدت هذه المخاطر إلى زيادة احتمالية حدوث قصور مالي، وهو ما قد يؤدي إلى:

- ارتفاع كبير في الديون الحكومية الإقليمية؛
- وزيادة مخاطر التمويل واحتمالية التخلف عن سداد الديون؛
- وزيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض المقاطعات على ٨٠٪.

وإذا لم تُتَّخذ إجراءات فعالة فورية للسيطرة على نمو الديون، فقد يتصاعد حجم الدين الخارجي وتكاليف خدمته، مما يشكل خطراً كبيراً على استقرار الاقتصاد الكلي.

وفي ضوء هذه الحقائق، يجب على الدائنين وضع "إطار عمل فعال لتسوية الديون". ويشمل ذلك تعديل مواصفات الدين أو إعادة هيكلته، لتوفير حيز مالي على النحو المقترح في الاتفاقات المُبرمة مع صندوق النقد الدولي للبلدان التي تواجه مخاطر ديون شديدة. ولكن لا يزال التنسيق بين الدائنين يمثل تحدياً، وتوجد حاجة إلى عمليات مساعدة أسرع وأكثر قابلية للتنبؤ بها. ويتعين على الدائنين والمؤسسات المالية الدولية تعزيز تبادل المعلومات في وقت مبكر وتطبيق وقف مؤقت لخدمة الدين.

٧. الحساب الجاري الخارجي بما في ذلك المنح

شهد الحساب الجاري الخارجي لإقليم الكوميسا بما في ذلك المنح تحسناً في عام ٢٠٢٣، حيث إنخفض العجز إلى متوسط -١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان -٤,٦٪ في عام ٢٠٢٢ (الشكل ٦). ويعزى هذا إلى ما يلي:

- انخفاض أسعار السلع الأساسية عالمياً؛
- انتعاش السياحة؛
- التحويلات المرنة؛

- جهود ضبط الأوضاع المالية.

ومن المهم أن نلاحظ أن العجز الدائم في الحساب الجاري الخارجي بالنسبة لمعظم الاقتصادات في الإقليم يرجع إلى اختلالات التجارة المستمرة المعتادة نتيجة لمزيج من انخفاض الطلب على الصادرات وفواتير الاستيراد غير المرنة نسبياً. ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وفي بعض الحالات التأخر في صرف تدفقات المساعدات الخارجية التي تواجهها معظم البلدان في إقليم الكوميسا.

الشكل ٦: متوسط الحساب الجاري الخارجي للكوميسا (بما فيه المنح، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

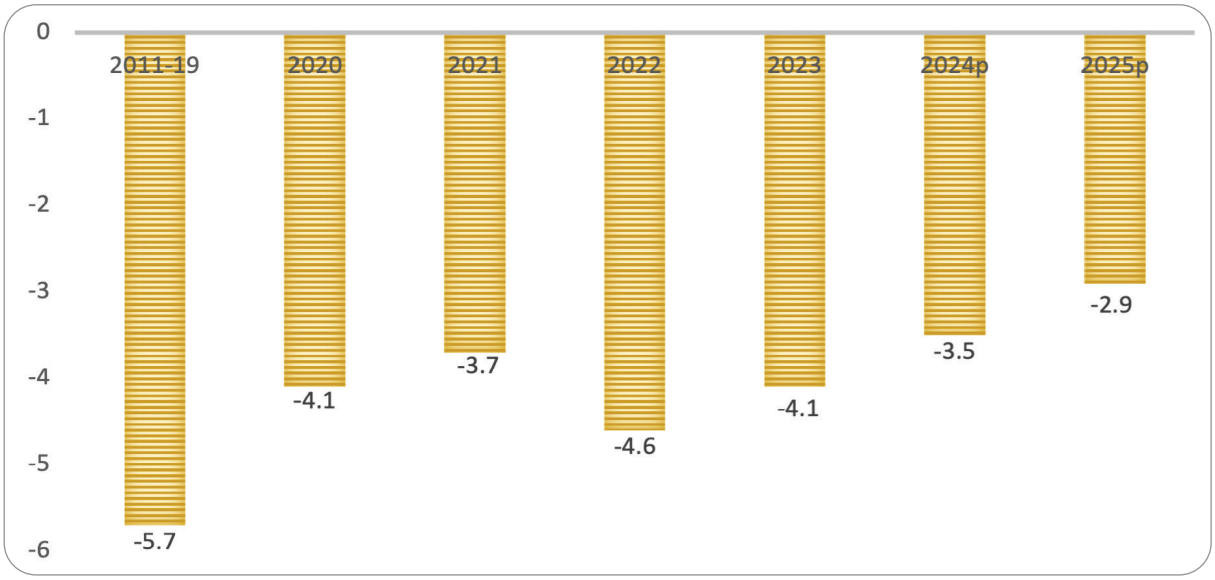

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي لأفريقيا جنوب الصحراء، أبريل ٢٠٢٤

ومن المتوقع أن يتحسن الحساب الجاري الخارجي، بما في ذلك المنح، إلى -٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، وإلى -٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥. ويعزى هذا التحسن إلى الانخفاض المتوقع في أسعار السلع الأساسية العالمية، وانتعاش السياحة، والتحويلات المالية المرنة، وجهود ضبط الأوضاع المالية. وفي المستقبل، من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لتعزيز سلاسل القيمة القارية، وخاصة في ضوء بيئة الأعمال العالمية غير المؤكدة. ومع تقدم القطاع الخاص في التحول الرقمي، يجب على القارة التركيز على تعزيز البنية الأساسية للاتصالات، مثل الألياف الضوئية والإنترنت عالي السرعة، واستكمال الأجندة التنظيمية للتجارة الإلكترونية والتحول الرقمي بشكل عام. وسيكون هذا الاستثمار مفتاحاً لتمكين ظهور وتوسيع سلاسل القيمة في القرن الحادي والعشرين في الإقليم. وعلى المدى المتوسط والطويل، سيكون التنفيذ الفعال لأجندة التكامل الإقليمي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أمراً أساسيا لتعزيز شبكات الإنتاج الإقليمية، وتعزيز التجارة، والحد من تعرض القارة للصدمات الخارجية، وتحسين أرصدة الحساب الجاري الخارجي.

٨. تراكم الاحتياطي

إن الاحتياطيات الكافية ضرورية لتمكين البلدان من إدارة اقتصاداتها بفعالية والاستجابة للصدمات الخارجية. وتساعد الإدارة السليمة للاحتياطيات في تقليل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات مع تعظيم العائدات إلى أقصى حد. انخفض،

في عام ٢٠٢٣، غطاء الاحتياطي الخارجي لإقليم الكوميسا من واردات السلع والخدمات إلى متوسط ٢,٣ شهراً، بالمقارنة مع ٢,٧ شهراً في عام ٢٠٢٢ و٣,١ شهراً في عام ٢٠٢١ (الشكل ٧).

ويعكس هذا الانخفاض الذي شهدته أشهر الاحتياطيات الخارجية لواردات السلع والخدمات خلال العام قيد المراجعة الضغوطَ لتوفير النقد الأجنبي لإدارة تقلبات سعر الصرف ودعم واردات النفط والمواد الغذائية، وخاصة بالنسبة للاقتصادات المستوردة للسلع الأساسية.

الشكل ٧: متوسط احتياطيات الكوميسا (عدد أشهراحتياطي واردات السلع والخدمات)

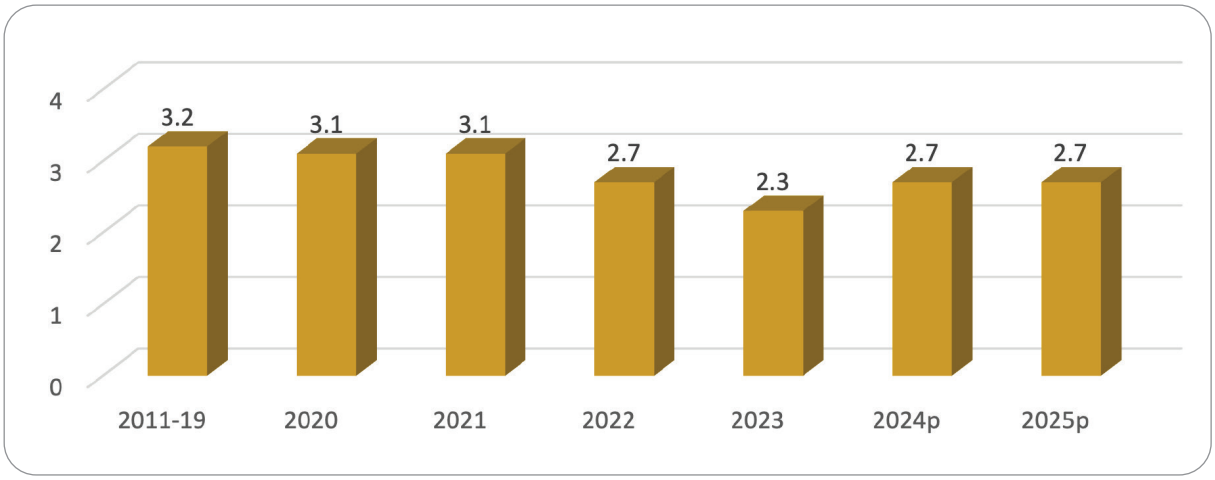

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي لأفريقيا جنوب الصحراء، أبريل ٢٠٢٤

وتخطت الاحتياطيات معيار تغطية الواردات القياسي لمعايير التقارب الاقتصادي الكلي للكوميسا للاحتياطيات الخارجية التي تساوي أو تزيد عن ثلاثة أشهر، وذلك بمتوسط ٢,٣ من الأشهر لواردات السلع والخدمات. وقد حققت إحدى عشرة دولة عضواً في الكوميسا الحد الأدنى للاحتياطيات بالأشهر لواردات السلع والخدمات، وهي: جزر القمر ومصر وإسواتيني وكينيا ومدغشقر وموريشيوس ورواندا وسيشيل وتونس وأوغندا وزامبيا. وبالنسبة للمتوسط التاريخي، فمن المتوقع أن يتحسن غطاء الاحتياطي في الإقليم، في السنوات المستقبلية ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، إلى ٢,٧ شهراً من واردات السلع والخدمات، مدفوعاً بتحسن الحساب الجاري وتيسير الظروف المالية العالمية.

٩. التوقعات والتوصيات متوسطة الأجل

من المتوقع أن يتراجع التضخم في مختلف أنحاء الإقليم على المدى المتوسط، ولكن من المرجح أن يظل أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، ومن المتوقع أن يتباطأ الناتج الإقليمي للعام الثالث على التوالي بحلول عام ٢٠٢٤، قبل أن ينعكس هذا الاتجاه بعد عام ٢٠٢٥. ويشكل الضغط التمويلي الناجم عن محدودية الوصول إلى التمويل وارتفاع تكاليف خدمة الديون، وتصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقتي الشرق الأوسط والبحر الأحمر، إلى جانب تزايد نقاط الضعف في مواجهة الصدمات الخارجية العالمية وتهديدات عدم الاستقرار السياسي المتزايد وأحداث تغير المناخ المتكررة، كل ذلك يشكل ضغوط إنفاق إضافية على الميزانيات المالية المتقلصة.

ورغم انتهاء تشديد السياسة النقدية في بعض البلدان حيث تستقر معدلات التضخم، يتعين على صناع السياسات في المناطق

التي تعاني من التضخم المستمر أن يوازنوا بعناية بين الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستدامة الدين، والتعافي الاقتصادي الهش. وفي الاستجابة لهذه التحديات، يُوصى بالتدابير التالية:

- تعزيز تنسيق السياسات: تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف لتحقيق التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية ودعم التعافي الاقتصادي وإدارة تقلبات أسعار الصرف؛
- تشديد السياسات النقدية: وذلك في البلدان التي تشهد معدلات تضخم مرتفعة إلى أن تظهر علامات واضحة على أن توقعات التضخم راسخة. وفي البلدان التي هدأت فيها ضغوط التضخم ولكنها لا تزال مرتفعة، قد تفكر البنوك المركزية في توجيه السياسة النقدية بحذر إلى أن يصبح التضخم على مسار هبوطي ثابت وتعود التوقعات إلى ما يهدف له البنك المركزي في الأمد المتوسط؛
- إدارة الديون: وذلك لمعالجة مستويات الديون المتزايدة، ستحتاج الدول الأعضاء إلى خلق حيز مالي، من خلال تعبئة الإيرادات المحلية وكفاءة الإنفاق. وينبغي للأطر المالية طويلة الأجل أن توازن بشكل وثيق بين الدعم قصير الأجل والدمج في الأمد المتوسط؛
- التكيف مع ظروف التمويل الأكثر صرامة: وذلك للحفاظ على الاستدامة المالية، يجب على البلدان مضاعفة تعبئة الإيرادات وإعطاء الأولوية للإنفاق الفعّال كل ما كان ذلك ممكناً، مع تقليل التأثيرات السلبية المحتملة على النمو والفقر. إن تعزيز تعبئة الإيرادات من شأنه أن يساعد في جذب المزيد من التمويل الخارجي حيث إن تدفق الإيرادات في أي بلد هو مقياس رئيسي لقدرته على سداد الديون. ومع ذلك، ففي الأمد القريب، من المتوقع أن تكافح السلطات لتأمين التمويل الخارجي ومن المرجح أن تتفاقم نقاط الضعف المتعلقة بالديون في البيئة الحالية من ارتفاع تكاليف الاقتراض وخدمة الديون؛
- إعادة هيكلة الديون: قد تحتاج البلدان التي تواجه تفاقم مشاكل الديون إلى إعادة هيكلة الديون أو إعادة جدولتها. وسيكون إطار العمل الجيد لتسوية الديون ضرورياً لخلق الحيز المالي اللازم للتعافي. وفي حين وسّعت البلدان مجموعة أدوات الدين، أصبحت قاعدة الدائنين أيضاً أكثر تنوعاً والمفاوضات أكثر تعقيداً. وفي هذا النوع من البيئة، من الأهمية بمكان أن يزيد الدائنون من موثوقيتهم وقابليتهم للتنبؤ، وتنسيق أنظمة تقديم الائتمان وجعلها أكثر شفافية وإدخال تجميد خدمة الديون أثناء عملية معالجة الديون؛
- الإدارة الفعالة والاستباقية للديون: سيكون هذا أمراً بالغ الأهمية لخفض مخاطر الديون. يمكن لإدارة الديون أن تساعد في إيجاد التوازن بين تمويل احتياجات الحكومة وضمان بقاء الديون على مستويات يمكن تحملها. ويشمل هذا تحسين الإبلاغ عن الديون، وإطالة آجال الاستحقاق، وتجنب تجميع المدفوعات للتخفيف من مخاطر إعادة التمويل؛
- تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية: إن سلسلة الاضطرابات المتتالية في طرق التجارة وانقطاعات سلسلة التوريد، وآخرها إعادة توجيه السفن من مضيق باب المندب بسبب مهاجمة السفن البحرية في البحر الأحمر، تسلط الضوء على أهمية تسريع الجهود التي تسعى بنشاط إلى تنويع

الشركاء والحد من القيود التجارية المشوهة لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية والتعرض لتغير المناخ وتأثيره على مخاطر الإنتاج الزراعي الذي أدى إلى زيادة نقاط الضعف في هيكل التجارة للمنتجات والوجهات غير المتنوعة؛

- التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي: يعد هذا أمراً بالغ الأهمية للاقتصادات في الإقليم، وخاصة الإصلاحات التي تزيد من النمو المحتمل من خلال تعزيز تنمية القطاع الخاص وزيادة الفوائد من التجارة. ويتيح إقليم التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة كبيرة لتوسيع العلاقات التجارية وتخفيف المخاطر المرتبطة بالركود الاقتصادي في كل دولة على حدة. لكن نجاح إقليم التجارة الحرة القارية الأفريقية يعتمد على التقدم المحرز بشأن الحد بشكل كبير من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتعزيز تيسير التجارة وتحسين بيئة التجارة والبنية الأساسية في جميع أنحاء القارة. إن تعزيز التكامل التجاري القاري والإقليمي من شأنه أن يصنع سوقاً أكبر وأكثر ترابطاً ويضمن أن تصبح القارة جذابة لمزيد من الاستثمار.

١٠. المخاطر أمام التوقعات

تظل هناك الكثير من المخاطر برغم التعافي الجاري. وتشمل هذه المخاطر محدودية القدرة على الوصول إلى التمويل، وارتفاع تكاليف خدمة الديون، والتوترات الجيوسياسية في منطقتي الشرق الأوسط والبحر الأحمر. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل مواطن الضعف إزاء الصدمات الخارجية العالمية، وعدم الاستقرار السياسي، والأحداث المتكررة المرتبطة بتغير المناخ، مخاطر كبيرة على اقتصادات إقليم الكوميسا. ومع ذلك، من الناحية الإيجابية، من المتوقع أن تتراجع أسعار الوقود والسلع غير المرتبطة بالوقود على المدى المتوسط، مما يوفر بعض الانتعاش للإقليم.

١١. التطورات التجارية في إقليم الكوميسا لعام ٢٠٢٣

١١,١. تجارة السلع

انخفض إجمالي الصادرات في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٣ بنسبة ١١٪ من حيث القيمة، حيث إنخفض من ٢١٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ إلى ١٨٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. وخلال نفس الفترة، انخفضت الواردات العالمية إلى إقليم الكوميسا أيضاً بنسبة ٥٪ من ٢٧٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ إلى ٢٦٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣.

وسجل الإقليم على مدى السنوات الخمس الماضية عجزاً مستمراً في الميزان التجاري، حيث تم تسجيل أعلى عجز في عام ٢٠١٩، في حين حدث أصغر عجز في عام ٢٠٢١. ويوضح الشكل ٨ اتجاهاً تفصيلياً لأداء التجارة العالمية للكوميسا للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣.

الشكل ٨: تجارة إقليم الكوميسا العالمية، ٢٠١٩ – ٢٠٢٣، كل المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

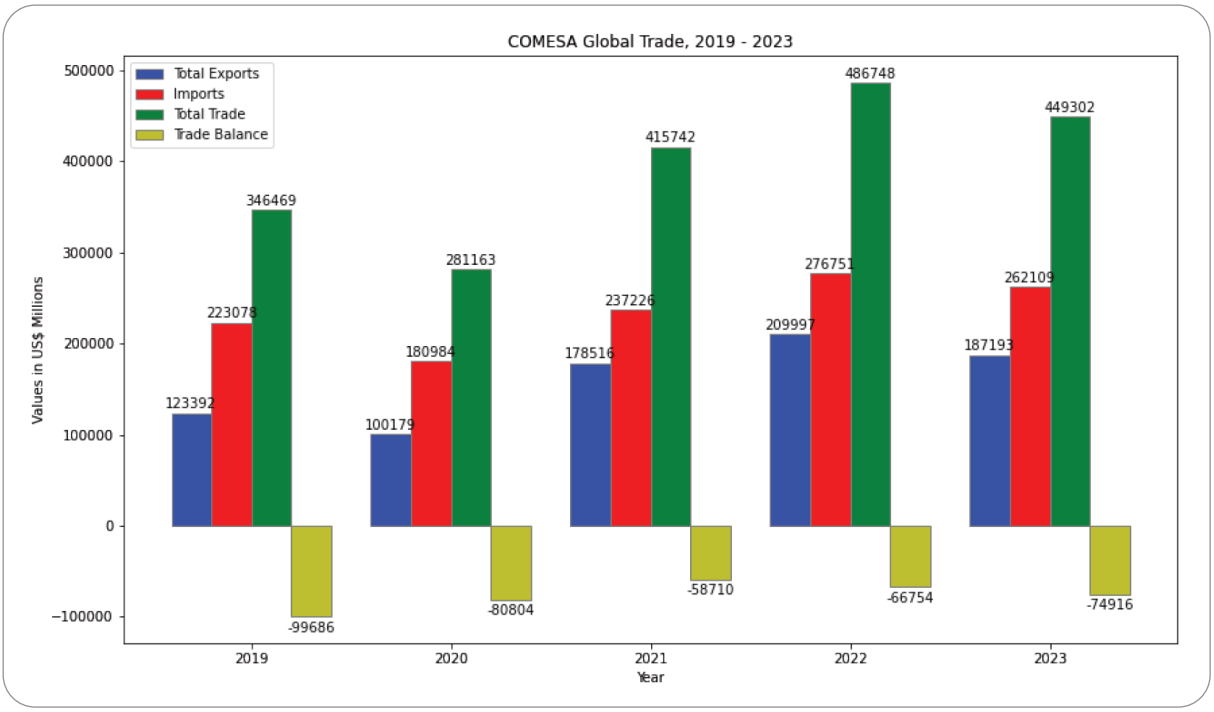

١١,٢. الصادرات

أظهر الأداء الإجمالي لصادرات الكوميسا في عام ٢٠٢٣ اتجاهاً سلبياً مقارنة بعام ٢٠٢٢. ويمكن أن يُعزى انخفاض قيم الصادرات إلى حد كبير إلى انخفاض قيم صادرات الوقود والمصنوعات والمواد الخام الزراعية. وعلى وجه التحديد، انخفضت صادرات الوقود بنسبة ٢٦٪ من ٨١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ إلى ٦٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. وانخفضت قيم صادرات المصنوعات بنسبة ٦٪ بينما انخفضت صادرات المواد الخام الزراعية بنسبة ٨٪ في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، زادت قيم صادرات الخامات والمعادن والأغذية والمنتجات الأخرى غير المذكورة في مكان آخر بنسبة ٠,٠٢٪ و٦,٤٪ و١,٤٪ على التوالي في عام ٢٠٢٣ من حيث القيمة. ويوضح الجدول ٢ إجمالي صادرات الكوميسا العالمية حسب القطاع للفترة ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣.

الجدول ٢: إجمالي صادرات الكوميسا بحسب القطاع، ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣، كل المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

القطاع	٢٠٢٢	٢٠٢٣	النسبة المئوية للتغيير ٢٠٢٢-٢٠٢٣
الوقود	٨٠,٩٢٧	٦٠,٣٠٠	٢٥,٤٩
المصنوعات	٥٥,٧٦٢	٥٢,٣١٣	٦,١٩
الخامات والمعادن	٣٧,١٤٦	٣٧,١٥٣	٠,٠٢
الغذاء	٢٤,٨٨٦	٢٦,٠٣٣	٤,٦١
منتجات أخرى لم يرد ذكرها في مكان آخر	٨,٣٧٢	٨,٧١٨	٤,١٤
منتجات زراعية خام	٢,٩٠٣	٢,٦٧٦	٧,٨٠
إجمالي	**٢٠٩,٩٩٦**	**١٨٧,١٩٣**	**١٠,٨٦**

١١,٣. الواردات

شهدت الواردات إلى إقليم الكوميسا أيضاً انخفاضاً في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٢. ويعزى ذلك إلى الأداء السلبي للمصنوعات والوقود والأغذية والخامات والمعادن والمواد الخام الزراعية، والتي انخفضت جميعها بنسبة ٣٪ و٤٪ و١٣٪ و١٢٪ و٩٪ على التوالي من حيث القيمة خلال عام ٢٠٢٣.

ومع ذلك، سجلت واردات الكوميسا من المنتجات الأخرى غير المذكورة في مكان آخر زيادة بنسبة ٨٣٪ من ١,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ كما هو موضح في الجدول ٣.

الجدول ٣: واردات الكوميسا بحسب القطاع ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣، المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

القطاع	٢٠٢٢	٢٠٢٣	النسبة المئوية للتغيير ٢٠٢٢-٢٠٢٣
الوقود	١٥٥,٤٠٤	١٥٠,٠٠٦	٣
المصنوعات	٥٠,٤٠٢	٤٨,٢٨٣	٤
الخامات والمعادن	٥٣,٢٩٢	٤٦٤٦٨	١٣
الغذاء	١١,٦٠٦	١٠,٢٤٤	١٢
منتجات أخرى لم يرد ذكرها في مكان آخر	٤,٢٧٤	٣,٨٧٣	٩
منتجات زراعية خام	١,٧٧٢	٣,٢٣٥	٨٣
إجمالي	**٢٧٦,٧٥٠**	**٢٦٢,١٠٩**	**٥**

١١,٤. تجارة الكوميسا العالمية حسب الدولة

يلخص الجدول ٤ أداء التجارة في الكوميسا حسب البلد للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣.

الجدول ٤: تجارة الكوميسا العالمية حسب الدولة، ٢٠٢١ – ٢٠٢٣ (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	٢٠٢١		٢٠٢٢		٢٠٢٣		النسبة المئوية للتغيير ٢٠٢٢-٢٠٢٣	
الدولة	إجمالي الصادرات	الواردات	إجمالي الصادرات	الواردات	إجمالي الصادرات	الواردات	إجمالي الصادرات	الواردات
بوروندي	١٦٦	١,٠٢٨	١٩٢	١,٢٩٧	٢٠٦	١,١٥٨	٧,٠	١٠,٧-
جزر القمر	٣٤	٣٢٦	٥٤	٢١٣	٣٢	٢٧٣	٤١,٩-	٢٨,٠
الكنغو الديموقراطية	٢٤,١٢٥	٧,٦٥٨	٣٠,٢٩١	١٣,٠٣٩	٣٠,٣٧٢	١٤,٦٠٨	٠,٣	١٢,٠
جيبوتي	٣٤٨	٩,٤٣٤	٥٤٤	٨,٤١٢	٣٩٤	٧,٤٨٤	٢٧,٦-	١١,٠-
مصر	٤٠,٥٥٥	٧٣,٥٢٣	٥١,٦٤٣	٩٤,٤٦٠	٤٢,٠٦١	٨٣,١٨٨	١٨,٦-	١١,٩-
إريتريا	٦٠٧	٤٠٣	٧٧٤	٤٥١	٣٣٦	٤٠٦	٥٦,٥-	٩,٩-
إسواتيني	٢,٠٦٨	٢,١٠٥	١,٩٥٨	٢,١١٥	٢,٠٤٦	٢,٠٢٨	٤,٥	٤,١-

إثيوبيا	٢,٨٤٣	١٥,٥٧٣	٢,٩٧٧	١٧,٢٠٩	٢,٧٠٤	١٦,٥٣٦	٩,٢-	٣,٩-
كينيا	٦,٧٥٥	١٩,٥٨٨	٧,٣٧٠	٢١,١٢٢	٧,١٧٠	١٨,٦٢٦	٢,٧-	١١,٨-
ليبيا	٤٩,٩٠٨	٢٧,٢٢٨	٦٠,٣٠٠	٢٨,٨٥٦	٤٩,٦٩٤	٢٩,٠٧٣	١٧,٦-	٠,٨
مدغشقر	٢,٠٣٥	٤,٠٤٣	٢,٨٧٩	٥,٣٥٥	١,٢٦٨	٤,٤٩٩	٥٥,٩-	١٦,٠-
ملاوي	٩٩٨	٣,٠٦٧	٨٩٠	١,٥٦٦	٩٦٦	٣,١٤٥	٨,٥	١٠٠,٨
موريشيوس	١,٦٧٩	٥,١٣٠	١,٨٧٩	٦,٥٦٨	١,٦٨٩	٥,٧٤٣	١٠,١-	١٢,٦-
رواندا	١,٤٤٧	٣,٧٩٦	٢,٠٤٨	٥,٣٩٨	٢,٤١٧	٦,٢٠٠	١٨,٠	١٤,٨
سيشيل	١,٧٢٩	١,٨٧٨	٦٠٥	٢,١١٢	٧١٤	٣,٢٠٨	١٨,٠	٥١,٨
الصومال	٤٨٦	٥,٧٧٦	٥٤٤	٥,٢٧٦	٨٧	٣,٧٢٨	٨٤,١-	٢٩,٣-
السودان	٥,١٨٤	١٠,١٩٨	٥,٤٩٠	١٠,١٨٨	٣,١١٩	٥,٥٥٣	٤٣,٢-	٤٥,٥-
تونس	١٦,٨٠١	٢٢,٦٣٦	١٨,٦٨٤	٢٦,٨٣٦	٢٠,٠٤٩	٢٥,٥٦٦	٧,٣	٤,٧-
أوغندا	٣,٢٨٥	٨,٦٦٢	٢,٦٣٧	٨,٥٧٠	٤,١٦٠	١١,٦٩٨	٥٧,٧	٣٦,٥
زامبيا	١١,١٤٣	٧,٠٩٦	١١,٦٥١	٩,٠٣٧	١٠,٤٨٥	١٠,١٦٥	١٠,٠-	١٢,٥
زيمبابوي	٦,٣٢٢	٨,٠٧٨	٦,٥٨٦	٨,٦٦٨	٧,٢٢٦	٩,٢٢٥	٩,٧	٦,٤
إجمالي	**١٧٨,٥١٨**	**٢٣٧,٢٢٦**	**٢٠٩,٩٩٦**	**٢٧٦,٧٤٨**	**١٨٧,١٩٥**	**٢٥٢,٨٨٥**	**١٠,٩-**	**٥,٣-**

١١,٥. أسواق التصدير الرئيسية

احتفظ الاتحاد الأوروبي بموقع الصدارة كوجهة التصدير الأولى لصادرات الكوميسا بحصة سوقية بلغت ٤٠٪ في عام ٢٠٢٣، وهي نفس الحصة التي استحوذ عليها في عام ٢٠٢٢. واحتلت سوق التصدير الصينية المرتبة الثانية في عام ٢٠٢٣ بحصة بلغت ١٣٪. واحتلت سوق التصدير داخل الكوميسا المرتبة الثالثة بحصة بلغت ٨٪ في عام ٢٠٢٣ بينما احتلت سوق الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة بحصة بلغت ٥٪. ومع ذلك، انخفضت قيمة صادرات الكوميسا إلى سوق الاتحاد الأوروبي بنسبة ١١٪ من ٨٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ إلى ٧٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. وارتفعت قيم صادرات الكوميسا إلى الصين قليلاً بنسبة ٣٪ بينما انخفضت قيم الصادرات داخل الكوميسا قليلاً بنسبة ٠,٣٪. انظر الشكل ٩.

الشكل ٩: الأسواق الرئيسية لصادرات الكوميسا ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣، المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

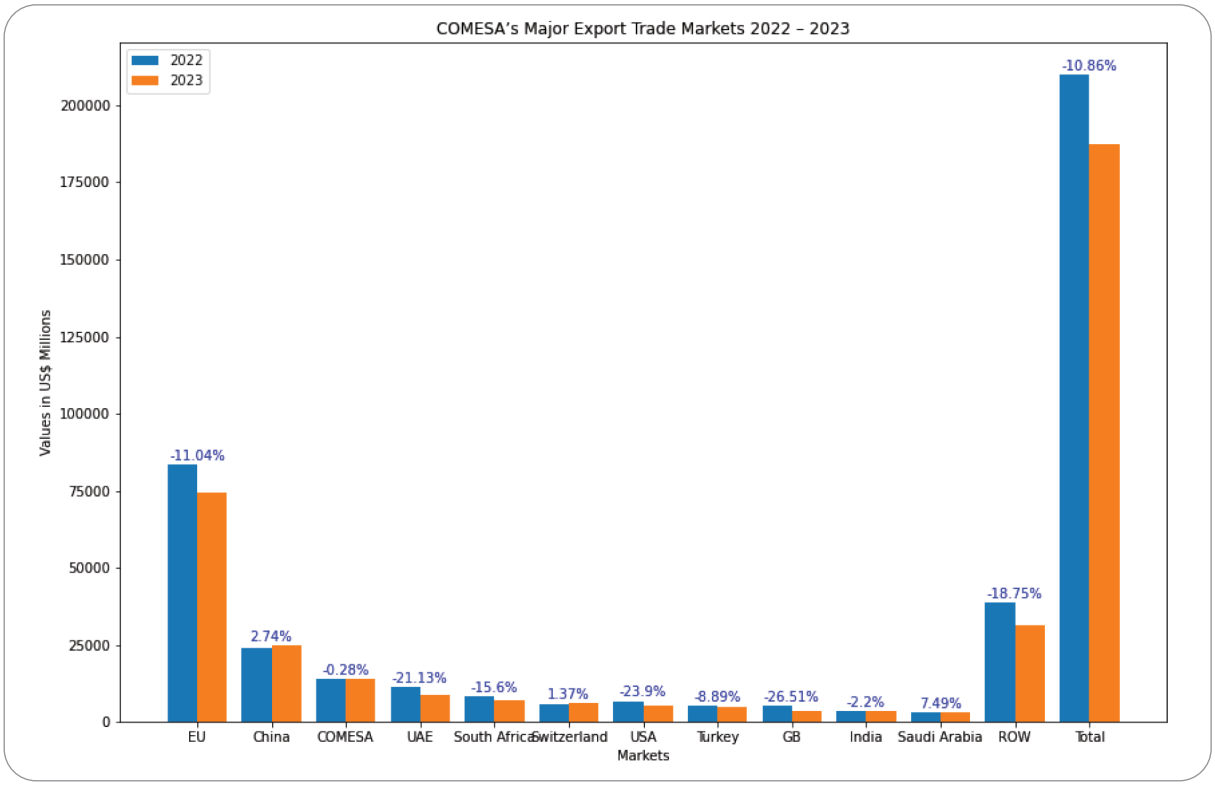

١١,٦. أسواق الاستيراد الرئيسية

على صعيد الواردات، احتلت سوق الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى كمصدر رئيسي للواردات لإقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٣ بحصة سوقية بلغت ٢٢٪ . وبعد الاتحاد الأوروبي جاءت الصين بحصة سوقية بلغت ١٩٪، والهند (٦٪)، والكوميسا (٥٪)، والإمارات العربية المتحدة (٥٪).

الشكل ١٠: الأسواق الرئيسية لواردات الكوميسا، ٢٠٢١ – ٢٠٢٢، المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

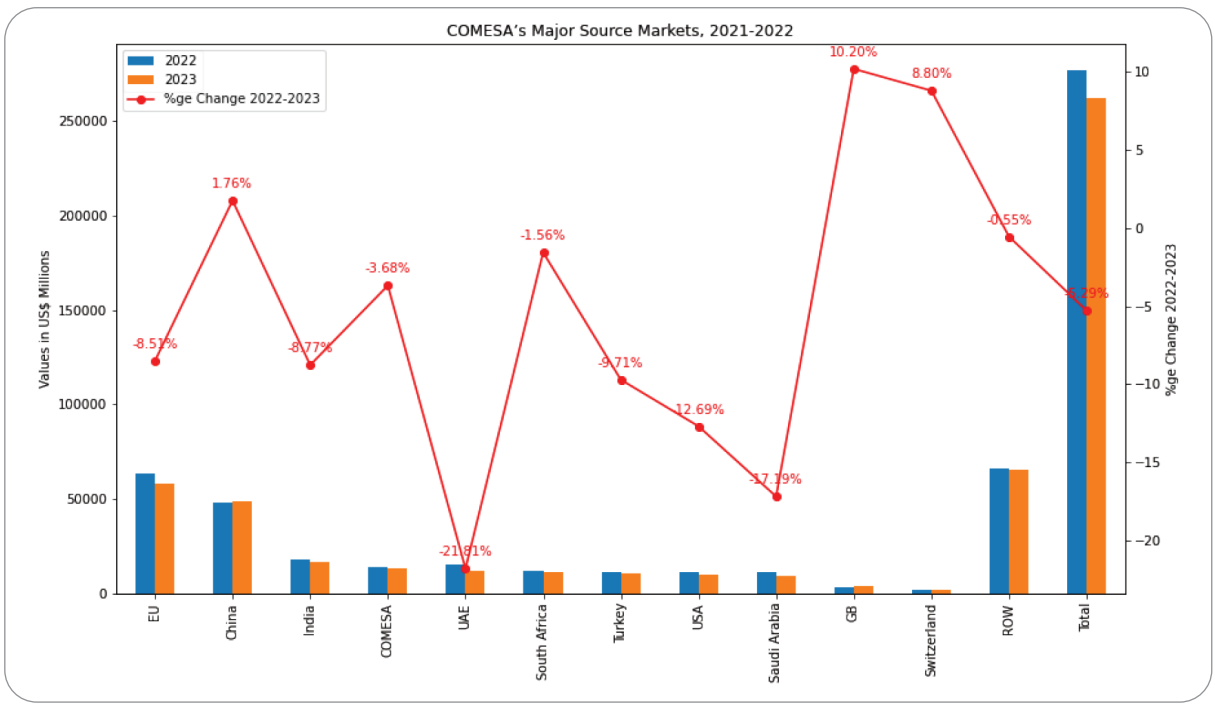

١١,٧. التجارة البينية داخل السوق المشتركة للكوميسا

سجلت قيمة إجمالي الصادرات البينية في الكوميسا انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٠,٣٪، من مستوياتها البالغة ١٤,٠٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ إلى ١٤,٠٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. ويوضح الشكل ١١ أداء إجمالي الصادرات البينية في الكوميسا حسب البلد في الفترة ٢٠٢١ – ٢٠٢٣ إلى جانب التغيرات النسبية خلال الفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٣ (الشكل ١١).

الشكل ١١: إجمالي الصادرات البينية داخل إقليم الكوميسا بحسب الدولة، ٢٠٢١ – ٢٠٢٣، المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

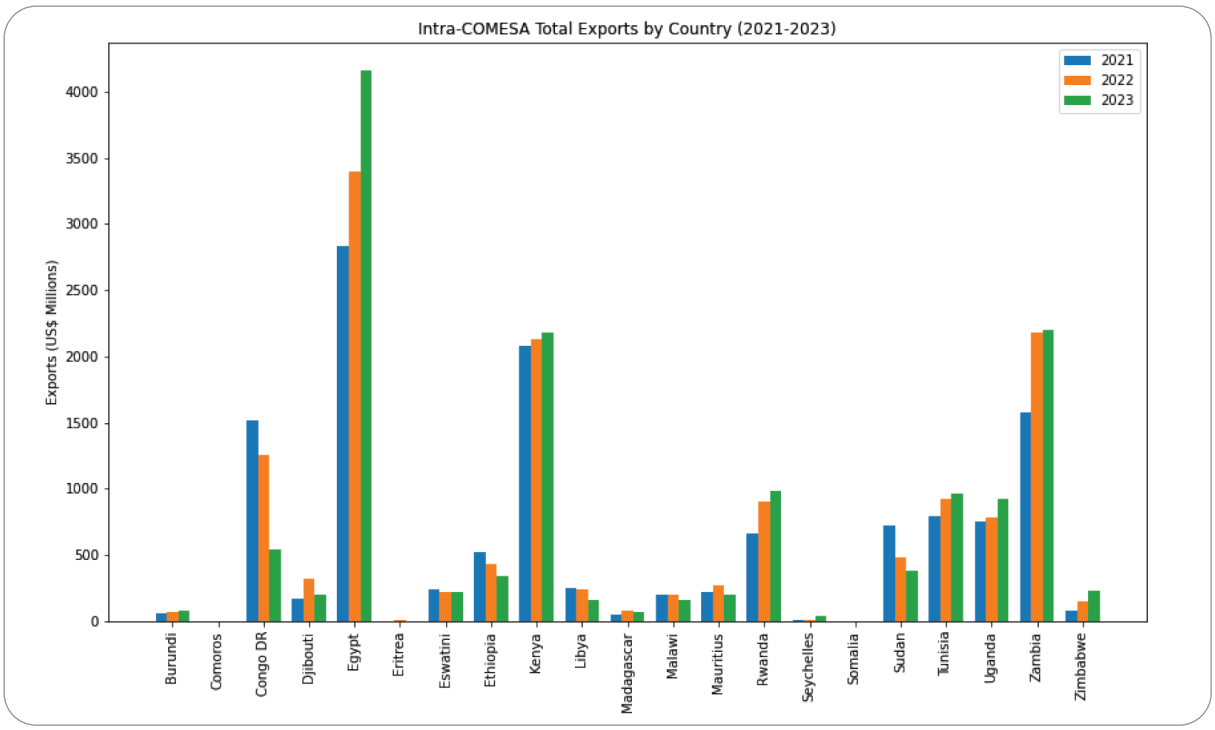

الشكل ١٢: النسبة المئوية للتغيرات خلال الفترة ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ حسب الدولة

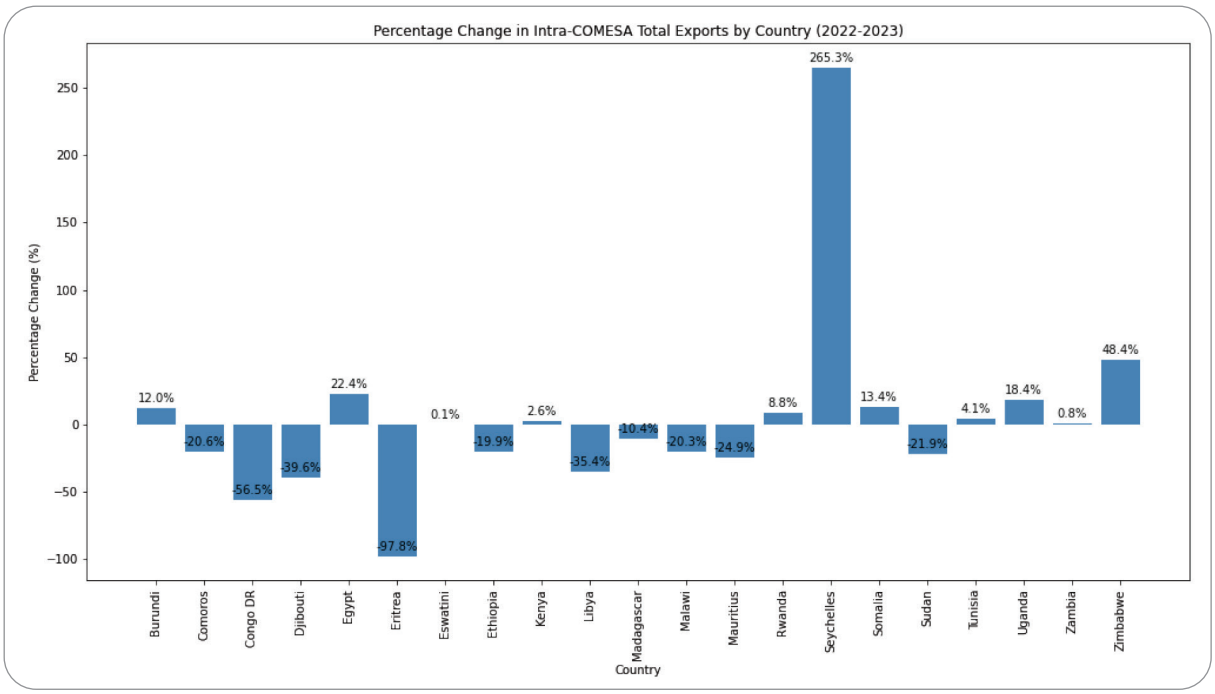

ويوضح الجدول ٥ أفضل المنتجات التصديرية داخل الكوميسا وترتيبها (R٢٢ وR٢٣) لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٢. وقد احتلت زيوت البترول المرتبة الأولى من حيث القيمة (ارتفاعاً من المرتبة الثانية في عام ٢٠٢٢) تليها دقيق القمح / الميسلين (منتج ذو أداء ممتاز احتل المرتبة ١٧ في عام ٢٠٢٢. كما احتلت صادرات أكاسيد الكوبالت والهيدروكسيدات المركز الثالث ارتفاعاً من المركز الرابع الذي احتلته في عام ٢٠٢٢، بينما احتلت أسمنت بورتلاند المركز الرابع في عام ٢٠٢٣ ارتفاعاً من المركز الخامس الذي احتلته في عام ٢٠٢٢.

الجدول ٥: المنتجات التي احتلت المراتب الأولى في التجارة البينية لإقليم الكوميسا

الرقم	التصنيف الموحد	وصف التصنيف الموحد للتجارة الدولية	٢٠٢٣ المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية	الترتيب لسنة ٢٣	الترتيب لسنة ٢٢
١	٣٣٤٦	الزيوت البترولية والزيوت المستخلصة من المعادن البيتومينية	٤٠٢,٦٢	١	٢
٢	٠٤٦١	دقيق القمح ودقيق الميسلين	٤٠٠,١٣	٢	١٧
٣	٥٢٢٥٥	أكاسيد الكوبالت والهيدروكسيدات؛ أكاسيد الكوبالت التجارية	٣٧٤,٧٠	٣	٤
٤	٦٦١٢٢	أسمنت بورتلاند	٣٥٧,٦١	٤	٥
٥	٢٧٤١	الكبريت من جميع الأنواع، بخلاف الكبريت السامي	٣٠١,٥٤	٥	٦
٦	٤٢٢٢٩	زيت النخيل المكرر ومشتقاته	٢٨٧,٠٨	٦	٣
٧	٦٦١٣٤	الرخام والترافرتين والمرمر ومواد منه	٢٨٤,٣٩	٧	٣٢
٨	٣٥١٠	التيار الكهربائي	٢٨١,٠٢	٨	٨
٩	٠٧٤١٤	شاي أسود آخر (مخمر) وشاي مخمر جزئياً	٢٦١,٦٥	٩	٧
١٠	٠٦١٢٩	سكر البنجر/ القصب الآخر في شكل صلب، غير المنكه	٢٣٩,٩٠	١٠	١٤
١١	٠٥٤٥٩	خضروات أخرى طازجة أو مبردة	٢٢٠,١٨	١١	٩
١٢	٠٦١١١	سكر القصب، نيء، في شكل صلب، لا يحتوي على إضافة	٢١٨,٢٧	١٢	١٢
١٣	٥٥١٤١	مخاليط المواد العطرية والمخاليط	٢١٧,٩٩	١٣	١٠
١٤	١١١٠٢	المياه (بما في ذلك المياه المعدنية والمياه الغازية)	١٨٤,٨٦	١٤	١٣
١٥	٥٤٢٩٣	الأدوية، غير مذكورة في مكان آخر، مهيأة بجرعات وبأشكال محددة	١٧٤,٠٧	١٥	١٦
١٦	٥٥٤٢٢	مستحضرات الغسيل والتنظيف النشطة على السطح، غير مذكورة في مكان آخر	١٦٣,٨٥	١٦	٢٣
١٧	٧٨٢١١	شاحنات قلابة مصممة للاستخدام خارج الطرق السريعة	١٦٠,٢٤	١٧	١٩١
١٨	٦٦١٢١	كريات الكلنكر الأسمنتي	١٥٨,٦٢	١٨	٢٥
١٩	٨٩٣١٩	مواد لنقل وتغليف البضائع، غير مذكورة في مكان آخر؛	١٤٩,٨٩	١٩	١٩

٢٠	١٢٢٢	السجائر التي تحتوي على التبغ	١٣٢,٧٩	٢٠	٢٦
٢١	٧٦٤١١	أجهزة الهاتف، بما في ذلك الهواتف المخصصة للشبكات الخلوية	١١٩,٣٨	٢١	١٠١
٢٢	٠٩٨٩٩	مستحضرات غذائية غير البنود من ٠٩٨,٩١ إلى ٠٩٨,٩٤	١١٧,٢٦	٢٢	٣٦
٢٣	٥٦٢١٦	اليوريا، سواء كانت في محلول مائي أم لا	١١٣,٩٩	٢٣	١١
٢٤	٠٠١٩	الحيوانات الحية، غير المذكورة في أي مكان آخر	١١٢,٥٦	٢٤	٢٢
٢٥	٢٦٣١	القطن (بخلاف الوبر)، غير ممشط أو ممشط	١٠٩,٩٠	٢٥	٢١

٢

تنفيذ برامج التعاون والتكامل الإقليمي بالكوميسا

١. السوق الداخلية

١,١. منطقة التجارة الحرة بالكوميسا

١,١,١. التقارير المرحلية عن الدول الأعضاء غير المشاركة في منطقة التجارة الحرة بالكوميسا

حتى نهاية عام ٢٠٢٣، ما زالت هناك ٥ دول أعضاء بالكوميسا لم تنضم بعد بشكل كامل إلى منطقة التجارة الحرة بالكوميسا. وتشمل هذه الدول كل من الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا بالإضافة إلى إسواتيني (في إطار عدم التقيد المرتبط بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بالثلاثية) والصومال، التي لا تزال في طور استكمال انضمامها إلى الكوميسا

وتم بذل جهود في عام ٢٠٢٣ لحث إثيوبيا والكونغو الديمقراطية للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة بالكوميسا. وقد قدمت أمانة الكوميسا الدعم الفني لإثيوبيا لتنفيذ خطة عمل متفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، تم التخطيط لورشة عمل للحشد والتوعية للكونغو الديمقراطية في أبريل ٢٠٢٣، إلى جانب المشاورات التي من المتوقع أن تستمر لحث كل من الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة.

وأبقت إسواتيني على استثنائها المرتبط بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بالثلاثية في عام ٢٠٢٣، بينما كانت الصومال لا تزال تسعى إلى الانضمام الكامل إلى الكوميسا. ومع ذلك، أكدت إسواتيني خلال اجتماع المجلس الوزاري الثالث والأربعين أنها صادقت على الانضمام إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية، مما يتيح المشاركة المستقبلية في منطقة التجارة الحرة بالكوميسا. وظلت إريتريا، منذ عام ١٩٩٨، تقدم تفضيلات جمركية بنسبة ٨٠٪ للمنتجات القادمة من الكوميسا على أساس المعاملة بالمثل، مما يعني أنه لم يتبق لها سوى إزالة نسبة ٢٠٪ المتبقية من تعريفة الدول الأَولى بالرعاية لتصبح عضواً كامل العضوية في منطقة التجارة الحرة بالكوميسا. وحتى حلول نهاية عام ٢٠٢٣، لم ترد أي تقارير جديدة من البلاد بشأن التقدم أو التحركات لتحرير نسبة ٢٠٪ المتبقية من تعريفة الدول الأَولى بالرعاية.

١,١,٢. تنفيذ تدابير الكوميسا لحماية قطاع السكر في كينيا

استفادت صناعة السكر في كينيا من الحماية التي مُنحت لها بسبب عدم قدرتها على المنافسة مع واردات السكر من الدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا. وقامت كينيا، من خلال التوجيه رقم ١ لعام ٢٠٠٧، بإجراء العديد من الإصلاحات التي من شأنها أن تحول قطاع السكر وتجعله أكثر قدرة على المنافسة.

وكان الهدف الأساسي من اجراءات الحماية هو منح منتجي السكر الكينيين، أي المزارعين ومصانع السكر، بعض الوقت يُتوقع خلاله أن يعملوا، بالتعاون مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، على معالجة العقبات التي تؤدي إلى عدم القدرة التنافسية للقطاع.

وأعدت الأمانة العامة تقريراً فنياً حول فعالية تدابير الحماية لقطاع السكر في كينيا، والذي أثبت أنه على الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن صناعة السكر في كينيا لا تزال تواجه تحديات الإنتاج وضغوط المنافسة من البلدان المصدرة للسكر في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، منح اجتماع المجلس الوزاري الرابع والأربعين في نوفمبر ٢٠٢٣ كينيا تمديداً لتدابير الحماية لقطاع السكر لمدة عامين آخرين بدءاً من ديسمبر ٢٠٢٣ إلى نوفمبر ٢٠٢٥.

وعلاوة على ذلك، وبناءً على توصية التقرير، وجه المجلس الوزاري بإنشاء لجنة التدابير العلاجية التجارية بهدف تقديم التوجيه الفني بشأن جميع القضايا المتعلقة بتنفيذ لوائح الكوميسا الخاصة بالتدابير العلاجية التجارية ومن ثم حل اللجنة الفرعية المعنية بحماية قطاع السكر في كينيا.

١,٢. الجمارك وتيسير التجارة

١,٢,١. التقدم المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة بالكوميسا وصكوك تيسير التجارة

قواعد المنشأ وشهادة المنشأ الإلكترونية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إحراز تقدم كبير نحو تشغيل نظام شهادة المنشأ الإلكترونية. ومن المتوقع أن يؤدي اعتماد وتنفيذ نظام شهادة المنشأ الإلكترونية (e-CO) إلى تقليل تأخيرات التخليص الناجمة عن عملية التحقق من شهادة المنشأ الورقية للكوميسا. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد النموذج المنقح لشهادة المنشأ للكوميسا من قبل المجلس ومن المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٤ في تاريخ نشر الجريدة الرسمية كما هو منصوص عليه في المادة ١٢ من معاهدة الكوميسا. وعلى مدار العام، واصلت الأمانة العامة تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء فيما يتعلق بتفسير وتطبيق قواعد المنشأ للكوميسا. وقد قامت الأمانة العامة، في إطار خطة منطقة التجارة الحرة الرقمية، بتطوير نظام شهادة المنشأ الإلكترونية ولوائح تنفيذها، واعتمادها رسمياً في الاجتماع الأربعين للمجلس الوزاري عام ٢٠١٩. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أكملت الأمانة العامة تطوير شهادة المنشأ الإلكترونية والتعديلات الفنية اللازمة لجعل النظام يعمل بشكل متكامل.

برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO)

عُقد في سبتمبر ٢٠٢٣، اجتماع خبراء الجمارك الإقليميين بشأن برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد الإقليمي للكوميسا. وأعقب ذلك اجتماع الفريق الاستشاري الإقليمي للجمارك والقطاع الخاص بشأن برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد. وأُجريت عملية تشخيص للمشغل الاقتصادي المعتمد للدول الأعضاء بالكوميسا، وتمت مراجعة واعتماد كلٍ من دليل التدريب الإقليمي لإدارة المخاطر ودليل التدقيق الإقليمي بعد التخليص الجمركي لدعم برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد. وتشمل الخطوات القادمة وضع معايير المخاطر للبرنامج وإنشاء إطار اتفاقية الاعتراف المتبادل لبدء تجربة البرنامج، والذي من المقرر تنفيذه في عام ٢٠٢٤.

الإدارة المنسَّقة للحدود

وُضعت الصيغتان النهائيتان للمبادئ التوجيهية للإدارة المنسَّقة للحدود ولاستراتيجية التنفيذ واعتمدهما المجلس الوزاري ثم وُزعتا على الدول الأعضاء وذلك لدعم جهود الإدارة المنسقة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، أُحرز تقدم في دعم تنفيذ مشروع ضمان المرور العابر الجمركي الإقليمي، حيث تجري في هذا الصدد أنشطة في إثيوبيا وجيبوتي. وكجزء

من هذه الجهود، أجرى مسؤولون من كلا البلدين زيارة دراسية إلى رواندا بشأن مشروع ضمان العبور الجمركي الإقليمي ونقاط الحدود الشاملة وذلك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣. وتشمل الخطوات التالية استكمال تكامل أنظمة الجمارك وإطلاق المشروع التجريبي بين إثيوبيا وجيبوتي.

وواصلت الأمانة العامة دعمها لبعض الدول الأعضاء وذلك تحت برنامج تيسير التجارة لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (وهذه الدول هي بالتحديد جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وملاوي وتونس وزامبيا وزيمبابوي) في خمسة مراكز حدودية لتحسين الرقابة الجمركية وتيسيرها. وتجري مشاريع ترقية الحدود في نقاط شيروندو (زامبيا/زيمبابوي)، وموامي/مشينجي (زامبيا/ملاوي)، وناكوندي/توندوما (زامبيا/تنزانيا)، وجالافي (جيبوتي/إثيوبيا)، وموياللي (إثيوبيا/كينيا).

النافذة الإلكترونية الواحدة

اعتباراً من ديسمبر ٢٠٢٣، كانت نقاط النافذة الإلكترونية الواحدة الوطنية للتجارة واللوجستيات إما جاهزة للعمل أو في مرحلة التطوير؛ وذلك في ١٤ دولة عضواً هي بوروندي، وجيبوتي، والكونغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، وملاوي، ورواندا، والسودان، وتونس، وأوغندا، وزامبيا وزيمبابوي. أما الصكوك الأساسية المتعلقة بنظام النافذة الإلكترونية الواحدة مثل الإطار القانوني، واستراتيجية التنفيذ، وخارطة الطريق، واختصاصات تطوير نظام النافذة الإلكترونية الواحدة على الصعيد الإقليمي، فقد أكمل إعدادها واعتمدها الاجتماع الرابع والأربعون للمجلس الوزاري. وسوف تتضمن المرحلة القادمة تعيين شركة استشارية لإقامة هيكل نظام النافذة الإلكترونية الواحدة للكوميسا وذلك على منصة الترابط القائمة (COM-IPS).

أتمتة الجمارك وصفحتها على الإنترنت

وقعت الأمانة العامة اتفاق تفويض مشترك مع الأونكتاد لتطوير وتنفيذ مركز الدعم الإقليمي للتشغيل الآلي للجمارك (CARSC). وتهدف هذه المبادرة إلى توحيد وتنسيق أنظمة الجمارك، وتعزيز الاتصال، وتيسير تبادل البيانات الإلكترونية بين الدول الأعضاء. وبموجب اتفاق التفويض المشترك، وضعت الأونكتاد نموذجاً أولياً لمركز الدعم الإقليمي للتشغيل الآلي للجمارك ومنصةً للاتصال المتبادل لتبادل البيانات والوثائق وسوف يتم إطلاقها في عام ٢٠٢٤، وذلك بعد الانتهاء من تثبيت الخادوم وتثبيت البرمجيات في مقر الأمانة العامة للكوميسا.

وبالتوازي مع ذلك، نظمت الأونكتاد دورات تدريبية على الإنترنت بشأن المناهج التدريبية الوظيفية والتقنية لبرنامج "آسيكودا-ورلد" وذلك لخبراء النظام الآلي للبيانات الجمركية وخبراء تكنولوجيا المعلومات في الدول الأعضاء على التوالي.

وسوف يقيم برنامج الزمالة المتوقع قيامه في الربع الثاني من ٢٠٢٤ تدريبات حول "آسيكودا-ورلد" لعدد من الخبراء الوظيفيين والتقنيين من الدول الأعضاء الذين قدموا ملفات بياناتهم من أجل تهيئتها والتنفيذ التجريبي لمركز الدعم الإقليمي للتشغيل الآلي للجمارك.

تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية

واصلت الأمانة العامة اتساقاً مع قرارات المجلس الوزاري عملها في تنفيذ برنامج الكوميسا لتيسير التجارة بموجب صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر كاستراتيجية إقليمية لتيسير التجارة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعنية بتيسير التجارة ولتعزيز التعاون الجمركي وتيسير التجارة.

وقد شكلت الدول الأعضاء لجاناً وطنية لتيسير التجارة حيث يقوم برنامج الكوميسا لتيسير التجارة بموجب صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر بدعم عمل هذه اللجان في تنفيذ برامج عملها. وتتطلب أغلب الدول الأعضاء الدعم لتنفيذ بعض تدابير الفئة (ج)، حيث إن برنامج الكوميسا لتيسير التجارة يقدم دعماً محدوداً للدول الأعضاء لتنفيذ تدابير هذه الفئة. وتتلقى مدغشقر الدعم حالياً لإجراء دراسة حول نموذج النافذة الواحدة الإلكترونية وتطوير استراتيجية تيسير التجارة الوطنية وتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية بموجب خارطة طريق لجان تيسير التجارة الوطنية.

ويجري تقديم وتحديث التقارير الخاصة بنفيذ تدابير اتفاق منظمة التجارة العالمية المعني بتيسير التجارة باستخدام إطار الرصد والتقييم لتدابير الفئتين (ب) و(ج).

وعُقد اجتماع استشاري إقليمي في الفترة ٢٧ – ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣ لمناقشة العمليات المشتركة لتعبئة الموارد لأجل تنفيذ تدابير الفئة (ج) لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما للمشاريع ذات النطاق الإقليمي.

بوابة معلومات التجارة الإقليمية

تعكف الأونكتاد والأمانة العامة على وضع اللمسات النهائية للبوابة الإقليمية لمعلومات التجارة التي يتوقع إطلاقها في العام ٢٠٢٤. وستساعد البوابة الدول الأعضاء على تبادل وتحديث المعلومات المتعلقة بالتجارة وفقاً لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة الحرة ولوائح الكوميسا. وبالإضافة إلى ذلك، تجري مناقشات بشأن إنشاء بوابات وطنية للمعلومات التجارية في دول أعضاء مختارة، بما في ذلك جيبوتي، التي تعتزم توقيع اتفاق مع الأونكتاد في وقت لاحق قريب.

حلقات عمل للتدريب والتوعية في مجال بناء القدرات

قدمت الأمانة العامة في الفترة قيد النظر الدعم لبناء القدرات وذلك من خلال دورات تدريبية مختلفة. وتلقى ١٧ موظفاً من موظفي الجمارك تدريبات في المحاضرات التدريبية الوظيفية للنظام الآلي للبيانات الجمركية "آسيكودا"، كما قدمت الأمانة، بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية، تدريباً على النظام المنسق لتصنيف السلع لموظفي الجمارك من الدول الأعضاء بالكوميسا.

التحديات والمعوقات

أثّرت العديد من التحديات على تنفيذ برنامج تيسير الجمارك والتجارة كان من ضمنها ما يلي:

- التأخيرات في تخليص البضائع بموجب منطقة التجارة الحرة بالكوميسا نسبةً لاستخدام شهادات المنشأ الورقية. واستغرق التحقق من صحة النسخ الورقية من شهادة المنشأ للكوميسا بعض الدول الأعضاء وقتاً طويلاً؛

- التأخيرات في إرسال عينات التوقيعات والأختام المحدثة إلى الأمانة العامة ليوقع الموقعون المخولون على شهادات المنشأ للكوميسا.

الخطوات المستقبلية

يُتوقع أن يؤدي إدخال نظام شهادات المنشأ الإلكترونية لمعالجة مشكلة التأخير الناجم عن استخدام شهادات المنشأ الورقية حيث لن يتطلب استخدام شهادة المنشأ الإلكترونية للكوميسا التحقق من صحة شهادات المنشأ للكوميسا، المسألة التي تؤخر التجارة. ومن المقرر أن يبدأ تجريب تنفيذ شهادة المنشأ الإلكترونية في ٢٠٢٤.

١,٣. صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر – برنامج تيسير التجارة

يلعب برنامج تيسير التجارة دوراً محورياً في تعزيز التكامل الإقليمي، وتعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي الشامل، وتعزيز القدرة التنافسية في إقليم الكوميسا. وعلى وجه الخصوص، يهدف برنامج تيسير التجارة إلى زيادة تدفقات التجارة البينية للسلع وتدفق الأشخاص والخدمات وذلك من خلال خفض التكاليف وخفض تأخير الواردات/الصادرات في المراكز الحدودية. وسيتحقق ذلك من خلال تخفيض الحواجز غير الجمركية، وتنفيذ اتفاق التجارة الحرة الرقمي، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وإدخال تحسينات على الإدارة المنسقة للحدود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج يدعم تحرير تجارة الخدمات وحرية تنقل الأشخاص.

ويستهدف برنامج تيسير التجارة بموجب اتفاق إعادة التفويض المبرم مع الدول الأعضاء إلى ترقية نقاط حدودية معينة في الإقليم حيث تشمل هذه النقاط شيروندو (زامبيا/زيمبابوي)؛ وموامي/مشينجي (زامبيا/ملاوي)؛ وناكوندي/توندوما (زامبيا/تنزانيا)؛ وموياليي (إثيوبيا/كينيا)، وغالافي (جيبوتي/إثيوبيا).

١,٣,١. تجارة الخدمات

تشمل الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في مكون تجارة الخدمات خلال الفترة قيد النظر ما يلي:

- العون الفني واجتماعات اللجنة: قدم برنامج تيسير التجارة دعماً فنياً ونظم اجتماعات اللجنة المعنية بتجارة الخدمات حيث قدمت خمس عشرة دولة عضواً مشاريع عروض وعروضا منقحة. ويسرت اللجنة المناقشات بشأن الطلبات والعروض المتبادلة واستعرضت التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بتحرير الخدمات كما ناقشت مسودة الإجراءات الخاصة بتصحيح وتعديل وسحب الجداول بغية تيسير تنفيذ الالتزامات التي دخلت حيز التنفيذ بالفعل. كما تم التدقيق في دراسة متعلقة توسيع نطاق نظام التجارة المبسط للكوميسا في قطاعات خدمات مختارة حيث يتم إعداد مسودات طرائق؛
- بناء القدرات: ركزت مبادرات بناء القدرات على أفضل الممارسات الدولية لتيسير التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وتحليل المعلومات الضرورية لتعزيز الإصلاحات المحلية وقد أجريت خمس حلقات عمل شملت

مواضيعها مهارات وفنيات التفاوض التجاري، وكذلك صنع السياسات. وقد عقدت حلقات العمل المذكورة في الفترة بين فبراير ويونيو ٢٠٢٣ في عدد من الدول الأعضاء منها إثيوبيا (من ٤ إلى ١٧ أبريل) وملاوي (من ١٩ – ٢٢ يونيو) بهدف تعزيز إجراء وتنفيذ المفاوضات التجارية؛

- إطلاق المنصة الإلكترونية لتجارة الخدمات على الإنترنت: أطلقت المنصة الإلكترونية لتجارة الخدمات على الإنترنت. وهي مصممة لتسريع وضع وتحليل مسودات جداول التزامات محددة في إطار مفاوضات الكوميسا بشأن تجارة الخدمات. ويتمثل الهدف الرئيسي للمنصة في تمكين كبار المفاوضين من التعاون على صياغة جداول الالتزامات المحددة وتبادلها رقمياً ومن ثم توزيعها على جميع الدول الأعضاء رقمياً. وتعمل المنصة أيضاً كبوابة معلومات للخدمات، حيث ينبغي نشر جميع المعلومات المتعلقة بتجارة الخدمات على الصعيدين الوطني والإقليمي للمعلومية والشفافية. وقد تلقت الدول الأعضاء أيضا تدريبا على استخدام المنصة.

١,٣,٢. التطورات التي طرأت في نظام التجارة المبسط

أطلقت الأمانة العامة نظام التجارة المبسط في ٢٠١٠ إيماناً منها بالدور المحوري الذي تلعبه التجارة العابرة للحدود في التجارة البينية. وتهدف هذه المبادرة إلى تيسير مشاركة التجار أصحاب الأعمال الصغيرة في التجارة عبر الحدود عن طريق تبسيط إجراءات استيراد وتصدير السلع التي لا تزيد قيمتها عن ٢٠٠٠ دولار أمريكي. ويجب إدراج هذه السلع في قائمة مشتركة تضم المنتجات المؤهلة التي تم التفاوض والاتفاق عليها من قبل البلدين المتجاورين.

ويسعى نظام التجارة المبسط إلى إضفاء الطابع الرسمي على التجارة غير الرسمية عبر الحدود وذلك من خلال وضع أدوات وآليات مصممة لتلبية احتياجات التجار أصحاب الأعمال الصغيرة، حيث تُستخدم هذه الأدوات والآليات عند المناطق الحدودية حيث تنتشر التجارة غير الرسمية وذلك لتيسير وصولها للتجار. وهذه المبادرة تجعل العملية الجمركية مبسطة من خلال استخدام المستندات الجمركية المبسطة بالإضافة إلى تبسيط إجراءات التخليص الجمركي، مما يساعد على السرعة و تقليل التكاليف عند المعابر الحدودية. كما نُشر موظفو مكاتب معلومات التجارة في المراكز الحدودية الرئيسية لمساعدة التجار في معالجة المعلومات والمستندات.

ونظام التجارة المبسط معمول به حالياً في ثمان دول من الدول الأعضاء بالكوميسا؛ وهذه الدول هي بوروندي والكونغو الديمقراطية وكينيا وملاوي ورواندا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. كما أن العمل جارٍ لاعتماد جيبوتي وإثيوبيا والسودان نظام التجارة المبسط مع الدول المجاورة لهم.

١,٣,٣. التحديات التي واجهت المبادرة المعنية بالتجار أصحاب الأعمال الصغيرة عبر الحدود

يتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام تنفيذ نظام التجارة المبسط في تنوع السياسات فيما بين الدول الأعضاء حيث واجهت الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة تحديات في التوصل إلى توافق في الآراء عند التفاوض بشأن تنفيذ نظام التجارة المبسط.

١,٤. صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر – المبادرة المعنية بالتجار أصحاب الأعمال الصغيرة عبر الحدود

تهدف المبادرة المعنية بالتجار أصحاب الأعمال الصغيرة عبر الحدود الممولة من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر بميزانية تبلغ ١٥ مليون يورو إلى تعزيز تدفقات التجارة الرسمية الصغيرة عبر الحدود في إقليم الكوميسا /الثلاثية مما يؤدي إلى زيادة تحصيل الحكومة للإيرادات على الحدود بالإضافة إلى زيادة في بسط الأمن وزيادة في دخل أصحاب الأعمال الصغيرة عبر الحدود. ويجدر بالذكر أن البرنامج الذي وقع عليه الاتحاد الأوروبي والأمانة العامة في مايو ٢٠١٨ كان من المقرر له في البداية أن يستمر حتى مايو ٢٠٢٢ ولكن تم تمديده حتى ديسمبر ٢٠٢٤.

وأضطُلع خلال السنة بالأنشطة التالية وذلك في ظل المبادرة المعنية بالتجار أصحاب الأعمال الصغيرة عبر الحدود:

- قدم الاجتماع الرابع الذي عقد في لوساكا في يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٢٣ سياسات وتوجيهات استراتيجية حول تنفيذ البرنامج وحث على إكمال الأنشطة المتبقية خاصة ما يتعلق ببناء الأسواق الحدودية؛
- عقدت اجتماعات بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا وبين إثيوبيا وكينيا للاتفاق على القوائم المشتركة للمنتجات. حلت زامبيا والكونغو الديمقراطية القضايا المعلقة بخصوص القائمة المشتركة وعتبة نظام التجارة المبسط حيث توصلتا للاتفاق على ٨٦ منتجاً وعتبة أولية قدرها ٥٠٠ دولار أمريكي، رهناً بإجراء استعراض منتظم. ومن المزمع إطلاق نظام التجارة المبسط في هاتين الدولتين الوقت المناسب؛
- عقد اجتماع ثنائي بين زامبيا وملاوي في يومي ١٣ و١٤ من أبريل ٢٠٢٣ لمناقشة إضافة منتجات لنظام التجارة المبسط. وقد اتفقت الدولتان على إضافة ٥ منتجات للقائمة المشتركة لنظام التجارة المبسط. أما المنتجات التي، الأفوكادواتفق عليها فهي الأفوكادو والكتاكيت التي بلغت من عمرها يوماً واحداً وبيض الفقس والسمان المجهز والتيرازو وبذور الذرة؛
- تم التدقيق في طرائق نظام الممر الأخضر من قبل الدول الأعضاء في المشروع التجريبي (الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي)؛
- تم تدريب عدد ستين من أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة السمكية من الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي على النهج القائمة على المخاطر في التنظيم والتنظيم الذاتي مع التركيز على تطبيق هذه المهارات أثناء تنفيذ الممر الأخضر، وهو نظام يجري تجريبه في سلسلة القيمة السمكية؛
- أكملت المنظمة الدولية للهجرة، وهي مندوبة مشاركة في تنفيذ البرنامج، تصميم وتطوير كارت مرور حدودي إلكتروني (e-jeton) يتطلب استخدام هاتف ذكي، ومع ذلك، واستناداً إلى التعليقات الواردة من الدول الأعضاء ذات الصلة، فإن المنظمة الدولية للهجرة تقوم حالياً بوضع حل قائم على البطاقات. ويساعد الكارت الإلكتروني سلطات الهجرة على تسجيل التجار الذين يعبرون الحدود؛
- أُنجزت عمليات تدريب في الفترة من ٢٢ فبراير إلى ١ مارس ٢٠٢٣، تم فيها تدريب خمس وسبعين من التجار أصحاب الأعمال الصغيرة والموظفين الحكوميين في إثيوبيا حيث شملت التدريبات قواعد وإجراءات الإنخراط

في التجارة الصغيرة عبر الحدود، وعُرّف المشاركون بحقوقها والتزاماتهم، وبأهمية إنشاء رابطات تجارية؛

- عُقد اجتماع إقليمي ثانٍ لجمعيات التجارة عبر الحدود، حيث تم خلاله مناقشة واعتماد دستور وخطة استراتيجية للجمعية الإقليمية للتجارة عبر الحدود التي تم إنشاؤها حديثاً، والتي أطلق عليها اسم شبكة التجار عبر الحدود للشرق والجنوب الإفريقي، ذلك إلى جانب اعتماد خطة عمل للسياسات المتعلقة بقضايا الشباب والنساء عبر الحدود وتم إطلاق الشبكة في ليلونغوي، بملاوي في سبتمبر ٢٠٢٣؛
- تواصلت عمليات جمع بيانات التجارة الصغيرة عبر الحدود وذلك في ١ أبريل ٢٠٢٣ على حدود مشمولة في المشروع هي شيروندو وكاسومباليسا وناكوندي وموامي (زامبيا) ومشينجي وتوندوما وموبالي (كينيا). بينما استؤنفت عملية جمع البيانات على حدود شيروندو – زيمبابوي في الأول من يونيو ٢٠٢٣.

١,٥. مشروع تيسير التجارة والتكامل في منطقة البحيرات العظمى

مشروع تيسير التجارة والتكامل في منطقة البحيرات العظمى هو عملية إقراض إقليمية أجلها ست سنوات تنفذها الأمانة العامة وحكومتا بوروندي والكونغو الديموقراطية، والمشروع هو جزء من مبادرة البنك الدولي الأوسع نطاقا بشأن البحيرات العظمى، ما يعكس التزام البنك الدولي بمساعدة بلدان منطقة البحيرات العظمى على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك من خلال استهداف بعض الفئات الأكثر ضعفاً في المناطق الحدودية مع الكونغو الديموقراطية والدول المجاورة (أوغندا وبوروندي وتنزانيا ورواندا وزامبيا). ويركز مشروع تيسير التجارة والتكامل في منطقة البحيرات العظمى على على تعزيز السلام والاستقرار من خلال البرامج التي تحسن سبل العيش وتشجع التجارة عبر الحدود وتوطد العلاقات الاقتصادية.

ويغطي مشروع تيسير التجارة والتكامل في منطقة البحيرات العظمى أربعة مكونات رئيسية لمجالات التدخل وهي كما يلي:

- تحسين البيئة السياسية والتنظيمية للتجارة عبر الحدود: يشمل هذا المكون الإصلاح السياساتي وتبسيط الإجراءات لصغار التجار، وتنفيذ نظام حدود ذكي للتنسيق ومتابعة التكامل الإقليمي؛
- تحسين البنى التحتية الأساسية للتجارة: يشمل هذا المكون إصلاح وتحديث المعابر الحدودية، وتشييد وتطوير أسواق حدودية، وتحسين موانئ البحيرات، وإصلاح الطرق الموصلة المحلية؛
- دعم تسويق سلاسل قيمة التجارة عبر الحدود: يشمل هذا المكون الاستثمار في المرافق بغية إضافة القيمة على المنتجات وتعزيز صادرات منتجات مختارة، ووضع العلامات، وإصدار الشهادات، ومطابقة منتجات مختارة؛
- التنفيذ والمتابعة والتقييم: يشمل هذا المكون توفير الدعم للتنفيذ والاتصالات ومتابعة المشاريع وتقييمها.

ويتمثل الهدف العام من إقامة المشروع في "تيسير التجارة وتعزيز تسويق سلاسل قيمة مختارة تستهدف في المقام الأول صغار التجار والنساء في الأراضي الحدودية لمنطقة البحيرات العظمى" ولتحقيق هذا الهدف ستنفذ الأمانة العامة وبوروندي والكونغو الديمقراطية سلسلة من المبادرات على الصعيدين القطري والإقليمي، تتماشى مع مكونات المشروع. كذلك، سيدعم المشروع الأمانة العامة في تعزيز قدراتها على متابعة تنفيذ برامج التكامل ذات الصلة، فضلا عن تقديم الدعم الفني لمواءمة برامج شركاء التنمية، وتعزيز أوجه التآزر والتكامل.

ميزانية المشروع: يبلغ إجمالي تمويل المشروع ٢٥٠ مليون دولار أمريكي حيث يبلغ مكون الكوميسا في هذا المبلغ ٨ ملايين دولار أمريكي.

ولقد انطلق مشروع البنك الدولي لتيسير التجارة والتكامل في منطقة البحيرات العظمى في أكتوبر ٢٠٢٢ عقب الموافقة عليه في ٩ يونيو ٢٠٢٢، وبدأ التنفيذ رسمياً للمشروع في الربع الأول من عام ٢٠٢٣، بينما بدأ التنفيذ الفعلي للمشروع في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ بعد موافقة البنك الدولي على خطة العمل والميزانية لعام ٢٠٢٣ في يونيو ٢٠٢٣.

وتشمل أنشطة مشروع البنك الدولي لتيسير التجارة والتكامل في منطقة البحيرات العظمى الرئيسية المضطلع بها في عام ٢٠٢٣ ما يلي:

- عقد اجتماع فني ثنائي بشأن نظام الكوميسا التجاري المبسط في لوساكا بزامبيا في الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر ٢٠٢٣.

وتم تنظيم ورشة عمل للتنسيق الفني بشأن جوانب المتابعة والتقييم وذلك في الفترة ٢٧-٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣ في لوساكا بزامبيا اجتمع فيها خبراء المتابعة والتقييم وتيسير التجارة وكذلك منسقي المشروع من بوروندي، والكونغو الديمقراطية ومن وحدات تنفيذ المشروع بالكوميسا. وقد هدفت حلقة العمل إلى جهود وحدات تنفيذ المشروع والجوانب المتعلقة بالمتابعة والتقييم وذلك لضمان فهم مشترك لعمليات متابعة وتقييم المشروع.

واكتملت الخطوات النهائية لعملية توظيف ستة من موظفي المشاريع السبعة وقد انضموا بالفعل للمشروع وهم منسق المشروع، وخبير السياسات التجارية، وخبير الرصد والتقييم، ومنسق مكتب المعلومات التجارية الإقليمي، وكبير المساعدين الماليين، ومساعد إدارة المشاريع.

- أُنجزت مهمة ميدانية في بوروندي والكونغو الديمقراطية في ديسمبر ٢٠٢٣ لتوظيف مسؤولي مكاتب المعلومات التجارية التي سيكون مقرها في نقطة غاتومبا الحدودية في بوروندي ونقطة كافيمفيرا الحدودية في الكونغو الديمقراطية. وقد اشترك في عملية التوظيف موظفون من الأمانة العامة للكوميسا (وحدة تنفيذ مشروع تيسير التجارة والتكامل في منطقة البحيرات العظمى والموارد البشرية والإدارة)، وموظفون من كبار موظفي وزارات التجارة في بوروندي والكونغو الديمقراطية (وزارة التجارة الإقليمية – كيفو الجنوبية) وقيادات رابطتي التجار عبر الحدود ومسؤولي الحدود من البلدين. واختير موظفان من مسؤولي مكاتب المعلومات التجارية، عبارة عن رجل وإمرأة، للالتحاق بنقطة غاتومبا/كافيمفيرا الحدودية.

١,٥,١. التحديات أمام مشروع تيسير التجارة والتكامل في منطقة البحيرات العظمى

واجه البرنامج في سنة ٢٠٢٣ تحديات تعزى أساساً إلى عدم كفاية آلية تنسيق المشاريع. كذلك، ساهم تداخل الأنشطة بين وحدات تنفيذ المشاريع في بطء التقدم في تنفيذ الأنشطة المقررة.

١,٦. تنفيذ منطقة التجارة الحرة لثلاثية الكوميسا والإياك والسادك

سلمت الأمانة العامة للكوميسا رئاسة الثلاثية للأمانة العامة للسادك وذلك أثناء انعقاد الاجتماع السادس والثلاثين لفريق عمل الثلاثية الذي عقد في نيروبي بكينيا في يوم ١٤ يوليو ٢٠٢٣.

وكانت الكوميسا قد عقدت اجتماعات رفيعة المستوى كان من ضمنها الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري للثلاثية الذي عقد في ٢٩ مارس ٢٠٢٣ وذلك بالإضافة لعدد من المنتديات الفنية التي شملت الاجتماع التاسع للجنة الثلاثية الوزارية القطاعية للتجارة والجمارك والمالية والشؤون الاقتصادية والشؤون الداخلية، واجتماع واحد للجنة الثلاثية الوزارية القطاعية للبنى التحتية واجتماع واحد للجنة كبار المسؤولين بالثلاثية (اللجنة السابعة عشرة)، واجتماع مخصص لرؤساء سلطات الهجرة بالثلاثية، واجتماع واحد لمنتدى المفاوضات التجارية للثلاثية، واثني عشر اجتماعاً لمختلف الفرق الفنية العاملة، وثلاثة اجتماعات لفريق عمل الثلاثية، بالإضافة لعدة سمنارات وحلقات عمل.

وشهدت آلية الإبلاغ والمتابعة الخاصة بالحواجز غير الجمركية/الرسائل القصيرة تحسينات كبيرة على أدوات الإبلاغ عبر الإنترنت والرسائل القصيرة بالإضافة إلى تحديث البرنامج لقواعد بيانات التدابير غير الجمركية. وتم تثبيت برمجية الرسائل القصيرة في أربع دول عضو/شريكة هي جزر القمر وزامبيا وزيمبابوي وملاوي. وتظل خطط التوسع في هذا النظام ليشمل الدول الأعضاء المتبقية ورفع الوعي به من الأولويات الرئيسية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد نظرت مفوضية الاتحاد الإفريقي في اتخاذ برنامج الثلاثية لتيسير النقل والمرور العابر، أساساً لإطار قاري لإدارة وتنسيق النقل البري، يشمل جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وذلك لما حققه البرنامج من نجاح.

وحسبما هو الحال في ديسمبر ٢٠٢٣، فقد وقعت حتى الآن على اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية ثلاث وعشرين دولة عضواً حيث كانت مملكة ليسوتو أخر الموقعين حيث وقعت على الاتفاقية في سبتمبر ٢٠٢٣. كما صادقت على الاتفاقية حتى الآن إحدى عشرة دولة عضواً هي بوتسوانا، وبوروندي، ومصر، وإسواتيني، وكينيا، ورواندا، وأوغندا، وجنوب أفريقيا، وناميبيا، وزامبيا، وزيمبابوي. ويجدر بالذكر أن دخول الاتفاقية حيز النفاذ يتطلب مصادقة أربع عشرة دولةً عضواً عليها.

١,٦,١. التحديات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة بالثلاثية

يواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة بالثلاثية تحديات عديدة منها ما يلي:

- بطء عملية إقامة أمانة عامة مخصصة وهيكل مؤسسي لإدارة شؤون وأنشطة منطقة التجارة الحرة بالثلاثية. وتقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية حالياً بتنسيق أنشطة الثلاثية بالتناوب؛
- التأخيرات التي تشهدها عمليات المصادقة على اتفاقية المنطقة الحرة للثلاثية للحصول على مصادقة أربع عشر دولة وهو الحد الأدنى المطلوب من المصادقات مما يعرقل تقديم الدعم من شركاء التنمية ويؤخر التنفيذ الكامل للمنطقة الحرة للثلاثية؛
- أدى تعدد العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية المختلفة (الكوميسا والإياك والسادك ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية) إلى خلق تعقيدات وتحديات في سبيل تنفيذ منطقة التجارة الحرة بالثلاثية بشيء من

السلاسة، حيث إنه يتعين على المفاوضين الذين يدعمون المفاوضات الجارية أن يتنقلوا تناوباً بين مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية ما يؤدي أحياناً إلى ازدواجية الجهود أو تضارب المواقف؛

- تتسبب القيود المتعلقة بالقدرات البشرية والفنية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية على مستوى الدول الأعضاء في إعاقة التنفيذ السلس.للمنطق.

١,٦,٢. التوصيات والخطوات المستقبلية

- تسريع عملية صياغة استراتيجية الثلاثية لحشد الموارد لينظر فيها المجلس الوزاري للثلاثية ومن ثم يعتمدها؛
- تشجيع الدول الأعضاء للتطوع باستضافة اجتماعات ومنتديات الأجهزة الفنية والسياسية بعد إغلاق المرحلة الثانية من برنامج بناء قدرات الثلاثية؛
- على فريق عمل الثلاثية إعداد عروض طلب التمويل لتقديمها لجهات ممولة مثل بنك التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الجمارك العالمية، والأونكتاد، والبنك الدولي، وأفريكسيم، وشركاء التنمية الآخرين لتمويل مختلف برامج وأنشطة الثلاثية.

١,٧. بحوث السياسات الاقتصادية والتجارية ومشروع تريد-كوم

١,٧,١. البحوث وبناء القدرات

منتدى البحوث السنوي

انعقد المنتدى البحوث السنوي العاشر للكوميسا تحت شعار: "٣٠ عاما من التكامل الإقليمي للكوميسا: ماضياً ومستقبلاً". وقد جمع المنتدى واضعي السياسات والأكاديميين ومراكز الفكر والقطاع الخاص لاستعراض أوراق بحثية ومناقشة القضايا الناشئة في مجال التجارة والتكامل الإقليمي. وتم تقديم ثماني أوراق خلال المنتدى.

- آفاق وتحديات انتقال صناعة التعدين والمعادن في الكوميسا إلى الاقتصاد الدائري؛
- تأثير جودة البنية التحتية للنقل على التجارة البينية في الكوميسا؛
- آثار خدمة النقل الجوي على تجارة السلع الصيدلانية في الكوميسا؛
- آثار الهياكل الأساسية للنقل على التجارة البينية في الكوميسا؛
- دور منطقة التجارة الحرة بالكوميسا في تعزيز الكفاءة التجارية؛
- تأثير البنية التحتية للنقل على التجارة الثنائية في الكوميسا؛
- تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التجارة الثنائية في الكوميسا؛
- آثار منطقة التجارة الحرة بالكوميسا على كفاءة التصدير.

نشر نتائج البحوث

تم نشر نتائج البحوث الرئيسية وموجزات السياسات في المجلد العاشر من القضايا الرئيسية في التكامل الإقليمي تحت شعار "إعادة التفكير في التجارة وممارسة الأعمال التجارية في أعقاب جائحة كوفيد-١٩".

الدراسات البحثية

تم إجراء العديد من الدراسات البحثية، بما في ذلك:

- تنفيذ تدابير الكوميسا لحماية السكر في كينيا: الفعالية والدروس المستفادة؛
- تطبيقات وآثار المعالجات التجارية في إقليم الكوميسا؛
- دور الرياضة والفنون والخدمات الثقافية في النمو الاقتصادي والتنمية: حالة اقتصادات مختارة في إقليم الكوميسا؛
- تحليل حرية حركة رجال الأعمال والتكامل البيني الإقليمي في إقليم الكوميسا؛
- دور التكنولوجيا والابتكار للشركات الأفريقية في معالجة تأثير جائحة كوفيد-١٩ في إقليم الكوميسا؛
- تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة للكوميسا والاستثناءات وتعميق التكامل الإقليمي.

بالإضافة إلى ذلك، تم التكليف بإجراء ثلاث دراسات، وهي في مراحل مختلفة من الإنجاز:

- حالة النقل واللوجستيات في الكوميسا – الآثار على التجارة البينية؛
- تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لجائحة كوفيد-١٩ في إقليم الكوميسا: تحليل التوازن العام القابل للحساب؛
- تطوير استراتيجية الكوميسا لتنفيذ إتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١,٧,٢. التدريب وبناء القدرات

برنامج درجة الماجستير في التكامل الإقليمي

في عام ٢٠٢٣، استمر احراز تقدم في برنامج درجة الماجستير في التكامل الإقليمي، الذي تقدمه جامعة كينياتا وجامعة موريشيوس. وتشمل الإنجازات الرئيسية ما يلي:

- قبول ما مجموعه ثلاث وعشرين (٢٣) طالباً للدفعة الثالثة في جامعة كينياتا وجامعة موريشيوس؛
- تقديم ١٤ منحة دراسية، مع خمسة مستفيدين من جامعة كينياتا وتسعة من جامعة موريشيوس؛
- إجراء تقييمات لضمان الجودة لبرنامج درجة الماجستير في جامعة كينياتا وجامعة موريشيوس؛أسفرت عن توصيات في مجال السياسة العامة بشأن كيفية تحسين البرنامج وضمان استدامته؛
- تيسير الاشتراك في المجلات الإلكترونية والكتب الإلكترونية لبرنامج درجة الماجستير لتعزيز الموارد المتاحة للطلاب والمحاضرين؛
- تخريج ستة طلاب من جامعة موريشيوس بدرجة الماجستير في الآداب في التكامل الإقليمي.

التحديات

- عدم كفاية التمويل اللازم للاضطلاع بأنشطة البحث وبناء القدرات.

الحلول/التوصيات

- حشد الموارد لدعم البحث وبناء القدرات ومنح درجة الماجستير وجوائز الابتكار.

٢. برنامج إحصاءات الكوميسا

استراتيجية الكوميسا الإقليمية لتطوير الإحصاءات (٢٠٢١-٢٠٢٥) هي إطار يعمل على مستويين من السياسات مصمم لتلبية الاحتياجات الإحصائية المحددة في خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى للكوميسا ٢٠٢١-٢٠٢٥. وتركز الاستراتيجية على توفير إحصاءات موثوقة وفي الوقت المناسب ومستجيبة للسياسات عبر القطاعات الرئيسية.

الشكل ١٣: الأهداف الاستراتيجية لاستراتيجية الكوميسا الإقليمية لتطوير الإحصاءات ٢٠٢١-٢٠٢٥

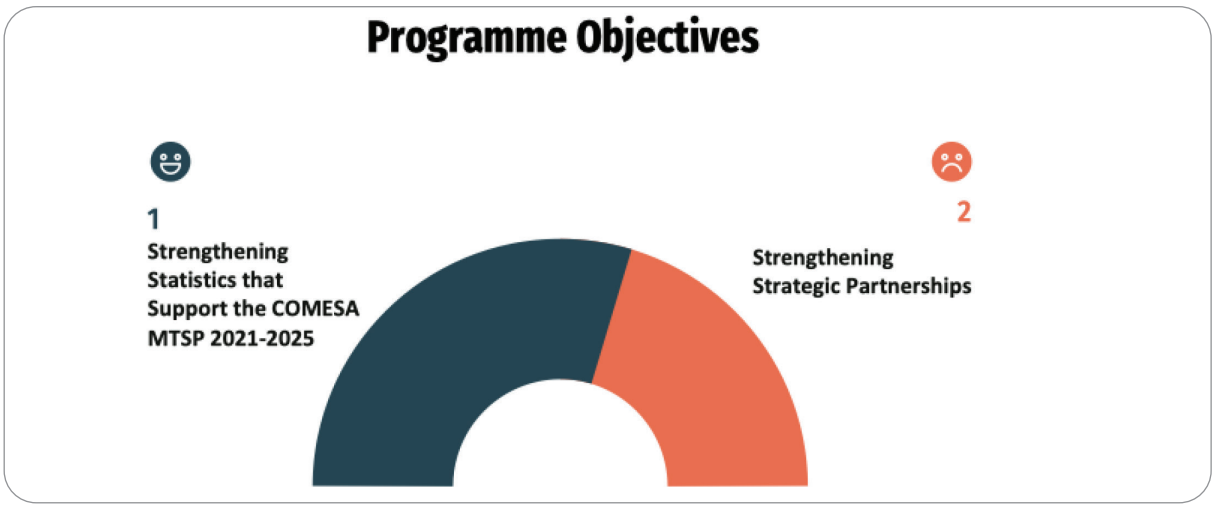

ويوضح هذا القسم الإنجازات والتقدم المحرز في عام ٢٠٢٣ في إطار استراتيجية الكوميسا الإقليمية لتطوير الإحصاءات ٢٠٢١-٢٠٢٥. وقد تم تصميم استراتيجية الكوميسا الإقليمية لتطوير الإحصاءات لتلبية الاحتياجات الإحصائية لخطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ من خلال توفير إحصاءات موثوقة في الوقت المناسب تستجيب للسياسات.

٢,١ تعزيز الإحصاءات التي تدعم خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥

٢,١,١ الدعم الإحصائي لركيزة تكامل الأسواق: إحصاءات التجارة الدولية للبضائع

لا تزال برمجية يوروتريس (EUROTRACE) الأداة الأكثر استخداما لتجميع البرمجيات لإحصاءات التجارة الدولية للبضائع في أفريقيا. وتقدم الكوميسا، بوصفها مركزاً إقليمياً، المساعدة والدعم الفنيين للدول الأعضاء والدول الشريكة التي تطلبها من الجماعات الإقليمية الاقتصادية الأخرى لصيانة البرمجيات وإدارتها. وقد تم تقديم الدعم الفني إلى زامبيا وملاوي وإثيوبيا وزيمبابوي وكينيا ورواندا وليسوتو وبوروندي وتنزانيا والكاميرون من أجل الاستخدام الفعال ليوروتريس.

٢,١,٢ إحصاءات التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود

تم تحقيق العديد من الإنجازات الرئيسية التالية في إحصاءات التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود للفترة التي قيد الاستعراض:

- استئناف جمع بيانات التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود في أبريل ٢٠٢٣ على الحدود المستهدفة النشطة لزامبيا (شيروندو وكاسومباليسا وناكوندي وموامي)، وتوندوما – تنزانيا، ومشينجي – ملاوي، وشيروندو – زيمبابوي، وموياللي – كينيا؛
- نشر نتائج الدراسة الاستقصائية الحدودية التي تم إجرائها على جميع الحدود المستهدفة الأربعة لزامبيا في الفترة من ١٥ إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٢ على هامش الاجتماع الثالث عشر للجنة الكوميسا المعنية بالمسائل الإحصائية الذي عقد في الفترة من ٦ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٢٣. وقدمت الدراسة الاستقصائية رؤى تفصيلية عن البيئات التجارية على الحدود؛
- إلغاء تدريب كان مقررا للقائمين على العد على الحدود بين موياللي وإثيوبيا بسبب شواغل أمنية. بيد أن معدات حاسوبية، بما في ذلك إثني عشر (١٢) جهاز تابلت، وجهاز كمبيوتر مكتبي، وطابعة ليزر نفاثة، وجهاز يو بي إس (UPS)، شحنت إلى دائرة الإحصاءات الإثيوبية.

٢,١,٣ إحصاءات الهجرة

تُشكل إحصاءات الهجرة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية السوق التي تتبعها السوق في الكوميسا، لأنها تساعد على فهم الصلة بين الإدارة الفعّالة للهجرة والتنمية في سياق التجارة والاستثمار. وتعكف الأمانة العامة للكوميسا على وضع نهج لضمان تحرك أعضائها المتقاطعين في اتجاه مماثل تدريجياً في تطوير إحصاءات الهجرة. وبالإضافة إلى ولايتها كأمانة عامة، تستمد الكوميسا أيضاً ولاية باعتبارها واحدة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي يتوقع أن تضطلع بدور في إضفاء الطابع المحلي على الهدف الثاني من استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا. وتقوم الكوميسا حالياً بتنفيذ مبادرتين بشأن إحصاءات الهجرة: برنامج إحصاءات الهجرة السويدي، وبرنامج إدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي.

وتشمل الإنجازات الرئيسية في عام ٢٠٢٣ ما يلي:

- اعتماد التقرير الأول عن اتجاهات هجرة اليد العاملة في الكوميسا؛
- إنشاء قاعدة بيانات إقليمية للهجرة في الكوميسا، بما في ذلك بوابة لتبادل المعلومات الرقمية لإحصاءات الهجرة. وتركز قاعدة البيانات هذه على إحصاءات هجرة اليد العاملة ويسّرت إعداد التقرير الأول عن اتجاهات هجرة اليد العاملة في الكوميسا؛
- تم تنفيذ مبادرات بناء القدرات من خلال دورة عبر الإنترنت (مايو – يونيو ٢٠٢١) تهدف إلى تعزيز القدرات الفنية والتحليلية للدول الأعضاء في إنتاج إحصاءات منسقة بشأن هجرة اليد العاملة؛
- تشكيل لجنة مشتركة من الوزراء المسؤولين عن الهجرة ووزراء العمل؛
- عقد حوار الهجرة للكوميسا على المستوى الوزاري؛

- التعزيز المؤسسي لخبرة الكوميسا في مجال إحصاءات هجرة اليد العاملة: بدعم من برنامج الهجرة التابع للكوميسا (في إطار إدارة الشؤون القانونية وشؤون الشركات) لتعزيز قدراته من شركاء متعاونين مثل منظمة العمل الدولية وهيئة الإحصاء السويدية من خلال إعارة الموظفين؛
- تنظيم الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية وبرنامج بناء القدرات للمرحلة الثانية من مشروع التعاون بين هيئة الإحصاء السويدية وهيئة الإحصاء النرويجية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الإقليمية الاقتصادية في الفترة من ٢٧ نوفمبر إلى ١ ديسمبر ٢٠٢٣ في تونس. وتألف الاجتماع من جزأين هما برنامج بناء القدرات والاجتماع الثاني للجنة التوجيهية للمشروع بمشاركة سفارة السويد في إثيوبيا؛
- الاشتراك في مشاريع الهجرة في تنظيم مناقشات ثنائية مع ثلاث دول أعضاء (زامبيا وزيمبابوي وجزر القمر) بشأن بناء القدرات لتعزيز تنسيق وإنتاج إحصاءات هجرة اليد العاملة التي تتماشى مع المعايير والمفاهيم الدولية؛
- نظمت حلقات عمل لبناء القدرات في مجال إحصاءات هجرة اليد العاملة من أجل الإحصاءات الوطنية في:
  - اتحاد جزر القمر: التركيز على مؤشرات سوق العمل والهجرة والتنسيق الإقليمي، فضلاً عن تبادل الخبرات من الدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا. وشارك في الاجتماع عشرون خبيراً من الوزارات والإدارات الحكومية في جزر القمر؛ و
  - زامبيا: تهدف إلى تعزيز إنتاج بيانات الهجرة وتيسير الحوار بين المؤسسات الأعضاء في الفريق العامل الوزاري المعني بإحصاءات الهجرة في زامبيا لدعم إنتاج تقارير الهجرة المتسلسلة. وشارك في حلقة العمل خمسة وعشرين خبيراً من وزارات وإدارات حكومة زامبيا.

٢,١,٤ برنامج المقارنات الدولية

يهدف برنامج المقارنات الدولية، الذي يديره البنك الدولي في إطار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، إلى إنتاج تعادلات القوة الشرائية ومؤشرات مستوى الأسعار القابلة للمقارنة للاقتصادات المشاركة.

وفي عام ٢٠٢٣، تم الانتهاء من الأنشطة الرئيسية، بما في ذلك:

- استقصاءات تسعير الآلات والمعدات؛
- مزيد من التحقق من صحة الحسابات القومية وبيانات الأسعار؛
- تقييم جودة البيانات؛
- نظمت كل من الكوميسا ومصرف التنمية الأفريقي حلقتي عمل للتحقق من صحة بيانات برنامج المقارنات الدولية، إحداهما في يناير ٢٠٢٣ والأخرى في يونيو ٢٠٢٣؛
- تقييم التكامل بين برنامج المقارنات الدولية ومؤشر أسعار المستهلك في البلدان الرائدة التالية في الكوميسا؛ جزر القمر وجيبوتي ورواندا وزامبيا.

٢,١,٥ إحصاءات الديون ولوحة درجات التمويل طويل الأجل

في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية الخامس، نسقت الكوميسا الجهود الرامية إلى وضع إحصاءات عن الديون في الدول الأعضاء، فضلاً عن تحديث سجل النتائج المالية الطويلة الأجل. وتمثلت الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٢٣ في هذه المجالات أساساً في جمع البيانات المتعلقة بإحصاءات الديون وتحديث لوحة نتائج الصندوق طويل الأجل. ثانيا، عقدت الكوميسا حلقة عمل إقليمية حول إحصاءات الديون تحت شعار "تعزيز القدرات الإحصائية للمساءلة والشفافية والإبلاغ عن إحصاءات الدين العام". وكانت سبع عشرة دولة عضواً في الكوميسا ممثلة، وهي: بوروندي وجزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وإسواتيني وإثيوبيا وكينيا وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشيل والصومال وتونس وزامبيا وزيمبابوي.

٢,١,٦ إحصاءات العمل

تعمل الكوميسا على تنسيق العمل المتعلق بتنمية القدرات في مجال تحليل بيانات القوى العاملة. وعُقدت ورشة عمل إقليمية حول بناء القدرات في مجال تحليل بيانات القوى العاملة بناء على المبادئ التوجيهية لتحليل بيانات القوى العاملة لبنك التنمية الأفريقي في عام ٢٠٢٢.

وفي عام ٢٠٢٣، أعدت الكوميسا من خلال برنامج بناء القدرات الإحصائية الخامس وثيقة حول المساهمات الأفريقية في مناقشات مشروع القرار بشأن مراجعة المعايير الإحصائية للطابع غير الرسمي في المؤتمر الدولي الحادي والعشرين لإحصاءات العمل ووضعت اللمسات الأخيرة عليها. وعلاوة على ذلك، قُدم الدعم الفني إلى كينيا وزيمبابوي بشأن جوانب الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، وإحصاءات العمل، ونظم معلومات سوق العمل.

٢,١,٧ سجلات الأعمال التجارية الإحصائية

في إطار البرنامج الخامس لبناء القدرات الإحصائية، نسقت الكوميسا بناء القدرات بشأن المبادئ التوجيهية لمصرف التنمية الأفريقي لبناء سجلات الأعمال التجارية الإحصائية في أفريقيا. في عام ٢٠٢٣، ركز العمل على إنتاج نص للنسخة المنقحة من المبادئ التوجيهية لبنك التنمية الأفريقي لبناء سجلات الأعمال الإحصائية في إفريقيا. وعلاوة على ذلك، عقدت ثماني حلقات عمل افتراضية للمتابعة استفادت منها أربع دول أعضاء بالكوميسا، وهي أوغندا والصومال ومدغشقر وملاوي.

٢,١,٨ إحصاءات الحسابات القومية

تحت رعاية البرنامج الخامس لبناء القدرات الإحصائية، نسقت الكوميسا المساعدة التقنية المتعلقة بإعادة تحديد أساس الحسابات القومية والناتج المحلي الإجمالي في خمسة بلدان من بلدان صندوق التنمية الأفريقي. واستفادت ثلاث دول أعضاء بالكوميسا، وهي بوروندي ورواندا وزيمبابوي.

٢,٢ الدعم الإحصائي لركيزة التكامل الإنتاجي

٢,٢,١ إحصاءات الأمن الغذائي

تقوم الأمانة العامة للكوميسا، بالتعاون مع شريكها، الهيئة النرويجية للإحصاءات، بتنفيذ مشروع منذ عام ٢٠٢٠ يهدف إلى تعزيز القدرات في مجال إحصاءات الأمن الغذائي عبر الدول الأعضاء بالكوميسا. ويتم تمويل المشروع من قبل الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. ويتمثل الهدف الشامل للمشروع في تحسين حالة الأمن الغذائي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويتعين تحقيق ذلك من خلال توليد إحصاءات أكثر شمولاً مُستمدة من الدراسات الاستقصائية لاستهلاك وإنفاق الأسر المعيشية، التي تسهم بدورها في صياغة سياسات أكثر فعالية وبالتالي في تنفيذ مشاريع عملية.

وينصب التركيز الرئيسي للمشروع على بناء القدرات، حيث تتلقى الدول التدريب من خلال التحليلات على المستوى الوطني والإقليمي على حد سواء. ويجري بناء القدرات في الكوميسا من خلال إجراء تحليلات على المستويين الوطني والإقليمي للبلدان الرائدة. فعلى المستوى الوطني، تتلقى مكاتب الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء المهتمة بإجراء التحليل حالياً التدريب والتوجيه من الكوميسا والهيئة النرويجية للإحصاءات. ومنذ إنشائه، شاركت ستة دول، وهي: كينيا وأوغندا وتنزانيا وزامبيا وملاوي وزيمبابوي، بفعالية في أنشطة بناء القدرات في إطار المشروع.

وواصل المشروع في عام ٢٠٢٣ بناء القدرات في الدول الأعضاء، وتحققت عدة انجازات رئيسية في عام ٢٠٢٣ وذلك على النحو المبين أدناه:

- قامت ثلاثة دول وهي كينيا وتنزانيا وأوغندا بالتوقيع للمشاركة في المشروع بالتدريب والتوجيه بشأن إنتاج إحصاءات الأمن الغذائي من خلال حلقات عمل لمعالجة البيانات في دولها؛
- تم توزيع صحيفة وقائع إقليمية للبلدان الثلاثة زامبيا وملاوي وزيمبابوي من خلال بوابة إحصاءات الكوميسا (كومستات)؛
- استمرت زامبيا في تلقي الدعم بتوفير استبيان جديد وأعّدت فصلاً عن إحصاءات الأمن الغذائي لأحدث استبيان عن استهلاك الأسر وإنفاقها ومراقبة الظروف المعيشية ٢٠٢٢؛
- حصلت يوغندا على الدعم بتوفير استبيان جديد حتى تتمكن من إنتاج إحصاءات عن الأمن الغذائي؛
- وضع مبادئ توجيهية لمعالجة بيانات استبيانات الأسر المعيشية والنفقات لإحصاءات الأمن الغذائي وتوزيعها على جلسة استماع عالمية قدمت بعدها إلى لجنة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة لإقرارها في مارس ٢٠٢٤؛
- تمت تعبئة الموارد اللازمة للمرحلة الثانية من مشروع إحصاءات الأمن الغذائي الذي سيستمر من يناير ٢٠٢٤ إلى ديسمبر ٢٠٢٧. ويهدف المشروع في المرحلة الثانية إلى مواصلة تعزيز اصدار الإحصاءات الرسمية بشأن حصول الأسر المعيشية على الأغذية واستهلاكها، مع قيام النظم الإحصائية الوطنية بإعداد إحصاءات الأمن الغذائي ونشرها بانتظام بما يتماشى مع الأساليب الموصى بها دولياً. ومن المتوقع أن تنضم المزيد من الدول إلى المشروع.

٢-٢-٢ الإحصاءات في المجال الزراعي

فيما يلي الإنجازات الرئيسية المسجلة في إطار الإحصاءات الزراعية للفترة قيد الاستعراض:

- الميزانيات العمومية للأغذية: قدمت مساعدة فني محددة لوضع نظام شامل للميزانيات العمومية للأغذية إلى الدول الأعضاء الثلاث في الكوميسا التي طلبت ذلك وهي بوروندي وزامبيا ومدغشقر؛
- مجموعة دنيا من البيانات الأساسية: أبلغت إحدى عشر (١١) دولة من الدول الأعضاء بالكوميسا عن بيانات أساسية دنيا للزراعة (زامبيا وزيمبابوي وملاوي ورواندا وكينيا وإثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجزر القمر ومدغشقر والكونغو الديمقراطية)؛
- أطر أخذ العينات الرئيسية: حصلت زامبيا على مساعدة فنية لتحديث إطار أخذ العينات الرئيسية للزراعة. وتم استخدام الإطار الذي تم تطويره حديثاً لأخذ عينات من وحدات الاستبيان لمسح توقعات المحاصيل ٢٠٢٢/٢٠٢٣. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ورشة عمل لبناء القدرات لبناء القدرات على أطر أخذ العينات الرئيسية حيث شاركت أربع عشر (١٤) دولة عضو بالكوميسا. وهذه الدول هي بوروندي، وجزر القمر، وجيبوتي، والكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وملاوي، ومدغشقر، ورواندا، والصومال، ويوغندا، وزامبيا وزيمبابوي.
- إحصاءات تكلفة الإنتاج الزراعي: حصلت ملاوي على مساعدة فنية بشأن تنفيذ تكلفة الإنتاج الزراعي. ومن المتوقع أن تساعد نتائج مؤتمر الأطراف في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بتسعير السلع الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن تكلفة الإنتاج الزراعي. وتم بناء القدرات في إحدى عشرة دولة عضو بالكوميسا (بوروندي وجزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا وملاوي ومدغشقر ورواندا وزامبيا وزيمبابوي)؛
- المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر: حصلت ملاوي على مساعدة في مجال المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر. وقد تم استلام المساعدة الفنية جنباً إلى جنب مع المساعدة الفنية من آج-كوب (AgCop).

٢-٢-٣ الإحصاءات في مجال البيئة وتغير المناخ

تم تقديم المساعدة الفنية لتحسين إحصاءات البيئة وتغير المناخ إلى كينيا وزيمبابوي في عام ٢٠٢٣. وقد تم عقد حلقتا عمل وطنيتان في كينيا بينما عقدت زيمبابوي حلقة عمل وطنية واحدة. وأصدرت كينيا أول موجز خلاصة وافية للإحصاءات الزراعية عقب الدعم. ووضعت زيمبابوي خارطة طريق لتحسين إحصاءات تغير المناخ وأنشأت مجموعة عمل فنية.

٢,٣ الدعم الإحصائي لركيزة التكامل المادي/الربط

٢-٣-١ الإحصاءات في مجال البنى التحتية والطاقة

تم تحميل البيانات من استبيانات برنامج المعارف المتعلقة بالهياكل الأساسية في أفريقيا على بوابة الطريق السريع للمعلومات

الأفريقية التابعة لبنك التنمية الأفريقي وكذلك بوابة بيانات الكومستات. وقد تمثل النشاط الرئيسي الثاني في عام ٢٠٢٣ في إطار هذا القطاع في الانتهاء من نمذجة الاحتياجات الاستثمارية لقطاع الطاقة الأفريقي باستخدام البيانات التي تم جمعها خلال استبيان برنامج المعارف المتعلقة بالهياكل الأساسية في أفريقيا لعام ٢٠٢٢ ومصادر البيانات الأخرى. وتم إجراء ذلك باستخدام نموذج باي. بي. إس. آي. (PyPSA)، وهو صندوق أدوات لمحاكاة وتحسين نظام الطاقة مفتوح المصدر. وشاركت إدارة البنية التحتية في الكوميسا ورابطة الجهات المُنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي (رايريسا) في التحقق من صحة النتائج وكذلك في بناء القدرات على نموذج باي. بي. إس. آي.

٢-٤ إحصاءات لدعم ركيزة شؤون النوع والإدماج الاجتماعي

٢-٤-١ إحصاءات شؤون النوع

في عام ٢٠٢٣، تم تحسين الإحصاءات المتعلقة بشؤون النوعمن خلال عقد ورش عمل وطنية لبناء القدرات في ملاوي والكونغو الديمقراطية حول فهم وتجميع إحصاءات شؤون النوع.

وجُمعت إحصاءات أخرى متعلقة بشؤون النوع تستند إلى إطار المجموعة الدنيا من مؤشرات شؤون النوع لأفريقيا في زيمبابوي وملاوي. تم تحميل البيانات في كومستات.

٢-٤-٢ تحليل الفقر على أساس النوع

كجزء من الشراكة بين بنك التنمية الأفريقي والكوميسا، نظم برنامج بناء القدرات الإحصائية حلقة عمل بشأن تحليل الفقر القائم على النوع، تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية. ستشكل هذه التحليلات الدقيقة أداة قيمة لصنع القرار لتقييم ورصد أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة عام ٢٠٣٠. وانعقدت ورشة العمل في ليلونغوي، ملاوي خلال الفترة ١٨-٢٢ سبتمبر ٢٠٢٣، بمشاركة اثنتي عشرة دولة عضو بالكوميسا.

٢,٥ التنسيق والتخطيط الاستراتيجي والشراكات الاستراتيجية

٢-٥-١ الشراكات

في إطار تعبئة الموارد والتعاون للكوميسا، شاركت الوحدة المعنية بالإحصاءات في مناقشات الشراكة والمشاركات مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية.

٢,٥,٢ التخطيط الاستراتيجي

بمساعدة من برنامج الإحصاءات للبلدان الأفريقية في مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدأ استعراض مستقل لمنتصف المدة لاستراتيجية الكوميسا الإقليمية لتطوير الإحصاءات.

٢,٥,٣ إحصاءات الاجتماعات الدستورية

انعقد الاجتماع الثالث عشر للجنة الكوميسا المعنية بالمسائل الإحصائية في الفترة من ٦ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٢٣. وقد نظر هذا الاجتماع في تقرير الأنشطة التي قام بها برنامج بناء القدرات الإحصائية الذي اختتم أعماله في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وكذلك تم النظر في التقدم المحرز في الأنشطة في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، وهيئة الإحصاءات النرويجية، ومظاريف التمويل المقدمة من هيئة الإحصاء السويدية. كما تم النظر في مشروع تقرير مرحلي عن التقييم، وتقرر أن تجتمع اللجنة مرة أخرى في أوائل عام ٢٠٢٤ للنظر فيه بصورة نهائية.

وعقدت الكوميسا وشاركت في اجتماعات مجموعة العمل الفنية وفرق الخبراء التالية في عام ٢٠٢٣:

- مجموعة الخبراء المعنية بإحصاءات البيئة وتغير المناخ تحت رعاية إدارة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛
- مجموعة العمل الفنية المتخصصة المعنية بالقطاع الخارجي التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- اللجنة التنفيذية للاستراتيجية الثانية لمواءمة الإحصاءات في أفريقيا؛
- اجتماع مجموعة الخبراء المعنية بالحسابات القومية؛
- مجموعة العمل الفنية المعنية بالهجرة.

التحديات:

- التأخير في نقل البيانات من الدول الأعضاء؛
- صعوبة الحصول على إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة من الدول الأعضاء بالكوميسا من أجل توزيع ورش العمل الإقليمية بشكل عادل؛
- التأخير في المشتريات خاصة عندما تكون هناك مجموعة كبيرة من الاستشاريين الأفراد.

الحلول والتوصيات:

- ❖ الانتقال إلى العقود الإطارية القائمة على الشركات لترشيد إدارة العديد من الاستشاريين الأفراد؛
- ❖ الاشراك المستمر للدول الأعضاء بشأن مسؤولياتها حول تبادل البيانات؛
- ❖ إشراك الدول الأعضاء في تقديم إعفاء من ضريبة القيمة المضافة في بداية الدورة السنوية من أجل تيسير الشراء السلس للخدمات في أراضيها.

الدروس المستفادة:

توجد ضرورة عند إدارة المشاريع المُموّلة من الشركاء إلى إجراء استعراضات وتقييمات وارتباطات سابقة للمشاريع مع الدول الأعضاء المستفيدة. وسيؤدي ذلك إلى تجنب التأخير أثناء التنفيذ.

٣. برنامج الكوميسا للحوكمة والسلم والأمن

ويؤكد هذا القسم من التقرير على اتباع نهج شامل للسلم والأمن من خلال منع نشوب النزاعات، والتحسينات في المجال التشريعي لمكافحة تمويل الإرهاب، والتكامل في مجال تغير المناخ، والدعم الديمقراطي للانتخابات، والمشاركة النشطة

للشباب، وكلها أمور أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستقرة داخل الإقليم.

وتمشيا مع المادة ٣ (د) من معاهدة الكوميسا، يُعترف بالسلم والأمن باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للتنمية الاقتصادية في الإقليم. وقد قامت الكوميسا في عام ٢٠٢٣ بتنفيذ سلسلة من البرامج ركزت على منع نشوب الصراعات، وتوطيد الديمقراطية، والتعمير بعد انتهاء الصراع، وتغير المناخ، وتحقيق السلام والأمن للشباب.

- منع نشوب الصراعات: من خلال هيكل السلام والأمن في أفريقيا، حيث عجّل برنامج الحكم والسلم والأمن بتطبيق منهجية الإنذار المبكر للضعف الهيكلي للكوميساعلى الدول الأعضاء. وقد عقدت في عام ٢٠٢٣، دولة إضافية واحدة (ملاوي) مشاورة وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين حيث تم التعميم على طائفة من أصحاب المصلحة تقارير تقييم الإنذار المبكر التي تحدد عوامل الضعف والمرونة الهيكلية المتوقعة. وبذلك يصل العدد الإجمالي لبلدان الإقليم التي اشتركت في استعراض تقارير تقييم الإنذار المُبكر الخاصة بها وأنشأت هيكلاً للاستجابة في شكل مكاتب وطنية للإنذار المبكر وبالإضافة إلى ذلك، تطوعت دولتان جديدتان لإجراء تقييم أكثر شمولاً وتشاركية للضعف الهيكلي والقدرة على الصمود في دول الاتحاد الأفريقي، وبالتالي وضعا استراتيجيات قوية للتخفيف تهدف إلى معالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

كما تم بذل جهود أيضاً لتعزيز معارف وقدرات الدول الأعضاء في فهم وتقدير منهجية الإنذار المُبكر للضعف الهيكلي للكوميسا والإطار القاري لمنع النزاعات الهيكلية الذي يشمل تقييم الضعف الهيكلي القطري والقدرة على الصمود والاستراتيجية القطرية للتخفيف من الضعف الهيكلي؛

- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: اضطلعت الكوميسا بدور بالغة الأهمية في دعم الدول الأعضاء في مراجعة قوانينها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع المبادئ التوجيهية. وقد دعمت الكوميسا على وجه التحديد، استعراض قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في سيشيل ووضع مبادئ توجيهية للكيانات التي قامت بالإبلاغ. وبالإضافة إلى هذه الجهود، دعمت الكوميسا تقييم سياسات إسواتيني وكينيا ورواندا لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لتتماشى مع المعايير الدولية. وتعد التقييمات التي تجريها الجهات الراعية على المستوى القطري في تقديم الطلب جزءاً من الإجراءات/الخطوات المطلوبة في التقييم نحو التأهل لعضوية إيغمونت. كما نظّمت الكوميسا، بالتعاون مع مؤسسة ماسك (MASC Foundation)، ندوة بعنوان "تعبئة الاستخبارات الجماعية لمكافحة ومنع التطرف العنيف والإرهاب في أفريقيا"، لتعزيز تبادل المعرفة بين المراكز الوطنية لمكافحة الإرهاب ومنظمات المجتمع المدني؛
- العلاقة بين تغير المناخ والسلم والأمن: كجزء من أولوياتها الاستراتيجية، أجرت الكوميسا مجموعة خمس دراسات في عام ٢٠٢٣ وصادقت عليها، لدراسة العلاقة بين تغير المناخ والسلم والأمن. وقد ركّزت هذه الدراسات على مجموعات إقليمية مختلفة بما في ذلك القرن الأفريقي والجزر والمناطق المدارية والجنوب الأفريقي وشمال إفريقيا. وسترشد النتائج نهج الكوميسا لإدماج اعتبارات تغير المناخ في نظم الإنذار المبكر، وجهود الوساطة، والعدالة المناخية، واستراتيجيات بناء السلام؛
- مراقبة الانتخابات: إدراكاً لأهمية الانتخابات في توطيد الديمقراطية في الإقليم، دخلت الكوميسا في شراكة مع الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات في زيمبابوي ومصر في أغسطس وديسمبر ٢٠٢٣ على التوالي. وقد تم القيام ببعثات المراقبة هذه وفقاً للمبادئ التوجيهية للكوميسا لمراقبة الانتخابات وغيرها من أطر الحوكمة الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إجراء تقييم سابق للانتخابات في زامبيا، مع تقديم توصيات لتعزيز العمليات الانتخابية وتعزيز الديمقراطية في الإقليم؛
- أجندة الشباب والسلام والأمن: اتساقاً مع مع الإطار القاري بشأن الشباب والسلام والأمن، واصلت الكوميسا إعطاء الأولوية لمشاركة الشباب في مجال السلام والأمن. ومن بين التدخلات الأخرى، أنشأت الكوميسا، بالشراكة مع منظمة إنقاذ الطفولة وشبكة شباب القرن الأفريقي، مركزاً شاملاً للشباب بأليبتونغ (Alebtong)، يوغندا. ويستخدم هذا المركز نهجاً متكاملاً لتنمية الشباب من خلال تزويد الشباب بمساحات آمنة في المناطق الريفية حيث يمكنهم الالتقاء والتواصل والوصول إلى المعلومات والموارد المُهمة للتنمية التي يقودها الشباب بما في ذلك بناء السلام والحوكمة والابتكار والبحث وتطوير السياسات وغرس قيمة العمل التطوعي ودعم المهارات الحياتية.

صورة تظهر يوم إطلاق المركز الشامل للشباب بكمبالا، أوغندا

٤. تعزيز تطوير البنى التحتية الاقتصادية

٤,١. الطاقة

ركّزت المبادرات التي تمت خلال عام ٢٠٢٣ على تعزيز تطوير البنية التحتية الاقتصادية، لا سيما في قطاع الطاقة، مُسترشدة بالخطة الاستراتيجية متوسطة المدى. وقد ركّزت الأهداف الرئيسية للعام على النهوض بالمشاريع الرئيسية: المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية، ومشروع تسريع التحوّل المستدام والنظيف للوصول إلى الطاقة (آسينت)، والتنسيق الإقليمي للأطر التنظيمية من خلال الرابطة الإقليمية للجهات المُنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي (رايريسا). ويُقدم هذا التقرير تقدماً مفصلاً في كل مجال من هذه المجالات ذات الأولوية، مع تحديد الإنجازات والتحديات التي تمت مواجهتها والتوصيات المستقبلية لتحسين تنفيذ المشاريع. واضطلعت لجهود التعاونية مع البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين بدور فعّال في دفع هذه المبادرات إلى الأمام، بهدف تعزيز إمكانية الحصول على الطاقة، والاستدامة، والاتساق التنظيمي في جميع أنحاء الشرق والجنوب الأفريقي.

أهداف البرنامج لعام ٢٠٢٣: تمثلت الأولويات الرئيسية في ما يلي:

الأولوية ١: تنفيذ الأنشطة البيئية التمكينية في إطار مرفق تمويل البنية التحتية بتمويل من البنك الدولي.

الأولوية ٢: صياغة مشروع تسريع التحوّل المستدام والنظيف للوصول إلى الطاقة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي وفق منهج برنامجي متعدد المراحل

الأولوية ٣: التنسيق الإقليمي للأطر والأدوات التنظيمية من أجل التحسين تنظيم الكهرباء في إطار الرابطة الإقليمية للجهات المُنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي (رايريسا).

التقدم المحرز في التنفيذ:

مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية

في ٣ أغسطس ٢٠٢٠، تم توقيع اتفاقية تمويل بين الكوميسا والبنك الدولي لتنفيذ مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية. ويتمثل الهدف من تطوير المشروع في توسيع نطاق التمويل الطويل الأجل للشركات الخاصة في قطاعات مختارة من البنية التحتية في الشرق والجنوب الأفريقي. ويتكون مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية من مُكونين: '١' مُكوّن المنحة المقدم من الكوميسا والبالغة عشرة (١٠) دولار أمريكي ويهدف إلى تقديم المساعدة الفنية وبناء قدرات الدول الأعضاء، مع التركيز بوجه خاص على القطاع الخاص؛ و'٢' تقديم إئتمان بمبلغ ٤١٥ مليون دولار أمريكي لبنك التجارة والتنمية.

وتم في إطار مُكوّن الكوميسا، تحقيق التالي:

- مراجعة إطار سياسة الكوميسا النموذجي للطاقة
- استجابة للتوجيه الوزاري الصادر في نيروبي لعام ٢٠١٩، اختتمت الأمانة العامة استعراض وتحديث السياسة النموذجية للطاقة لعام ٢٠٠٨ لمراعاة التطورات الجديدة مثل تغير المناخ والتجارة الإقليمية للطاقة والتنقل الإلكتروني. واختتمت هذه العملية في ديسمبر ٢٠٢٢ ووافق وزراء البنية التحتية في كيغالي في سبتمبر ٢٠٢٣ على إطار سياسة الطاقة النموذجية.

تطوير نموذج الكوميسا لمعايير الطاقة الشمسية

- تم اتخاذ مبادرة تطوير معايير نموذجية للطاقة الشمسية كإجراء للاستجابة لانتشار المنتجات منخفضة الجودة في الإقليم. وسيتم استخدام المعايير النموذجية كأداة لتعزيز الجودة والتجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء حيث يمكن تصنيع المنتجات في أي بلد وبيعها في أي مكان دون القلق بشأن توافق المعايير. وبدأت عملية تطوير المعايير في أبريل ٢٠٢٢ وانتهت في ديسمبر ٢٠٢٢. واختتمت هذه العملية في ديسمبر ٢٠٢٢ ووافق وزراء البنية التحتية في كيغالي في سبتمبر ٢٠٢٣ على إطار سياسة الطاقة النموذجية.

وعلاوة على ذلك، تم عد أنشطة لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز فهم المعايير الشمسية وزيادة استيعابها في بوروندي والكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

تطوير إطار عمل الكوميسا للشراكة بين القطاعين العام والخاص والقانون النموذجي للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تم الاعتراف بمشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية كإحدى الاستراتيجيات لسد فجوة البنية التحتية في جميع أنحاء العالم. وتُعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص إحدى الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق المشاركة. وفي هذا الصدد، اختتمت الكوميسا عملية الشراء للاستعانة بخدمات شركة استشارية (CPCS) لإجراء تقييم في الإقليم فيما يتعلق بأطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص القائمة/غير الموجودة. وسيتبع التقييم وضع مبادئ توجيهية نموذجية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليكون بمثابة وثيقة مرجعية لممارسي الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن المتوقع أن تكتمل عملية وضع المبادئ التوجيهية والقانون النموذجي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام ٢٠٢٤.

مشروع تسريع التحوّل للوصول إلى الطاقة المستدامة والنظيفة (آسينت) في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي وفق نهج برنامجي متعدد المراحل

قامت الأمانة العامة والبنك الدولي، خلال عام ٢٠٢٣، بصياغة مشروع تسريع التحوّل للوصول إلى الطاقة المستدامة والنظيفة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي (آسينت)، والذي تُوّج بتوقيع اتفاقية تمويل بين الكوميسا والبنك في ٨ ديسمبر ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يوفّر مشروع آسينت إمكانية الحصول على الكهرباء من خلال حلول الشبكة وخارجها لمائة (١٠٠) مليون شخص في ما يصل إلى ٢٠ دولة. وسيستفيد البرنامج من مبلغ ٥ مليارات دولار من البنك الدولي لحشد عشرة (١٠) مليار دولار إضافية من شركاء التنمية، والحكومات، والمرافق الوطنية، والمُمولين من القطاع الخاص والقطاع التجاري، وأسواق الكربون، والمُموّلين المتوجهين نحو أثر المناخ وغيره، والشركاء الخيريين وغيرهم من الشركاء. وضمت الدول الأربعة الأولى التي انضمت إلى مشروع آسينت كل من رواندا وسان تومي وبرينسيبي والصومال وتنزانيا، ومن المتوقع أن تنضم المزيد من الدول مع بدء التنفيذ. وقد اختار البنك الدول الأربعة الأولى كأبطال لتوصيل الكهرباء يجسدون مراحل وسياقات الكهربة المختلفة الموجودة في الإقليم، وبالتالي يوفرون الإلهام والدروس للدول التي تمر بظروف مماثلة.

ويقوم البرنامج على ثلاث ركائز، الركيزة الأولى هي منصة الكوميسا التي تبلغ قيمتها خمسين (٥٠) مليون دولار أمريكي. وسيتولى هذا المُكوّن تمويل المساعدة الفنية والأدوات وبناء القدرات من أجل: (أ) التحوّل الرقمي (الرقمنة)، بما في ذلك اعتماد المنصات الرقمية؛ (ب) واستراتيجيات وتخطيط الحصول على الطاقة، والسياسات واللوائح التمكينية؛ (ج) وتعبئة التمويل وتنسيقه، بما في ذلك تعبئة تمويل الكربون/المناخ؛ (د) وجمع البيانات ومعلومات السوق وتقييم الأثر وتبادل المعارف؛ (هـ) وتطوير ونشر هياكل التجميع؛ (و) والتحليل والنهج لتبسيط سلاسل القيمة وتحديد فرص المتاحة للتصنيع والتجميع على المستوى المحلي؛ (ز) وتحديد وتيسير ودعم الكهربة عبر الحدود؛ (ح) والتعاون بين القطاعات؛ (ي) والقدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ؛ (ك) وتنمية المهارات، بما في ذلك في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وخاصة للنساء؛ (ل) وتطوير الاستخدام الإنتاجي، والشمول، وتوعية المستهلكين وتوعيتهم، (م) والمساعدة الفنية الأخرى وبناء القدرات للوكالات الحكومية والمرافق الوطنية وشركات الطاقة المتجددة اللامركزية وشركات الطهي النظيف. وستسمح الركيزة ١ أيضاً بتغطية تكاليف إدارة المشروع ونفقات التشغيل. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ البرنامج في عام ٢٠٢٤.

الرابطة الإقليمية للجهات المُنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي (رايريسا) – يدعم بنك التنمية الأفريقي مشروع التنسيق الإقليمي للأطر والأدوات التنظيمية لتحسين تنظيم الكهرباء في الكوميسا.

ويضم المشروع المُكوّنات التالية:

- **المُكوّن ١.** وضع واعتماد المبادئ التنظيمية الإقليمية للكهرباء ومؤشرات الأداء التنظيمية ومؤشرات الأداء الرئيسية للمرافق العامة للكوميسا؛
- **المُكوّن ٢.** المقارنة المنسقة لتعريفات الكهرباء وأداة إطار تقييم انعكاس التكلفة؛
- **المُكوّن ٣.** تطوير نظام إدارة المعلومات؛
- ويجري التنفيذ من خلال الذراع التنظيمي للطاقة في الكوميسا، الرابطة الإقليمية للجهات المُنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي بالتعاون مع رابطة الجهات المُنظمة للطاقة في شرق أفريقيا (إيريا)، ومقرها أروشا، تنزانيا؛
- يجري تنفيذ أنشطة المشروع من خلال مهمتين استشاريتين. وهؤلاء الاثنان هما:
  - خدمة استشارية للتنسيق الإقليمي للأطر والأدوات التنظيمية لتحسين تنظيم الكهرباء في الكوميسا؛
  - خدمة استشارية لتطوير نظام إدارة المعلومات لرايريسا.

والمشروع هو مبادرة إقليمية تهدف إلى تعزيز استدامة قطاع الكهرباء في الإقليم من خلال أطر تنظيمية فعّالة وموحّدة وشفافة وقابلة للتنفيذ تحدد مبادئ وقواعد وعمليات ومعايير واضحة لإقليم الكوميسا. ويهدف إلى تنسيق ومواءمة الأطر التنظيمية لتيسير تبادل الكهرباء بين الدول الأعضاء بالكوميسا. ويغطي المشروع اثنتي عشرة دولة عضو بالكوميسا وجنوب السودان. وتتولى تنفيذ هذا المشروع الرابطة الإقليمية للجهات المُنظمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي (رايريسا) التابعة للكوميسا بالاشتراك مع الجهات المُنظمة للطاقة في شرق أفريقيا (إيريا).

وسيسهم المشروع في تحقيق ما يلي:

- أطر تنظيمية مُنسقة في الكوميسا؛
- إطار مُعزز لرصد أداء المرافق؛
- تعزيز الانتقال نحو انعكاس التكلفة لتعريفات الكهرباء والأطر المُنسقة لتعريفات الكهرباء
- تحسين وتأمين جمع بيانات الطاقة وتخزينها ونشرها.

وخلال عام ٢٠٢٣، استعانت رايريسا بخدمات شركة كرايسيل المحدودة (CRISIL Limited) لتنفيذ مهمة استشارية من شأنها أن تساعد في تطوير النواتج المتوخاة. ومن المتوقع الانتهاء من هذه النواتج بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٢٤.

٤,٢. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

انصب التركيز الأساسي لعام ٢٠٢٣ في التنفيذ المستمر لبرنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGEE–ICT)، وهو برنامج مدته أربع (٤) سنوات يمتد من يناير ٢٠٢١ إلى ديسمبر ٢٠٢٤.

أهداف البرنامج في عام ٢٠٢٣:

الأولوية ١: تنفيذ الأنشطة في إطار برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق والجنوب الأفريقي ومنطقة المحيط الهندي.
الأولوية ٢: التقدم المحرز في مجال التنفيذ.

تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق والجنوب الأفريقي ومنطقة المحيط الهندي

وقعت الكوميسا والاتحاد الأوروبي اتفاقية منحة بقيمة ثمانية (٨) مليون يورو لبرنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق والجنوب الأفريقي ومنطقة المحيط الهندي. ومدة برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أربع سنوات، ويهدف إلى دعم المراجعة الفعّالة وتطوير السياسات الإقليمية والأطر التنظيمية المختلفة بطريقة مُنسقة من شأنها أن تسهم في تعزيز المنافسة وتحسين الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفعّالة من حيث التكلفة والآمنة.

وتتولى الكوميسا تنفيذ برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها الجماعة الإقليمية الاقتصادية الرائدة مع الجماعات الإقليمية الاقتصادية الشريكة الأخرى (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولجنة المحيط الهندي). وقد بدأ البرنامج العمل حسب ما هو مقرر من يناير ٢٠٢١ إلى ديسمبر ٢٠٢٤.

ويتمثل الهدف العام للبرنامج في تعميق التكامل الإقليمي وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي.

أما الأهداف المحددة للبرنامج فتتمثل فيما يلي:

- وضع سياسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعين العام والخاص على نحو منسق إقليميا؛
- تعزيز السياسات والبيئة التنظيمية للأسواق التنافسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية لمسائل النوع؛
- تحسين ربط البنية التحتية والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والمستفيدون الرئيسيون من برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هم الدول الأعضاء في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، من خلال وزاراتهم وأجهزتهم التنظيمية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث سيستخدمون هذا البرنامج لدعم تطوير وتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية التي ستوفر بيئة مواتية للتطوير الفعّال لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشمل المستفيدون الآخرون من البرنامج الجمعيات الإقليمية للجهات المُنظمة التي تقوم بدور مهم في وضع المبادئ التوجيهية واللوائح المتعلقة بالسياسات وفي عملية التنسيق وتحديداً هم رابطة الجهات المُنظمة للاتصالات في الجنوب الأفريقي، ومنظمة الاتصالات لشرق أفريقيا ورابطة الجهات المُنظمة للمعلومات والاتصالات للشرق والجنوب الأفريقي.

وقد أُنجز ما يلي خلال الفترة قيد الاستعراض:

- تطوير أطر منسقة للتجوال والتوصيل البيني: حيث تم إجراء دراسة عن الأطر القائمة ووضع نموذج تكلفة للتجوال الإقليمي والتوصيل البيني. وتم النظر في مسودة التقرير النهائي للدراسة والتحقق من صحتها في ورشة عمل التحقق التي انعقدت في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٣ بنيروبي، كينيا؛ والأعمال التحضيرية

جارية لعقد ورشة عمل للتحقق من صحة مسودة السياسات والأطر التنظيمية للتجوال والتوصيل البيني وسياسة عبور الإنترنت في مارس ٢٠٢٤؛

- دراسة الألياف البصرية: تم الانتهاء من دراسة شبكات الألياف القائمة والوصلات والأطر المفقودة. وقد تم النظر في مسودة التقرير النهائي للدراسة حول البنى التحتية للألياف البصرية والتحقق من صحته في ورشة عمل التحقق التي انعقدت في الفترة من ١ إلى ٣ نوفمبر ٢٠٢٣ بلوساكا، زامبيا. كما انعقدت ورشة عمل استشارية لمشروع الأطر السياساتية والتنظيمية للبنى التحتية للألياف البصرية في الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنيروبي، كينيا. وقد تحصل الاستشاري في حلقة العمل الاستشاري على مزيد من البيانات والمعلومات ووجهات النظر لتعزيز إعداد الأطر السياساتية والتنظيمية؛ والأعمال التحضيرية جارية لحلقة عمل التحقق من صحة مشروع الأطر السياساتية والتنظيمية للبنى التحتية للألياف البصرية المتوقع عقدها في مارس ٢٠٢٤؛
- تبادل الآراء بين الأقران: تم إجراء زيارة لتبادل الآراء بين الأقرن إلى هيئة الاتصالات المستقلة في جنوب إفريقيا في الفترة من ٣٠ إلى ٣١ أغسطس ٢٠٢٣ في بريتوريا، جنوب إفريقيا؛
- ورشة عمل التدريب والتعريف الإعلامي: ورشة العمل الثانية للتدريب والتعريف الإعلامي للعاملين في المجال الإعلامي في دول شرق وشمال إفريقيا. حيث حضر ورشة العمل إعلاميون من إحدى عشر (١١) دولة إلى جانب موظفون من الأمانات العامة للكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ ببوجومبورا، بوروندي. وقد تمثل الهدف العام من ورشة العمل في بناء قدرات الإعلاميين لتعزيز تقدير وإنتاج وتقديم المحتوى الإعلامي لبرنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج الدعم لتطوير قطاع النقل الجوي من بين جوانب أخرى وقد نظرت ورشة العمل في تقرير تقييم ورشة العمل التدريبية والتعريف الإعلامية الأولى التي انعقدت في أكتوبر ٢٠٢٢ في سيشيل.

التحديات والتدابير المتعلقة بالتخفيف من حدتها

على الرغم من التقدم المحرز، إلا أن تنفيذ برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واجه عدة تحديات من بينها الصعوبات في جمع البيانات من الدول الأعضاء وتنسيق الاجتماعات التي أثرت على الكفاءة العامة للبرنامج.

وفي سبيل مواجهة هذه التحديات، تم تقديم التوصيات التالية:

- ❖ التحضير لتمديد البرنامج: يجري النظر في الأعمال التحضيرية لتمديد محتمل للبرنامج لضمان تحقيق جميع الأهداف؛
- ❖ خطط التعجيل: يجري وضع استراتيجيات التعجيل لضمان التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للأنشطة المتبقية.

الدروس المستفادة

يُعد التركيز المستمر على التغلب على هذه التحديات وتعزيز آليات جمع البيانات من الدول الأعضاء أمراً حاسماً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعظيم تأثير برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعظيم تأثيره على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإقليم.

٤,٣ النقل

يُوضح هذا الجزء التدخلات الاستراتيجية التي تم تنفيذها في عام ٢٠٢٣ لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في قطاع النقل في جميع أنحاء إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. ويُفصِّل التقرير الأهداف والتقدم المحرز والتحديات والتوصيات المتعلقة بالمشاريع الرامية إلى تحسين أداء الممرات، وتطوير النقل الجوي، ودراسات الجدوى البحرية، ومواءمة سياسات النقل البري، مع التركيز على التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة.

وتمثلت الأهداف الرئيسية فيما يلي:

- دعم تحسين أداء الممرات؛
- دعم تنفيذ برنامج دعم تطوير قطاع النقل الجوي في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛
- تيسير إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء خط شحن للكوميسا/الدول الجزرية؛
- دعم تنفيذ البرنامج الثلاثي لتيسير النقل والعبور؛
- دعم تعبئة الموارد ودراسة الجدوى لإنشاء طريق ملاحي بين البحر الأبيض المتوسط وبحيرة فيكتوريا.

التقدم المحرز في التنفيذ:

تحسين أداء الممرات

المركز الحدودي الشامل المقترح في كاسومباليسا: سيعزز تنفيذ المشروع التدفق السلس للتجارة وحركة الأشخاص عبر محطة كاسومباليسا الحدودية بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا من خلال تقليل التأخير والازدحام في المركز الحدودي، وتحسين استخدام الموارد، وتحسين التنسيق وتدفق المعلومات بين الوكالات الحدودية، وتقليل مخاطر سرقة البضائع والتعرض للمخاطر الصحية للسائقين مع تأثير عام يتمثل في تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية.

ويخضع الإطار القانوني والمؤسسي للمركز الحدودي الشامل المقترح في كاسومباليسا الذي تم تطويره في عام ٢٠٢٠ للمراجعة التشريعية والموافقة من قبل الكونغو الديمقراطية.

إنشاء مؤسسات لإدارة الممرات: يهدف إنشاء مؤسسات إدارة الممرات إلى تحسين إدارة حركة المرور الدولية ودعم التكامل الإقليمي من خلال تنسيق إجراءات التشغيل والسياسات والمهارات والبنية التحتية والمعدات بين دول الممر. وانصب التركيز على إنشاء مؤسسات لإدارة الممرات على ممري جيبوتي وبورتسودان.

ولا تزال الدول الأعضاء المعنية ملتزمة بإنشاء الممرين. ومع ذلك، لم يتم إحراز أي تقدم نحو استكمال الاتفاقيات الخاصة بالممرين في عام ٢٠٢٢ حيث أشارت دول الممر منذ عام ٢٠١٩ إلى أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت قبل التوقيع على الاتفاقيات، وستقوم باخطار الدول الأخرى عندما تكون جاهزة. وقد انتهت فترة صرف المنحة لأنشطة الكوميسا المحددة لبرنامج الثلاثية لتيسير النقل والعبور وبالتالي لا يمكن القيام بمزيد من العمل بدون تمويل.

دعم تطوير قطاع النقل الجوي في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي (٨ ملايين يورو)

أهداف البرنامج:

يتمثل الهدف العام للبرنامج في المساهمة في تطوير قطاع النقل الجوي في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي.

أما الأهداف المحددة فتتمثل في تحقيق ما يلي:

- تشغيل سوق أفريقية واحدة للنقل الجوي؛
- تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية لمؤسسات الطيران المدني في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي
- تحسين كفاءة الملاحة الجوية في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي.

التقدم المحرز في التنفيذ:

- مراجعة القوانين والقواعد واللوائح والسياسات الوطنية لتتوافق مع أحكام قرار ياموسوكرو للدول الأعضاء في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. واعتمد مشروع القانون النموذجي لتعميم الأدوات القانونية لياموسوكرو في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء في الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي؛
- تم عقد حلقات عمل للتوعية في الدول التي لم تلتزم بعد بالسوق الأفريقية الموحّدة للنقل الجوي لضمان قبولها، بما في ذلك الصومال وملاوي وسيشيل وبوروندي وجزر القمر ومدغشقر وسيشيل؛

- تم الانتهاء من وضع الإطار المؤسسي الإقليمي لنشر أنظمة الاتصالات والملاحة والمراقبة وإدارة حركة المرور الجوية الإقليمية القابلة للتشغيل البيني للدول الأعضاء في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، مما يُمهد الطريق لاعتماد وتشغيل الإطار على مستويات فردية من الجماعات الإقليمية الاقتصادية.

بدأت الأنشطة الاستشارية الجارية التالية في عام ٢٠٢٣:

- مساعدة الدول الأعضاء على تلبية متطلبات السوق الأفريقية الموحّدة للنقل الجوي؛
- استعراض وتطوير سياسات الدعوة إلى المنافسة وتفعيل قواعد ولوائح المنافسة المشتركة؛
- تطوير ونشر الأطر والأدوات المؤسسية الإقليمية لمواصلة تنفيذ قرار ياموسوكورو؛
- تطوير نماذج مناسبة قائمة على التكلفة لاستدامة إيرادات الهيئات التنظيمية في الدول الأعضاء؛
- الدعوة من خلال حلقات عمل للتوعية بشأن المساواة بين الجنسين والفرص الوظيفية المتاحة للمرأة في قطاع الطيران (أربعة مستشارين)؛
- دعم الدول الأعضاء لتحقيق أهداف أبوجا المتعلقة بالسلامة؛
- وضع أطر (اتفاقات نموذجية) تعزز الاستخدام المرن للفضاء الجوي؛
- بناء القدرات من خلال التدريب على التعاون المدني العسكري؛
- عقد حلقة عمل ثانية للتدريب الإعلامي والتعريف لموظفي وسائط الإعلام لتوعيتهم بأنشطة برنامج دعم تطوير قطاع النقل الجوي. واستهدفت ورشة العمل جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء بالكوميسا في شمال أفريقيا وهي مصر وليبيا وتونس وهيئات البث الإذاعي الإقليمية.

تيسير إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء خط ملاحي للكوميسا/الدول الجزرية الصغيرة

من شأن خط الشحن البحري إذا ما تم إنشاؤه تعزيز التجارة بين الدول الجزرية ودول الكوميسا في البر الرئيسي وبالتالي تعميق التكامل الإقليمي. وسيتم تعزيز التجارة فيما بين الدول الجزرية نفسها والمشاركة في النقل البحري الدولي. ويتمثل الهدف الرئيسي من دراسة جدوى إنشاء خط شحن بحري للدول الجزرية في الكوميسا في تحديد المتطلبات القانونية، والتكاليف، وحجم حركة المرور/الحالة التجارية، والاستثمارات والمتطلبات التشغيلية، والهياكل الأساسية والمعدات اللازمة لإنشاء خط الشحن، وتقديم توصيات بشأن قطاعات السوق لتقديم الخدمات. والدول الجزرية المعنية هي جزر القمر ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل.

وقد اكتملت دراسة الجدوى، وتم التحقق من مسودة التقرير النهائي. وتم ادراج التعليقات والقضايا الجديدة التي أثارتها الدول الأعضاء المعنية.

إنشاء خط ملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط – فيكميد (VICMED)

الدول المشاركة في المشروع هي بوروندي والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومصر وكينيا ورواندا وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا.

ويهدف المشروع إلى إنشاء طريق ملاحي على طول نهر النيل من بحيرة فيكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للمشروع، الذي يرتكز على نهر النيل، في خفض تكاليف النقل من أجل التجارة، وتعزيز التكامل والتماسك الاجتماعي والاقتصادي، وانشاء نظام نقل متعدد الوسائط ومتكامل المستدام، ودعم الاستدامة البيئية، وتعزيز التجارة والسياحة؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة والاستثمار، إلى جانب الحد من الفقر بين دول حوض النيل. وبمجرد تنفيذه، سيفيد المشروع الإقليم من خلال توفير وسيلة نقل أرخص نسبياً وصديقة للبيئة، وطريق نقل أقصر ومباشر بين أوروبا الغربية وشرق ووسط أفريقيا عبر نهر النيل، وخلق فرص العمل، وتعميق التكامل الإقليمي، ونقل المعرفة والحد من الفقر. وقد تم تضمين المشروع في إطار خطة العمل الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA PAP ٢) وبالتالي يظل أحد المشاريع ذات الأولوية القارية.

مبادرات الثلاثية: سياسة النقل البري والمواءمة التنظيمية في إطار برنامج الثلاثية لتيسير النقل والمرور العابر

تمثل الهدف الاستراتيجي العام للبرنامج في تيسير إنشاء سوق إقليمية للنقل البري أكثر تكاملاً وتحرراً في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي. وقد تم الانتهاء من المشروع في مايو ٢٠٢٣ بعد أن حقق النواتج التالية:

- اتفاقية إدارة حمولة المركبات؛
- اتفاقية النقل البري عبر الحدود متعدد الأطراف؛
- خمسة قوانين نموذجية؛
- نظام رصد الرحلات بالممرات.

وقدم الاتحاد الأوروبي منحة بقيمة اثنتي عشرة (١٢) مليون يورو للبرنامج الذي سيخلف برنامج الثلاثية لتيسير النقل والعبور. وسيسهل هذا البرنامج الذي سيخلف البرنامج السابق تنفيذ النواتج من المرحلة الأولى وإدخال مُكوّنات أخرى تتعلق على وجه الخصوص بتغير المناخ والاستدامة.

الانحرافات عن برنامج العمل:

- لم يتسن إنشاء مؤسسات إدارة الممرات حسب ما كان مخططاً لها بسبب الحالة السياسية في السودان وعدم توافر الموارد؛
- لم يتسنّ إجراء دراسة الجدوى الكاملة لمشروع الخط الملاحي بين بحيرة فكتوريا والبحر الأبيض المتوسط بسبب عدم توفر الأموال.

التحديات:

- أثّر عدم توافر البيانات من الدول الأعضاء على الدراسات من حيث المدة والجودة؛
- عدم توفر الموارد المالية لإجراء دراسة الجدوى التفصيلية لمشروع الخط الملاحي بحيرة فكتوريا والبحر الأبيض المتوسط؛
- تنسيق الأنشطة مع أصحاب المصلحة المحددين داخل الدول الأعضاء وفيما بين الجماعات الإقليمية الاقتصادية.

الحلول والتوصيات:

- تحديد مراكز التنسيق ذات الصلة في الدول الأعضاء/ الشريكة لتيسير الحالات التي تكون فيها التأخيرات وشيكة؛
- مطلوب تحسين التنسيق فيما بين الجماعات الإقليمية الاقتصادية بالنسبة للبرامج التي تشمل جماعات إقليمية اقتصادية أخرى؛
- توجد ضرورة لتنويع قاعدة الموارد للحد من خطر انهيار البرنامج في حالة انسحاب المُموّل؛
- ضرورة التعجيل بعملية الشراء في جميع الحالات لتفادي التأخير.

الدروس المستفادة

- توجد ثمة حاجة إلى إنشاء وصيانة قواعد بيانات لتيسير الدراسات المقبلة؛
- ضرورة تنويع مصادر التمويل لضمان استمرارية المشاريع والبرامج.

٥. برنامج الكوميسا للصناعة والزراعة

٥,١ برنامج الكوميسا للزراعة

شهد عام ٢٠٢٣ مرحلة بالغة الأهمية لبرنامج الزراعة بهدف مركزي يتمثل في تحفيز النمو الزراعي الشامل والتحول المستدام. وركّز البرنامج على أربع (٤) أهداف محددة: النهوض بتنفيذ التزامات برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (كاداب/مالابو)، وتعزيز نظم البيانات الزراعية والغذائية، وتيسير المشاركة الإقليمية في السياسات بين القطاعين العام والخاص، ودعم تعميم الأطر الاستراتيجية للكوميسا على المستوى الوطني.

وقد تم احراز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة والشركاء الإنمائيين. وتشمل النقاط الرئيسية اصدار التقرير الرابع لمراجعة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على المستوى القاري الذي يصدر كل سنتين والذي أقره رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وتطوير منصة رقمية إقليمية للميزانية العمومية للأغذية (الحصيلة الغذائية) لتعزيز نظم بيانات الأغذية الزراعية، وتيسير الحوارات الإقليمية بشأن الأمن الغذائي والسياسة التجارية. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، واجه البرنامج تحديات من قبيل عدم كفاية مخصصات الميزانية. ولا يزال التصدي لهذه التحديات من خلال تعزيز الشراكات وتعبئة الموارد أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الإنتاجية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الإقليم.

ويُشدد برنامج الزراعة لعام ٢٠٢٣ على أهمية الشراكات الاستراتيجية والمشاركة المستمرة للدول الأعضاء لدفع أجندة التحول الزراعي الإقليمية بشكل فعال

أهداف البرنامج لعام ٢٠٢٣:

تمثلت الأهداف المحددة لبرنامج الزراعة لعام ٢٠٢٣ فيما يلي:

- المُضي قُدُماً في تنفيذ التزامات برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (كاداب/مالابو) لتعزيز الإنتاجية والإنتاج الزراعيين في الإقليم من أجل تحسين سبل العيش والأمن الغذائي؛

- المساهمة في تعزيز نظم البيانات الزراعية والغذائية في الإقليم لتحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية والتجارة في سلع مختارة في الإقليم؛
- تيسير المشاركة الإقليمية بين القطاعين العام والخاص في مجال السياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي في الإقليم؛
- تطوير ودعم الأطر/الأدوات الاستراتيجية الإقليمية للكوميسا لتعزيز الإنتاجية الزراعية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم.

التقدم المحرز في التنفيذ:

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الأمانة العامة التقدم التالي في تنفيذ التدخلات المقررة:

- كجزء من الجهود المبذولة للنهوض بتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، دعمت الأمانة بالتعاون مع إدارة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة لمفوضية الإتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى الدول الأعضاء في اعداد التقرير الرابع لمراجعة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (٢٠٢٣) على المستوى القاري الذي أقره رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في فبراير ٢٠٢٤. وتساعد عملية المراجعة المقدمة كل سنتين الدول الأعضاء في رصد وتتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية (كاداب/مالابو). وفي حين يشير التقرير الرابع لعملية المراجعة المقدمة كل سنتين إلى أن العديد من الدول الأعضاء في الإقليم قد أحرزت بعض التقدم من حيث الإنتاجية والإنتاج الزراعيين، وفي زيادة الاستثمارات في الزراعة، لكن لم تكن هنالك أي دولة عضو على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المحددة لإعلان مالابو الصادر بشأن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥؛
- بالتعاون مع التحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا (آجرا)، واصلت الأمانة العامة تطوير وتنفيذ المنصة الرقمية الإقليمية للميزانية العمومية للأغذية (الحصيلة الغذائية) في ستة دول رائدة (زامبيا وملاوي وكينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا) بدعم تمويلي من شركائنا في التنمية بما في ذلك مؤسسة روكفلر، ووزارة الخارجية والكمنولث والتنمية في المملكة المتحدة، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز نظم البيانات القطرية وقدراتها لتمكينها من انتاج بيانات كافية وجيدة لمنصة الميزانية العمومية للأغذية، أجرت الأمانة العامة تدريباً لتجديد المعلومات لمراكز التنسيق الوطنية المعنية بالميزانية العمومية للأغذية بشأن ممارسات إنتاج وإدارة بيانات الجودة في إطار الميزانية الإقليمية للأغذية. وعقدت الأمانة العامة أيضاً اجتماعات نصف سنوية لاستعراض أصحاب المصلحة الإقليميين ناقشت التقدم المحرز في الميزانية العمومية للأغذية والتحديات والفرص وقدمت مدخلات فنية للمضي قدما في تطويرها وتنفيذها. ولتعزيز ملكية أصحاب المصلحة وإدارتهم لمبادرة الميزانية الإقليمية للأغذية، تم تشكيل لجنة توجيهية معنية بالميزانية العمومية للأغذية، تضم كبار المسؤولين الحكوميين والمديرين التنفيذيين لرابطات القطاع

الخاص من البلدان التجريبية الستة، وبعد ذلك عقدت اجتماعات نصف سنوية للجنة التوجيهية لتوفير التوجيه الاستراتيجي والتوجيه لجهود للميزانية الغمومية للأغذية. كما تم تشكيل مجموعات العمل الفنية الوطنية بنجاح في جميع البلدان التجريبية الستة لجمع البيانات للمنصة الإقليمية للميزانية العمومية للأغذية وتجتمع بانتظام لجمع البيانات الوطنية وتوحيدها والتحقق من صحتها، مما يؤدي إلى تقديم بيانات متسقة إلى منصة الميزانية العمومية للأغذية. وتم تطوير حالة/ نماذج أعمال للميزانية العمومية للأغذية واستراتيجية الموارد لتكون بمثابة مخطط ودليل في اختبار وتشغيل نماذج الإيرادات المختلفة لدعم أداة الميزانية العمومية للأغذية ومنتجاتها الأساسية من أجل استدامتها. وسيتم توسيع نطاق مبادرة الهيئات الحكومية لإعادة بناء القدرات على مراحل لتشمل بلداناً وسلعاً إضافية في السنوات القادمة مع الطموح إلى جعلها مبادرة حكيمة للكوميسا؛

- عقدت الأمانة العامة حواراً إقليمياً بين القطاعين العام والخاص بشأن الأمن الغذائي والسياسة التجارية استناداً إلى بيانات المنصة الإقليمية للميزانية العمومية للأغذية والتقارير التحليلية. وقد أسهم الحوار في خلق فهم أكبر لأهداف الميزانية العمومية للأغذية الإقليمية وأسفر عن توصيات رئيسية لتعزيز تجارة الأغذية والأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي، مما أدى إلى زيادة الاهتمام ببيانات المنصة الإقليمية للميزانية العمومية للأغذية والتقارير التحليلية واستخدامها من قبل واضعي السياسات ولا سيما من الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية المسؤولة عن الزراعة والأمن الغذائي والتجارة، والأعمال التجارية الزراعية؛
- بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمشاركات المكثفة مع الدول الأعضاء، قامت الأمانة العامة بوضع المسودة النهائية لاستراتيجية الكوميسا الإقليمية لتطوير الري وإدارة المياه الزراعية. وسيتم تقديم مسودة الاستراتيجية وخطة التنفيذ إلى الاجتماع القادم (٢٠٢٤) للجنة المشتركة للكوميسا المعنية بالزراعة والموارد الطبيعية والبيئة للنظر فيها/اعتمادها؛
- لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم، وضعت الأمانة العامة مسودة مبادئ توجيهية إقليمية للكوميسا بشأن إنشاء وتشغيل وإدارة الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية. وسيتم تقديم مسودة المبادئ التوجيهية إلى الاجتماع القادم (٢٠٢٤) للجنة المشتركة للكوميسا المعنية بالزراعة والموارد الطبيعية والبيئة للنظر فيها/اعتمادها.

التحديات:

عدم كفاية الميزانية لدعم تنفيذ التدخلات الرئيسية، مما أدى إلى عدم تمويل أنشطة ذات أولوية حاسمة من شأنها أن تسهم في تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والتجارة في الإقليم، مثل دعم الدول الأعضاء لإضفاء الطابع المحلي على المبادئ التوجيهية للكوميسا الإقليمية لإنشاء وتشغيل وإدارة نظام إيصالات التخزين للسلع الزراعية.

الحلول والتوصيات:

يجب على الأمانة العامة للكوميسا مواصلة تعزيز/توسيع الشراكات المنظمة لحشد الموارد (الفنية والمالية) بما في ذلك

الموارد من مصادر غير تقليدية لدعم برامجها ولضمان استمرار التواصل مع الدول الأعضاء حتى تسدد باستمرار مساهماتها السنوية للأمانة العامة وتحد من الاعتماد المفرط على دعم المانحين لتنفيذ الأجندة الإقليمية للكوميسا.

الدروس المستفادة:

يعد بناء الشركاء الاستراتيجيين والعمل معهم ومن خلالهم أمرا بالغ الأهمية في الاستفادة من الموارد التي يمكن أن تدعم تطوير وتنفيذ أجندة التحوّل الزراعي الإقليمي. ونحن بحاجة إلى أن نكون حاسمين ونتعمد اختيار الشركاء المُحتملين لضمان المصالح المتبادلة في تعزيز سبل العيش ورفاهية المجتمعات في الإقليم من أجل تأثيرات أكبر ومستدامة للشراكات.

٥,٢ تنمية الثروة الحيوانية والسمكية

اتساقاً مع الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، فقد تم إحراز تقدم كبير في النهوض بركيزة التكامل الإنتاجي، مع التركيز بقوة على تنمية الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز إنتاج وإنتاجية الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة، وتحسين ممارسات تربية الحيوانات، وتعزيز التدابير الصحية، وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات البيئية، وتحسين الوصول إلى الأسواق وتحقيق القيمة المضافة.

الهدف من البرنامج

زيادة إنتاج وإنتاجية الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك من خلال استخدام التقنيات وتعزيز تربية وصحتها والقدرة على الصمود في وجه الصدمات والوصول إلى الأسواق وإضافة القيمة.

أ) برنامج مصائد الأسماك

"مساهمة مصائد الأسماك المستدامة في الاقتصاد الأزرق لإقليم الشرق والجنوب الأفريقي ومنطقة المحيط الهندي" المعروفة باسم برنامج إيكوفيش هي مبادرة عبر إقليمية يمولها صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. ويدير البرنامج وفد موريشيوس لدى الإتحاد الأوروبي وتنفذه الأمانة العامة للجنة المحيط الهندي بالشراكة مع الكوميسا والجماعات الإقليمية الاقتصادية الأخرى.

الانجازات:

- وضع حساب ساتلي لمصائد الأسماك، ودليل المستخدم، ولوحة معلومات للاقتصاد الكلي. وقد وافق المعهد الكيني لبحوث مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على تجريب الحساب الفرعي الذي تم تطويره لمصائد الأسماك، وهو يستخدم النظام لجمع البيانات عن مصائد الأسماك ويستخدم المعلومات لتنمية هذا القطاع.
- التدريب على المستوى الإقليمي على مهارات الاتصال وخلق الوعي بأهمية مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

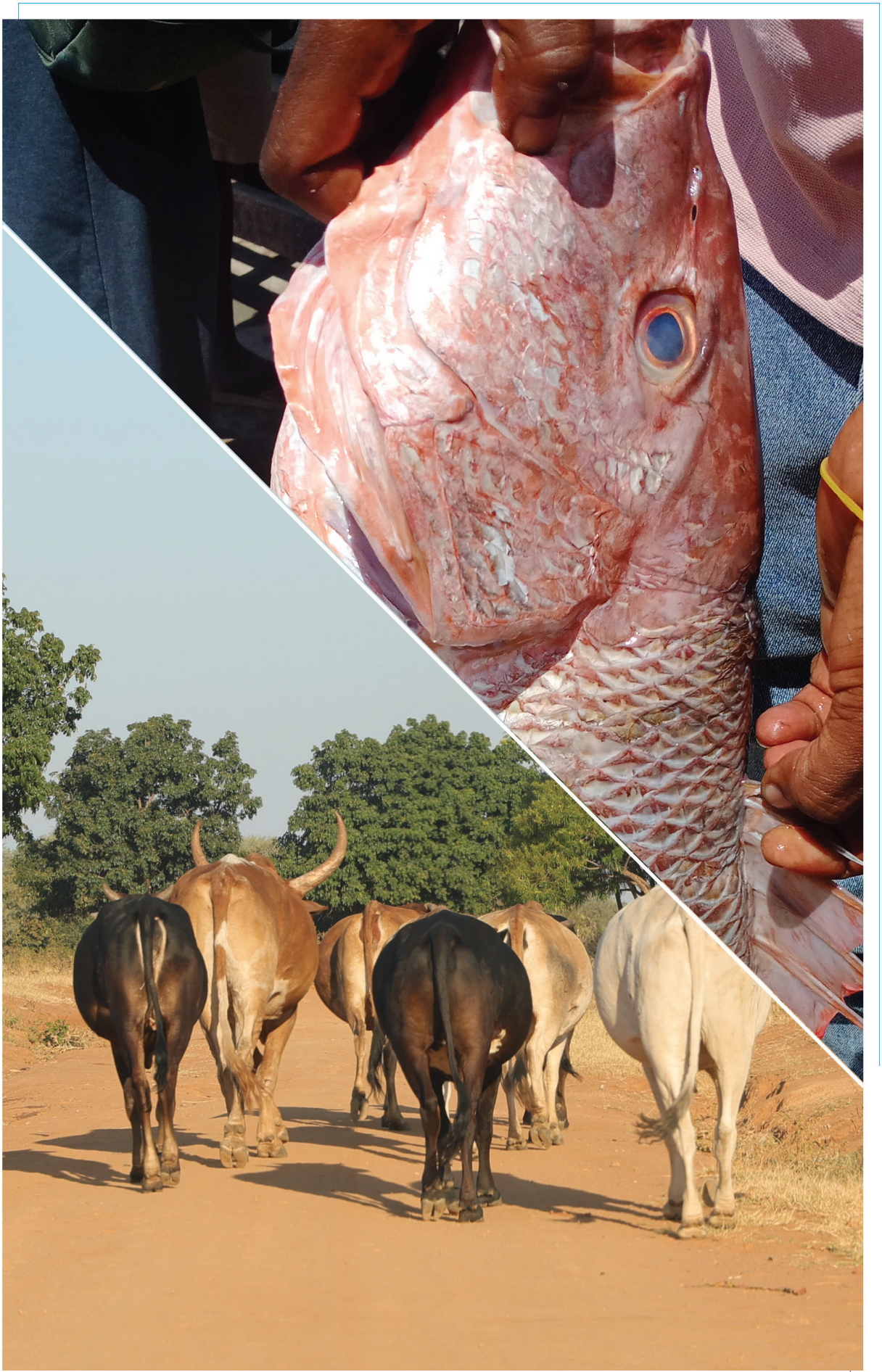

متابعة تنفيذ الأنشطة التجريبية في كل دولة عضو:

- برنامج مصائد الأسماك (إيكوفيش) في كينيا: أبلغ مشروع إيكوفيش عن النواتج التالية: تم تدريب سبع وحدات لإدارة الشواطئ على جمع البيانات المتنقلة عن مصائد الأسماك باستخدام معدات متنقلة لجمع البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك بما في ذلك (الهواتف المحمولة، ولوحة القياس، وشريط القياس، ومعطف واق من المطر، والشعلة، وميزان الوزن والقرطاسية) في مقاطعة لامو وكوالي؛ وتم اختيار أربع وعشرين (٢٤) رابطة من رابطات الإدخار والقروض القروية، وكما تم تقييم ١٥ وحدة لإدارة الشواطئ باستخدام أداة تقييم قدرات منظمات المجتمع المدني التابعة للصندوق العالمي لحماية الطبيعة؛
- برنامج مصائد الأسماك (إيكوفيش) في موريشيوس: قدم المشروع المشترك بين برنامج إيكوفيش وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التالي حتى الآن: تم استلام مجموعتين من أجهزة تجميع الأسماك ذات العوامة الواحدة ونشرها في البحر، ويجري شراء ثلاث مجموعات أخرى لتحسين كفاءة الصيد؛ وتدريب مجموعة من أجهزة تجميع الأسماك ذات العوامة الواحدة ونشرهما في البحر؛ وتدريب مجموعة من أجهزة تجميع الأسماك ذات العوامة الواحدة؛ وتدريب ثلاث مجموعات أخرى على أجهزة تجميع الأسماك ذات العوامة الواحدة. وجرى في إطار المشروع توعية ١٢٠ و ٩٦ صياداً بشأن أفضل ممارسات الصيد، كما تم في إطار المشروع إعداد مواد تدريبية لتوطين أجهزة المساعدة الإنمائية باستخدام إشارات النظام العالمي لتحديد المواقع، وسلمت إلى الشركاء المنفذين؛
- برنامج مصائد الأسماك (إيكوفيش) مدغشقر: يساعد البرنامج في الجهود المبذولة للحفاظ على الأنواع والموائل المهددة بالانقراض من خلال زيادة الوعي وبناء القدرات على جميع مستويات المجتمع، من الأطفال إلى الصيادين والنساء وكبار السن. وقد حضر ٢٢٣ صياداً الاجتماع التشاوري بشأن مصائد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق في أمباسيندافا وأنجيامالوتو وساريمباتافو وأمبوابواكا: وتم تدريب أربعة وعشرين من جامعي البيانات من أمبولوبوزوكلي وإيرودو على جمع بيانات المصيد. إلى جانب تنظيم سبع عشر (١٧) نشاطا لتوعية الشباب بشأن مصائد الأسماك والإدارة البحرية. وقام ٦٤١ من صغار حراس البيئة ببناء قدراتهم ومعارفهم بشأن التنوع البيولوجي البحري ورصد الموائل. وتم الوصول إلى سبعة مجتمعات محلية و ٢٢١ من حراس البيئة الصغار من خلال حملة توعية المجتمع بشأن التنوع البيولوجي وقوانين مصائد الأسماك والسلاحف البحرية. وشارك أكثر من ١٢٠١ طالب و١٣٠ من صغار حراس البيئة في يوم التوعية الدولي، بما في ذلك اليوم العالمي للبيئة واليوم العالمي للسلاحف البحرية والأيام العالمية للمحيطات. فضلاً عن توزيع مائة وعشرين نسخة من كتب القصص الجديدة من سلسلة سي ثري ($S'C_3$) حول الموائل البحرية (أشجار المانغروف والأعشاب البحرية والشعاب المرجانية) وقمصان الأسماك البيئية لنادي حارس البيئة الصغير الجديد في أمبولوبوزوبي.
- برنامج مصائد الأسماك (إيكوفيش) زامبيا: من خلال آكشن آيد زامبيا (Action Aide Zambia)

وبمساعدة مؤسسة ناميبيا المعنية بالطبيعة في إطار مشروع تعزيز مصائد الأسماك المجتمعية في منطقة كازا، فقد تمت حماية العديد من المناطق مما أدى إلى وضع قواعد جديدة لصيد الأسماك. وستساعد اللوائح الجديدة على زيادة الأرصدة السمكية. وفيما يتعلق بزامبيا، فقد قامت زامبيا من خلال آكشن آيد زامبيا، بوضع دليل الإدارة المشتركة لمصائد الأسماك في زامبيا ويجري استخدامه في زامبيا.

التمكين وبناء القدرات:

- تم تدريب ٨٩٦ شخصاً على الصيد والزراعة المتكاملة؛
- تم بناء قدرات ٨٤ عاملاً حكومياً في مجال الإرشاد؛
- تم تدريب ٣٨٩ من الصيادين على الوصول إلى الأسواق مع مراعاة الفوارق بين الجنسين؛
- تم تدريب ٤٤١ من المتطوعين من مجتمع الأقران كمدربين في مجال القيمة المضافة؛
- تم تدريب ٤٧٥٨ من أعضاء لجنة مصائد الأسماك على مستوى المجتمع المحلي و٤٠ من موظفي مصائد الأسماك على أمن الحيازة والخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة؛
- تم تدريب ٤٤٠ ٢ من الصيادين على الحقوق والسيطرة على موارد مصائد المياه.

ب) البرنامج الحكومي الثاني لمصائد الأسماك (Fish-GOV II) مع مكتب الاتحاد الأفريقي المعني بالثروة الحيوانية: التنمية المستدامة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية

- تم تقديم تدريب عملي لتبادل الخبرات إلى وورلد فيش (WorldFish) والجامعة السويسرية في مصر حول إنتاج بيض الأسماك من أجل التنمية المستدامة للاستزراع المائي الذي أعده البروفيسور/ عادل شاهين، واستزراع البلطي الذي أعده البروفيسور/ جمال النجار. ومنذ التدريب، قامت عدة دول بتحسين إنتاجها من الاستزراع المائي. كما تم توفير التدريب على أمراض الأسماك وعلى طرق المكافحة. فعلى سبيل المثال، تضاعف إنتاج الأسماك في زامبيا ثلاث مرات بسبب إنتاج الاستزراع المائي. وقد أظهرت كينيا وأوغندا وزيمبابوي زيادة في إنتاج الاستزراع المائي؛
- تطوير استراتيجية الكوميسا للاقتصاد الأزرق: تم تطوير استراتيجية الكوميسا للاقتصاد الأزرق من خلال توظيف استشاري دولي وتم التحقق من صحتها وتقديمها خلال الاجتماع الوزاري المشترك واعتمادها كاستراتيجية للكوميسا لتوجيه الاقتصاد الأزرق في الإقليم. وقدم مشروع بشأن تنمية الاقتصاد الأزرق إلى بنك التنمية الأفريقي لتمويله؛
- تنفيذ آلية إصلاح مصائد الأسماك الأفريقية القارية من أجل تيسير تطوير واعتماد وتنفيذ الإصلاحات في حوكمة وإدارة مصائد الأسماك التي من شأنها أن تسهم في تحويل مصائد الأسماك في أفريقيا من الاستغلال المفرط والإفراط في رأس المال إلى الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وبصفتنا رئيسا لمجموعة عمل التجارة والتسويق، خططنا للاجتماعات القارية لمناقشة كيفية تعزيز سلسلة قيمة مصائد الأسماك. وعقدت اجتماعات وحلقات عمل مختلفة لتعزيز سلسلة قيمة مصائد الأسماك وتيسير التجارة؛

- اكتمل الاستعراض القاري للمناطق البحرية المحمية القائمة، والدروس الموثقة وأفضل الممارسات وصياغة مبادئ توجيهية لتنفيذها المستدام وإدارتها في حفظ موارد التنوع البيولوجي المائي في منطقتي الشرق والجنوب الأفريقي، والتحقق من صحتها. والوثيقة جاهزة للاستخدام؛
- إنشاء فروع إقليمية للمرأة في الإقليم لدعم النساء والشباب في قطاعات مصائد الأسماك. وهناك أكثر من ٦٠٪ من تجار الأسماك هنّ من النساء. وتم دعم تجهيز الأسماك والاتجار فيها على حدود أوغندا وكينيا بوسيا لتيسير التجارة.

ج) برنامج قمة أفريقيا للابتكار في المحيطات:

بالشراكة مع منصة أفريقيا للابتكار في المحيطات (Ocean Innovation Africa)، نعمل على تسريع تطوير واعتماد حلول تأثير المحيطات في إفريقيا من خلال عرض الفرص للمبتكرين والمستثمرين، وتسليط الضوء على التحديات والحلول ذات الأولوية للتنمية المستدامة والعادلة، والجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من جميع أنحاء العالم لتبادل الأفكار ومواءمة الجهود من أجل النمو الأزرق. وقد قامت الكوميسا وأوشن هب آفريكا (Ocean Hub Africa) بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في تطوير اقتصاد قائم على المحيطات في إقليم الكوميسا. ووقع على مذكرة التفاهم السيدة/ تشيليشي كابوبيوي، الأمين العام للكوميسا، والسيد/ أليكسيس جروسكوبف، المدير التنفيذي لأوشن هب آفريكات، خلال قمة أفريقيا للابتكار في المحيطات في كيب تاون بجنوب إفريقيا، يوم الخميس الموافق ٢٣ فبراير ٢٠٢٣.

المشروعات الجديدة:

- دعم الكوميسا لتعزيز الاقتصاد الأزرق في الدول الأعضاء بالكوميسا من أجل إدارة شاملة ومستدامة للنظام الإيكولوجي وتنويع سبل العيش – تم تقديمه إلى بنك التنمية الأفريقي بغرض تعبئة الموارد؛
- النظام الغذائي المستدام - الأسماك والمنتجات السمكية "تحفيز الاستثمارات المستدامة في مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتجارة في الأسماك والمنتجات السمكية" – تم تقديمه إلى الوكالة النرويجية (NORAD) من أجل تعبئة الموارد.

د) برنامج الثروة الحيوانية

يتضمن البرنامج تحسين الإنتاج الحيواني والتجارة، وتتمثل الإنجازات الرئيسية للبرنامج في تعزيز القطاع الخاص وخاصة مشاركة منتجي المنتجات الحيوانية والحيوانية الصغيرة والمتوسطة الحجم والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة المشاركين في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة.

وعقد ممثلون من عشر (١٠) دول أعضاء بالكوميسا اجتماعاً تشاورياً لمدة ثلاثة أيام من ٣ إلى ٥ مايو ٢٠٢٣ في نيروبي، كينيا. وشملت الدول الأعضاء الممثلة في الاجتماع الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وكينيا وملاوي وموريشيوس والصومال وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وقد انعقد الاجتماع بهدف تحديد سبل تعزيز التجارة وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة من قبل الجهات الفاعلة الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحيوانات والمنتجات الحيوانية. واختير المشاركون من الحكومة والقطاع الخاص فضلاً عن المنظمات الإقليمية والقارية والعالمية.

وقد تم التوصل إلى اتفاق لتعزيز قدرة المنتجين ومنظمات المنتجين والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة على تعزيز القدرة التنافسية والقيمة المضافة والوصول إلى الأسواق.

وتم تحديد الفرص والتحديات. وكما تم التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما لدعم منتجي منتجات الألبان والدواجن واللحوم الحية والجلود والمنتجات الجلدية والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة على نطاق صغير ومتوسط.

إلى جانب ذلك، تم إجراء زيارة لتبادل الخبرات إلى معرض كينيا للحوم حيث عقدت صفقة تجارية. وتمكن المشاركون من تحديد التحديات الرئيسية ومجالات بناء قدرات المنتجين ومنظمات المنتجين والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة لتعزيز القدرة التنافسية والقيمة المضافة والوصول إلى الأسواق. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وغيرها من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة لتحسين قدرتها التنافسية ووصولها إلى الأسواق.

ه) تعزيز سلسلة القيمة الإقليمية لمنتجات الألبان

أشار الأعضاء إلى أهمية قطاع الألبان؛ فمنتجات الألبان تُعدّ مصدراً يحصل منه الأطفال والبالغون على البروتين في مرحلة النمو، ومقياساً للثروة والمكانة الاجتماعية في بعض الثقافات، ومصدرَ دخل منتظم للأسر التي تربي الماشية. وجرى تسليط الضوء على أن أسعار الحليب في معظم البلدان خضعت للتحرير مع انخفاض الأسعار الأساسية للمنتجات (أسعار التسليم عند بوابة المزرعة). وأشار الأعضاء إلى وجود عائق يحول دون تعزيز إنتاجية منتجات الألبان في جميع الدول الأعضاء بالكوميسا. ولكن أبلغت كينيا عن تطبيق حد أدنى للسعر الأساسي للحليب من أجل حماية منتجي الحليب. وناقش الأعضاء ما يلي:

- آخر المستجدات بشأن عمليات وضع السياسات/ اللوائح التنظيمية الوطنية وبرامج تطوير الألبان، والدروس المستفادة، وآراء بشأن التحديات الحالية؛
- التجارب المتعلقة بأنظمة الحوافز لإدارة الجودة في سلاسل القيمة الخاصة بمنتجات الألبان، بما في ذلك أنظمة الدفع القائمة على جودة الحليب؛
- المصادر الحالية لمعلومات سوق الألبان وثغراتها، وغيرها من الخدمات الداعمة لتحسين أداء سلاسل القيمة الخاصة بمنتجات الألبان. وحددت المجموعة أيضاً بعض الحلول الممكنة.

و) تعزيز سلسلة القيمة الخاصة بالدواجن وتجارة الدواجن

أشار الأعضاء إلى الدواجن وسلسلة القيمة الخاصة بها، مع تسليط الضوء على مختلف الشرائح، مثل مُربّي قطيع الأجداد الذي يتألف من الفرّوج والدجاج البيَّاض والدجاج البلدي.

وحددت المجموعة التحديات والحلول الممكنة كالتالي:

- عدم وجود موردين لقطيع الأجداد في الإقليم، إذ يُعتمَد حالياً على الاستيراد من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتوسع في حقوق الامتياز مع موردي قطيع الأجداد للسلالات المختلفة لتكون في دولتين على الأقل داخل إقليم الكوميسا؛
- أنشأ عدد محدود من البلدان (٢ من أصل ٢١) مزارع تربية لتوريد الجيل البَنَوِيّ الأول إلى الإقليم، ولذلك يلزم تحسين روابط التوريد من هذين الموردين إلى بقية البلدان (بيض التفريخ المخصب)؛

- محدودية القيمة المضافة، ولذلك يلزم الاستثمار في مرافق التجهيز في البلدان التي لديها بنية تحتية محدودة، والروابط الإقليمية لشراء المنتجات ذات القيمة المضافة، والحد من الكميات المستوردة من خارج الإقليم لإفساح المجال لإنشاء سوق داخل الإقليم
- محدودية موردي الأعلاف في معظم البلدان، ويستلزم ذلك إقامة روابط داخل الإقليم بشأن المواد الخام، والاستثمار في إنتاج خلطات الأعلاف؛
- الإنتاج المحدود للأدوية واللقاحات البيطرية، مما يستلزم الاستثمار في جذب الموارد نحو سلسلة التوريد الإقليمية؛
- تحديات النقل التي تقتضي تحسين البنية التحتية المشتركة للنقل البري والجوي والنهري والسكك الحديدية، سواء عند المعابر الحدودية أو داخل البلدان؛
- التدريب المحدود للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، وهو ما يتطلب توعية الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة بأكملها؛
- التحسين الوراثي لسلالات الدواجن المحلية، وإنشاء معهد بحوث نشط؛
- إنتاج معدات الدواجن ومواد التعبئة والتغليف، ولذلك يلزم الاستثمار في التكنولوجيا والمعدات داخل الإقليم.

ز) تعزيز سلسلة القيمة والتجارة في مجال اللحوم والحيوانات الحية

أوضح الأعضاءُ سلسلة القيمة الكاملة للثروة الحيوانية واللحوم ومنتجات اللحوم داخل الإقليم. وأشاروا إلى المزايا النسبية في هذا القطاع، مُشددين على: قاعدة الموارد الوراثية الضخمة للثروة الحيوانية، والسلالات المحلية الأكثر قدرة على التحمل من السلالات الغريبة، وأعداد الماشية الضخمة بفضل القدرة الإنتاجية، والقاعدة السوقية الضخمة بسبب عدد السكان، وامتلاك المزارعين للمعارف المحلية، وقدرة المزارعين على الصمود رغم الظروف غير المواتية، والعمالة الرخيصة. كما أن المجموعة سلطت الضوء على بعض التحديات والحلول الممكنة.

ح) تعزيز صحة الحيوان لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وتعزيز الوصول إلى أسواق التصدير

- نُظِّم اجتماع بالشراكة مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان لفريق الخبراء الدائم المعني بالالتهاب الرئوي البلوري المعدي لدى الأبقار (CBPP)، وهو أحد الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في أفريقيا. وجرى تقييم حالة المرض في الجنوب الأفريقي، والاتفاق على سبيل المضي قُدماً لتيسير مكافحة المرض والقضاء عليه
- وبصفتنا مجموعة عمل معنية بالمكافحة التدريجية لمرض الحمى القلاعية، وضعنا خطة عمل لمدة عامين (٢٠٢٣-٢٠٢٤) بالشراكة مع الإطار العالمي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود. وتولت المنظمة العالمية لصحة الحيوان قيادة عملية وضع خطة العمل؛

انحرافات عن برنامج العمل:

حدث انحراف عن برنامج العمل بسبب محدودية الموارد، ولذلك وضعنا مقترحات مشاريع، وننتظر حالياً دعم شركاء التنمية للمبادرات.

التحديات:

عدم كفاية الموارد، مما يؤدي إلى اعتماد البرامج على تمويل المانحين اعتماداً كبيراً وغير مستدام.

الحلول والتوصيات:

- استكشاف نُهُج مختلفة لتعزيز حشد الموارد من أجل المساعدة على إعداد البرامج وتنفيذها؛
- إزالة العوائق الرئيسية التي تحول دون تحسين الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتعزيز سلسلة القيمة الخاصة بالموارد الحيوانية
- حشد ما يكفي من الموارد لتوظيف مزيد من موظفي الفئة المهنية لتحقيق نتائج أفضل.

الدروس المستفادة:

- الشراكة مع المنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية) والمنظمات القارية (مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي) والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من التكتلات الإقليمية، ومنها لجنة المحيط الهندي والرابطات الإقليمية، وكذلك منظمات الخدمة المدنية أمر مهم جدّاً للاستفادة من الموارد؛
- الالتزام والمشاركة الكاملة من جانب الوزارات التنفيذية الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والجمعيات في وضع السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها؛
- استخدام نظام رقمي للاتصال وتنفيذ البرامج.

٥,٣ التكامل الإنتاجي/ تعزيز التصنيع

أهداف البرنامج لعام ٢٠٢٣:

يتمثل الهدف الرئيسي العام لوحدة تنمية الصناعة والقطاع الخاص في تعزيز القيمة المضافة من خلال التصنيع وزيادة القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة المحددة داخل الدول الأعضاء. ويهدف برنامج العمل والميزانية لعام ٢٠٢٣ إلى تنفيذ الأنشطة الواردة في الاستراتيجية الصناعية للكوميسا وخطة عملها (٢٠١٧-٢٠٢٦) وفي خطة الكوميسا الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥ ومعاهدة الكوميسا. وتضمنت الأهداف المحددة ما يلي:

- تيسير بناء قدرات القطاع الخاص، ولا سيما الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- تيسير تنفيذ برنامج التصنيع المشترك بين زامبيا وزيمبابوي؛
- حشد الموارد لمختلف الأنشطة في الشعبة المعنية بالصناعة وتنمية القطاع الخاص؛
- مراجعة استراتيجية التصنيع الخاصة بالكوميسا؛
- تيسير تنفيذ مشروع الدعم المُقدَّم من الكوميسا لتطوير قطاع الأدوية الإقليمي.

التقدم المحرز في التنفيذ:

أ) تيسير التوريد المحلي من أجل إقامة شراكة بين الشركات الرائدة والشركات الصغيرة والمتوسطة

من خلال اتحاد الكوميسا للجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال (كومفويب) وفي إطار البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية

المؤسسية والوصول إلى الأسواق، يجري دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب على تدويل الأعمال بهدف تعزيز قدرتها التنافسية في السوق الإقليمية. وجرى تدريب أكثر من ٥٢٤ شركة صغيرة ومتوسطة الحجم منذ ذلك الحين.

وبهدف مساعدة رواد الأعمال على الوصول إلى الأسواق، قامت الأمانة العامة من خلال الإدارة بدعم عدد مختار من رواد الأعمال لطرح منتجاتهم في الأسواق من خلال تيسير مشاركتهم في المعرض التجاري الأفريقي. وجرى تيسير مشاركة ثمانية من رواد الأعمال من ثمانِ دول أعضاء في هذا المعرض بهدف تعريفهم بالفرص المحتملة في السوق الإقليمية الأفريقية.

ب) برنامج التعاون التصنيعي المشترك بين زامبيا وزيمبابوي

وُلدت فكرة برنامج التصنيع المشترك بين زامبيا وزيمبابوي في عام ٢٠١٩، ويرتكز هذا البرنامج على الحاجة إلى التصنيع في كلتا الدولتين العضوين من خلال التعاون. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة توفر السلع والخدمات الصناعية في السوق الثنائية المشتركة، وتوسيع نطاق التجارة البينية الإقليمية في المصنوعات، وتنمية مهارات أرباب الصناعة الذين سيحصلون على ملكية الصناعات ويديرونها، وغير ذلك من الأهداف.

ومن المشروعات الرئيسية في المبادرة إنشاء مجمع صناعي زراعي مشترك بين زامبيا وزيمبابوي. وقد وُضِعت دراسة جدوى تمهيدية بشأن المجمعات الصناعية الزراعية المشتركة المقترحة بين الدولتين العضوين وما يصاحبها من سياسات وأُطر قانونية وتنظيمية ومؤسسية لإنشاء هذا المجمع الصناعي الزراعي المشترك. وسوف تتضمن الخطوة التالية إجراء دراسة جدوى للمجمع.

وقد حظي المجمع باعتراف كبير على المستوى القاري، واعتُبر برنامجاً رئيسيّاً في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في إطار مبادرة المجمعات الصناعية الزراعية الأفريقية المشتركة إلى جانب مجمع الكاكاو المشترك بين كوت ديفوار وغانا في قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤. وتواصل الأمانة العامة من خلال الإدارة حشد الموارد اللازمة لإجراء دراسة الجدوى وتحديد الموقع المقترح للمجمع.

ج) مراجعة منتصف المدة لاستراتيجية الكوميسا للتصنيع

شرعت الأمانة العامة من خلال الإدارة في مراجعة استراتيجية الكوميسا للتصنيع (٢٠١٧-٢٠٢٦). وكانت مراجعة منتصف المدة تهدف إلى قياس مدى أهمية الاستراتيجية وفعاليتها في تحقيق الأهداف والغايات المرجوة بما يتماشى مع أجندة التكامل الإقليمي للكوميسا. وركزت هذه العملية في المقام الأول على ما يلي:

- تقدير المستويات واحتمالية أن يؤدي تنفيذ الاستراتيجية من خلال توطينها إلى تحقيق النتائج المتوقعة؛
- تقييم مدى إسهام الأدوار/ المهام المختلفة التي ينطوي عليها تنفيذ الاستراتيجية في تحقيق النتائج المتوقعة، وذلك في ظل السياقات الإقليمية الحالية والمستجدة ونماذج المشاركة ذات الصلة؛
- تقييم إمكانات تدخلات الكوميسا في مجال التصنيع على المستوى القطري، وتقديم توصيات لتحسين الاستراتيجية في المستقبل بناءً على الدروس المستفادة.

د) مشروع الدعم المُقدَّم من الكوميسا لتطوير قطاع الأدوية الإقليمي

يجري تنفيذ مشروع الدعم المُقدَّم من الكوميسا لتطوير قطاع الأدوية الإقليمي من خلال إدارة الصناعة والزراعة بتمويل من بنك التنمية الأفريقي. ومن المقرر تنفيذ المشروع من أبريل ٢٠٢٣ إلى أبريل ٢٠٢٥. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٥,٠ مليون وحدة حساب (٦,٦٣٨,٩٠٠ دولار أمريكي).

ويتماشى هذا المشروع مع استراتيجية الكوميسا للتصنيع (٢٠١٧-٢٠٢٦)، وسياستها الخاصة بالتصنيع (٢٠١٥-٢٠٣٠)، وإحدى ركائز اتفاق التجارة الحرة بالثلاثية بشأن التنمية الصناعية، حيث يُعدّ قطاع الأدوية أحد القطاعات ذات الأولوية لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية. ويتمثل الهدف العام للمشروع في إنشاء قطاع دوائي حيوي في الإقليم من خلال تعزيز القدرات المؤسسية للهيئات التنظيمية الدوائية، وأنظمة مراقبة الجودة وإدارتها، ومؤسسات البحث والتطوير من أجل التصنيع الفعال لمنتجات صيدلانية آمنة وذات جودة عالية في الإقليم.

وتشمل الأهداف المحددة ما يلي:

- إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة الأفريقية لتصنيع المستحضرات الصيدلانية (PMPA) والبرنامج الأفريقي لمواءمة لوائح الأدوية، وتوطينهما؛
- تعزيز هيئات/ مؤسسات تنظيم الأدوية والمستحضرات الصيدلانية في الإقليم؛
- بناء قدرات الأطراف المعنية الرئيسية، ودعم برامج البحث والتطوير العابرة للأقاليم.

وقد أُحرِز تقدم في إنشاء وحدة تنفيذ المشروع، وتكوين لجنة توجيهية للمشروع وفريق عمل فني. وقد أصدر المشروع تكليفاً بإجراء عدة دراسات لتسترشد بها أنشطة المشروع.

الانحرافات عن برنامج العمل:

- توطين السياسات والاستراتيجيات المعتمدة. أعربت دولتان عضوان فقط عن رغبتهما في الحصول على المساعدة التقنية في توطين إطار المحتوى المحلي؛
- تم تأجيل مراجعة منتصف المدة لاستراتيجية التصنيع الخاصة بالكوميسا إلى عام ٢٠٢٣ حتى يمكن الانتهاء من عملية تعيين خبير استشاري.

التحديات:

عدم كفاية الموارد، ولا سيما للأنشطة المدرجة في ميزانية الأمانة العامة للكوميسا، فمعظم أنشطة البرنامج تُنفَّذ من خلال تمويل الجهات المانحة.

الحلول والتوصيات:

- يلزم ضمان مشاركة الخبراء في الوقت المناسب؛
- يلزم ضمان استدامة التدخلات التي تدعمها الجهات المانحة عند إغلاق المشروع.

الدروس المستفادة:

- من المهم وجود سياسات تهيئ بيئة مواتية للتجارة والاستثمار والوصول إلى الأسواق، ولكن لا بد من دعم وضمان تنفيذها بفعالية على مستوى الدول الأعضاء؛
- يلزم تعزيز أوجه التآزر والتعاون مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الشقيقة لتبادل الدروس المستفادة وتجنب التداخل وازدواجية الجهود؛
- يلزم إشراك الجهات المانحة بقوة لدعم البرامج، ولا سيما في القطاعات الناشئة مثل الاقتصاد الدائري وغيره.

٥,٤ التكامل الإنتاجي/ تشجيع الاستثمار

يُركِّز هذا القسم على هدف تشجيع الاستثمار لتعزيز القدرة التنافسية وبناء القدرات الإنتاجية الإقليمية داخل إقليم الكوميسا. ويسعى هذا الهدف إلى تعميق التكامل الإقليمي من خلال مبادرات مثل التصنيع الشامل وتنمية القطاع الخاص والتحول الزراعي. وتشمل تدخلات الوحدة: تهيئة بيئة تجارية مواتية، وتعزيز أفضل الممارسات، وتحديد الفرص المتاحة لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لمواطني الكوميسا.

التقدم المحرز في التنفيذ:

توطين اتفاق الكوميسا للاستثمار المشترك

بتوجيهات من المجلس الوزاري، واصلت إدارة الصناعة والزراعة جهودها الرامية إلى توطين اتفاق الكوميسا للاستثمار المشترك. وبدعم مالي من البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق، استضافت الإدارة حلقات عمل للتوعية في خمس دول أعضاء، هي الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وكان الغرض من حلقة العمل هو إطلاع الدول الأعضاء على فوائد الاتفاق وحثها على التصديق عليه. وقد أعربت جميع الدول الأعضاء عن اهتمامها بتوطين الاتفاق، ولذلك وُضِعت خطط عمل لتوجيه الخطوات التالية التي يتعين على الدول الأعضاء اتخاذها.

المبادئ التوجيهية لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار من أجل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

الشروع في صياغة مبادئ توجيهية لتحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمار، بما في ذلك إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء. فبيئة الأعمال المواتية لها دور بالغ الأهمية في ضمان ازدهار المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وفور اعتماد هذه المبادئ التوجيهية، فإنها ستوفر أساساً مرجعيّاً للممارسات الجيدة من أجل تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

مراجعة نموذج اتفاق الكوميسا لتجنب الازدواج الضريبي لعام ٢٠١٣

لقد أدت اتفاقات تجنب الازدواج الضريبي دوراً كبيراً بصفتها صكوكاً قانونية تعزز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول وتضمن عدم إضطرار دافعي الضرائب الأمناء إلى دفع الضرائب في بلدين من بلدان الاتفاق. وتعكف الكوميسا على مراجعة نموذج اتفاق الكوميسا لتجنب الازدواج الضريبي لعام ٢٠١٣ من أجل تشجيع التجارة العابرة للحدود، وتيسير المساعدة المتبادلة، وتبادل المعلومات، وجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد أعدَّ أحدُ الخبراء الاستشاريين مسودة منقحة لنموذج ذلك الاتفاق، وستصدق عليه الدول الأعضاء.

التحديات

- الافتقار إلى الموارد اللازمة لتيسير توعية جميع الدول الأعضاء، وهو ما يبطئ عملية التوطين.

الدروس المستفادة

- الحاجة إلى التفاعل المستمر مع الدول الأعضاء في قضايا الاستثمار (أيٌ منطقة الاستثمار المشتركة بالكوميسا) للحفاظ على الزخم. وسيضمن ذلك الإمساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني، وهو ما سيسهل على الأمانة العامة تنفيذ استراتيجياتها وسياساتها؛
- توجد حاجة إلى الابتكار لمواجهة تحديات نقص الموارد. كما أن وجود شركاء استراتيجيين واستخدام المنصات الافتراضية لعقد الاجتماعات/ وحلقات العمل أمر فعال في تقليل التكاليف.

٥,٥ التكامل الإنتاجي / برنامج ريكامب

يتمثل الهدف العام لبرنامج التنافسية الإقليمية للمشروعات والوصول إلى الأسواق في «المساهمة في تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي في إقليم السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي» ويتمثل الهدف المحدد في: "زيادة مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة."

التقدم المحرز في التنفيذ:

مجال النتائج ١: تعزيز القدرة التنافسية والوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المشروعات في سلاسل/قطاعات القيمة المستهدفة على نحو مستدام

النتيجة الفرعية ١,١: تعزيز الوصول إلى الأسواق والروابط التجارية في القطاعات المستهدفة

الإنجازات

- عُقدت في أربع دول أعضاء، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، أربع ورش عمل إضافية لبناء القدرات بشأن منصات معلومات السوق على الإنترنت، مع التركيز بوجه خاص على منهاج عمل المرصد التجاري الأفريقي وخريطة التجارة التي تستهدف ٢٥٣ مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة (١٣٣ رجلاً و١٢٠ امرأةً) من المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وكانت إسواتيني وزيمبابوي وكينيا ورواندا من ضمن الدول الأعضاء المستهدفة. وبذلك بلغ إجمالي ورش العمل التي استهدفت ثماني دول أعضاء ثماني دول وهي (إسواتيني وزيمبابوي وكينيا ورواندا وإثيوبيا وملاوي وزامبيا ومصر). وطور٤٨٧ مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٢٦٩ رجلاً و٢١٨ امرأةً) قدرته على الوصول إلى الأسواق داخل الإقليم وخارجه وتحليله باستخدام المنصات الرقمية عبر الإنترنت؛
- شاركت أربع دول أعضاء، وهي زيمبابوي وإسواتيني وملاوي والكونغو الديمقراطية، في ممارسات بناء القدرات بشأن سياسة المساواة بين الجنسين في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والإحصاءات الجنسانية الوطنية. واستضافت كل دولة من الدول الأعضاء ورشة عمل للفريق العامل الفني المعني بمسائل النوع كجزء من

مبادرات التوعية الجنسانية التي تهدف إلى دمج مسائل النوع على نطاق أوسع في التخطيط الوطني. وتم تقديم الدعم لأربع عشرة دولة عضو خلال الفترة المشمولة بالتقرير وهي: جيبوتي (٣٤)، وإثيوبيا (٣٠ من القطاع العام، و٢٨ من القطاع الخاص، و٣ من منظمات المجتمع المدني)، وكينيا (٢٥ من القطاع العام، و٣ من القطاع الخاص)، ورواندا (٨ من القطاع العام و١٠ من القطاع الخاص، و٩ منظمات من المجتمع المدني)، وسيشيل (٦٠)، والسودان (٦٥)، وزامبيا، وزيمبابوي، وإسواتيني، وملاوي، والكونغو الديمقراطية؛

- تم تجميع التقرير الثاني للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي المعني بالإحصاءات الجنسانية وتوزيعه على كافة الدول الأعضاء؛
- اكتمل تسليم المعدات (الحواسيب المحمولة) في ١١ دولة من أصل ١٤ دولة عضو تدعم تجريب نظام تتبع الجلود والصلال في ١١ دولة عضو. وأُنجزت أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير عملية شراء الطوابع الهوائية والضاغطات الهوائية ل ١٤ دولة عضو ريثما يتم التسليم؛
- تم إجراء حوارين إقليميين يسلطان الضوء على الوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة الزراعية الإقليمية خلال قمة الكوميسا المُنعقدة لتحديد الثغرات والفرص المتاحة لتعزيز تطوير سلسلة القيمة والوصول إلى الأسواق من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات والاستثمار والتجارة، وللاستجابة الطارئة للأغذية وسبل العيش في الإقليم.

النتيجة الفرعية ١,٢: تحسين قدرات الشركات المستفيدة ذات الصلة بتدابير الصحة والصحة النباتية والمعايير الإقليمية وإدارة الجودة

- تم إجراء دراسة لتقييم احتياجات تدابير الصحة والصحة النباتية/الحواجز الفنية أمام التجارة، وجرى التحقق من صحتها فيما بعد لتحديد التحديات التي تعوق التجارة الإقليمية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة ذات الأولوية.
- منحت شركة استشارية تدعى "فيكتوس جلوبال" عقداً لوضع خطة طوعية لبناء القدرات في إطار المبادرة العالمية لسلامة الأغذية، مع تنفيذ أنشطة شملت جمع البيانات، وعقد ورش عمل لاعتماد أصحاب المصلحة في تسع دول أعضاء. كما تم وضع مخطط تصميم المبادرة الدولية لسلامة الأغذية والتحقق من صحته، مع تصميم وتشغيل منصة إلكترونية للمخطط. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تحليل للفجوات في ست دول أعضاء وهي إثيوبيا ورواندا ومدغشقر وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي مع أصحاب المصلحة في برنامج الأسواق العالمية (GMaP)؛ مثل سلسلة "سبار"، وسلسلة "شوبرايت"، وشركة بيبسيكو، وسلسلة "ماس-مارت"، و"كينتاكي فرايد تشيكن للدجاج"، وسلسلة "بيك-آند-باي"، و"چافا"، و"راديسون"، و"ماكدونالدز"، وغيرها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتم تعيين خبراء استشاريين ومتدربين داخليين للعمل عن كثب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

النتيجة الفرعية ١,٣: مرفق المساعدة الفنية لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ مجالات النتائج الفرعية في إطار مجال النتائج ١

- تم توقيع ثلاث مذكرات تفاهم في إطار مرفق المساعدة الفنية وبدأ تنفيذ الأنشطة من قبل ثلاث دول أعضاء وهي: كينيا وزيمبابوي وإسواتيني. ويركز الهدف المستهدف للمبادرات القطرية الممولة من مرفق المساعدة الفنية على زيادة الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية داخل سلاسل القيمة ذات الصلة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الدول الأعضاء التي وقعت على مذكرات التفاهم الخاصة بمرفق المساعدة الفنية لبرنامج التنافسية الإقليمية للشركات والوصول إلى الأسواق إلى تسع دول شملت زامبيا وموريشيوس ورواندا وأوغندا وملاوي وإسواتيني وزيمبابوي وكينيا وسيشيل؛
- نجحت رواندا من الانتهاء من مشروع مرفق المساعدة الفنية المعني بالنفاذ إلى الأسواق، بينما شرعت الدول الأعضاء الثمانية الأخرى في تنفيذ الأنشطة، ولكنها في مراحل مختلفة من الانتهاء من المشروع.

النتيجة ٢: تحسين بيئة الأعمال التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المشروعات في سلاسل القيمة المختارة

النتيجة الفرعية ٢,١: دعم وتعزيز منابر الحوار الإقليمية بين القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز فرص الأعمال التجارية

- تم إعداد مشروع تقرير حول التوصيات الإقليمية لأفضل الممارسات وسيتم التصديق عليه من قبل الدول الأعضاء في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، وذلك بهدف تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الثلاثة؛
- عقدت ورشة عمل إقليمية لحوار السياسات بين القطاعين العام والخاص في نيروبي بكينيا حول تعزيز مشاركة القطاع الخاص، ولاسيما صغار ومتوسطي المنتجين للمنتجات الحيوانية والماشية والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة، ليصل العدد الإجمالي للحوارات التي أجريت إلى ثلاثة حوارات؛

النتيجة الفرعية ٢,٢: مواصلة وضع السياسات الإقليمية المؤيدة لتنمية سلاسل القيمة وتعميمها في السياسات الوطنية

- شاركت أربع دول أعضاء في حملات توعية أصحاب المصلحة واجتماعات إذكاء الوعي بشأن مجال الاستثمار المشترك للكوميسا. وكانت الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي ومدغشقر وأوغندا من بين الدول الأعضاء التي تم توعيتها بشأن منطقة الاستثمار المشتركة للكوميسا، وتشجيعها على إضفاء الطابع المحلي على الصك. ووفقاً لهدف البرنامج، تم توعية سبع دول أعضاء بمنطقة الاستثمار المشتركة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي وهي: إسواتيني وملاوي وزيمبابوي ومدغشقر وأوغندا والكونغو الديمقراطية؛
- أجرت أربع دول أعضاء – وهي زيمبابوي وإسواتيني وملاوي والكونغو الديمقراطية – تدريبات خاصة ببناء القدرات بشأن سياسة المساواة بين الجنسين في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والإحصاءات الجنسانية الوطنية. وعلاوة على ذلك، عقدت ورشة عمل للفريق العامل الفني المعني بالشؤون الجنسانية كجزء من مبادرات التوعية الجنسانية الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني على نطاق أوسع في التخطيط الوطني. كما تم دعم أربع عشرة دولة عضو طوال فترة البرنامج، بما في ذلك جيبوتي (٣٤)، وإثيوبيا (٣٠ من القطاعين

العام و٢٨ من القطاع الخاص و٣ منظمات من منظمات المجتمع المدني)، وكينيا (٢٥ من القطاعين العام و٣ من القطاع الخاص)، ورواندا (٩ من القطاع العام، و١٠ من القطاع العام، و٩ منظمات من منظمات المجتمع المدني)، وسيشيل (٦٠)، والسودان (٦٥)، وزامبيا، وزيمبابوي، وإسواتيني، وملاوي، والكونغو الديمقراطية؛

- شاركت تسع دول أعضاء في ورشة عمل فنية حول إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية في نيروبي، بكينيا في الفترة من ١١ إلى ١٤ أبريل ٢٠٢٣. وكان الهدف من ورشة العمل هو تبادل أفضل الممارسات بشأن إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية ومن خلال التعلم بين الأقران؛
- أجريت دراسة لتحليل الثغرات في الدول الأعضاء التسعة للتأكد من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم من حيث إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية؛
- تم تطوير إطار يضم المتغيرات والمؤشرات الرئيسية لتيسير تنفيذ المسوحات على طول سلسلة قيمة البستنة. وتم تركيب نظام لتتبع المستثمرين في أربع دول أعضاء، وجرى إطلاع وكالات تشجيع الاستثمار التالية على تفاصيل تسجيل الدخول إلى النظام تجريبي وهي: سوم-إينفيست (الصومال)، والوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار (جزر القمر)، والوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار (جيبوتي)، ومركز التجارة والاستثمار (ملاوي) من خلال الدعم البرنامجي المقدم من خلال وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا؛
- تم الانتهاء من خريطة الاستثمار في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي وتشغيلها.

التحديات:

واجهت المشروعات الخاصة بمرفق المساعدة الفنية تأخيراً في توقيع مذكرة التفاهم، وكان آخرها مع كينيا في شهر أبريل ٢٠٢٣.

الدروس المستفادة

- التخطيط التعاوني للأنشطة: لعبت المشاركات والتفاعلات النشطة التي تشمل جميع الشركاء المنفذين وأصحاب المصلحة دورا محورياً في تعزيز تنفيذ الأنشطة، مما أدى إلى زيادة النتائج، وتعزيز قدرة البرنامج على الاستيعاب؛
- تعزيز التأثير من خلال شراكات سلاسل القيمة الإقليمية: حققت الشراكة مع أصحاب المصلحة في تطوير سلسلة القيمة الإقليمية، مثل رسم الخرائط التجارية، تأثيراً كبيراً من خلال تجميع الخبرات والموارد لتحقيق نتائج فعالة. ومن الجدير بالذكر أن هذا التعاون كان جلياً في الأنشطة المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية، وكذلك في اجتماعات الحوار التي شارك فيها مختلف شركاء التنفيذ، والتي تُوجت بالاستضافة الناجحة لقمة رؤساء دول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي؛
- بناء قدرات نقاط الاتصال والارتكاز والخبراء القانونيين: اعترافاً بالتأخيرات التي تُعزى إلى بطء تجهيز اتفاق مرفق المساعدة الفنية وغيرها من عمليات التنفيذ، من الضروري عقد ورشة عمل تعريفية لتوجيه نقاط الاتصال والارتكاز والخبراء القانونيين بشأن إجراءات مرفق المساعدة الفنية والتقنية للتعجيل بتنفيذه؛

- تعزيز التواصل والرؤية: ثَّبت أن التأكيد على التواصل والرؤية أمر لا غنىً عنه في زيادة الوعي بمبادرات البرنامج. وأظهرت جهود الاتصال والرؤية المتزايدة بعد عقد ورش العمل ذات الصلة ببناء القدرات والدورات التدريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية إبراز الإنجازات من خلال الوثائق التي تستخدمها الدول الأعضاء لتسليط الضوء على إنجازاتها الناتجة عن المشاركة في مختلف الأنشطة التي يدعمها برنامج التنافسية الإقليمية للشركات والوصول إلى الأسواق.

٥,٦ معايير الصحة والصحة النباتية والمعايير الفنية

أهداف البرنامج لعام ٢٠٢٣:

كان الهدف الرئيسي واسع النطاق لبرامج معايير الصحة والصحة النباتية والمعايير الفنية في إطار برنامج العمل / الميزانية لعام ٢٠٢٣ هو ضمان تحسين مستويات تنفيذ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية المنسقة والقائمة على العلم والمعايير الفنية. وتم تنفيذ الأنشطة في إطار مشروعات مختلفة شملت ما يلي:

- برنامج تيسير التجارة؛
- مبادرة التجارة على نطاق صغير العابرة للحدود؛
- برنامج التنافسية الإقليمية للشركات والوصول إلى الأسواق؛
- تعزيز التجارة الإقليمية للسلع الزراعية (مشروع اتفاق الاعتراف المتبادل).

أما الأهداف المحددة فقد شملت ما يلي:

- دعم الدول الأعضاء لوضع لوائح تنظيمية لسلامة الأغذية التي تستند إلى المخاطر وتوفير بناء القدرات بشأن اتخاذ القرارات على أساس المخاطر ذات الصلة بسلامة الأغذية والحدود التنظيمية المنسقة إقليمياً؛
- تعزيز أفضل الممارسات في إدارة سلامة الأغذية، ولا سيما مراقبة الواردات؛
- تعزيز نظام المختبرات المرجعية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي؛
- تعزيز المنظمات الوطنية لوقاية النباتات، وإنشاء منصة إقليمية للتواصل لتبادل المعلومات حول المخاطر التي تهدد صحة الإنسان وصحة النباتات الناشئة عن الآفات والأمراض العابرة للحدود؛
- إنشاء نظام للإنذار المبكر والاستجابة لحالات الطوارئ؛
- تعزيز البنية التحتية الإقليمية لعلم المقاييس وتحديثه؛
- تعزيز البنية التحتية والنظم الإقليمية لتقييم المطابقة؛
- تعزيز نظام الاعتماد في الإقليم؛
- إبرام اتفاقيات للاعتراف المتبادل لتيسير التجارة.

أ) دعم الدول الأعضاء لوضع لوائح تنظيمية لسلامة الأغذية التي تستند إلى المخاطر وتوفير بناء القدرات بشأن اتخاذ القرارات على أساس المخاطر ذات الصلة بسلامة الأغذية والحدود التنظيمية المنسقة إقليمياً؛

هذا التدخل ما زال مستمراً ويتم تجريبه في أربع دول أعضاء، وهي كينيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي بهدف تنسيق تدابير سلامة الأغذية بين هذه الدول الأعضاء الرائدة للسلع ذات الأهمية التجارية الإقليمية. وحددت الدول الأعضاء الرائدة السلع الأربعة ذات الأهمية التجارية الإقليمية، وما يرتبط بها من ضوابط سلامة الأغذية المطبقة على هذه السلع في كل بلد من البلدان المستهدفة. وفيما يلي المعالم الرئيسية التي تحققت نحو تنسيق التدابير التنظيمية لسلامة الأغذية للسلع ذات الأهمية التجارية الإقليمية:

- تم عقد أربع ورش عمل في كل دولة من الدول الأعضاء الرائدة للتحقق من صحة السلع الأساسية ذات الأولوية وما يرتبط بها من مراقبة سلامة الأغذية، وبيانات عن مستوى تنفيذ ضوابط سلامة الأغذية؛
- تم عقد ورشة عمل دون إقليمية للدول الأعضاء الرائدة الأربعة لمواءمة المتطلبات التنظيمية لسلامة الأغذية وبدأت عمليات التنسيق الخاصة بها؛
- تم وضع مشروع إطار/استراتيجية للتنسيق استناداً إلى الاختلاف والتقارب المحددين للتدابير التنظيمية لسلامة الأغذية.

ب) اعتماد ممارسات مراقبة الواردات الغذائية القائمة على المخاطر

يهدف هذا التدخل إلى بناء القدرات في مجال مراقبة واردات الأغذية القائمة على المخاطر. ويجري تجريبه في ست دول أعضاء ناطقة باللغة الفرنسية والعربية، وهي جزر القمر وجيبوتي ومدغشقر، والسودان، وتونس، ومصر. واستناداً إلى تحليل الوضع، والتدريب على مراقبة واردات الأغذية القائمة على المخاطر، وخطط العمل الوطنية لاعتماد مراقبة استيراد الأغذية القائمة على المخاطر، استمر تنفيذ خطط العمل الوطنية في الموقع في الدول الأعضاء المستهدفة. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت في مدغشقر وتونس ما يلي:

- وضع إجراءات تشغيلية موحدة ومواد تدريبية لمفتشي الحدود؛
- عقد ورشة عمل تدريبية حضورية للمفتشين والمستوردين حول الرقابة على الأغذية المستوردة القائمة على المخاطر؛
- توعية أصحاب المصلحة بممارسات الاستيراد الجيدة؛
- التدريب على المعايير الدولية للدستور الغذائي، كأساس لتيسير التجارة.

ولقد تم التخطيط لمواصلة تنفيذ خطط العمل الوطنية في جيبوتي ومصر لعام ٢٠٢٤.

ج) تعزيز نظام المختبرات المرجعية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

إن المختبرات المرجعية المعينة من قبل الكوميسا هي: معهد الأبحاث البيطرية المركزي لصحة الحيوان في زامبيا؛ ودائرة التفتيش المعنية بالصحة النباتية في كينيا، ومختبر تكنولوجيا الأغذية في موريشيوس لسلامة الأغذية. ويهدف هذا التدخل إلى تعزيز نظام المختبرات المرجعية في الكوميسا من خلال تحديد مختبرات مرجعية إضافية منتشرة في المناطق الجغرافية الخمسة في الكوميسا (الشمال والقرن الأفريقي والشرق والجنوب وجزيرة المحيط الهندي) مع

تبسيط الأدوار والمسؤوليات في مجالات اختصاص المختبرات. وقد تحقق ما يلي خلال الفترة قيد الاستعراض:

- تقييم قدرات مختبرات الاختبار المتاحة في الإقليم؛
- التحقق من صحة تقرير تقييم قدرات الاختبار المتاحة من قبل خبراء المختبر؛
- استنادا إلى تقرير التقييم، تم تحديد مختبرات إضافية محتملة في البارامترات الرئيسية رهناً بالاختيار النهائي من خلال التقييمات الموقعية؛
- تم وضع آلية تشغيلية لنظام المختبر المرجعي.

وسوف يتم وضع القائمة النهائية للمختبرات الموصي بها بعد التقييم الذي سيتم إجراؤه في الموقع لعام ٢٠٢٤.

د) تعزيز المنظمات الوطنية لوقاية النباتات وتصميم نظام الإنذار المبكر ونظام الاستجابة الطارئة لصحة النباتات وسلامة الأغذية مع إنشاء منبر إقليمي للربط الشبكي لتبادل المعلومات عن المخاطر التي تهدد صحة الإنسان وصحة النباتات الناشئة عن الآفات والأمراض العابرة للحدود.

يهدف هذا التدخل إلى بناء قدرات المنظمات الوطنية لوقاية النباتات لإدارة مخاطر الآفات وتصميم نظام للإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ. ويهدف هذا التدخل أيضاً إلى إنشاء منبر إقليمي للربط الشبكي لتبادل المعلومات حول المخاطر التي تهدد صحة الإنسان وصحة النباتات الناشئة عن الآفات والأمراض العابرة للحدود. وفي إطار هذا التدخل تحقق ما يلي:

- أُجري تقييم لتدفق العمل القائم على المخاطر لمراقبة الحدود، بما في ذلك الاحتياجات التقنية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل الأساسية في خمس دول أعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي؛
- التأهب لحالات الطوارئ: دليل لوضع خطط الطوارئ لمواجهة تفشي آفات الحجر الصحي؛
- تدريب ثلاثة دول أعضاء على التأهب والاستجابة للسباق الثالث بخصوص مرض الفوسيريوم (TR٤) الذي يصيب الموز؛
- تدريب الدول الأعضاء على الترصد والإنذار المبكر لمرض الفوسيريوم (TR٤) الذي يصيب الموز؛
- دليل المبادئ التوجيهية للوقاية والتأهب والاستجابة لمرض الفوسيريوم (TR٤) الذي يصيب الموز؛
- تدريب الدول الأعضاء المدربة على تشخيص مرض الفوسيريوم (TR٤) الذي يصيب الموز.

ه) تعزيز البنية التحتية لعلم القياس وتحديثها

- استناداً إلى النتائج والتوصيات الناتجة عن تقييم البنية التحتية لعلم القياس في إقليم الكوميسا، تم تنفيذ التدخلات التالية لتعزيز البنية التحتية لعلم القياس وتحديثها:
  - دعم ثمانية دول أعضاء لوضع/توسيع أطرها التشريعية للقياس القانوني لتلبية متطلبات المنظمة الدولية للمقاييس القانونية؛
  - عقد جلسات توعية / إذكاء للوعي حول أهمية نظم الهياكل الأساسية ذات الجودة للتنمية الوطنية في تلك الدول الأعضاء التي ليس لديها أي نظم وطنية للهياكل الأساسية النوعية. وقد تم تحديد ذلك خلال دراسة تقييم نظام المقاييس؛

- بدأ عملية شراء وشحن معدات القياس ل ١٦ معهد وطني للقياس ومنظمات القياس القانوني في ١٤ دولة عضو من حيث الكتلة والحجم ودرجة الحرارة والأبعاد بقيمة ٢,٦ مليون يورو، وهي قيد التنفيذ.

و) تعزيز البنية التحتية لتقييم المطابقة

يجري تنفيذ تعزيز البنية التحتية لتقييم المطابقة بالتآزر مع التدخلات الرامية إلى تعزيز نظام المختبرات المرجعية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي الواردة ضمن البند (ج) أعلاه. وتشمل الأنشطة الإضافية المنفذة خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

- بناء قدرات محللي المختبرات لسد الثغرات التي تم تحديدها من خلال تقييم أداء اختبار الكفاءة؛
- تم تدريب موظفي المختبرات من ١٥ دولة عضو على نظم جودة المختبرات بالتعاون مع معهد تكساس (إيه. آند إم.) لبحوث الحياة الزراعية؛
- مخطط اختبار الكفاءة على الأفلاتوكسينات والفومونيسين، بالتعاون مع معهد تكساس (إيه. آند إم.) لبحوث الحياة الزراعية؛
- تم إجراء تقييم للمختبرات في إقليم الكوميسا والدراسة التي أقرتها الدول الأعضاء وفريق الخبراء لإجراء تقييمات مادية للمختبرات الموصى بتعيينها. سيبدأ ذلك في شهر مارس ٢٠٢٤؛
- تم وضع إطار إقليمي للوائح الفنية، والعمل جاري مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لمواءمته مع الأطر التنظيمية الفنية للبلدان الأفريقية لمفوضية الاتحاد الأفريقي قبل دعم الدول لإدراجه في القانون المحلي؛
- اكتمل مخطط الجولة الأولى لاختبار الكفاءة على الأفلاتوكسين والفومونيسين. وتم إيقاف الخطة الخاصة باختبار الكفاءة بعد عقد ورشة عمل تقييمية لتقييم أداء مختبرات الكوميسا التي تشارك في اختبارات الكفاءة؛
- التواصل مع معهد أبحاث تكساس (إيه. آند إم.) لبحوث الحياة الزراعية لتدريب مقدمي اختبارات الكفاءة في الإقليم على بناء القدرات لمعامل الاختبار على توفير مخطط اختبار الكفاءة على الأفلاتوكسينات والفومونيسين؛
- تم إجراء مخطط لاختبار الكفاءة وورشة عمل تقييمية للأفلاتوكسينات والفومونيسين بنجاح في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أبريل ٢٠٢٣ في المكتب الوطني الأوغندي للمعايير. وأجري في الموقع تدريب في المختبر لمحللين من ١٤ مختبراً من الدول الأعضاء على تحليل الفومونيسين؛
- تم إجراء الدورة الثانية لأنظمة جودة المختبرات في عام ٢٠٢٣ بمشاركة ٤٥ مشاركاً من الكوميسا.

ز) تعزيز خدمات الاعتماد

هناك كفاءات غير كافية ومتنوعة في تقييم المطابقة والقياس والاعتماد، والتي لا تزال تقوض القدرة التنافسية للسلع المنتَجة في إقليم الكوميسا. وترتكز القدرة التنافسية للسلع في السوق على ثقة السوق في جودة خدمات تقييم المطابقة التي يتم تحقيقها من خلال الاعتماد. ومع ذلك، أنشأ عدد قليل من الدول الأعضاء بالكوميسا هيئات اعتماد وطنية لتقديم خدمات الاعتماد، على سبيل المثال، مصر (المجلس المصري للاعتماد – المجلس الوطني للاعتماد بمصر)، وكينيا (خدمة الاعتماد الكينية – كينيا)، وموريشيوس (خدمة الاعتماد في موريشيوس – موريتاس، موريشيوس)، وتونس (مجلس الاعتماد التونسي –

توناك، تونس). ولم تنشئ معظم الدول الأعضاء هيئات اعتماد وطنية، ليس فقط بسبب التكاليف الباهظة المرتبطة بإنشاء هيئة اعتماد وطنية كاملة، ولكن أيضا لأن الطلب على هذه الخدمة على المستوى الوطني غير كاف لدعم هذه المؤسسات. ولذلك، وُجد أنه من الحكمة أن يكون هناك نظام اعتماد إقليمي تتوقف استدامته على الطلب المُجمع عبر الكوميسا. وفي هذا الصدد، يهدف هذا التدخل إلى بناء قدرات مُقيمي الاعتماد في الدول الأعضاء لدعم هيئات الاعتماد القائمة. ومن المتوخى أن يسهم استخدام مجموعة من مقيمي الاعتماد الموجودين في الدول الأعضاء في خفض تكلفة الاعتماد في الإقليم.

وفيما يلي التدخلات التي تم تنفيذها في عام ٢٠٢٣:

- التحقق من صحة تقرير تقييم النطاق والكفاءات المتاحة لمقيمي الاعتماد مقابل المجالات اللازمة لخدمات الاعتماد لإبلاغ كل دولة من الدول الأعضاء عن مجالات تنمية قدرات المُقيمين؛
- تنفيذ تدخلات لسد الفجوات الخاصة بنطاق ومهارات مُقيمي الاعتماد، والتي تم التخطيط لعام ٢٠٢٤؛

ح) تعزيز تجارة السلع الزراعية الإقليمية

تُنفذ السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي هذا البرنامج بالتعاون مع التحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا بدعم من وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية (وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، المملكة المتحدة). ويهدف البرنامج إلى تعزيز التجارة الإقليمية للسلع الزراعية في الإقليم من خلال إبرام اتفاقات الاعتراف المتبادل بين الدول الأعضاء الشريكة التجارية. ويجري تجريبه في كينيا وأوغندا ورواندا وملاوي وزامبيا وزيمبابوي مع اتفاق الاعتراف المتبادل الذي يشمل ست سلع رئيسية يتم الاتجار بها في الإقليم، وهي الذرة والفول السوداني وفول الصويا والأرز والفاصوليا والذرة الرفيعة. وتهدف المبادرة إلى تحقيق ذلك من خلال إنشاء اتفاقات الاعتراف المتبادل التي ترتكز على ركائز إطار الاعتراف المتبادل المتفق عليها، أي التفتيش وأخذ العينات وتصنيف الاختبارات واختبارات الكفاءة. وتم تنفيذ الأنشطة التالية:

- تدريب الدول الأعضاء على أساس تجريبي على تنفيذ ركائز إطار الاعتراف المتبادل وإجراءات التشغيل الموحدة؛
- تم إجراء مشاورات وطنية لأصحاب المصلحة في جميع الدول الأعضاء الستة المستهدفة للحصول على مدخلات أصحاب المصلحة ودعمهم لإنشاء اتفاقات الاعتراف المتبادل؛
- شراء معدات تصنيف للدول الأعضاء الستة؛ و
- استناداً إلى الخبراء الاستشاريين لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، تم التخطيط للتعاقدات الثنائية بين الشركاء التجاريين المحتملين في عام ٢٠٢٤.

ط) مشروع الممر الأخضر

يشير مشروع الممر الأخضر إلى مبادرة يجري تنفيذها ضمن مبادرة الكوميسا للتجارة صغيرة النطاق عبر الحدود، المُدَعَّمة بمقتضى برنامج تيسير التجارة المُمَوَّل من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (مبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود). وتهدف مبادرة الممر الأخضر إلى تيسير التجارة عبر الحدود لصغار التجار وفقاً لنظام التجارة المُبَسَّطة من خلال تيسير متطلبات التوثيق الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية/العوائق الفنية أمام التجارة، مع ضمان سلامة الأغذية في الوقت ذاته. وطُبِّقت المبادرة بصورة تجريبية على الأسماك القادمة من منطقة لوانجوا بزامبيا،

التي يجرى تداولها عبر حدود متعددة، بما فيها حدود الكونغو الديمقراطية، من خلال نقطة حدود كاسومباليسا. وقد نُفِّذت الخطوات التالية:

- إطلاق مبادرة الممر الأخضر في منطقتي تشيروندو وموامي/مشينجي الحدوديتين؛
- بناء قدرات صغار التجار والهيئات المعنية بمعايير الصحة والصحة النباتية/العوائق الفنية أمام التجارة في مجالي التنظيم الذاتي والتنظيم القائم على المخاطر؛
- إنشاء مختبر مصغر بمنطقة لوانجوا ليضم أدوات الفحص السريع الخاصة بالأسماك المجمدة ومعدات الوزن؛
- تحديد السلع ذات الأهمية للتجارة صغيرة النطاق عبر الحدود بالنسبة لمنطقتي تشيروندو وموامي/مشينجي الحدوديتين.

ي) صياغة خطة إقليمية طوعية لبناء القدرات وتنفيذها استناداً إلى برنامج الأسواق العالمية الذي أطلقته المبادرة العالمية لسلامة الأغذية

يُنفَّذ هذا التدخل ضمن البرنامج الإقليمي لتعزيز تنافسية المشروعات والوصول إلى الأسواق، المُمَوَّل في إطار مساعدات صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، حيث يستهدف تمكين القطاع الخاص من الوصول إلى الأسواق. وهو برنامج يهدف إلى بناء قدرات القطاع الخاص لتلبية متطلبات السوق من أجل وصول مستدام إلى الأسواق. وقد طُبِّق تجريبياً في عشر دول أعضاء بالكوميسا هي كينيا وإثيوبيا ومصر ومدغشقر وموريشيوس ورواندا وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي، ويستهدف في المجمل ٢٠٠ مشروعٍ صغير ومتوسط. ووفقا للتصورات، يسعى هذا التدخل إلى بلورة خطة إقليمية طوعية لبناء القدرات.

- حُدِّدت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كلٍ من الدول العشر الأعضاء المشمولة بالتجربة تمهيداً لإدراجها في البرنامج؛
- جرى تقييم ١٥٤ مشروعاً من ثمانِ دولٍ من الدول العشر الأعضاء المشمولة بالتجربة وإدراجها في البرنامج.

الانحرافات عن برنامج العمل:

لم يتسنَّ إجراء تقييمات ميدانية للمختبرات المرجعية المحتملة المحددة، كما كان مخططاً في عام ٢٠٢٣، نظراً لعدم تجاوب الخبراء المطلوبين مع النداء المنشور لاستقدام خبراء من أجل تنفيذ التقييم، مما استوجب إعادة نشر الإعلان.

ولم تُحقَّق النشاطات التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، في إطار برنامج تيسير التجارة من خلال اتفاقية التفويض المشترك، الأهدافَ المرجوة مبدئياً المنصوص عليها في توصيف عمل المشروع.

التحديات

هناك دولتان عضوان مستهدفتان لم تقدما بعد قائمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإدراجها في البرنامج الهادف إلى صياغة خطة إقليمية طوعية لبناء القدرات وتنفيذها استناداً إلى برنامج الأسواق العالمية الذي أطلقته المبادرة العالمية لسلامة الأغذية.

الحلول والتوصيات:

- أُدرِجت الأنشطة الجاري تنفيذها من جانب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في إطار برنامج تيسير التجارة، والتي لم تحقق الهدف المنشود، ضمن برنامج التجارة والتنافسية والوصول للأسواق، من أجل مواصلة التنفيذ لتحقيق أهداف المشروع، وذلك نظراً لانقضاء مدة برنامج تيسير التجارة في ديسمبر ٢٠٢٤؛
- تعزيز مشاركة بقية الدول الأعضاء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرَجة في البرنامج الهادف إلى بلورة خطة إقليمية طوعية لبناء القدرات استناداً إلى برنامج الأسواق العالمية الذي أطلقته المبادرة العالمية لسلامة الأغذية؛
- ينبغي أن تتواصل الأنشطة المتعلقة بمعايير الصحة والصحة النباتية/العوائق الفنية أمام التجارة -المُنَفَّذة في إطار برنامج تيسير التجارة، والبرنامج الإقليمي لتعزيز تنافسية المشروعات والوصول إلى الأسواق، ومبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود، ومشروع الكوميسا والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا- لما بعد التواريخ المحددة لانتهاء المشروعات لكي تُحدث أثرا على مستوى الدول الأعضاء.

الدروس المستفادة:

سيتطلب تفعيل مشروع الممر الأخضر من الدول الأعضاء تنفيذ ممارسات تنظيمية جيدة لتبسيط الإجراءات المتعلقة بمعايير الصحة والصحة النباتية/العوائق الفنية أمام التجارة. وبما أن هذا الجانب لا يمثل جزءاً من توصيف العمل، فهناك حاجة إلى برنامج تكميلي لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال الممارسات التنظيمية الجيدة.

٥,٧ التكامل الإنتاجي (برنامج تغير المناخ)

يركز البرنامج على دعم الدول الأعضاء في الالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتغير المناخ والتحول إلى الاقتصادات الخضراء.

المشروعات المندرجة تحت برنامج تغير المناخ:

أ) مبادرة بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية:

تدعم الكوميسا، بتمويل من مرفق البيئة العالمي، أربع دول أعضاء (دولة إريتريا واتحاد جزر القمر وجمهورية سيشيل وزامبيا) من خلال مشروع إقليمي لبناء القدرات لمساعدتها في الامتثال لمتطلبات الشفافية المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة من اتفاق باريس للمناخ.

ب) شراكة المساهمات المحددة وطنياً – زامبيا

أُنشئ صندوق العمل الخاص بشراكة المساهمات المحددة وطنياً خلال فعاليات الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر المناخ (كوب ٢٦) بهدف دعم الأعضاء من الدول النامية في إمكانية التتبع السريع لتنفيذ شراكاتهم المحددة وطنياً وسدّ فجوات الدعم. ويعمل الصندوق على ضمان تحسين وصول الدول للموارد الفنية والمالية، والاستجابة السريعة من جانب أكبر عدد ممكن من أعضاء الشراكة لاحتياجات أعضاء الشراكة من الدول النامية. وبما أن الكوميسا عضو في الشراكة، فإنها مؤهلة للحصول على منحٍ من حين لآخر.

ج) الاتحاد الأفريقي – خطة عمل التعافي الأخضر

تهدف إلى دعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي للتعافي الأخضر بما يخدم أغراض تحوُّل الاقتصادات الأفريقية.

المجالات الموضوعية لتدخلات البرنامج الحالية:

- دعم الجهود الرامية للنهوض بقدرات الدول الأعضاء بالكوميسا على الامتثال لمتطلبات اتفاق باريس بشأن الشفافية؛
- دعم الدول الأعضاء بمراجعات للمساهمات المحددة وطنيا وتنفيذها، ويشمل ذلك تحديث الاستراتيجيات الوطنية للاستجابة لتغير المناخ؛
- دعم المفاوضات بشأن تغير المناخ؛
- دعم بناء القدرة على التكيف؛
- تعزيز جاهزية وأهلية الدول الأعضاء للحصول على تمويل لأنشطة مكافحة تغير المناخ.

وقد قام برنامج تغير المناخ، خلال الفترة قيد الاستعراض، بالنشاطات التالية:

تنفيذ إجراءات إغلاق مشروع برنامج التحالف العالمي الموسع لمكافحة تغير المناخ داخل أفريقيا ودول الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي كانت تموله مفوضية الاتحاد الأوروبي (بروكسل). وكان المشروع يهدف إلى "زيادة قدرة إقليم الكوميسا (ودولها الأعضاء) على التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة.

فضلا عن ذلك، شرع البرنامج أيضاً في تنفيذ مشروع جديد وهو "بناء القدرات الإقليمية للدول الأعضاء بالكوميسا في الشرق والجنوب الأفريقي من أجل تعزيز الشفافية في رصد تغير المناخ والإبلاغ عنه والتحقق منه وفقاً لما هو محدد في اتفاق باريس (مشروع مبادرة بناء القدرات الإقليمية لتعزيز الشفافية)" من خلال إنشاء مبادرةٍ لبناء القدرات الإقليمية في الشرق والجنوب الأفريقي من أجل الشفافية، ووضع إطار عمل يتميز بالشفافية لرصد الإجراءات المتعلقة بالمناخ والإبلاغ عنها والتحقق منها، وإعداد التقارير عن المساهمات المحددة وطنياً، ونشر المعرفة. كما سيعمل المشروع على تقوية أطر الشفافية الوطنية من خلال تصميم وتنفيذ نُظُمٍ داخلية متناغمة للقياس والإبلاغ والتحقق تعمل بكامل طاقتها، بهدف التنفيذ الفعال للمساهمات المحددة وطنيا والنشاطات الأخرى ذات الصلة بالشفافية في الدول الأربع الأعضاء.

وتمثل الكوميسا الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع الذي يُطَبَّق في أربعة بلدان هي اتحاد جزر القمر (وزارة الزراعة ومصائد الأسماك والبيئة والتخطيط الإقليمي والتنمية الحضرية)، ودولة إريتريا (وزارة المياه والأراضي والبيئة)، وجمهورية سيشيل (وزارة الزراعة وتغير المناخ والبيئة)، وجمهورية زامبيا (وزارة الاقتصاد الأخضر والبيئة). ويعد المركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد من أجل التنمية شريكا مسؤولا عن التنفيذ، بينما تمثل المنظمة الدولية للحفاظ على البيئة الجهة المُنَفِّذة للمشروع. ويكمن الهدف العام للمشروع في "تقوية قدرات الدول الأعضاء بالكوميسا على الالتزام بمتطلبات الشفافية المنصوص عليها في اتفاق باريس من خلال وضع إطار عمل يتميز بالشفافية لمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية، وذلك لرصد الإجراءات المتعلقة بالمناخ والإبلاغ عنها والتحقق منها، وإعداد التقارير عن المساهمات المحددة وطنياً، ونشر المعرفة.

إضافةً إلى ذلك، تلقت الكوميسا، بصفتها عضواً في شراكة المساهمات المحددة وطنياً، منحة لدعم حكومة زامبيا في بلورة استراتيجيتها للنمو الأخضر وإطلاقها. وكانت الكوميسا قد طلبت، بالنيابة عن زامبيا، دعما ماليا من شراكة المساهمات المحددة وطنيا لصياغة استراتيجية زامبيا للنمو الأخضر. وأشارت الحكومة (الزامبية) في طلبها إلى رغبتها في أن تكون الكوميسا شريكا تنفيذيا في عملية صياغة الاستراتيجية. وطُلِب من الكوميسا إضافة المزيد من التفاصيل بشأن طلب زامبيا وتقديمه كمشروع متكامل بتوضيح نطاق العمل، وهو ما حدث بالفعل، لتتم الموافقة على المشروع وتمويله بمبلغ ٢٢٣,٦٢١ دولارا أمريكيا.

وقد قدَّم البرنامج مقترحاً لمفوضية الاتحاد الأفريقي في الثامن عشر من أغسطس عام ٢٠٢٣ وتلقى خطاب إخطارٍ من المفوضية بتاريخ الحادي والعشرين من نوفمبر ٢٠٢٣ يفيد بقبول المقترح المقدم لإدراج البرنامج ضمن المجموعة الأولى التي ستطبق تجريبياً المرحلة الافتتاحية من تنفيذ "خطة عمل التعافي الأخضر" للاتحاد الأفريقي.

إغلاق مشروع التحالف العالمي الموسع لمكافحة تغير المناخ (GCCA+) داخل أفريقيا ودول الكاريبي والمحيط الهادئ، المُمَوَّل من الاتحاد الأوروبي

في السادس والعشرين من ديسمبر عام ٢٠١٧، وقعت الكوميسا عقدا مع الاتحاد الأوروبي ممثلا في المفوضية الأوروبية بشأن منحةٍ بقيمة ٧,١٥٣,٨٣٨,٨٩ يورو لتنفيذ أحد المكونات الإقليمية لمشروع برنامج التحالف العالمي الموسع لمكافحة تغير المناخ داخل أفريقيا ودول الكاريبي والمحيط الهادئ، المُمّوَّل من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وقُدِّمت المنحة للكوميسا لتوسيع نطاق ما أُنجِز من عملٍ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤. وبالتالي جاءت المنحة المقدمة في إطار التحالف العالمي الموسع لمكافحة تغير المناخ استكمالا لبرنامج التحالف العالمي لمكافحة تغير المناخ الذي موَّله الاتحاد الأوروبي من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤ ضمن البرنامج الخاص بأفريقيا ودول الكاريبي والمحيط الهادئ للحد من تغير المناخ والتكيف معه في إقليم الكوميسا، والذي نفذته المنظمة بنجاح. وتَمثَّل الهدف العام للمشروع في زيادة قدرة إقليم الكوميسا (ودوله الأعضاء) على التكيف مع تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة، لا سيما الهدف الثالث عشر وهو "اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره" للحد من الفقر وتشجيع التنمية المستدامة. أما الهدف الخاص للمشروع فكان يتركز في تحسين أساليب الاستجابة الوطنية والإقليمية للتكيف مع تحديات تغير المناخ التي تجابهها دول الكوميسا والتخفيف من حدتها على المستوى التشغيلي والمؤسسي والمالي. كما استهدف هذا العمل بشكل غير مباشر المساهمة في الحفاظ على التنوع البيئي بتطبيق حلولٍ قائمة على النظام الإيكولوجي للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وقد استمرت فترة التنفيذ من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢، مع فترة إغلاق استمرت ستة أشهر حتى يونيو ٢٠٢٣.

وجُمِّع تقرير خاص بنهاية المشروع، حيث غطى فترة تنفيذ المشروع بأكملها بدايةً من يناير ٢٠١٨ حتى ديسمبر ٢٠٢٢، شاملاً أفضل الممارسات والدروس المستفادة طوال فترة المشروع. كما جَمَع التقرير ست نتائج للمشروع ووثقها، وأُجريت مراجعة نهائية للحسابات أيضاً. وقد أقر الاتحاد الأوروبي (بروكسل) تقرير نهاية المشروع.

بدء مشروع بمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية

يعد المشروع الإقليمي للكوميسا الخاص بمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية هو الأول من نوعه في إطار مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لمرفق البيئة العالمي. ولذلك، يهتم مرفق البيئة العالمي بشكل كبير بتنفيذ المشروع لأن نجاحه يمكن أن يوفر دروساً كثيرة لبرمجة المشاريع الإقليمية الخاصة بمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتادت البلدان الأربعة على تلقي الدعم الفني والمالي الخاص بكل بلد من مرفق البيئة العالمي. ولذلك، تحرص الدول أيضا على تلقي الدعم الفني الذي يلبي الاحتياجات والأولويات الخاصة ببلدانها مع تقاسم الدروس المستفادة والتجارب والتحديات والفرص على المستوى الإقليمي في الوفاء بمتطلبات مؤسسة التدريب الأوروبية لاتفاقية باريس. وجاء المشروع في أوانه نظرا لأن الدول تتحول إلى نظام الإبلاغ الجديد بموجب مؤسسة التدريب الأوروبية حيث سيطلب منها قريبا تقديم تقارير الشفافية كل عامين. ولذلك، من المتوخى أن تكون مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية التابعة لمرفق البيئة العالمي حاسمة في بناء القدرات اللازمة لتحسين نظم قوائم جرد القياس والإبلاغ والتحقق ونظام الجرد الخاص بانبعاثات غاز الدفيئة، والترتيبات المؤسسية، فضلا عن عملية الشفافية والإبلاغ بأكملها بالنسبة للدول الأربعة التي يُنفذ فيها المشروع. وبالنظر إلى الزخم الذي تولد بالفعل في البلدان، فمن الأهمية بمكان أن يضع القسم الميداني لأفريقيا بمنظمة الحفظ الدولية والكوميسا والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية استراتيجيات للإسراع في تنفيذ المشروع.

ورشة العمل الاستهلالية: ٩ - ١٠ مارس ٢٠٢٣

عقدت ورشة العمل الافتتاحية الإقليمية في الفترة من ٩ إلى ١٠ مارس في سيشيل لإطلاق مشروع مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لمرفق البيئة العالمي رسمياً على المستوى الإقليمي. وحضر الاجتماع ممثلين عن الكوميسا برفقة مدير الصناعة والزراعة الذي قاد الوفد، والقسم الميداني لأفريقيا بمنظمة الحفظ الدولية، والمركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد من أجل التنمية، والمسؤولين الحكوميين من الوزارات المسؤولة عن مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لمرفق البيئة العالمي في اتحاد جزر القمر وجمهورية سيشيل وزامبيا.

وكان الهدف الرئيسي لورشة العمل الاستهلالية الإقليمية هو:

- إطلاق مشروع مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لمرفق البيئة العالمي على المستوى الإقليمي؛
- تقديم الميزانية العالمية وخطة عمل المشروع إلى البلدان الشريكة؛
- تقديم شركاء تنفيذ المشروع في إطار المشروع؛
- مناقشة طرائق تنفيذ المشروع؛
- تدريب وتوجيه جميع الشركاء في المشروع والدول الأعضاء بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية لمرفق البيئة العالمي والأنشطة المحظورة بموجب قواعد المرفق وأنظمته؛
- استعراض ومناقشة متطلبات الاتصال والرؤية لمرفق البيئة العالمي.

نتائج الاجتماع:

فيما يلي نتائج ورشة العمل الافتتاحية الإقليمية:

- أطلق رسمياً مشروع مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لمرفق البيئة العالمي وأقرته تقنياً الدول الأعضاء التي حضرت ورشة العمل (باستثناء إريتريا التي لم يكن وفدها حاضرا)؛
- جرى استعراض ميزانية المشروع وخطة عمله ومناقشتهما بالتفصيل، مع تحديد أنشطة إقليمية وقطرية محددة؛
- عرضت على البلدان طرائق تنفيذ مفصلة تغطي بعض المسائل مثل طرائق الصرف المالي في إطار المشروع، ومتطلبات الإبلاغ التقني في إطار المشروع (مع كون السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي هي الوكالة المنفذة التي تتمثل مهمتها في توحيد جميع التقارير التقنية لتقديمها إلى مرفق البيئة العالمي من خلال (القسم الميداني لأفريقيا بمنظمة الحفظ الدولية) والدعم الفني لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات؛
- قام المركز بتوجيه جميع المشاركين الحاضرين بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية، ولا سيما بشأن الحاجة إلى التقيد بأنظمة مرفق البيئة العالمي ذي الصلة بمسائل النوع؛
- تم تعميم متطلبات الاتصال والوضوح على جميع المشاركين، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى إدراج شعارات مرفق البيئة العالمي في جميع تقارير المشاريع، وإنتاج لافتات المشاريع، وإتاحة آلية المساءلة والتظلم على الموقع الشبكي للكوميسا؛
- قامت الكوميسا بصياغة الاختصاصات للمنسقين الوطنيين وتقاسمها مع الدول الأعضاء الأربعة لاستعراضها ووضعها في صيغتها النهائية لتمكين تعيين منسقي المشاريع الوطنيين؛
- استرشدت البلدان الثلاثة الحاضرة بالقسم الميداني لأفريقيا بمنظمة الحفظ الدولية بأن المنسقين الوطنيين الأربعة وكافة الخبراء الاستشاريين الذين سيتم تعيينهم في إطار المشروع لا ينبغي أن يكونوا موظفين حكوميين على النحو المنصوص عليه في قواعد ولوائح مرفق البيئة العالمي؛
- على الكوميسا وضع خطة مشتريات لمشاركتها مع القسم الميداني لأفريقيا بمنظمة الحفظ الدولية لتمكين التدفق السلس للمشتريات في إطار المشروع. وبدلا من خطة الشراء، يتعين على السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي أن يسعى إلى عدم الاعتراض على كل عملية شراء تزيد عن ٥٠٠٠ دولار أمريكي؛
- على الكوميسا استقراء الميزانية الشاملة على مستوى الميزانية القطرية نظراً لأن الدول طلبت الحصول على معلومات بشأن مخصصات نظام التخصيص الشفاف للموارد لكل بلد.

مسائل النوع: حضر ورشة العمل الاستهلالية الإقليمية ٢٠ ممثلاً (٦٥ ٪ من الذكور، و٣٥ ٪ من الإناث)

ورشة العمل الاستهلالية الوطنية (إريتريا – جزر القمر – سيشيل – زامبيا):

بعد إطلاق مشروع مرفق البيئة العالمي على المستوى الإقليمي، كان من الأهمية بمكان عقد ورش عمل استهلالية وطنية لإطلاق المشروع على المستوى الوطني لضمان تأييد الحكومة وقبوله، فضلاً عن تعميم المشروع على جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الوطني. وفيما يلي أهداف ورش العمل الوطنية الاستهلالية المتعلقة بالبدء/الإطلاق:

- نشر طرائق تنفيذ المشروع على المستوى الوطني؛
- معالجة جوانب التنسيق الفني للمشروع على المستوى القطري؛
- إنشاء أطر مؤسسية وطنية لتغير المناخ من خلال إشراك الموظفين الفنيين وجميع أصحاب المصلحة المشاركين في عمليات الشفافية والإبلاغ وجرد غازات الدفيئة في البلدان الأربعة؛
- عرض ميزانية المشروع وخطة عمل الأنشطة على المستوى الوطني؛
- مناقشة آلية تنسيق المشروع على المستوى الوطني، بما في ذلك اختصاصات اللجنة التوجيهية للمشروع؛
- مناقشة طرائق إشراك نقاط الاتصال القطاعية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ونقطة اتصال مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية على الصعيد الوطني.

نتائج ورشة العمل الاستهلالية لكل بلد:

سيشيل ٢٠-٢١ أبريل ٢٠٢٣

- تم نشر طرائق تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني؛
- التنسيق الفني: اتفقت ورشة العمل على أن تكون جهة التنسيق الوزارية لمشروع مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لمرفق البيئة العالمي هي الوزارة المسؤولة عن تغير المناخ ومسائل مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية. ولذلك، تم تحديد وزارة الزراعة وتغير المناخ والبيئة بوصفها جهة التنسيق الوزارية للمشروع في سيشيل ؛
- اللجنة التوجيهية للمشروع على المستوى القطري: أوصت ورشة العمل بألا ينظر إلى مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لمرفق البيئة العالمي على أنها تعيد اختراع العجلة من جديد على المستوى القطري. ولذلك، ينبغي دعم اللجان التوجيهية الحالية المعنية بتغير المناخ؛
- إنشاء أطر مؤسسية وطنية معنية بتغير المناخ؛
- تم تقديم ميزانية المشروع وخطة عمل الأنشطة على المستوى الوطني إلى وزارة الزراعة وتغير المناخ والبيئة وجميع أصحاب المصلحة؛
- تم وضع آلية تنسيق المشروع على المستوى الوطني، بما في ذلك اختصاصات اللجنة التوجيهية للمشروع؛
- تم وضع طرائق لإشراك جهات التنسيق القطاعية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ونقطة الاتصال المعنية بمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية على المستوى الوطني.

التوصيات الصادرة للتنفيذ الفعال لمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لمرفق البيئة العالمي في سيشيل

قدمت ورشة العمل التوصيات التالية لكي تنظر فيها السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي ومرفق البيئة العالمي والمركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد من أجل التنمية من أجل التنفيذ الفعال للمشروع في سيشيل:

- هناك حاجة إلى تدريب المزيد من الخبراء، ولا سيما الشباب في مجال تغير المناخ، ومعالجة البيانات الخاصة بغازات الدفيئة، وعمليات جرد غازات الدفيئة في سيشيل؛
- هناك حاجة إلى المزيد من المشاركة بين القطاعات، ووزارة الزراعة وتغير المناخ والبيئة وأصحاب المصلحة؛
- ليست هناك حاجة إلى إنشاء هياكل تنسيق إضافية أخرى، ولكن هناك حاجة إلى استخدام الهياكل القائمة؛
- هناك حاجة إلى إنشاء مستودع مركزي لبيانات غازات الدفيئة في سيشيل حيث إن البيانات مبعثرة، وبعضها مُدرج في أجهزة الكمبيوتر المحمولة الشخصية للاستشاريين. وينبغي أن تستكشف وزارة الزراعة وتغير المناخ والبيئة إمكانية أن تكون المستودع المركزي للبيانات؛
- هناك حاجة إلى اختصاصات محددة للجنة الوطنية لتغير المناخ وتنمية القطاع الخاص؛
- تحتاج اللجنة الوطنية المعنية بتغير المناخ إلى إحيائها لكي تتمكن من تنسيق مشروع مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية تنسيقا فعالاً؛
- ينبغي عدم الإفراط في الاكتتاب في الهياكل التي ستستخدم لتنفيذ وتنسيق مشروع مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لأن الأعضاء مثقلون بالفعل بأعمال أخرى؛
- إن قطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي معقد للغاية، ويحتاج إلى اهتمام شديد من جانب سيشيل؛
- ثمة حاجة إلى إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في التبادلات والمبادرات الإقليمية؛
- يمكن أن تكون عملية عقد الدورات التدريبية لجميع قطاعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في وقت واحد أمرا ثقيلا ومُربكا، ومن ثم، فإن الحاجة إلى استكشاف إمكانية إجراء دورات تدريبية قطاعية محددة، مثل التدريب لقطاع الطاقة، ينبغي ألا يختلط بالتدريب الخاص بقطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي أو النفايات؛
- ينبغي للمنسق الوطني لمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية أن يعيد تنظيم عنصر التدريب بحيث يمكن عقد تدريبات تأسيسية مع القطاعات المشاركة مع تقسيم التدريبات الخاصة بكل قطاع؛
- يجب أن ينظر مشروع مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية في شراء البرامج والأجهزة وصور الأقمار الصناعية لسيشيل، وعلى القسم الميداني لأفريقيا بمنظمة الحفظ الدولية استجواب الميزانية العالمية لتقديم المشورة بشأن الميزانية المتاحة لشراء المعدات لكل بلد؛
- لا تتأثر سيشيل بقضايا مسائل النوع كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول الأخرى التي يُنفذ فيها المشروع حيث يتم تهميش النساء والفتيات. إلا أن حالة سيشيل على عكس ذلك تماما، حيث إن المرأة أكثر تمكيناً من الرجل، ومن هنا تأتي الحاجة إلى الابتكار عند تنفيذ مكونات مسائل النوع للمشروع في سيشيل لاستيعاب السياق الوطني؛

- لا تشارك المرأة في سيشيل في سياق القياس والإبلاغ والتحقق بنشاط في حساب قوائم جرد غازات الدفيئة وتجميع البيانات الخاصة بالقياس والإبلاغ والتحقق. ويتطلب ذلك تحسين الأنشطة الأخرى للمشروع الذي سيتبع ذلك؛
- بدلاً من تعيين خبير استشاري دولي لتغطية ٤ بلدان، تفضل سيشيل وجود خبير استشاري وطني واحد لغازات الدفيئة ومستشار وطني واحد للقياس والإبلاغ والتحقق داخل المشروع بدلا من توافر خبير استشاري دولي واحد لكلا العنصرين. يجب تقديم هذا الاقتراح إلى اللجنة الدولية للنظر فيه وتقديم المشورة من أجل التنفيذ السلس للمشروع دون أي عقبات ملحوظة.

حضر ورشة العمل الافتتاحية الوطنية في سيشيل ٢١ مشاركاً (٧ من الإناث، و١٤ من الذكور)

الشكل ١٤: التصنيف الجنساني في ورشة العمل التي عقدت في سيشيل

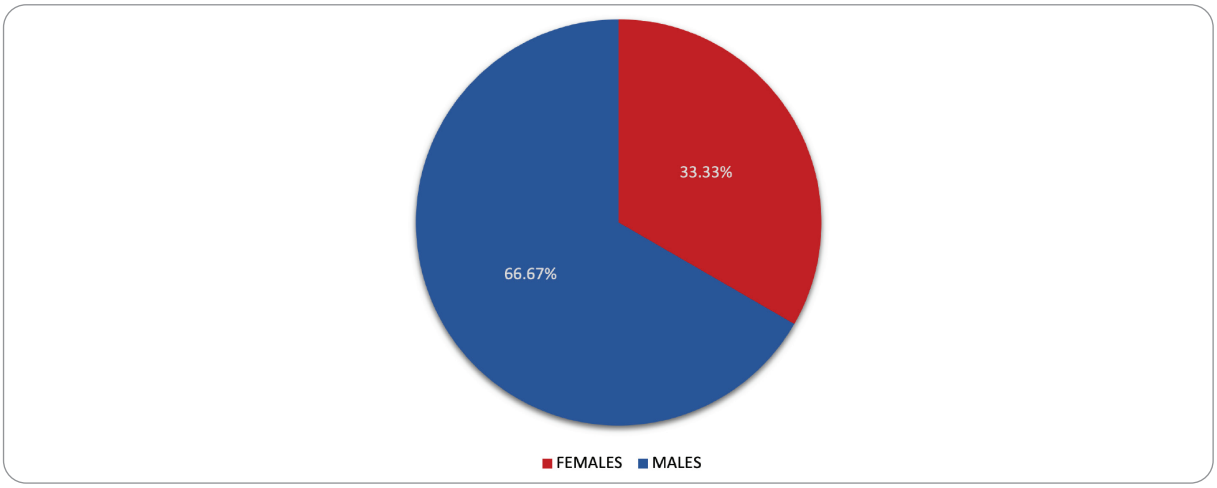

اجتماع إريتريا الاستهلالي ١٠-١٢ مايو ٢٠٢٣

لم تحضر دولة إريتريا الاجتماع الاستهلالي الإقليمي في ماهي، سيشيل. بالإضافة إلى ذلك، شكلت المراسلات مع إريتريا تحدياً بسبب المشاكل التي تواجهها شبكة الإنترنت. ولذلك، كان من الضروري عقد اجتماع للإشراف على دعم المشاريع قبل عقد ورشة العمل الوطنية لبدء المشروع. وكان هذا الأمر بالغ الأهمية لأن مشروع مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لمرفق البيئة العالمي يتطلب الملكية والتبني من جانب الحكومة، ولا سيما مراكز التنسيق التشغيلية التابعة لمرفق البيئة العالمي والوزارات المسؤولة عن تغير المناخ. وفيما يلي أهداف الاجتماع:

- إجراء مناقشات مُفصلة مع جهة التنسيق الوزارية ووزارة البيئة بشأن أفضل نهج لتنفيذ مشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي؛
- إجراء مناقشات مع نقطة الاتصال التشغيلية لمرفق البيئة العالمي ونقطة الاتصال التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حول مبادرة بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية؛
- تقديم خطة عمل خاصة بمشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي وميزانيته إلى الفريق الفني في إريتريا؛

- فهم الترتيب المؤسسي في إريتريا وأفضل الطرائق لإشراك نقاط الاتصال القطاعية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وجميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في الشفافية والإبلاغ وعمليات جرد غازات الدفيئة في مشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية؛
- التخطيط لورشة العمل الافتتاحية في إريتريا ومناقشته، وكذلك تحديد جميع أصحاب المصلحة الذين ستتم دعوتهم لحضور ورشة العمل الافتتاحية.

وفيما يلي النتائج التي توصل إليها الاجتماع:

- رحب مرفق البيئة العالمي بمشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي وأيده لأنه سيتناول بعض التحديات التقنية التي تواجهه في تلبية متطلبات الإبلاغ الخاصة بمؤسسة التدريب الأوروبية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- تم تقديم خطة العمل والميزانية العالمية للمشروع إلى جهة الاتصال الميدانية لمرفق البيئة العالمي والمسؤولين الحكوميين، حيث تم تقديم طلب لإعداد خطة العمل والميزانية بشكل ثنائي؛
- تم توضيح الترتيبات المؤسسية في إريتريا من قبل جهة الاتصال الميدانية لمرفق البيئة العالمي، التي تُقدم تفاصيل حول كيفية تدفق بيانات غازات الدفيئة من القطاعات إلى وزارة الأراضي والمياه والبيئة المكلفة بتنفيذ التدخلات المتعلقة بتغير المناخ ومبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية؛
- تم التخطيط لورشة العمل الافتتاحية في إريتريا مع تحديد التواريخ الفعلية، بالإضافة إلى تحديد كافة أصحاب المصلحة الذين ستتم دعوتهم لحضور ورشة العمل الافتتاحية.

وحضر الاجتماع الاستهلالي لإريتريا ٢٤ ممثلاً (٨ من الإناث، و١٦ من الذكور).

الشكل ١٥: التصنيف الجنساني في الاجتماع الاستهلالي لإريتريا

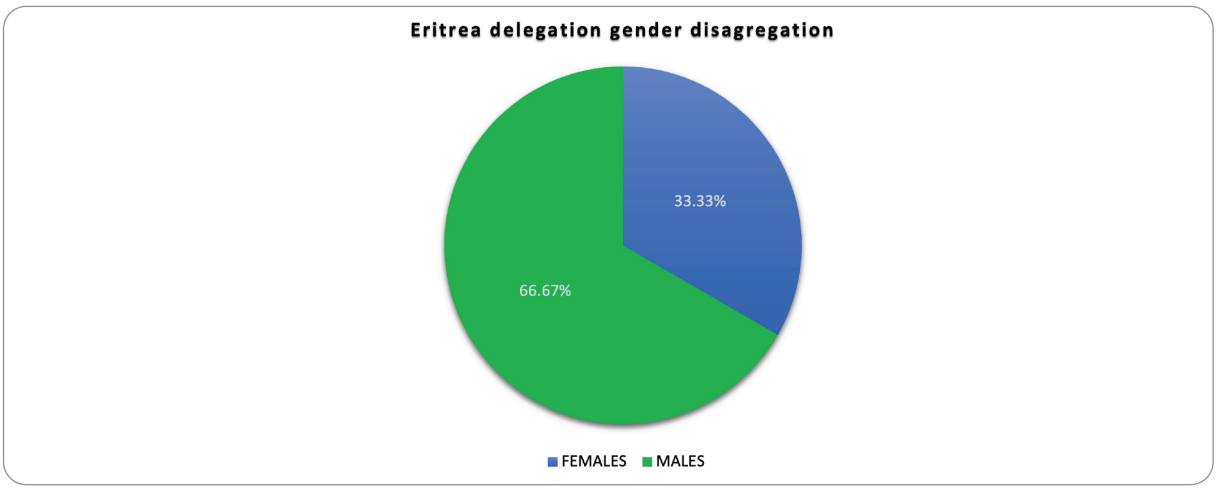

زامبيا ٢١-٢٢ يونيو ٢٠٢٣

عُقدت ورشة العمل الاستهلالية في زامبيا في شهر يونيو ٢٠٢٣ وضمت مسؤولين حكوميين من وزارة الاقتصاد الأخضر والبيئة وجميع أصحاب المصلحة (من القطاعين العام والخاص) الذين يشاركون في عملية جرد غاز الدفيئة في زامبيا. وقام الاجتماع باستعراض ومناقشة خطة العمل العالمية للأنشطة والميزانية العالمية. وفيما يلي النتائج والتوصيات التي توصل إليها:

- تم البدء في المشروع بالرغم من التأخير، إلا أن الدولة لم تصل إلى المستوى المتوخى وفقاً لمرحلة التصميم نظراً للإجراءات المتعددة، ومن بينها بناء القدرات والترتيبات المؤسسية؛
- لمعالجة الشواغل الواردة أعلاه، هناك حاجة إلى إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد المجالات المحددة ذات الأولوية لبناء القدرات، فضلا عن الثغرات والتحديات والفرص المتاحة لتلبية متطلبات إطار الشفافية المعزز؛
- ينبغي أن يشكل المشروع نظاماً قوياً للرصد والتقييم، ولا سيما لتتبع العنصر الخاص بمسائل النوع؛
- ثمة حاجة إلى استعراض الميزانية، ولا سيما الأنشطة المتصلة بشراء المعدات والبرامجيات لتحليل ما سيتم تقديمه بالضبط كدعم للبلدان؛
- على الرغم من أن المشروع إقليمي، فإن هناك حاجة إلى تدبر الميزانية المُقدر تخصيصها لزامبيا.

وحضر ورشة العمل الاستهلالية في زامبيا ٤٠ مشاركاً (١١ من الإناث، و٢٩ من الذكور).

الشكل ١٦: التصنيف الجنساني في ورشة العمل الاستهلالية في زامبيا

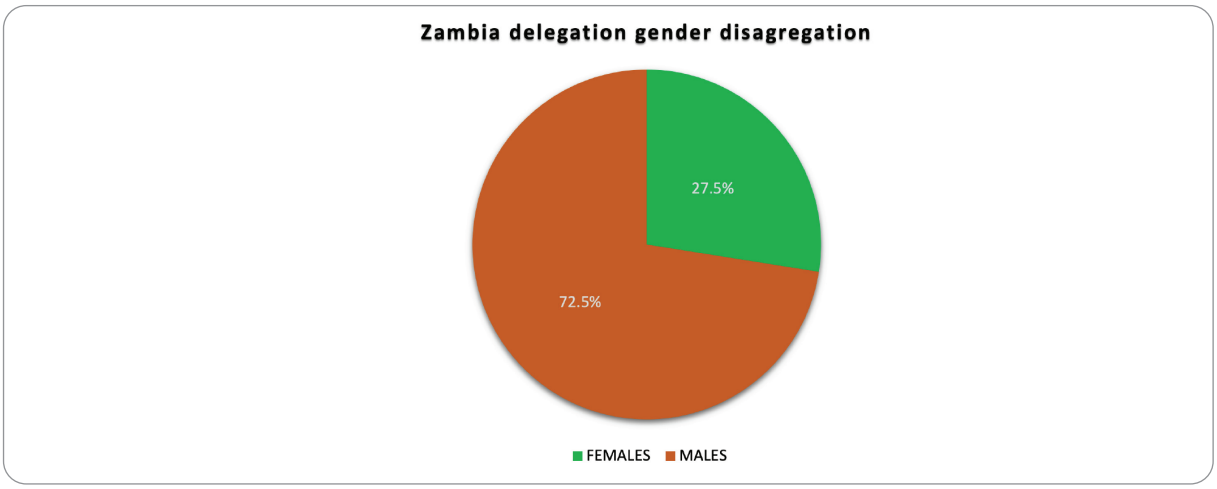

ورشة العمل الاستهلالية لجزر القمر ٤ يوليو ٢٠٢٣

عقدت الكوميسا ورشة العمل الاستهلالية لمشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي في موروني بجزر القمر في ٤ يوليو ٢٠٢٣ والتي جمعت نقطة الاتصال التشغيلية لمرفق البيئة العالمي، ونقاط الاتصال التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونقاط الاتصال القطاعية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين المشاركين في العملية الخاصة بالشفافية والإبلاغ وجرد غازات الدفيئة في اتحاد جزر القمر.

وفيما يلي النتائج الرئيسية لورشة العمل:

- إجراء مناقشات مستفيضة لاستجواب خطة العمل والميزانية مع رؤساء القطاعات الرئيسية؛
- تم بالفعل تنفيذ بعض الأنشطة الواردة في خطة العمل، ومن هنا تأتي الحاجة إلى مواءمة خطة العمل العالمية مع العمليات الوطنية الجارية؛
- هناك حاجة إلى استعراض الميزانية، ولا سيما الأنشطة المتصلة بشراء المعدات والبرامجيات الحاسوبية لتحليل ما سيتم تقديمه بالضبط كدعم للبلدان؛
- تم البدء في المشروع بالرغم من التأخير، إلا أن الدولة لم تصل إلى المستوى المتوخى وفقاً لمرحلة التصميم نظراً للإجراءات المتعددة، ومن بينها بناء القدرات والترتيبات المؤسسية؛
- لمعالجة الشواغل الواردة في النقطة '٤'، هناك حاجة إلى إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد المجالات المحددة ذات الأولوية لبناء القدرات، فضلا عن الثغرات والتحديات والفرص المتاحة لتلبية متطلبات إطار الشفافية المعزز؛
- ينبغي تمحيص ميزانية الكوميسا لتشمل عملية الترجمة لأن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في جزر القمر.

وحضر ورشة العمل الاستهلالية في جزر القمر ٣٥ مشاركاً (١٠ من الإناث، و٢٥ من الذكور).

الشكل ١٧: التصنيف الجنساني في ورشة العمل الاستهلالية لجزر القمر

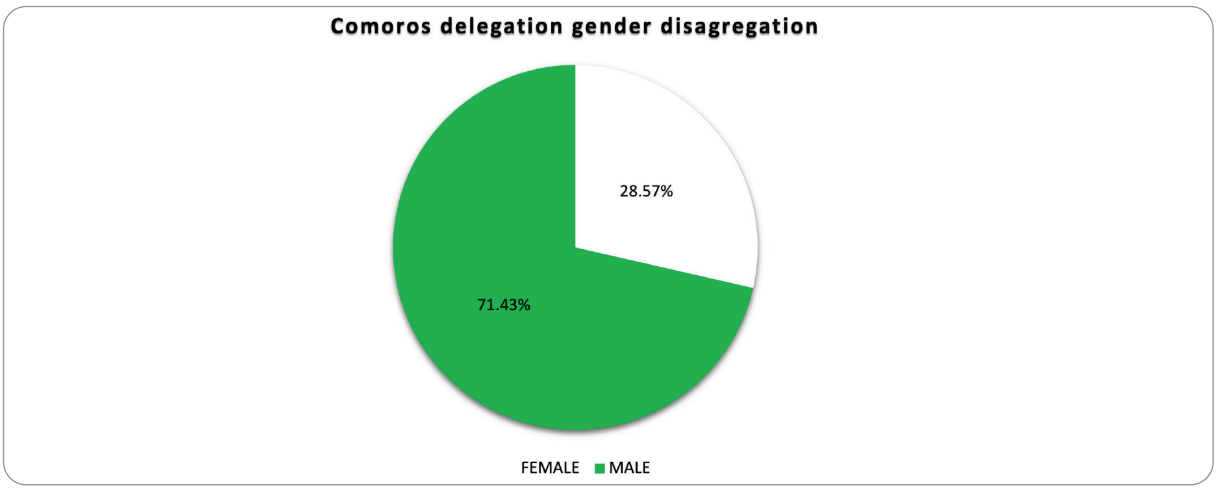

بعثة دعم مشروع إريتريا

عقدت الكوميسا ورشة العمل الافتتاحية لمشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي في إريتريا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ مايو ٢٠٢٣ في أسمرة، والتي جمعت كافة أصحاب المصلحة المشاركين في عمليات الشفافية والإبلاغ في دولة إريتريا. وأجريت مناقشات مُفصلة بشأن طرائق التنسيق ونموذج التمويل وخارطة طريق التنفيذ. وأشار الاجتماع بشكل خاص إلى أنه منذ وقت تصميم المشروع حتى الآن، تم تنفيذ العديد من العمليات والأنشطة الوطنية، ومن هنا تأتي الحاجة إلى استعراض خطة عمل ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ لمشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي في سياق الظروف الحالية. بالإضافة إلى ذلك، التمست وزارة الأراضي والمياه والبيئة إجراء تقييم للاحتياجات كخطوة أولى للتأكد من احتياجات وأولويات بناء القدرات في إريتريا. وفيما يلي النتائج:

- تم استعراض مشاريع اختصاصات تقييم الاحتياجات بالتفصيل، ووردت مدخلات من مسؤول التنسيق التشغيلي لمرفق البيئة العالمي وغيره من المسؤولين الفنيين؛
- في حين أن البلدان الثلاثة (جزر القمر وسيشيل وزامبيا) قد عينت منسقاً وطنياً لمشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي، فإن إريتريا لن تعين منسقا، بل ستستخدم بدلاً من ذلك موظفي المشروع الحاليين لتنسيق المشروع. تم ترشيح السيد/ تيام تكليب كمنسق وطني لمشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي في إريتريا؛
- عملت وزارة الأراضي والمياه والبيئة مع بعض الشركات الاستشارية التي لديها مجموعة من الخبراء. ويتعين على الكوميسا النظر في السير الذاتية التي ستقدمها إريتريا والتي ستشمل السيرة الذاتية للمؤسسات.

الاجتماعات الخاصة باستعراض خطط العمل الوطنية (جزر القمر، وإريتريا، وسيشيل، وزامبيا)

خلال ورش العمل الاستهلالية الوطنية، طلبت الدول استعراض خطة عمل الأنشطة بصورة جوهرية لمواءمتها مع العمليات الوطنية. ويرجع ذلك بشكل خاص إلى مرور قدر كبير منذ مرحلة التصميم وحتى إطلاق المشروع. ولذلك، عقدت الكوميسا دورات لتخطيط العمل لاستعراضها في إطار خطة عمل مفصلة للأنشطة. وفيما يلي أهداف الاجتماعات

- ❖ استعراض ومناقشة خطة عمل المشاريع المتعلقة بالأنشطة على المستوى الوطني؛
- ❖ مواءمة خطة العمل مع العمليات الجارية حالياً على الصعيد الوطني؛
- ❖ جدولة الأنشطة في كل ربع سنة بالتآزر مع الأنشطة المجدولة بالفعل على المستوى الحكومي؛
- ❖ إجراء استعراض بصورة جوهرية وتقديم مدخلات تقنية في مشروع الاختصاصات لتقييم احتياجات مشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي الذي سيجرى في جزر القمر.

وفيما يلي النتائج الرئيسية لاجتماعات استعراض خطط العمل:

- تمت مناقشة خطة عمل المشاريع المتعلقة بالأنشطة على المستوى الوطني واستعرضها والاتفاق عليها؛
- تمت مواءمة أنشطة مشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية على المستوى الوطني مع العمليات الجارية على المستوى الوطني؛
- تم وضع جداول زمنية محددة للأنشطة تتماشى مع خطة العمل المعتمدة؛
- تمت مراجعة مشروع اختصاصات تقييم احتياجات مشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي ووضعه في صيغته النهائية لتمكين السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي من بدء العملية الرسمية لإشراك الخبراء الاستشاريين.

البيانات المفصلة للمشاركين في جلسات تخطيط العمل حسب البلد:

الشكل ١٨ : بيانات تصنيف وفد إريتريا

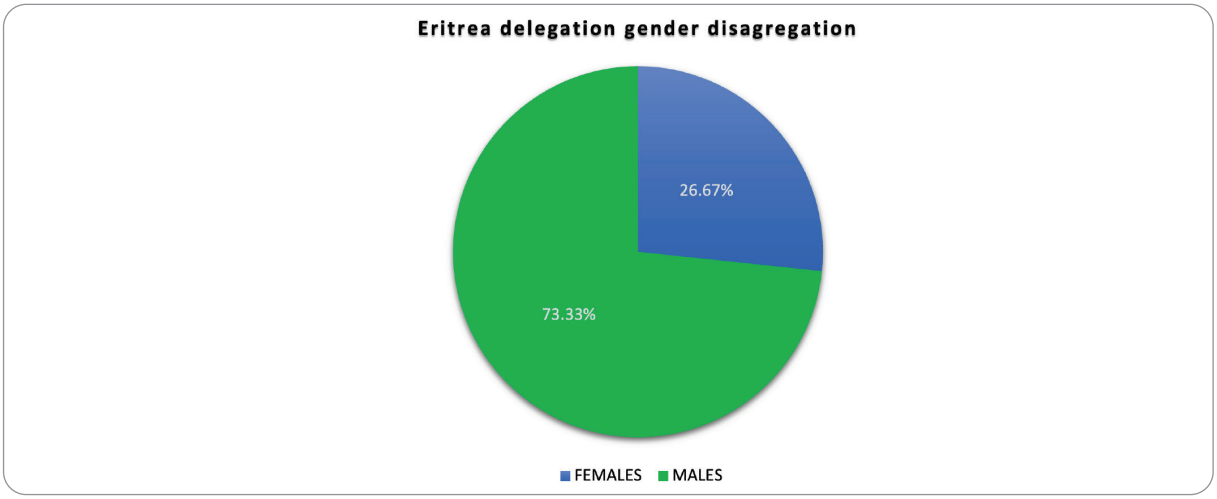

الشكل ١٩ : بيانات تصنيف وفد جزر القمر

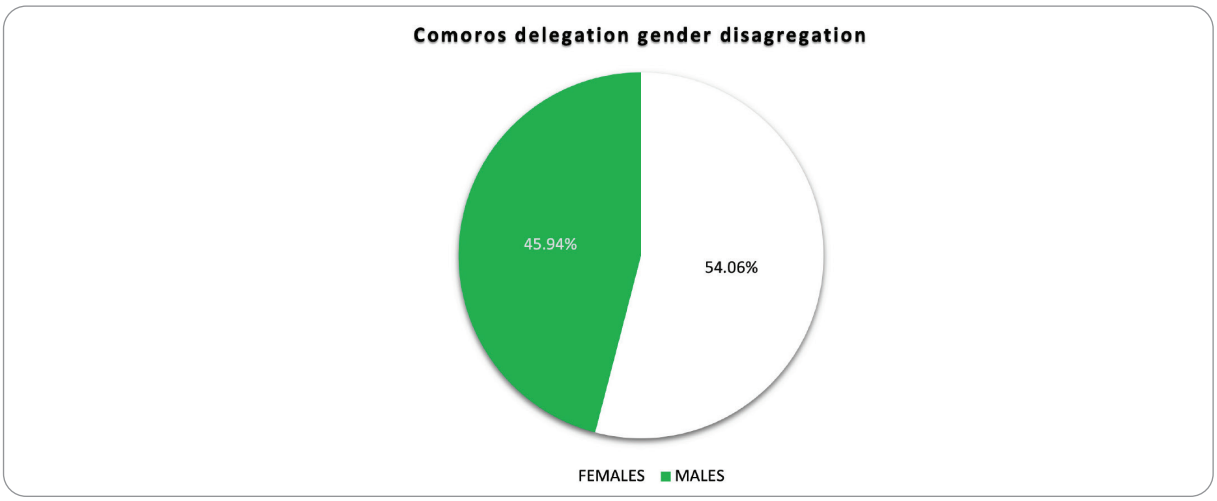

الشكل ٢٠ : بيانات تصنيف وفد زامبيا

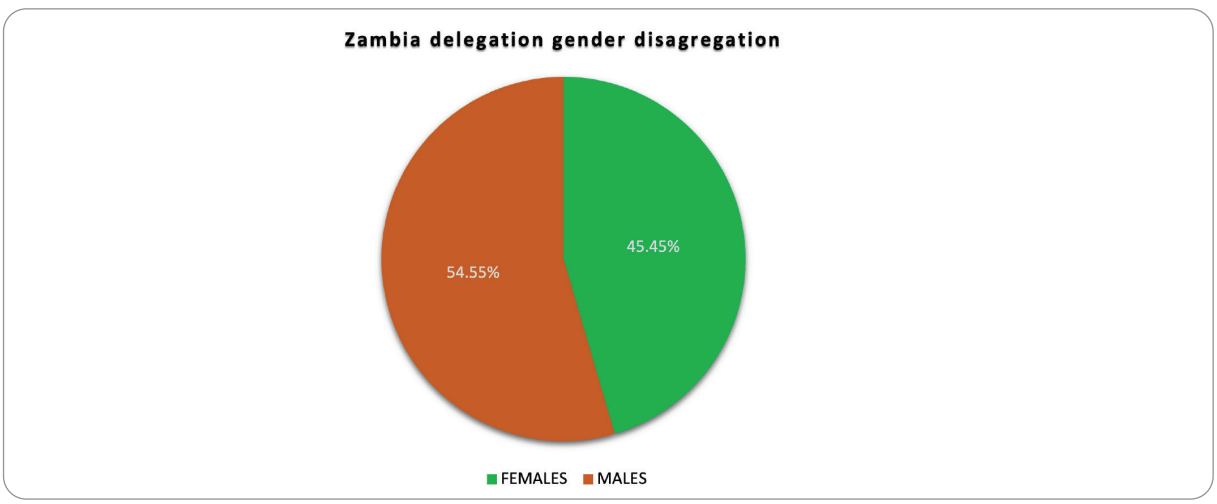

الشكل ٢١: بيانات تصنيف الاجتماع الافتراضي لسيشيل

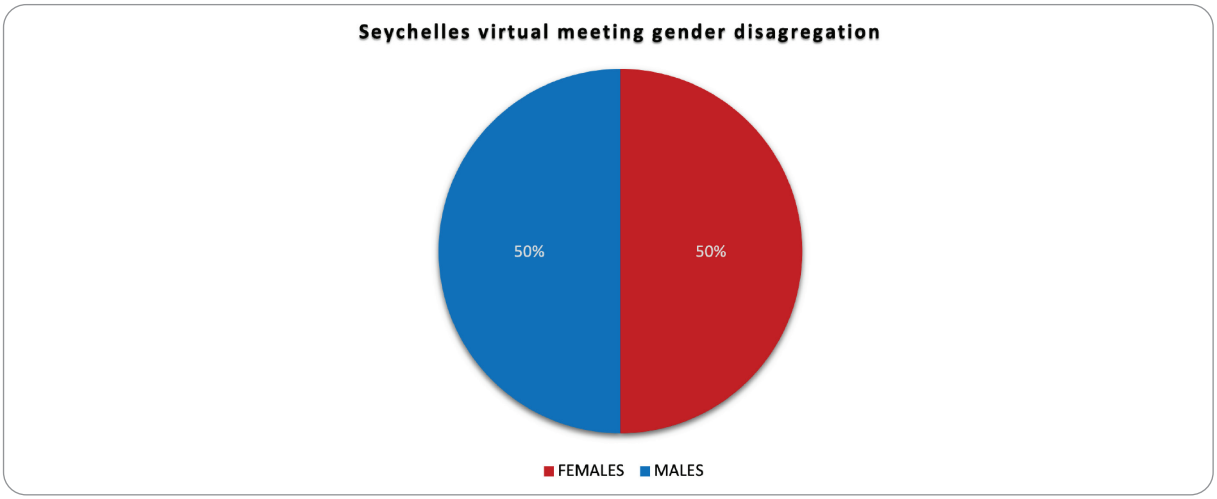

الشكل ٢٢: بيانات تصنيف وفد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف (كوب ٢٨)

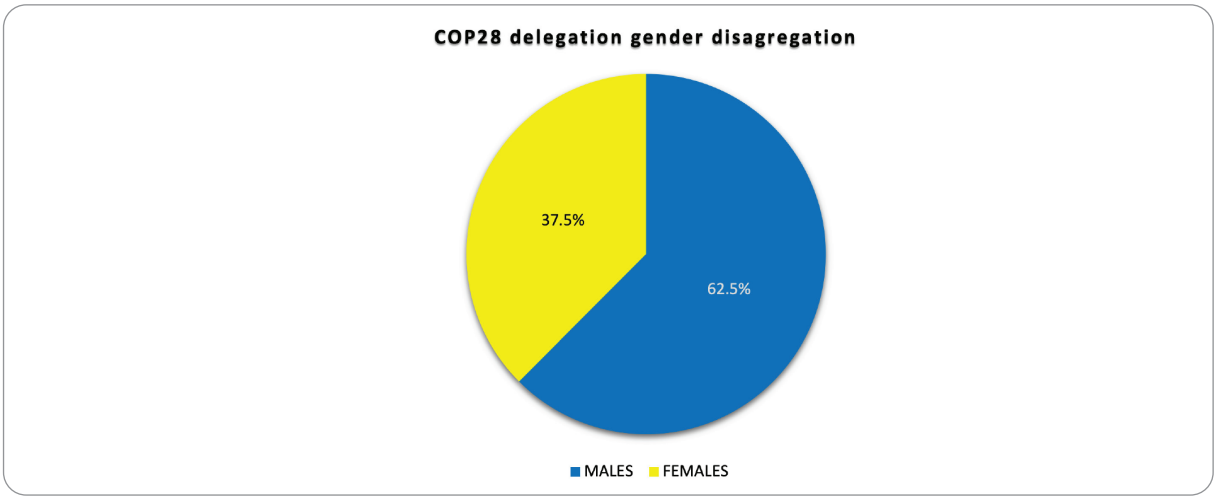

الاجتماع الأول للجنة التوجيهية للمشروع، المُنعقد من ٤ إلى ٦ سبتمبر ٢٠٢٣

اللجنة التوجيهية للمشروع الخاص ببناء القدرات من أجل تعزيز الشفافية لمرفق البيئة العالمي

عقد المشروع اجتماعه الافتتاحي للجنة التوجيهية الإقليمية للمشروع يومي ٤ و٥ سبتمبر ٢٠٢٣ في نيروبي، كينيا في المركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد من أجل التنمية، والذي ترأسه أمين عام الكوميسا المساعد لشؤون البرامج.

أهداف عقد اجتماع اللجنة التوجيهية للمشروع:

- الحملة الاستراتيجية لتعزيز الشفافية المناخية: يهدف اجتماع اللجنة التوجيهية لبرنامج تغير المناخ إلى توجيه المشروع نحو تعزيز الشفافية المناخية بشكل استراتيجي عبر الدول الأعضاء بالكوميسا في الشرق والجنوب الأفريقي. ويتضمن هذا الهدف استكشاف مسارات مبتكرة لرفع مستوى عمليات المراقبة والإبلاغ والتحقق المتوافقة مع اتفاقية باريس؛
- تحفيز الزخم التعاوني: يتمثل الهدف في إشعال الزخم التعاوني بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتعزيز التآزر بين الدول الأعضاء بالكوميسا والشريك المانح والخبير الفني، وذلك من خلال اجتماع اللجنة التوجيهية

لبرنامج تغير المناخ. وسيكون الاجتماع بمثابة منصة لتسخير الأفكار والخبرات والموارد الجماعية؛

- تتبع التقدم المُحرز وعمليات صنع القرار: يطمح الاجتماع إلى وضع نهج حاسم لتتبع تقدم المشروع واتخاذ قرارات مستنيرة بشأنه. ومن خلال استعراض معالم المشروع وإنجازاته وتحدياته، يهدف اجتماع اللجنة التوجيهية لبرنامج تغير المناخ إلى توفير التوجيه الاستراتيجي وتحديد أولويات الإجراءات التي تزيد من فعالية المشروع؛
- وضع خارطة طريق لتنفيذ المشروع.

وقد وافق الاجتماع على اختصاصات اللجنة التوجيهية للمشروع واعتمدها. وبالإضافة إلى ذلك، استعرض الاجتماع التقدم المحرز في المشروع حتى الآن والتحديات التي تمت مواجهتها، وقام بتقديم التوصيات لتسريع عملية التنفيذ.

تنفيذ منحة شراكة المساهمات المحددة وطنياً لدعم زامبيا

تلقت الكوميسا أموالاً لدعم حكومة زامبيا في تطوير استراتيجيتها الخاصة بالنمو الأخضر. وطلبت زامبيا دعما ماليا من شراكة المساهمات المحددة وطنيا لتطوير استراتيجيتها الخاصة بالنمو الأخضر. وأعربت الحكومة في طلبها عن رغبتها في جعل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي شريكاً منفذاً لعملية وضع الاستراتيجية. وطُلب من السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي أن تُفصل طلب زامبيا الخاص بالمشروع بشكل متكامل، مع تحديد نطاق العمل الذي تم تمويله بمبلغ قدره ٢٢٣,٦٢١ دولارا أمريكيا.

وتم إنشاء صندوق عمل شراكة المساهمات المحددة وطنياً خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (كوب ٢٦)؛ حيث يهدف إلى دعم أعضاء الدول النامية في التتبع السريع لتنفيذ مساهماتهم المحددة وطنيا وسد الفجوات في الدعم. ويكفل الصندوق حصول الدول على موارد فنية ومالية أفضل، ويُمكن أكبر مجموعة ممكنة من أعضاء الشراكة من الاستجابة بسرعة لاحتياجات الدول الأعضاء النامية.

وأصبحت الكوميسا عضوا في شراكة المساهمات المحددة وطنياً في عام ٢٠١٩. وهذا يعني أن الكوميسا مؤهلة لدعم الدول الأعضاء في الوصول إلى تمويل المساهمات المحددة وطنياً وتقديم الدعم الفني. وانطلاقاً من هذه الشراكة في ٢٠٢٢/٢٠٢٣، طلبت جمهورية زامبيا من خلال وزارة الاقتصاد الأخضر والبيئة من الكوميسا أن تكون شريكها المنفذ من خلال التقدم بطلب للحصول على تمويل نيابة عنها من صندوق عمل شراكة المساهمات المحددة وطنيا لتطوير وإطلاق استراتيجية زامبيا للنمو الأخضر. وأجرى صندوق عمل شراكة المساهمات المحددة وطنيا الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقييما لقدرات الإدارة المالية (العناية الواجبة) ونجحت الكوميسا في تمريره والحصول على منحة قدرها ١٩٨,٦٢١ دولاراً أمريكياً لمدة تسعة أشهر. ووقعت السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أبريل ٢٠٢٣ على اتفاق بشأن المنح.

ومن ثم، فإن السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، بدعم مالي من شراكة المساهمات المحددة وطنيا ومع مانحين آخرين، قد دعمت جمهورية زامبيا لوضع استراتيجية النمو الأخضر وخطة التنفيذ واستراتيجية تعبئة الموارد وإطلاقها.

وستكون استراتيجية النمو الأخضر أداه هامة لتعزيز النمو الأخضر والنمو الاقتصادي المنخفض الكربون والتنمية مع ضمان الإدماج الاجتماعي. وتقود وزارة الاقتصاد الأخضر والبيئة عملية وضع استراتيجية النمو الأخضر وخطة التنفيذ واستراتيجية

تعبئة الموارد. وحتى الآن، وضعت الوزارة مؤشرا للنمو الأخضر قد تم إدراجه في المسودة الأولى لإطار استراتيجية النمو الأخضر. ومنذ ذلك الحين، دعم برنامج تغير المناخ وزارة الاقتصاد الأخضر والبيئة وعقد بنجاح جلسة الصياغة الثالثة في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ يونيو ٢٠٢٣ وجلسة الصياغة الرابعة في الفترة من ٩ إلى ١٣ أغسطس ٢٠٢٣ وجلسات الصياغة الخامسة التي انتهت من وضع استراتيجية النمو الأخضر المقرر إطلاقها في عام ٢٠٢٤. ومن الجدير بالذكر أن جلستي الصياغة ٣ و٤ يمثلان مرحلة مهمة في تحقيق هدف الحكومة المتمثل في إطلاق الاستراتيجية النهائية للنمو الأخضر في عام ٢٠٢٤.

وقد صاغت زامبيا استراتيجية للنمو الأخضر لتوجيه النمو الاقتصادي للدولة نحو الاستدامة البيئية والتنمية المنخفضة الكربون مع تعزيز الإدماج الاجتماعي. ومن المتوخى أيضاً أن يكون تنفيذ تدخلات النمو الأخضر المنصوص عليها في مسودة استراتيجية النمو الأخضر وسيلة لتحفيز سعي زامبيا لتحقيق تطلعات رؤية ٢٠٣٠ وخطة التنمية الوطنية الثامنة وأهداف التنمية المستدامة والمساهمة المحددة وطنياً. ومن الأهمية بمكان الشروع في الوقت ذاته في تنفيذ خطة تنفيذ استراتيجية النمو الأخضر في زامبيا واستراتيجية التعبئة. وستعمل هذه المبادرات كإطار شامل يوجه تنفيذ استراتيجية زامبيا للنمو الأخضر. وفي الوقت ذاته، ستنشئ تعبئة للموارد تهدف إلى صياغة وتأمين موارد جديدة وإضافية، توفر التوجيه بشأن إعادة تنظيم الموارد الحالية وإعادة تخصيصها لتحقيق الأثر الأمثل. وتحقيقا لهذه الغاية، التمست وزارة الاقتصاد الأخضر والبيئة خدمات خبيرين استشاريين مؤهلين لوضع خطة تنفيذ، وكذلك لوضع استراتيجية لتعبئة الموارد الخاصة باستراتيجية النمو الأخضر في زامبيا.

كما دعمت الكوميسا جلسات الصياغة الحيوية لاستراتيجية النمو الأخضر الشاملة. وامتدت هذه الدورات من الثالثة إلى الخامسة، بما في ذلك مشاورات المقاطعات والاجتماع الثاني لنموذج الاقتصاد الأخضر. ويهدف هذا الأخير إلى تجميع المدخلات التقنية النهائية من أصحاب المصلحة، وتمهيد الطريق إلى اجتماع التحقق الوطني المقبل. وكان من المقرر عقد المصادقة الوطنية في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣، ولكن تم تأجيلها إلى العام التالي بسبب ضيق الوقت.

خطة عمل التعافي الأخضر التابعة للاتحاد الأفريقي (AU-GRAP)

قدم البرنامج مقترحاً في ١٨ أغسطس ٢٠٢٣ وتلقى خطاب إخطار من مفوضية الاتحاد الأفريقي بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣ حول نجاح الاقتراح المقدم لتضمينه في المجموعة الأولى التي ستطبق تجريبياً المرحلة الافتتاحية من تنفيذ "خطة عمل التعافي الأخضر" للاتحاد الأفريقي. أما أعضاء المجموعة الناجحون الآخرون فهم (جماعتان اقتصاديتان إقليميتان هما جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) والدول السبع الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وهم: كوت ديفوار، وإثيوبيا، وليسوتو، وناميبيا، والسنغال، ورواندا، وزامبيا. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول للمجموعة الأولى في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ وستعقده مفوضية الاتحاد الأفريقي وبعد ذلك سيبدأ التنفيذ. وتهدف جائزة الكوميسا إلى دعم الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي للتعافي الأخضر بهدف تحويل الاقتصادات الأفريقية. وستشمل مراحل التنفيذ ما يلي:

المرحلة (أ): مشاركة خطة عمل التعافي الأخضر التابعة للاتحاد الأفريقي مع الكوميسا، وتطوير تقنيات التشخيص، ومؤشرات الأداء الرئيسية والمعايير؛ والمرحلة (ب): إيجاد الفوارق والانتهاء منها لعقد اجتماع مع الكوميسا، والمرحلة (ج): وضع السياسات، من خلال تنمية القدرات وتعزيز مهارات صانعي السياسات الوطنية، بما يتماشى مع المرحلة (ب)؛

والمرحلة (د): صياغة البيئة التمكينية (للسماح بتدفق رأس المال المالي والبشري) مع مختلف وزارات الاتحاد الأفريقي والكوميسا؛ والمرحلة (ه): التنفيذ الكامل للمشروع.

المشاركة في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب ٢٨) في مدينة المعارض في دبي

الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في دبي: تتمتع الأمانة العامة للكوميسا بصفة مراقب في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتشارك في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منذ ١١ عاماً. وعقدت الكوميسا خلال مشاركتها عدة جلسات لعرض المعالم والإنجازات والدروس المستفادة من تنفيذ برامجها المتعلقة بتغير المناخ في الإقليم. كما دعمت المفاوضين بنفس القدر في مشاركتهم قبل مؤتمر الأطراف وبعده من خلال عقد الاجتماعات الفنية والمشاركة الفعلية في المفاوضات. وقد عُقد المؤتمر الثامن والعشرون لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الفترة من ٣٠ نوفمبر حتى ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣، في مدينة المعارض. ويدعم المشروع أيضا مشاركة الدول الأعضاء من جانب البلدان المنفذة الأربعة.

وشاركت الكوميسا من جانبها في فعاليات الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وعقدت اجتماعات ثنائية مع بعض الدول الأعضاء بالإضافة إلى مناقشات مع الشركاء الدوليين مع تسليط الضوء على أولويات الدول الأعضاء بالكوميسا، وتبادل أفضل الممارسات في العمل المناخي، والمشاركة مع الشركاء العالميين لتعبئة الموارد.

الفعاليات والاجتماعات الجانبية

- تم عقد فعاليات جانبية، وتم حضور فعاليات أخرى مع التركيز على الزراعة المستدامة، والنظم الغذائية، والنقل النهري، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وأطر الشفافية، فضلاً عن اجتماع يوم أفريقيا؛
- عقدت اجتماعات استراتيجية مع منظمات رئيسية مثل أمانة الكومنولث، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وشراكة المساهمات المحددة وطنيا، والبنك الأفريقي للتنمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الحفظ الدولية لمناقشة التعاون في مجال تغير المناخ والبيئة، والطاقة، والسياسات البيئية، وتعزيز بناء القدرات في إطار الشفافية؛
- حضور منتدى المناخ الافتتاحي للأعمال والعمل الخيري خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف على مستوى الرؤساء التنفيذيين الذي حشد قادة الأعمال والمُحسنين العالميين لإحراز تقدم بما يتماشى مع خطة العمل الرئاسية للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف لتعزيز التقدم عبر القطاعات حول صافي الصفر والأهداف الإيجابية للطبيعة. كما جمع المنتدى قادة الأعمال والمؤسسات الخيرية وصانعي السياسات لضمان الإبداع المشترك والتعاون والتسريع لإيجاد حلول وتحقيق نتائج أكثر جرأة. وكان من بين الحضور البارزين السير محمد فتحي أحمد إبراهيم (KCMG)، وهو رجل أعمال ومليادير سوداني بريطاني؛
- قدمت الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف منصة لعرض دور الكوميسا في العمل المناخي وتمهيد الطريق لزيادة التعاون ودعم الدول الأعضاء. وفي حين تم تحقيق بعض النتائج الرئيسية خلال الدورة الثامنة والعشرين

لمؤتمر الأطراف، لا يزال هناك دور كبير يمكن أن تضطلع به الكوميسا في دفع المزيد من الإجراءات نحو المرونة المناخية والتنمية المستدامة، ولا سيما في تنفيذ ومراجعة المساهمات المحددة وطنيا وبناء القدرات في إطار الشفافية المعزز.

الخطوات التي ستتخذها الكوميسا بعد انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف:

- ترجمة نتائج الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ للدول الأعضاء؛
- تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تعزيز الشفافية والمفاوضات المتعلقة بالمناخ؛
- تيسير الوصول إلى تمويل المناخ والاستعداد لفرص التمويل؛
- تطوير وتنفيذ مشاريع مشتركة مع الشركاء الدوليين مثل الكومنولث وشراكة المساهمات المحددة وطنيا واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ و
- تعبئة الموارد لقطاعات مثل الزراعة الذكية مناخياً، والتكيف مع الاحتياجات الإقليمية المحددة.

التحديات:

لا يزال التمويل يمثل تحدياً رئيسياً للتمكن من دعم الدول الأعضاء، وبشكل رئيسي:

- عدم وجود تمويل كاف لدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في عشر دول أعضاء على الأقل؛ بناء قدرات الدول الأعضاء على الامتثال لمتطلبات إطار الشفافية المُعزز الواردة في المادة ١٣ من اتفاقية باريس؛ تنفيذ إطار عمل الكوميسا للمرونة وإطلاق الزراعة الذكية مناخياً الذي يشمل جميع تدخلات تمويل المناخ في الدول الأعضاء البالغ عددها ٢١ تدخلا لكل من التكيف والتخفيف؛
- محدودية قدرة الموارد البشرية على تقديم الدعم الكامل للاحتياجات التقنية المتعلقة بتغير المناخ لكافة الدول الأعضاء البالغ عددها ٢١ دولة نظراً لنقص الموظفين في البرنامج.

الحلول والتوصيات

- تنفيذ حملة لتعبئة الموارد والاستمرار في الاستفادة من عضوية شراكة المساهمات المحددة وطنياً التي تسمح لنا بتقديم مقترحات أو تمويل،
- تقديم مقترحات ومتابعة المزيد من التمويل من مرفق البيئة العالمي.

٦. مسائل النوع والشئون الاجتماعية

تراعي الأطر الإنمائية الإقليمية والقارية الأفريقية والعالمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والعدالة الاجتماعية باعتبارها عناصر حاسمة للتنمية الشاملة والمستدامة، ويتمثل الهدف ٤,١ من الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للكوميسا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ في تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية، وذلك للحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز إشراك المرأة والشباب في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي عام ٢٠٢٣، واصلت أمانة الكوميسا تنفيذ برامج مسائل النوع والشؤون الاجتماعية مسترشدة بالخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

- تنمية اجتماعية وصحية واقتصادية شاملة التي تراعي الجنسين والنساء والشباب؛
- زيادة وصول النساء والشباب إلى فرص النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل؛
- تحسين الأطر القانونية والاقتصادية والاجتماعية وبيئة السياسات التي تدعم مشاركة المرأة والشباب في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تحسين القدرات بتعميم المنظور الذي يراعي مسائل النوع ودمج الشباب في البرامج التي تنفذها الدول الأعضاء وأمانة الكوميسا ومؤسسات الكوميسا؛
- تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع الإحصاءات المتعلقة بمسائل النوع وبجدول أعمال التكامل الإقليمي للكوميسا.

ويتكون التقرير من خمسة أقسام رئيسية: ١- المقدمة؛ ٢- التقدم المحرز في تنفيذ أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشؤون الاجتماعية وتمكين الشباب لعام ٢٠٢٣؛ ٣- الانحراف عن برنامج العمل لعام ٢٠٢٣؛ ٤- التحديات والحلول والتوصيات؛ ٥- الدروس المستفادة.

التقدم المحرز في تنفيذ أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والشؤون الاجتماعية وتمكين الشباب لعام ٢٠٢٣

الجدول ٦: حالة التنفيذ فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والشؤون الاجتماعية وتمكين الشباب

نشاط البرنامج	المبلغ المنفق (بالدولار الأمريكي)	النتيجة
البحث والمعرفة حول الصحة والشباب ومسائل النوع لتوجيه السياسات والبرامج الشاملة	٤٥,٠٠٠ دولار أمريكي نظير ثلاثة رسوم استشارة	إجراء أربع دراسات بحثية حول الصحة والشباب ومسائل النوع: دراسة بشأن الإصدار الثاني من نشرة الإحصاءات، ودراسة عن تعاطي الكحول والمخدرات بين الشباب، ودراسة حول الاحتياجات الصيدلانية للنساء والرجال، ودراسة تتناول الأثر المرتبط بمسائل النوع لجائحة كوفيد-١٩. تساهم نتائج وتوصيات هذه الدراسات في تعزيز الشمولية ودعم الشباب والصحة والمرأة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما كشفت دراسة إحصاءات مسائل النوع عن استمرار وجود ثغرات في توفر المعلومات المصنفة حسب مسائل النوع للعديد من مؤشرات التنمية.
دعم مشاركة المرأة والشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لزيادة فرص الوصول إلى الفرص الاقتصادية	٧٢,٠٠٠ دولار أمريكي لإدارة المنصة	تعزيز ودعم المنصة الرقمية للمرأة في مجال الأعمال. واصلت المنصة توفير المعلومات، والتشبيك، وخدمات بناء القدرات، وفرص للمرأة والشباب في جميع الدول الأعضاء وخارجها. وقد استفاد من المنصة أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ مستخدم وسجل ١٦,٠٠٠ مستخدم. كما شاركت أكثر من ٢٥,٢٠٠ امرأة في مجموعات التواصل التي توفرت من خلال المنصة. فضلاً عن ذلك، قُدّم الدعم للمبادرات المتعلقة بتمكين المرأة والشباب، مثل مبادرة التجارة صغيرة الحجم العابرة للحدود، ومشروع تيسير التجارة في البحيرات العظمى، والبرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق، ومشروع الشباب واتحاد سيدات الأعمال التجارية بالكوميسا من خلال الاجتماعات الفنية، واجتماعات اللجنة التوجيهية، واجتماعات الدول الأعضاء بشأن تنفيذ النظام التجاري المبسط، والمعارض التجارية. المشاركة في الاجتماع الوزاري بشأن الشباب والسلام والأمن في إقليم شرق أفريقيا المنعقد في بوروندي. الاستعانة بالشباب كمتدربين في أمانة الكوميسا في إطار مشروع مبادرات الصناعات الثقافية والإبداعية.

البيئة القانونية والسياسية	١٤,٠٠٠ دولار أمريكي لترجمة وثائق العمل والترجمة الفورية وغيرها من الخدمات اللوجستية.	عقدت الاجتماعات الفنية والوزارية المسئولة عن شئون مسائل النوع وشؤون المرأة للنظر في البرامج والتقدم المحرز فيما يتعلق بتعميم مراعاة منظور مسائل النوع وتمكين المرأة على مستوى الأمانة العامة للكوميسا وعلى المستوى الوطني. وتم النظر في نظام إدارة سياسة الكوميسا الإقليمية بشأن العنف القائم على مسائل النوع في مكان العمل في الكوميسا والأثر المرتبط بمسائل النوع لجائحة كوفيد-١٩ وتقييم إحصاءات مسائل النوع. وشاركت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء، وهي بوروندي، والكونغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، وإسواتيني، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وسيشيل، وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي، في عرض آخر المستجدات المتعلقة بالقوانين والسياسات والبرامج المنفذة في مجال مسائل النوع وتمكين المرأة، وأوصوا بتعزيز تبادل المعرفة والدروس المستفادة. وحصلت الكوميسا بالتعاون مع مفوضية المحيط الهندي على منحة لتنفيذ مشروع ثقافي ممول من الاتحاد الأوروبي (HEVA) في ١٣ دولة من الدول الأعضاء وهم: بوروندي وكينيا ورواندا وأوغندا وجيبوتي وإثيوبيا وإريتريا والصومال والسودان وجزر القمر ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل، وذلك في الفترة من مارس ٢٠٢٣ إلى أبريل ٢٠٢٤. وقد ساهم المشروع في: • مراجعة الأطر القانونية وأطر السياسات الخاصة بالصناعات الثقافية والإبداعية لتحديد الثغرات السياسية والتنظيمية التي يجب معالجتها لكي تساهم هذه الصناعات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي من خلال التجارة في السلع والخدمات الإبداعية ضمن اتفاقية التجارة الحرة للكوميسا والأسواق الإقليمية المشتركة الأخرى. • تدريب خبراء الثقافة والإحصائيين من الدول الأعضاء المستهدفة على مؤشرات اليونسكو للثقافة لعام ٢٠٣٠، بهدف تعزيز تنفيذ ورصد الأجندة العالمية لعام ٢٠٣٠ المتعلقة بالثقافة. • تقييم حق المؤلف في كينيا ومدغشقر وإنتاج أشرطة فيديو لعرض حالة قوانين حق المؤلف في الصناعات الإبداعية والثقافية والتحديات التي تواجه تعزيز حماية أعمال الفنانين. • اجتماع لأكثر من ٨٠ فناناً لزيادة الوعي بقوانين حقوق التأليف والنشر. • أنشأت الكوميسا لجنة فنية ثقافية داخل البلدان.
تحسين القدرات من أجل تعميم مراعاة منظور مسائل النوع ودمج الشباب في البرامج التي تنفذها الدول الأعضاء وأمانة الكوميسا ومؤسسات الكوميسا.	٥٠,٨٣٥	فيما يتعلق بتعميم مراعاة منظور مسائل النوع وتعزيز مشاركة المرأة في التجارة الإقليمية، قُدم تدريب لعدد ١٠٠ من الأطراف المعنية (٧٠ من الإناث و٣٠ من الذكور) من القطاعين العام والخاص في إسواتيني وملاوي وزيمبابوي مع التركيز على السياسات المتعلقة بمسائل النوع، والمنصة الرقمية للمرأة في مجال الأعمال، والمبادئ التوجيهية للتخطيط المتعلق بمسائل مسائل النوع متعدد القطاعات. وساهم هذا التدريب في تحقيق أهداف البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة ووصول المرأة والشباب إلى الأسواق، ومن هذا المنطلق يتعين على القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني استخدام مبادئ المساواة والشمولية لضمان آلا يتخلف أحد عن الركب فيما يتعلق بالاستفادة من جهود التكامل الإقليمي. إجراء حوارات بين الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص من دولتين من الدول الأعضاء (الكونغو الديمقراطية وموريشيوس) بشأن تنفيذ السياسة المتعلقة بمسائل مسائل النوع للكوميسا والصكوك التجارية والمنصة الرقمية للمرأة في مجال الأعمال والالتزامات المتعلقة بمسائل مسائل النوع القارية والعالمية. وشارك في هذه الحوارات ٢٣٨ شخصاً من النساء والرجال والشباب، حيث بلغ عدد المشاركين ١٣٣ في الكونغو الديمقراطية و١٠٥ في موريشيوس. إنتاج أشرطة فيديو عن الوحدات التدريبية المتعلقة بمسائل النوع والتجارة بلغات الكوميسا الثلاث لدعم تفعيل الدورة التدريبية عبر الإنترنت، كما ستعزز الدورة فهم العلاقة بين التجارة ومسائل النوع بين الموظفين.

تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع الإحصاءات التي تراعي مسائل النوع المتعلقة بجدول أعمال التكامل الإقليمي للكوميسا	١٢٢,٩٣٨	تساعد إحصاءات مسائل النوع في تتبع تعميم مراعاة المنظور القائم على مسائل النوع وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف القطاعات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجريت ثلاث تدريبات لبناء القدرات في ثلاث دول أعضاء – الكونغو الديمقراطية وملاوي وزامبيا، وشارك فيها ٩٥ مشاركاً منهم (٦٨ من الإناث و٢٧ من الذكور) يمثلون المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات الشؤون التي تراعي مسائل النوع والزراعة والتجارة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. من بين المشاركين، حضر ٣٠ من الكونغو الديمقراطية (٢٤ أنثى و٦ ذكور)، و٣٥ من ملاوي (٢٣ أنثى و١٢ ذكراً)، و٣٠ من زامبيا (٢١ أنثى و٩ ذكور). وشمل التدريب، من بين مجالات أخرى: الحوار بين المستخدمين والمنتجين حول إحصاءات مسائل النوع، وفوائد استخدام الإحصاءات، ومفاهيم تعميم مراعاة المنظور القائم على مسائل النوع، وإحصاءات مسائل النوع، والتحليل والإبلاغ، وجودة البيانات، وكيفية حساب/تصنيف البيانات المتعلقة بمسائل مسائل النوع. أُجري تدريب لعدد ١٢ عضواً (٦٠٪ من الإناث) في مجموعة العمل الفنية المعنية بمسائل النوع بالأمانة العامة للكوميسا.
الشراكات		توقيع اتفاقية شراكة بين الكوميسا ومركز موارد أفريقيا لدعم مكتب الصحة بالكوميسا. وعيّن مركز موارد أفريقيا مستشاراً لمساعدة الكوميسا في تعزيز أداء مكتب الصحة من خلال وضع إطار للمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة منظور مسائل النوع في عملية الشراء في قطاع الصحة العامة وخدمات سلسلة التوريد التي تستجيب للتحديات والأمراض الصحية أو أيهما المرتبطة بمسائل النوع. وتم تلقي عرض فيما يتعلق بدعوة تقديم عروض لمبادرة «الاستجابة لمناخ الاستثمار» بشأن مسائل النوع والتمكين الاقتصادي للمرأة.

الانحراف عن برنامج العمل لعام ٢٠٢٣

خلال السنة قيد الاستعراض، تبين أن التقدم في تنفيذ بعض الأنشطة المخطط لها في مجال الشؤون الاجتماعية كان بطيء، مثال على تلك الأنشطة: ورش العمل المتعلقة بالميثاق الاجتماعي والمبادئ التوجيهية لإعداد التقارير حول الشباب، بالإضافة إلى الدراسة حول إقامة بطولة الكوميسا الرياضية والمهرجان الثقافي.

التحديات

- العدد المحدود من خبراء مسائل النوع لدعم جميع البرامج بشكل كافٍ؛
- عدم وجود آلية لمسائل مسائل النوع يقوض الالتزام المتوقع من جميع الموظفين بالمساءلة عن مسائل النوع؛
- تمويل محدود لبرامج الشؤون الاجتماعية مثل الصحة.

الحلول والتوصيات

❖ تم تطوير نظام إدارة مسائل النوع لمعالجة المسائلة فيما يتعلق بمسائل النوع؛

- ساعدت الشراكة مع مركز موارد أفريقيا في الحصول على مستشار صحي لدعم الكوميسا في مسائل الصحة، والدعوة إلى إدماج منظور مسائل النوع والشباب والجوانب الاجتماعية الأخرى في برامج الكوميسا التي يجري تمويلها.

الدروس المستفادة

- أثبتت الحوارات بين الأطراف المعنية المتعددة من القطاعين العام والخاص أنها تمثل منتدى قيّم لخلق الوعي حول الصكوك التجارية للكوميسا والمبادرات الأخرى مثل سياستها المتعلقة بمسائل مسائل النوع، وكذلك المنصة الرقمية للمرأة في مجال الأعمال. فضلاً عن ذلك، تُعد وثائق الشراكة بين القطاعين العام والخاص أدوات قيّمة للحصول على آراء الأطراف المعنية، وينبغي توسيع نطاق هذه الحوارات لتشمل المزيد من الدول الأعضاء، بحيث يجرى مزيد منها في عام ٢٠٢٤.
- تحظى التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء بشأن السياسات والبيئة القانونية والبرامج المتعلقة بمسائل النوع وتمكين المرأة بتقدير كبير، وتساهم في تعزيز التبادل المعرفي والتقدم في هذا المجال.
- يتزايد الطلب على التدريب في مجال إحصاءات مسائل النوع، وتقدمت الدول الأعضاء بطلب للحصول على الدعم وتوفير مزيد من الموارد لتدريب ثلاث دول أعضاء إضافية في هذا المجال.

٧. تعبئة الموارد والتعاون الدولي

ركزت أنشطة تعبئة الموارد والتعاون الدولي على ثلاث (٣) مجالات ذات أولوية بالنسبة لعام ٢٠٢٣.

التقدم المحرز في التنفيذ لعام ٢٠٢٣

المجال ذو الأولوية ١: تعزيز طرق تعبئة الموارد. في هذا المجال ذي الأولوية، واصل مركز تعبئة الموارد والتعاون الدولي قيادة العمليات والأنشطة الهادفة إلى تفعيل ضريبة السوق المشتركة كواحدة من طرق تعبئة الموارد المحلية المستدامة.

وتم تعيين خبير استشاري لوضع استراتيجية تعبئة الموارد وصياغة ورقة السياسات المتعلقة بتفعيل ضريبة السوق المشتركة، وأجريت عملية التحقق من صحة التقرير الأولي، وسيعمل الخبير الاستشاري على جمع المعلومات من الدول الأعضاء.

وفي إطار المجال ذي الأولوية ١، واصلت الوحدة قيادة الأنشطة الهادفة نحو التنسيق الفعال والكفء بين شركاء التنمية، بهدف تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية (المنح) من شركاء التنمية.

وبالنسبة لعام ٢٠٢٣، قامت الوحدة بما يلي:

- دعم البرامج والمؤسسات في تعبئة الموارد من خلال توفير الدعم الفني بشأن طلبات المنح وإعداد المقترحات بما في ذلك مشروع الشباب التابع للاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصندوق المرأة في الاقتصاد الرقمي، ومشروع "إشعال الثقافة"؛
- تنظيم وتيسير عقد اجتماعات ثنائية مع الشركاء لجذب موارد خارجية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والبنك الإسلامي للتنمية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمنظمة الحكومية الإقليمية التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (RIGO)، ومؤسسة ماستركارد، ومؤسسة بيل وملينداغيتس، بالإضافة إلى الصين، والمملكة العربية السعودية، وروسيا، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومؤسسة هيفا، وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تشمل:

- **البنك الدولي -** تسريع التحول في الوصول إلى الطاقة المستدامة والنظيفة.
- **بنك التنمية الأفريقي -** الاستراتيجية وخطة العمل الإقليمية للتحول إلى الطاقة النظيفة.

- المشاركة في اجتماع اللجنة التوجيهية ومراجعات منتصف المدة تشمل: مشروع البحيرات العظمى، وبعثة دعم تنفيذ المشروع الإقليمي لمرفق تمويل البنية التحتية؛ بالإضافة إلى مراجعة منتصف المدة لاستراتيجية التكامل الإقليمي للجنوب الأفريقي ٢٠٢٠-٢٠٢٦؛ وتقييم منتصف المدة للاستراتيجية الإقليمية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي في مجال تطوير الإحصاءات.

المجال ذو الأولوية ٢: تعزيز أنشطة التعاون الدولي من خلال تعزيز وتشجيع مشاركة الكوميسا وتأثيرها مع المنظمات الإقليمية والقارية والدولية الأخرى.

وقد قامت الوحدة بما يلي:

- تنظيم وتيسير اعتماد تسعة سفراء وممثلين دائمين وممثلين خاصين للكوميسا وهم من اليابان، وإيطاليا، وكوبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب العمل الدولي، وإسواتيني؛
- تنسيق وتيسير العديد من المكالمات والزيارات للأمين العام للكوميسا، ورؤساء البعثات الدبلوماسية وسفراء الدول الأعضاء بالكوميسا، مثل ألمانيا، والمملكة العربية السعودية، والهند، وروسيا، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي، والصين، وكوبا وغيرها؛
- تنظيم وتنسيق مشاركة الكوميسا في أعمال مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، ومؤتمر القمة التنسيقي نصف السنوي الخامس بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية واجتماع الاتحاد الأفريقي، ومفاوضات الاتحاد الأوروبي، والاجتماعات الثلاثية، ولجنة المحيط الهندي؛
- تنظيم وتنسيق مشاركة الكوميسا في الفعاليات وأعمال الشركاء مثل الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، والاجتماع السنوي لمجموعة بنك التنمية الأفريقي، والاجتماع التركي الأفريقي؛
- تنظيم واستضافة اجتماعات ثنائية مع الشركاء الحاليين والجدد لتعزيز التعاون والشراكات مثل مجموعة بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية، والاجتماعات الفنية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وحوض المحيط الأفريقي، ومؤسسة ماستركارد، والمركز الدولي للتجارة، ومركز موارد أفريقيا، والمعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا، ومؤسسة Interface Solutions، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة "جوبا"، والنظام العالمي للتنمية المستدامة (CABI)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية IUCN، وخطة العمل المتعلقة بالأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي التابع للاتحاد الأوروبي (EU-CBRN)، وCap Business Ocean Indian وغيرها؛
- تنسيق وتيسير المفاوضات وتوقيع مذكرات التفاهم بين الكوميسا والشركاء الاستراتيجيين: مذكرة تفاهم مع مركز المحيط الأفريقي، مركز موارد أفريقيا، المركز الأفريقي للموارد، والمركز الدولي للتجارة، والمعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا، الهند، والنظام العالمي للتنمية المستدامة (CABI)،

ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومركز التنمية المستدامة والمساعدة الانتخابية، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ومركز التميز للصحة البيئية، والجامعة الشرقية في سري لانكا، ومركز دراسة العنف والمصالحة، واللجنة الأولمبية الدولية، والهند، والمنتدى الأفريقي لمنظمي المرافق، والصين، ورابطة إدارة الموانئ في شرق وجنوب أفريقيا، وغيرها.

المجال ذو الأولوية ٣: تعزيز آليات التنسيق والحوار مع شركاء التنمية من خلال تيسير وتنسيق التحديث المستمر لقاعدة بيانات شركاء التنمية باستمرار، وعقد حوار نصف سنوي مع شركاء التنمية وتبادل المعلومات والخبرات والدروس المستفادة بين البرامج والشركاء.

- قامت الوحدة، بالتعاون الوثيق مع وحدة المشتريات، بإلغاء المناقصة الخاصة بتعيين استشاري لتطوير قاعدة بيانات الشركاء على الإنترنت. وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – المنظمة الحكومية الدولية الإقليمية، طور المشروع برنامج قاعدة بيانات على الإنترنت لاستخدامه في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث (الكوميسا، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية). وتسلمت الكوميسا قاعدة البيانات، ويجري مواءمة نموذج قاعدة البيانات من المنظمة الحكومية الدولية الإقليمية مع احتياجات الكوميسا؛
- الاستمرار في الاحتفاظ بقائمة محدثة لمذكرات التفاهم وقاعدة بيانات شركاء التنمية.

الانحرافات عن برنامج العمل

- إنشاء منصة تنسيق بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛
- المناقشة حول إمكانية حصول موظفي الكوميسا على منح دراسية للحصول على دورات تدريبية قصيرة الأجل في الصين؛
- تنفيذ برنامج التدريب باللغة الفرنسية؛
- دعم تنفيذ المشروع الثقافي.

التحديات

محدودية الميزانية

الإجراءات التصحيحية والتوصيات

- زيادة الميزانية المخصصة للوحدة.

٨. مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل

يؤدي مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً أساسياً في دعم الأهداف الاستراتيجية للتكامل الإقليمي وتعبئة الموارد وبناء القدرات من خلال تعزيز العلاقات بين الأمانة العامة للكوميسا ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والدولية الرئيسية. ويمثل مكتب الاتصال في بروكسل الكوميسا بفعالية لدى الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمجموعات الأفريقية الأخرى والشركاء المتعاونين الموجودين في بروكسل، وهذا يضمن المشاركة الفعالة

وتوفير الدعم المناسب للكوميسا في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والجهود التعاونية المختلفة.

وفي عام ٢٠٢٣، ركز مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل على ثلاث مجالات رئيسية:

- **تقديم التمثيل المناسب للكوميسا في بروكسل**

قدم مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل تمثيلاً مناسباً وفعالاً في العديد من الاجتماعات والمنتديات الهامة، بما في ذلك التي عُقدت مع منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، وسفراء الاتحاد الأفريقي، وغيرها من الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وشملت المشاركات البارزة لجنة سفراء ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومنصة الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا جنوب الصحراء، والاجتماعات الوزارية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

وقام مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل بتيسير المناقشات والعروض الهامة حول قضايا التكامل الإقليمي والسلام والأمن في الشرق والجنوب الأفريقي.

- **التعاون التنموي مع الشركاء الاستراتيجيين**

كان لمكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً فعالاً في تيسير الحوار والتعاون بين الكوميسا والاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حيث ساهم في مناقشة مختلف المبادرات الاستراتيجية وتقييمات الامتثال وتنفيذ القرارات والاتفاقيات مثل اتفاقية الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (اتفاقية ساموا).

كما شارك المكتب في صياغة التقارير والوثائق الفنية المتعلقة بالقضايا الهامة التي تؤثر على إقليم الكوميسا، مثل تأثير لوائح الاتحاد الأوروبي بشأن سلاسل التوريد التي لا تزيل الغابات.

كما ساهم مكتب كذلك بشكل فعال في المناقشات حول التدفقات المالية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتعاون الإقليمي، مؤكداً على الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في هذه المجالات.

- **تعبئة الموارد من الاتحاد الأوروبي والصناديق المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة**

لعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً محورياً في جهود تعبئة الموارد، وتأمين التمويل لمشاريع متعددة والتنسيق مع مختلف الإدارات في مقر الأمانة العامة للكوميسا.

كما يسّر المكتب دعوة لتقديم العروض وطلبات المشاريع، بما في ذلك التي تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركة الشباب.

وقام المكتب أيضاً بضمان الرصد والإبلاغ المستمر عن المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي وتيسير الحوارات لتعزيز فعالية التنمية داخل إقليم الكوميسا.

وبشكل عام، نجح مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في النهوض بالأهداف الاستراتيجية للكوميسا من خلال تعزيز التعاون مع الشركاء الأوروبيين والدوليين، والمشاركة في مفاوضات هامة متعددة الأطراف، وتأمين الموارد الأساسية للمشاريع الحالية والمستقبلية.

٩. الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات

تقدم إدارة الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات الخدمات الاستشارية القانونية لأجهزة سياسات السوق المشتركة ومؤسسات الكوميسا والوكالات المتخصصة والدول الأعضاء.

التقدم المحرز في التنفيذ

دعّمت الإدارة مكتب الأمانة العامة للكوميسا والمؤسسات والدول الأعضاء خلال اجتماعات أجهزة سياسات الكوميسا، بما في ذلك مجلس الكوميسا، ومحافظي البنوك المركزية، واللجنة الحكومية الدولية، واللجان الفرعية الأخرى، بما في ذلك لجنة الشؤون القانونية.

وساعدت إدارة الشؤون القانونية في تيسير صياغة وإبرام الصكوك القانونية التالية:

قواعد تعيين مجلس مفوضي لجنة تنظيم المنافسة في الكوميسا:

- قواعد المشتريات المعدلة للجنة تنظيم المنافسة في الكوميسا،
- القواعد المالية المعدلة للجنة تنظيم المنافسة في الكوميسا،
- تعديل المادة ٦ من ميثاق وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا،
- القواعد الإجرائية للجنة محافظي البنوك المركزية؛

والقواعد الإجرائية للجنة محافظي البنوك المركزية:

- الاتفاقية المالية بين وكالة أكتيسا ومؤسسة بيل وملينداا غيتس،
- الكوميسا – اتفاقية هيئة الإحصاءات السويدية،
- الكوميسا – اتفاقية هيئة الإحصاءات النرويجية،
- أمانة الكوميسا (نظام تيسير التجارة الافتراضية للكوميسا) – اتفاقية تقاسم إيرادات هيئة الضرائب في ملاوي،
- اتحاد سيدات الأعمال التجارية بالكوميسا – بدل القائم بأعمال الرئيس التنفيذي بالوكالة،
- اتفاقية الاستضافة بين الحكومة التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي،
- اتفاقية الاستضافة بين حكومة مدغشقر والكوميسا،
- تحديث نظام الآسيكودا العالمي،
- وضع جزر المالديف في منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ،
- عضوية مجلس المكاتب للدول غير الأعضاء بالكوميسا،
- قواعد العاملين بأمانة مجلس مكاتب البطاقة الصفراء،
- شركة "ويف تيك"WAVTEQ أيرلندا للخدمات الاستشارية،
- معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية،
- الأمانة العامة للكوميسا – اعتماد المراقبين،
- شركة إعادة التأمين (زيب–ري): طلب الحصول على وكالة متخصصة في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)،
- تحالف الأكتيسا: الشخصية الاعتبارية وتسجيل العمليات،
- التحالف الأكتيسا: عقد عمل المدير التنفيذي،
- الكوميسا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: تعديل على اتفاقية التعاون والاتفاق المالي،
- الأمانة العامة للكوميسا – انتخابات لجنة الحكماء،
- معهد الجلود والمنتجات الجلدية – تعيين المدير التنفيذي،
- الأمانة العامة للكوميسا – استرداد الأموال التي صادرتها أحد الدول الأعضاء بالكوميسا،
- الأمانة العامة للكوميسا – عضوية الصومال في الكوميسا،
- الأمانة العامة للكوميسا – تقرير المجلس الوزاري،
- الأمانة العامة للكوميسا – تعليق عضوية إحدى الدول الأعضاء،
- الكوميسا ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات – تطوير وإطلاق استراتيجية النمو الأخضر في زامبيا،
- الكوميسا/النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك– البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد،
- الكوميسا – اتفاقية منحة منظمة "صون الطبيعة" العالمية؛

وساعدت الإدارة في المفاوضات وصياغة وإبرام الاتفاقات التالية الممولة من الجهات المانحة:

- مشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى المشترك بين الكوميسا والبنك الدولي،
- اتفاقية الكوميسا – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (اتفاقية منحة أهداف التنمية الإقليمية)،
- الكوميسا – بنك التنمية الأفريقي – تمويل تنمية القطاع الصيدلاني الإقليمي في الكوميسا،
- الكوميسا – تمديد الإحصاءات السويدية،
- تمويل الكوميسا – منظمة العمل الدولية – ميدكوم؛

وفيما يخص الدعم القانوني، تم تناول القضايا التالية من بين أمور أخرى:

- شركة أغيليس المحدودة ضد موريشيوس وآخرين،
- مايكل أدارا ضد الكوميسا.

تنفيذ برنامج حقوق الملكية الفكرية للكوميسا

عقدت إدارة الشؤون القانونية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤتمراً إقليمياً بشأن الملكية الفكرية للمرأة في مجال الأعمال التجارية الزراعية في الفترة من ١٥ إلى ١٧ مايو ٢٠٢٣ في كيغالي برواندا.

بالإضافة إلى ذلك، حدد برنامج الملكية الفكرية التابع للكوميسا –تحت مظلة المكون العابر للحدود في برنامج صندوق التنمية الاقتصادية ١١– المجالات التي تتطلب تدخلات في مجال حقوق الملكية الفكرية لتعزيز وحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية للسلع المتداولة عبر حدود السوق المشتركة. وفي هذا الصدد، وُضعت اختصاصات للاستعانة بخبراء استشاريين لإجراء دراسات لمعالجة تلك الثغرات التي تم تحديدها.

برنامج الهجرة التابع للكوميسا

عقدت إدارة الشؤون القانونية الاجتماع المشترك الأول بين الوزراء المعنيين بالهجرة ووزراء العمل، وأطلق الاجتماع من بين أمور أخرى، التقرير الأول لإحصاءات هجرة اليد العاملة في الكوميسا، ولأول مرة يتم توحيد البيانات وتوثيقها من خلال الكوميسا. كما أعدت الكوميسا دليلاً تدريبياً حول الهجرة والصحة لمسؤولي الحدود لاستخدامه في إدارة الهجرة والتنقل على الحدود خلال الأزمات الصحية.

بالإضافة إلى الإنجازات المذكورة أعلاه، أطلقت الكوميسا قاعدة بيانات الهجرة الإقليمية التي ستدعم الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات وصنع السياسات القائمة على الأدلة، كما اعتمد الوزراء أيضاً استراتيجية وخارطة طريق وخطة عمل لتنفيذ بروتوكولات الكوميسا وبناء القدرات في مجال حرية تنقل الأشخاص، التي ستعمل على توجيه فرق عمل الكوميسا التي تقودها الدول الأعضاء في تنفيذ أجندة الكوميسا للهجرة.

التحديات

- عدم كفاية رأس المال البشري؛
- عدم كفاية تمويل البرامج مثل برنامج الملكية الفكرية؛
- التأخر في تنفيذ أنشطة برنامج الهجرة بسبب بطء الدول الأعضاء في التأكيد على الاجتماعات والأنشطة المخطط لها.

الحلول والتوصيات

التأكد من أن الكوميسا –عند تعبئتها للتمويل من الشركاء– تدرج بند لتمويل توظيف موظفين قانونيين خلال مرحلة التفاوض على تلك المنحة، كما يُقترح أن تقوم الإدارات المنفذة للبرامج التي تتضمن التعامل مع المسائل القانونية برصد اعتمادات كافية في الميزانية لتوظيف موظف قانوني مؤهل تأهيلاً مناسباً لدعم تنفيذ تلك البرنامج.

١٠. الاتصالات المؤسسية

الهدف الرئيسي من الاتصالات المؤسسية هو تعزيز الوصول إلى المعلومات حول جدول أعمال التكامل الإقليمي للكوميسا وفرصها وفوائدها بين الأطراف المعنية، ويهدف ذلك إلى زيادة الوضوح والوعي العام والمشاركة. وفيما يلي الأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها في أثناء العام قيد الاستعراض:

التقدم المحرز في التنفيذ

النشر

- تحرير ونشر أربع نشرات إخبارية تقدم استعراضاً سنوياً للأنشطة الرئيسية للكوميسا؛
- إصدار ١٦ إصداراً من النشرات الإخبارية الرقمية نصف الأسبوعية لنشرة الكوميسا الإلكترونية ومشاركتها مع قطاع عريض من الأطراف المعنية؛
- إصدار منشورات رئيسية إضافية بما في ذلك التقرير السنوي للكوميسا لعام ٢٠٢٢، وجريدة الكوميسا رقم ٢٨، ومسح التنميط الحدودي، وتقرير إحصاءات العمل، وكتيب اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية، والتقارير الخاصة، ومحكمة العدل، والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وغيرها .

بناء القدرات

- عقد ورش عمل وطنية وإقليمية لبناء قدرات وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية لتعزيز تغطية البرامج الإقليمية للكوميسا؛
- استضافة ورشة عمل وطنية لوسائل الإعلام خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣، وتدريب ٣٧ ممارساً إعلامياً ودمجهم في شبكة الكوميسا لتبادل المعلومات عبر الإنترنت من خلال (مجموعة واتساب)؛
- عقد ورشة عمل إقليمية للتدريب والتعريف بوسائل الإعلام بهدف تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم برامج تطوير قطاع النقل الجوي في إقليم شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، في بوروندي خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣، وشارك فيها ستة وثلاثون ممارساً إعلامياً وخبيراً فنياً.

التوعية وإشراك أصحاب المصلحة

- المشاركة في خمسة معارض تجارية إقليمية في كل من جيبوتي وأوغندا وكينيا ورواندا وزامبيا ومعرض التجارة البينية الأفريقية في مصر، وذلك من أجل التواصل المباشر وتبادل المعلومات مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك رجال الأعمال والطلاب وصانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي وغيرهم، كما أُجري أكثر من ٦٠٠٠ مشاركة مباشرة في هذه الفعاليات، ونُشر ١٨٠٠ مصدر من مصادر المعلومات المتنوعة.

الإنتاج السمعي البصري

- إنتاج ٢٧ فيديو لتوثيق برامج وفعاليات الكوميسا، بما في ذلك قمة الكوميسا؛

- إنتاج فيلم وثائقي مؤسسي بعنوان «الكوميسا بشكل موجز» يسلط الضوء على الإنجازات التي تحققت في إطار أربع ركائز للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، شملت هذه الركائز: تكامل الأسواق، والتكامل الإنتاجي (في مجالي الصناعة والزراعة)، والتكامل المادي (ربط البنية التحتية)، ومسائل النوع والإدماج الاجتماعي. وقد تم نشر الفيلم الوثائقي على المستوى الإقليمي من خلال التلفزيون الوطني ومنصات التواصل الاجتماعي، ووصل إلى شريحة واسعة من الأطراف المعنية في الإقليم. وقد أسهم ذلك في تعزيز الوعي العام ببرنامج التكامل الإقليمي للكوميسا .

جوائز الكوميسا الإعلامية

الهدف من هذه الجوائز هو تعزيز التغطية الإعلامية لأنشطة التكامل الإقليمي للكوميسا من خلال تكريم الصحفيين الذين تسهم أعمالهم في جدول أعمال التكامل، والجوائز مفتوحة للصحفيين من جميع الدول الأعضاء بالكوميسا البالغ عددها ٢١ دولة عضو.

- في عام ٢٠٢٣، تم تكريم أربعة فائزين بجوائز وسائل الإعلام لعام ٢٠٢٢ ومنحهم الجوائز خلال قمة الكوميسا الثانية والعشرين في زامبيا؛
- تم استلام ٥٢ مشاركة، وتم اختيار أربع مشاركات فائزة من بوروندي وكينيا وموريشيوس وزامبيا. ويكرم هؤلاء الفائزين خلال قمة الكوميسا عام ٢٠٢٤.

التغطية الإخبارية

- تجميع الأخبار المتعلقة بأنشطة وفعاليات الكوميسا أسبوعياً على مدار العام ونشرها في النشرات الإخبارية والمنصات الإلكترونية، بما في ذلك موقع الكوميسا على الإنترنت وموقع لينكد-إن، وتويتر، وفيسبوك، ويوتيوب.

وشهدت قنوات التواصل الاجتماعي نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد المتابعين على تويتر بنسبة ٤٨٪، وعلى فيسبوك بنسبة ٧٥٪، ليصل العدد من ٨٢,٩٠٠ إلى ١١٠,٢٠٣ من المتابعين. كما ارتفع عدد المتابعين من ١٤,١٨٦ إلى ١٦,٩٨٤ متابعاً. بالإضافة إلى ذلك كتبت ونشرت أكثر من ١٢٠ مقالة إخبارية في ١٦ نشرة إخبارية رقمية ومنصة إلكترونية، مما وفر مصدراً للأخبار لوسائل الإعلام الإقليمية والدولية .

١٠,٥ التحديات

انخفاض مشاركة منسقي الاتصال في الكوميسا في الأنشطة التي تقودها الكوميسا في الدول الأعضاء، ويمثل هؤلاء المنسقون حلقة الوصل بين الكوميسا ووسائل الإعلام على المستوى الوطني والأنشطة الدعائية ذات الصلة.

١٠,٦ الإجراءات التصحيحية والتوصيات

التعزيز المستمر وإشراك خبراء الاتصال من جهات التنسيق الوزارية والوزارات التنفيذية الأخرى في أنشطة الكوميسا على المستوى الوطني بهدف دعم إبراز دور الكوميسا.

١٠,٧ الدروس المستفادة

ساهم بناء قدرات المشاركة المباشرة للأطراف المعنية في تطوير مهارات ممارسي خبراء الاتصال في القطاع العام ووسائل الإعلام بشكل كبير في تعزيز ظهور الكوميسا على المستوى الوطني. وأظهرت التعليقات التي تم جمعها الحاجة إلى المزيد من فرص بناء القدرات. وقد أدي ذلك إلى قيام خبراء وسائل الإعلام بتعزيز التواصل وتبادل المعلومات حول الكوميسا وزيادة المشاركة في فعاليات الكوميسا والتغطية الإعلامية.

١١. التخطيط الاستراتيجي والبحوث ومواءمة السياسات

تقود وحدة التخطيط الاستراتيجي والبحوث ومواءمة السياسات إدارة استراتيجية الكوميسا، وتلعب الوحدة دوراً محورياً في صياغة وتطوير الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل، وتقدم الدعم للإدارات والوحدات ومؤسسات الكوميسا لضمان مواءمتها مع الاستراتيجية التنظيمية الأوسع نطاقاً. وبالإضافة إلى ما سبق، تضمن الوحدة مواءمة الاستراتيجيات عبر مختلف القطاعات داخل الكوميسا.

ولتعزيز الكفاءة والفعالية والاقتصاد في مجال التشغيل، تراجع الوحدة قرارات المجلس الوزاري وخطط العمل والاستراتيجيات متوسطة المدى، وتتعاون بشكل وثيق مع إدارات الميزانية والمالية والرصد والتقييم. ومراعاةً للأجندات التنموية العالمية والقارية بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للكوميسا، تنسق الوحدة إعداد التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

الإنجازات الرئيسية في عام ٢٠٢٣:

- نشر الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للكوميسا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥: واصلت الوحدة جهودها لتعزيز الوعي بالخطة الاستراتيجية متوسطة المدى وملكيتها بين الأطراف المعنية؛
- اجتماعات المواءمة الاستراتيجية: شاركت الوحدة في الاجتماعات التي تنسق استراتيجية الكوميسا مع الكيانات الرئيسية الأخرى مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لأفريقيا؛
- إعداد التقارير: إعداد تقارير شاملة عن حالة تنفيذ برامج الكوميسا، بما في ذلك التقارير السنوية والتقارير القطرية والمدخلات في أجندة ٢٠٦٣ وتقرير التكامل الإقليمي؛
- نظام الرصد والتقييم: دعم إنشاء نظام تشغيلي للرصد والتقييم عبر الإنترنت من خلال إنشاء فريق عمل لتلقي واختبار النظام، تنسيق التدريب على النظام، وبدء تشغيل النظام مع المطورين، وتحديد الأشخاص المحوريين (الرواد)؛
- خطة العمل الموحدة: إعداد خطة العمل السنوية لعام ٢٠٢٢ وجداول الأنشطة ذات الصلة.

١٢. إدارة تكنولوجيا المعلومات والشبكات

تتولى إدارة تكنولوجيا المعلومات والشبكات مسؤولية تنفيذ وصيانة نظم المعلومات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وخدمات دعم نظم تكنولوجيا المعلومات في الكوميسا، بهدف تيسير التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى. وفي عام ٢٠٢٣، أطلقت الإدارة العديد من المبادرات لتعزيز الدعم التكنولوجي عبر الكوميسا.

الإنجازات الرئيسية في عام ٢٠٢٣:

- نظام شهادة المنشأ الإلكترونية بالكوميسا: قامت الإدارة بتعديل النظام الحالي لشهادة المنشأ الإلكترونية استعداداً لتجربته وبدأ تعميمه على الدول الأعضاء؛
- الحدود الذكية: دعمت تنفيذ وتعميم اثنين من الحدود الذكية داخل الدول الأعضاء لتبسيط العمليات الحدودية؛

- نظام تصاريح الاستيراد والتصدير عبر الإنترنت: تنفيذ نظام عام على الإنترنت لتيسير الحصول على تصاريح الاستيراد والتصدير في الدول الأعضاء؛
- مركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك: تأسيس مركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك لتقديم الدعم لنظام الآسيكودا عند الحاجة في الدول الأعضاء؛
- منصة "صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية": مواصلة الحفاظ على المنصة؛
- تطوير المواقع الإلكترونية: تحسين المواقع الإلكترونية الحالية للكوميسا وتطوير مواقع جديدة لبرامج الكوميسا؛
- تحسين الشبكة الداخلية (الإنترانت): ترقية الشبكة الداخلية للكوميسا، بما في ذلك إضفاء تحسينات على التصميم وتوفير التدريب للموظفين الإداريين لتحقيق فعالية الإدارة؛
- سوق الكوميسا على الإنترنت: تطوير المنصة لتيسير التجارة عبر الإقليم وإطلاقها؛
- البيئة اللاورقية ومركز البيانات: العمل على تهيئة بيئة لاورقية داخل الكوميسا وإنشاء مركز بيانات لإدارة البيانات بشكل مركزي؛
- السياسة والاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: صياغة سياسة واستراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسنوات الخمسة المقبلة؛
- عقد المؤتمرات عبر تقنية الفيديوكونفرنس: تزويد الدول الأعضاء بأجهزة وبرامج عقد المؤتمرات عبر تقنية الفيديوكونفرنس لتحسين البنية التحتية للاتصالات؛
- الامتثال لمعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس: مراجعة الخدمات والسياسات القائمة لضمان الامتثال لمعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛
- مشروع النظام البيئي السحابي في أفريقيا: إجراء دراسة ما قبل التسويق لمشروع النظام البيئي السحابي في أفريقيا.

١٢,٥ التقدم المحرز في التنفيذ

- تم تطوير نظام شهادة المنشأ الإلكترونية بالكوميسا، والذي نجح في اجتياز اختبار قبول المستخدم. وتتضمن الخطوة التالية تقديم الدعم للدول الأعضاء لاستخدام النظام بهدف تحقيق فوائد الأتمتة. وتعد اختبارات القبول الفني واختبارات قبول المستخدم مهمة لضمان عمل النظام بشكل كامل قبل بدء التشغيل؛
- أسهمت الجولات الدراسية في المراكز الحدودية مثل موامي (زامبيا – ملاوي)، وكاسومباليسا (زامبيا – الكونغو الديمقراطية)، وكازونغولا (زامبيا – بوتسوانا)، وكاتيما موليلو (زامبيا – ناميبيا) في وضع اختصاصات إنشاء الحدود الذكية؛
- أُجري تدريب وظيفي وفني على النظام الآلي للبيانات الجمركية (الآسيكودا) لموظفي الدول الأعضاء الناطقة بالإنجليزية والفرنسية وموظفي الكوميسا؛

- طُرحت مناقصة لشراء معدات وبرمجيات لمركز الدعم الإقليمي لآسيكودا، وتُجرى حالياً إجراءات إتمام عملية الشراء؛
- تستضيف الأمانة العامة للكوميسا الآن منصة "صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية " وتستمر في إدارتها؛
- طورت الإدارة واستمرت في الحفاظ على تواجد الكوميسا عبر الإنترنت – تطوير موقع الكوميسا الالكتروني وإطلاقه، بالإضافة إلى موقع الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي على الويب – وهي الآن في انتظار الإطلاق الرسمي ، كما أن دعم تطوير قطاع النقل الجوي أيضاً في انتظار الإطلاق الرسمي ، هذا بالإضافة إلى صيانة مواقع الكوميسا الموجودة وهي: موقع الحوكمة والسلام والأمن، وموقع كوفيد-١٩، والبوابة الرئيسية للكوميسا؛
- بالاشتراك مع مركز موارد المعلومات، قدمت الإدارةُ التدريبَ والدعم للمساعدين الإداريين والأمناء لإدارة شبكة الكوميسا الداخلية ، وإلى جانب ذلك أُجري تحسين تخطيطي للمنصة؛
- استمرت الإدارة في توفير بيئة تشغيل آمنة وغير منقطعة، كما عملت على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مع الأخذ في الاعتبار معدات منصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية بما وفر مصاريف هائلة في تكاليف الاستضافة السحابية. واستمر تقديم الأنظمة والخدمات التالية للموظفين والأطراف المعنية، والبريد الإلكتروني، والوصول إلى الإنترنت، والنسخ الاحتياطي والتكرار، وأنظمة إدارة التهديدات الموحدة، والمصادقة والترخيص، ومنصة تعاون الشركات، والاستضافة، ومنصات الاجتماعات الافتراضية (تيمز وزووم)؛
- توفير حل التوقيع عبر الإنترنت لتعزيز البيئة الخالية من الورق؛
- دعمت الإدارة تطوير المشتريات الإلكترونية للكوميسا التي ما زالت قيد التنفيذ، من أجل أتمتة العمليات التجارية الداخلية؛
- يسّرت الإدارة عمليات تطوير بوابات المراقبة والتقييم والتجارة في مفاوضات الخدمات.

١٣. الموارد البشرية والشؤون الإدارية

تقدم إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية الدعم لأمانة الكوميسا والدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالموارد البشرية، وخدمات المعرفة والمعلومات، والمؤتمرات، والمشتريات، وخدمات الدعم العامة التي بدورها تسمح للإدارات والوحدات والمشاريع والبرامج بالعمل بفعالية. وتتيح وظائف الإدارة للأمانة العامة تنفيذ أنشطتها وبرامجها المخطط لها وتنفيذ ولاياتها بكفاءة وفعالية. وتدعم الخدمات التي تقدمها هذه الإدارة الدول الأعضاء في تنفيذ الأنشطة الموجهة نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١ – ٢٠٢٥ وجدول أعمال التكامل الإقليمي للكوميسا.

وخلال إعداد التقرير، ساهمت الوحدات الأربع التابعة للإدارة: الموارد البشرية، ومركز موارد المعلومات، والمؤتمرات، والمشتريات والخدمات العامة، بشكل كبير في سلاسة العمليات داخل الأمانة العامة، مما يضمن التوافق مع أهداف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

١٣,٥ وحدة الموارد البشرية

تعتبر وحدة الموارد البشرية ذات أهمية بالغة لنجاح جدول أعمال التكامل الإقليمي، حيث إنها مسؤولة عن إدارة أكثر أصول الأمانة العامة قِيمة؛ ألا وهي موظفيها، والاضطلاع بالأنشطة الرئيسية التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- إعادة الهيكلة التنظيمية: في أعقاب موافقة المجلس الوزاري على المرحلة الأولى من الهيكل التنظيمي للأمانة العامة التي ستأتي بثمانية موظفين برنامجيين إلى الأمانة العامة في بداية عام ٢٠٢٤، ستواصل الوحدة عملية إعادة الهيكلة والحصول على الموافقة على المضي قدماً في المرحلة الثانية التي ستأتي بأربعة موظفين إضافيين سينضمون إلى الأمانة العامة في عام ٢٠٢٥؛
- التوظيف: لا يزال التوظيف هو النشاط الرئيسي في الوحدة نتيجة لزيادة عدد الوظائف الشاغرة من خلال تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الهيكلة التنظيمية الجارية التي شهدت الموافقة على ثماني وظائف فنية مستحدثة وشغل أربع وظائف كانت شاغرة، كما قامت الوحدة بتيسير عملية التوظيف في الوظائف التنفيذية لمؤسساتها؛ وهي معهد الجلود والمنتجات الجلدية بالكوميسا، وبرنامج البطاقة الصفراء للكوميسا؛
- تسوية تكلفة المعيشة: نجحت الوحدة، بالتعاون مع إدارة الميزانية والشؤون المالية، في الحصول على الموافقة على تسوية تكلفة المعيشة للموظفين بنسبة ١٥ في المائة، على أن يتم تنفيذها على مدى عامين، مما يساعد على تعويض أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الرواتب؛
- البرنامج الطبي: تماشياً مع تقدير الأمانة العامة لموظفيها باعتبارهم أهم أصولها، ونتيجة لإدراك أن وجود قوة عاملة صحية ومنتجة هو المفتاح لتحقيق أهدافها وغاياتها، واصلت الأمانة العامة من خلال وحدة الموارد البشرية في توفير غطاء التأمين الطبي لموظفيها؛
- رعاية الموظفين: كجزء من برنامج رعاية الموظفين، قدمت الوحدة بالتعاون مع مقدم خدمات التأمين الطبي محاضرة صحية للموظفين حول الأمراض غير المعدية ويسّرت فحص الموظفين للكشف عن مختلف الحالات الصحية، كما واصلت دعم الأنشطة الرياضية وأنشطة اللياقة البدنية مثل دورات التمارين الرياضية وكرة القدم بهدف تحسين الصحة البدنية والعقلية للموظفين؛
- منحة الكوميسا الدراسية: قامت الوحدة، بالتعاون مع إدارة التجارة والجمارك، بتيسير اختيار الدفعة الثالثة من الطلاب من جميع الدول الأعضاء بالكوميسا للمشاركة في برنامج درجة الماجستير، وذلك بالتعاون مع إدارة التجارة والجمارك، والهدف من البرنامج هو توفير تدريب أكاديمي وعملي معاً حول التكامل الاقتصادي الإقليمي.

١٣,٦ مركز موارد المعلومات

تلعب وحدة مركز موارد المعلومات دوراً حاسماً في إدارة موارد رأس المال الفكري للأمانة العامة للكوميسا وتأمينها ونشرها، وتدعم الوحدة إدارة المعرفة والبحوث وأنشطة التكامل الإقليمي بما يتماشى مع أهداف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، كما تقوم الوحدة بدور حاسم في تعزيز كفاءة عمليات الأمانة العامة للكوميسا من خلال تبسيط ممارسات إدارة السجلات والأرشفة، واتساقاً مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، استفادت الوحدة من التقنيات الرقمية لتعزيز تقديم الخدمات وتحقيق مهامها في إطار ما يلي:

- خدمة دعم البحوث والمعلومات: قامت الوحدة بتعزيز إدارة المعلومات الرقمية وإتاحة الوصول إلى عملائها على نطاق واسع لدعم برامج الكوميسا وبرنامج درجة الماجستير في التكامل الإقليمي للكوميسا عبر الانترنت من خلال أنظمة المعلومات المناسبة، وأصبحت خدمات دعم البحوث الآن رقمية بالكامل، ويشمل ذلك مستودعاً رقمياً لجميع المنشورات الرئيسية، وكتالوج الحرية المحسن على شبكة الإنترنت، والمكتبة الرقمية MyLOFT، وهي منصة بحث موحدة تجمع المجلات الإلكترونية والكتب الإلكترونية وقواعد البيانات على الإنترنت، والاشتراكات السنوية في قواعد البيانات ذات الصلة بالموضوعات الموثوقة، مثل ساينس دايركت، وجايستور، وابسكو، بالإضافة إلى مشاركة الموارد الإلكترونية التعاونية مع المكتبات الإلكترونية ذات السمعة الحسنة مثل

المكتبة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، ومكتبة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية i-Library، والمكتبة الإلكترونية للبنك الدولي، وقواعد بيانات البحوث من أجل الحياة Live٤UN Research التابعة للأمم المتحدة، ومجموعة من قواعد البيانات الأخرى. ويمكن الآن الوصول إلى رابط الموارد الإلكترونية من موقع الكوميسا؛

- إدارة السجلات: لتحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال التدفق السلس للمعلومات بالأمانة العامة، نفذت الوحدة سياسة إدارة السجلات بالأمانة العامة وجدول الاحتفاظ بها والتخلص منها، وتوج ذلك بأن أصبح لدى كل قسم فهرس ملفات يعمل بكامل طاقته لتوجيه ممارسات إدارة السجلات ووضع فهرس رئيسي لملفات الأمانة العامة بأكملها. وأصبحت الشبكة الداخلية (الإنترانت) المستودع الرئيسي للسجلات والوثائق الداخلية وتتيح وصول جميع موظفي الأمانة العامة في الإدارات والوحدات المعنية إلى المعلومات في أي وقت، كما وضعت خطط في مرحلة متقدمة للحصول على نظام إدارة الوثائق الإلكترونية لتبسيط إدارة المعلومات وسير العمل داخل الأمانة العامة. وقد أُعطي أمن المعلومات، الرقمية والمطبوعة على حد سواء، أهمية كبيرة من خلال آليات مختلفة سواء التخزين المادي الآمن أو الضوابط الرقمية، كذلك إيلاء اهتمام خاص لحماية البيانات الشخصية من خلال بيانات اعتماد دخول المستخدمين والقيود اللازمة للوصول إلى البيانات، كما أُجري تدريب مكثف لجميع موظفي الأمانة العامة على ممارسات إدارة السجلات ونظام الأرشفة الإلكترونية؛
- إدارة المعرفة: تعتبر الوحدة هي الأمين المؤتمن على الذاكرة التنظيمية وتحتفظ بنسخ أرشيفية من تاريخ الكوميسا بما في ذلك تقارير المجلس الوزاري، ووثائق عمل الكوميسا، وقرارات المجلس الوزاري، والمنشورات الاحتياطية، وتقارير البرامج. وتشكل الوحدة المركز بالنسبة لتقاسم المعرفة وتبادل المعلومات بالأمانة العامة والدول الأعضاء والشركاء المتعاونين وكذلك تبادل المعرفة مع الشركاء الذين تواصل الوحدة إقامة علاقات قوية معهم في الإقليم ومن حول العالم. وشاركت الوحدة في العديد من المعارض التجارية الدولية في الدول الأعضاء، والحلقات الدراسية وحلقات العمل للتثقيف والإعلام ونشر المعلومات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شاركت الوحدة في العديد من دورات تبادل المعرفة والمعلومات في الدول الأعضاء وهي معرض القاهرة التجاري الدولي؛ ومعرض رواندا التجاري الدولي، ومعرض كمبالا التجاري الدولي، ومعرض نيروبي التجاري الدولي، ومعرض جيبوتي التجاري الدولي، وقمة الكوميسا في زامبيا.

١٣,٧ وحدة المشتريات والخدمات العامة

دعمت الوحدة عمليات شراء السلع والأشغال والخدمات للأمانة العامة والمؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة لها على أساس مبادئ رئيسية مثل الشفافية والتنافسية والفعالية من حيث التكلفة، لتمكينها من تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

وتشمل الأنشطة التي تم تنفيذها خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

- تطوير خطة المشتريات السنوية بالتشاور مع الأطراف المعنية وبما يتماشى مع قواعد المشتريات، بما مكن الأمانة العامة من تنفيذ جميع عمليات الشراء بطريقة منهجية ومنسقة؛
- تقديم الخدمات للمستخدمين من الإدارات والوحدات ومؤسسات الكوميسا، بما في ذلك الخدمات الاستشارية وشراء السلع والمعدات بما يتماشى مع الميزانية المعتمدة وخطة العمل وخطة الشراء؛
- تنسيق عملية تطوير نظام المشتريات الإلكتروني لإضفاء الطابع الرقمي على عمليات الشراء مما يعمل على تقليل الوقت المستغرق في تلك العمليات من خلال القضاء على الازدواجية؛
- من خلال قسم العقارات، تيسير صيانة وإعادة تأهيل مباني وممتلكات وأصول الكوميسا وتجهيز المكاتب بجميع الخدمات اللوجستية اللازمة لضمان توفير بيئة عمل مواتية للموظفين؛
- من خلال قسم السفريات، تيسير توفير خدمات السفر للموظفين والمندوبين والأطراف المعنية الأخرى للسفر الداخلي والجوي على حد سواء حتى يتمكنوا من تنفيذ برامج وأنشطة الكوميسا في الدول الأعضاء؛
- دعم العديد من اجتماعات الدول الأعضاء وورش العمل والمؤتمرات من خلال الحصول على أماكن الاجتماعات ومرافق المؤتمرات والنقل والخدمات اللوجستية لجميع الوفود في الوقت المناسب؛
- تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات المهنية لمؤسسات الكوميسا مثل وكالة الاستثمار الإقليمية، واتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال، والبطاقة الصفراء، ومجلس الأعمال التجارية بالكوميسا، والرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي في المسائل المتعلقة بالمشتريات.

١٣,٨ وحدة خدمات المؤتمرات والوثائق

تقدم وحدة خدمات المؤتمرات الدعم لخدمات إدارة المؤتمرات والوثائق للأمانة العامة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة. وخدمات الدعم تشمل تحديد مرافق المؤتمرات وتخصيصها، ودعم الوثائق، وخدمات الترجمة التحريرية والترجمة الفورية، فضلاً عن توفير نظم دعم إدارة الاجتماعات العامة وحلقات العمل. ويتمثل الهدف الرئيسي للوحدة في ضمان تقديم خدمات احترافية وفعالة وموحدة تتسق مع الأهداف العامة للكوميسا على النحو الذي تسترشد به الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وتوقعات الأطراف المعنية. وتعمل الوحدة كمركز لإدارة الاجتماعات وتجهيز الوثائق في المنظمة بلغات متعددة (العربية والإنجليزية والفرنسية)، حيث تقدم خدمات مصممة خصيصاً لجميع أذرع المنظمة، مسترشدةً بالاحتياجات المعلنة والمحددة.

وقد قامت الوحدة بالأنشطة الرئيسية التالية:

- الترجمة التحريرية والشفوية: قامت الوحدة بمسؤولياتها في مجال الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية بفعالية وبما يتماشى مع المعايير القياسية واستجابت لاحتياجات الأطراف المعنية، وضمنت تقديم الخدمات لجميع الاجتماعات وحلقات العمل وفقاً لذلك. وكانت جودة الترجمة بلغات الكوميسا، العربية والإنجليزية

والفرنسية، ملائمة وفي الوقت المناسب ومتسقة مع المعايير الدولية، في حين تمت معالجة أوجه القصور التي تم تحديدها من خلال عمليات إدارة الجودة الشاملة للوحدة. وطبقت الوحدة استراتيجيتها لإدارة الجودة وضمانها بشكل جيد للغاية، حيث قامت بتقييم أدائها ومخرجاتها مقارنة بأفضل الممارسات، وقُدمت جميع الخدمات بطريقة مُرضية من خلال العمل مع المهنيين الداخليين والموظفين الخارجيين، مع ضمان أعلى المعايير وبالإشادة بالأداء الجيد، أو لفت النظر بخصوص أي قصور ومراجعته إن وجد؛

- التوثيق: اختبار نظام تتبع الوثائق –الذي طور في عام ٢٠٢٢– وتحسينه باستمرار لضمان عملية إدارة السجلات فعالة يمكن تتبعها وسهلة الاستخدام، ومن المتوقع أن يتم دمج هذا النظام كنظام أساسي يغذي نظام إدارة الوثائق على مستوى المنظمة بسلاسة، ويحفظ النظام تقارير الاجتماعات بجميع لغات الكوميسا الثلاث، وكذلك المرفقات ووثائق العمل بما يتماشى مع التوجيهات الصادرة عن الإدارات والوحدات المصدرية. وقدمت الوحدة أيضاً خدمات التحرير ومراقبة الجودة لوثائق العمل والرسائل والمذكرات الواردة من وحدات وإدارات الأمانة العامة؛
- إدارة الاجتماعات: تم تنظيم لوجستيات قاعات الاجتماعات، والحضور وتجهيز القاعات والديكور والمسائل البروتوكولية تنظيماً جيداً بما يرضي الوفود والأطراف المعنية. وتعاونت الوحدة مع إدارة تكنولوجيا المعلومات والشبكات لإعادة التركيز على نظام مراقبة الوثائق لإنشاء شراكة تضمن سير جميع الاجتماعات المقررة بسلاسة، باستخدام نظام الأمانة العامة اللاورقي، وكذلك المنصات الإلكترونية مثل "زووم" و"مايكروسوفت تيمز".

١٤. الميزانية والمالية

١٤,١ التمويل والمنح

وفقاً للقواعد واللوائح المالية للكوميسا، يكون الأمين العام مسؤولاً عن إعداد البيانات المالية للأمانة العامة للكوميسا. ويتم إعداد هذه البيانات، التي تتضمن بيان المركز المالي اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيانات الدخل والنفقات والتغيرات في الأموال المتراكمة والتدفقات النقدية، وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات معاهدة الكوميسا.

كما تتولى الأمين العام ضمان تنفيذ ضوابط داخلية كافية لإعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ. علاوة على ذلك، فهي مكلفة بالحفاظ على سجلات محاسبية كافية ونظام فعال لإدارة المخاطر. وقد قامت الأمين العام بتقييم قدرة الأمانة العامة للكوميسا على الاستمرار كمؤسسة مستمرة، وليس لديها سبب للاعتقاد بأن الأمانة العامة لن تكون مؤسسة مستمرة في العام المقبل.

وتتمثل مسؤولية المدقق في الإبلاغ عما إذا كانت البيانات المالية تقدم صورة حقيقية وعادلة بموجب إطار إعداد التقارير المالية ذي الصلة.

وسجلت الأمانة العامة في عام ٢٠٢٣ فائضاً تشغيلياً قدره ٣,٣٤٩,٢٢٥ دولار كوميسا في عام ٢٠٢٣ (عام ٢٠٢٢: ٤,٣٥٢,٨٩٤ دولار كوميسا). وبلغ إجمالي الدخل لعام ٢٠٢٣ ١٧,٩٦٩,٥٧١ دولار كوميسا، بزيادة قدرها ٩,٩٧٪ عن دخل عام ٢٠٢٢ البالغ ١٦,٣٤٠,٨٧٦ دولار كوميسا.

ويعرض الشكل ٢٣ تحليل الدخل المعترف به خلال السنة:

الشكل ٢٣: الأموال المتاحة لأمانة الكوميسا لتنفيذ برامج الكوميسا في الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (دولار الكوميسا)

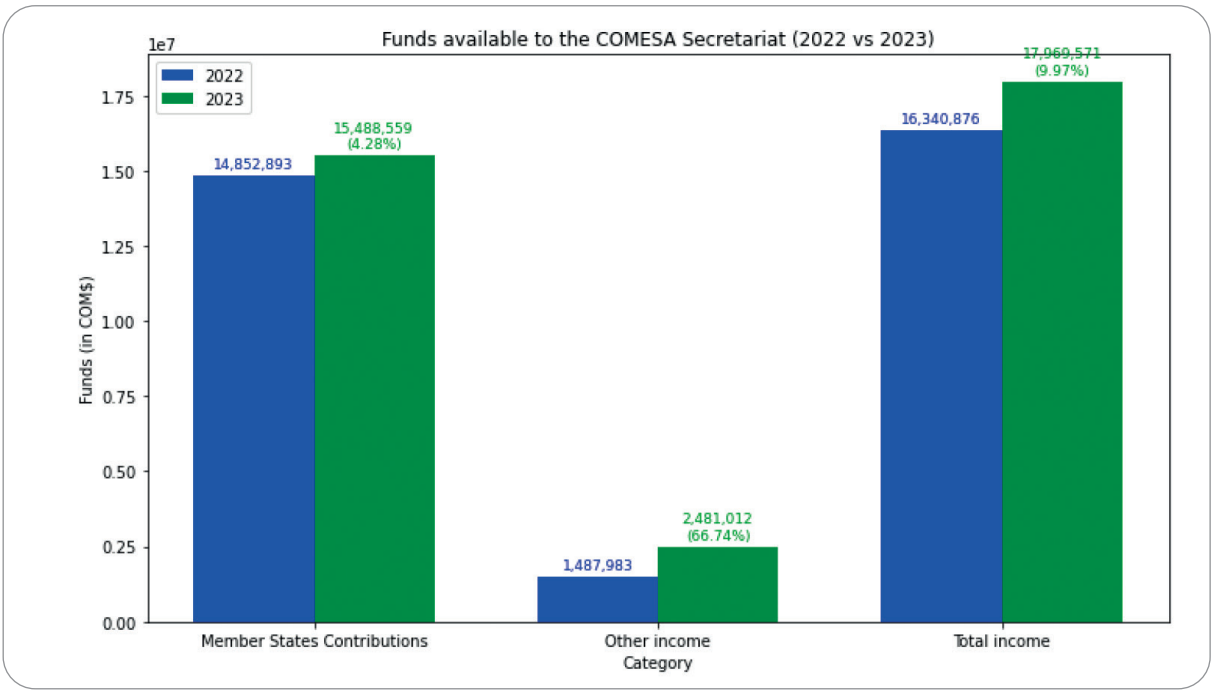

وبلغ إجمالي النفقات لعام ٢٠٢٣ مبلغ ١٢,٦٥٧,٤٦٥ دولار كوميسا، وهو ما يعكس زيادة بنسبة ٢,٤٢٪ مقارنة بمبلغ ١٢,٣٥٨,٣٧٧ دولار كوميسا في عام ٢٠٢٢. وحققت الأمانة العامة معدل استخدام بلغ ٩٦,٩٤٪ (الميزانية: ١٥,٥٢٧,٠٥١ دولار كوميسا؛ المبلغ الفعلي: ١٥,٠٥١,١٧١ دولار كوميسا باستثناء الاستهلاك البالغ ٧٩٦,٤٤٥ دولار كوميسا على الأموال المقدمة من الدول الأعضاء). وبناءً على الشكل أدناه، كانت الإدارة التي حصلت على أعلى مخصصات الميزانية لعام ٢٠٢٣ هي إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية، بميزانية قدرها ٣,٦٦٤,٨١٣ دولاراً. ومن ناحية أخرى، كانت الوحدة التي حصلت على أقل مخصصات الميزانية هي وحدة الإحصاء، بميزانية قدرها ٦٠,٠٠٠ دولار.

الشكل ٢٤: تخصيص الميزانية للإدارات والوحدات المختلفة

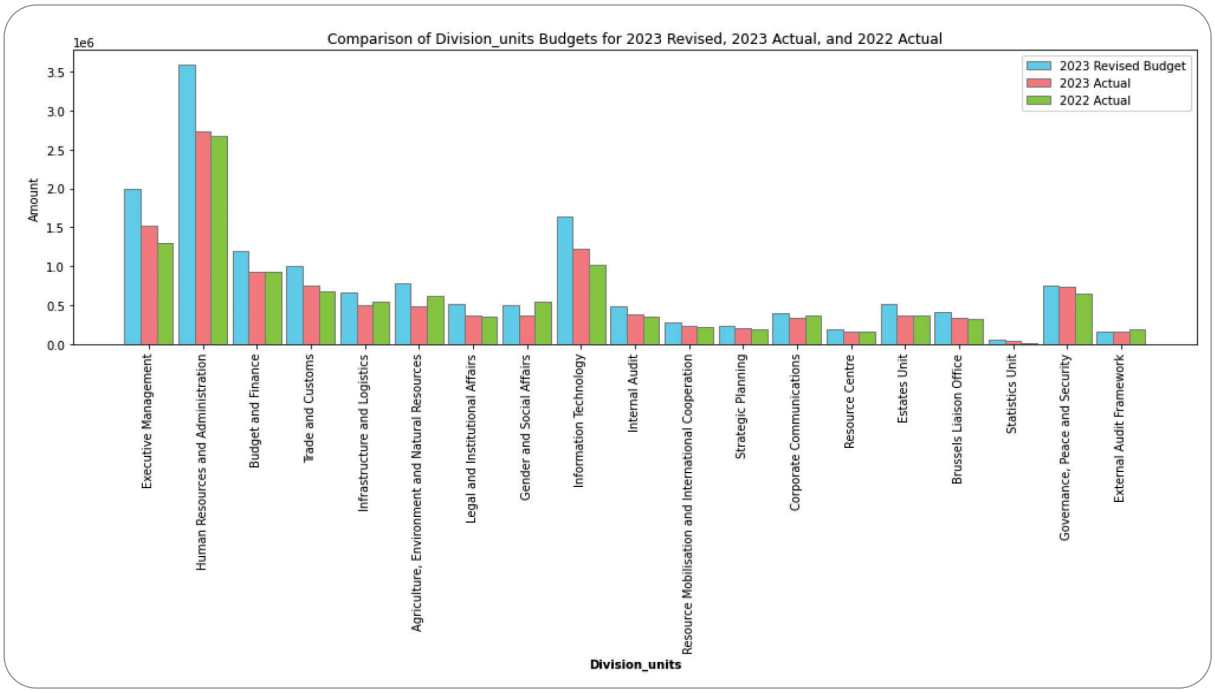

وارتفعت أصول الأمانة العامة بنسبة ١,٢٦٪، من ٨٠,٦٨٦,٢٠٣ دولار كوميسا في عام ٢٠٢٢ إلى ٨١,٧٠٣,٢٢٤ دولار كوميسا في عام ٢٠٢٣. وتتضمن هذه الأموال الاشتراكات السنوية المقررة غير المسددة والتي بلغت ١٩,٣٩٣,٧١٦ دولار كوميسا (عام ٢٠٢٢: ٢١,٧٧٢,٨٩٠ دولار كوميسا).

١٤,٥ نفقات أمانة الكوميسا حسب الركيزة

في الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، خصصت أمانة الكوميسا ما مجموعه ١١٢,٥٥٦,٠٠٢,٧٥ دولاراً عبر خمسة ركائز أساسية. وتم توجيه أكبر النفقات نحو تكامل الأسواق (٤٧,٨ مليون دولار، بنسبة ٤٢,٥٠٪) والأمانة العامة الفعالة (٤٥,٧ مليون دولار، بنسبة ٤٠,٦١٪)، مما يعكس التركيز القوي على تعزيز التكامل التجاري والكفاءة الإدارية. وتلقى التكامل المادي / الاتصال ١٢,٤ مليون دولار (١١,٠٣٪)، لدعم تطوير البنية التحتية، في حين تم تخصيص أموال أقل نسبياً للتكامل الإنتاجي (٥,٢ مليون دولار، بنسبة ٤,٦٤٪) ومسائل النوع والإدماج الاجتماعي (١,٤ مليون دولار، بنسبة ١,٢٣٪)، مما يشير إلى مجالات محتملة لزيادة الاستثمار لتعزيز التنمية الإقليمية الشاملة. ويؤكد توزيع النفقات هذا على التركيز الاستراتيجي للأمانة العامة على التكامل الاقتصادي والفعالية التشغيلية ولكنه يشير إلى الحاجة إلى تخصيص موارد متوازنة لضمان النمو المستدام والشامل عبر جميع الركائز.

الشكل ٢٥: توزيع النفقات حسب الركيزة

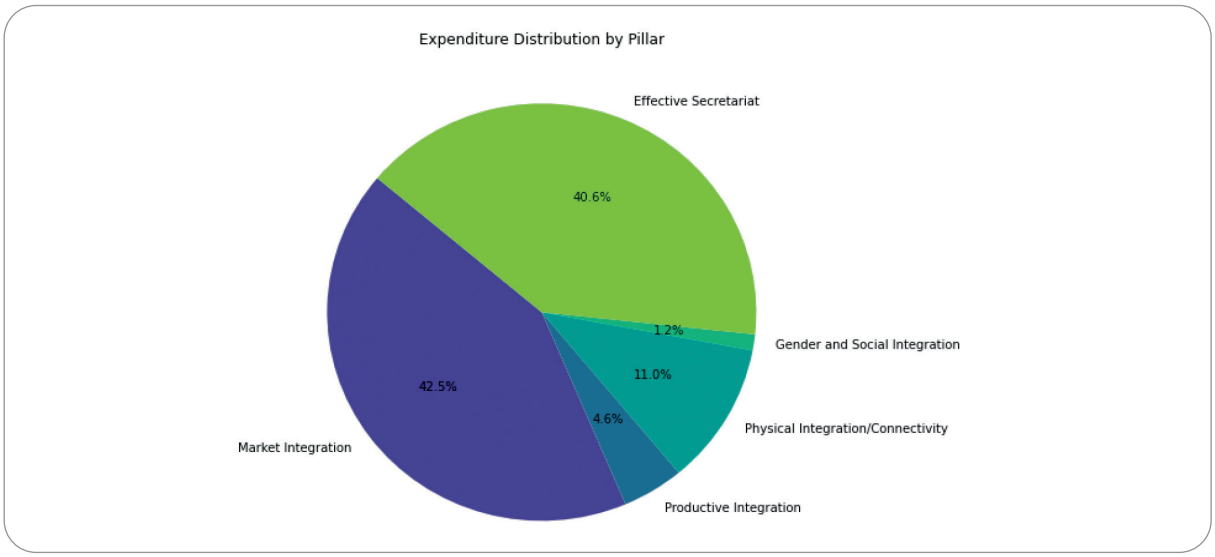

١٤,٦ الأحداث التي وقعت بعد تاريخ إعداد التقرير

لم تنشأ أي أحداث أو ظروف بين نهاية السنة المالية وتاريخ هذا التقرير والتي قد تؤثر بشكل مادي على تفسير هذه البيانات المالية.

١٤,٧ نظرة عامة على تمويل المنح واستخدامها

وصل إجمالي مبلغ تمويل المنحة إلى ١٣٦,٦٨٢,٢٩٩ دولار أمريكي، مع إنفاق تراكمي قدره ٤٨,٣٢٠,٠٢٠ دولار أمريكي، مما يترك رصيد المنح عند ٩٠,١٤٠,٢٢٣ دولار أمريكي. ويبلغ معدل الامتصاص الإجمالي لجميع المنح ٣٥٪، مما يشير إلى المجالات التي تحتاج فيها معدلات الامتصاص إلى تحسين لضمان الاستخدام الفعال لأموال المنح.

وتأتي مصادر تمويل هذه المنح من جهات تمويلية متعددة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الدولي، وشركاء متعاونين آخرين. ويساهم الاتحاد الأوروبي بحصة الأغلبية من الأموال، حيث يمثل حوالي ٧٥,٦٪ من إجمالي مبلغ المنحة. ويوفر البنك الأفريقي للتنمية حوالي ٥,٣٪ من إجمالي التمويل، بينما يساهم البنك الدولي بحوالي ١٣,٢٪. ويساهم الشركاء المتعاونون الآخرون مجتمعين بحوالي ٥,٩٪ من إجمالي تمويل المنحة.

الشكل ٢٦: مصادر المنح

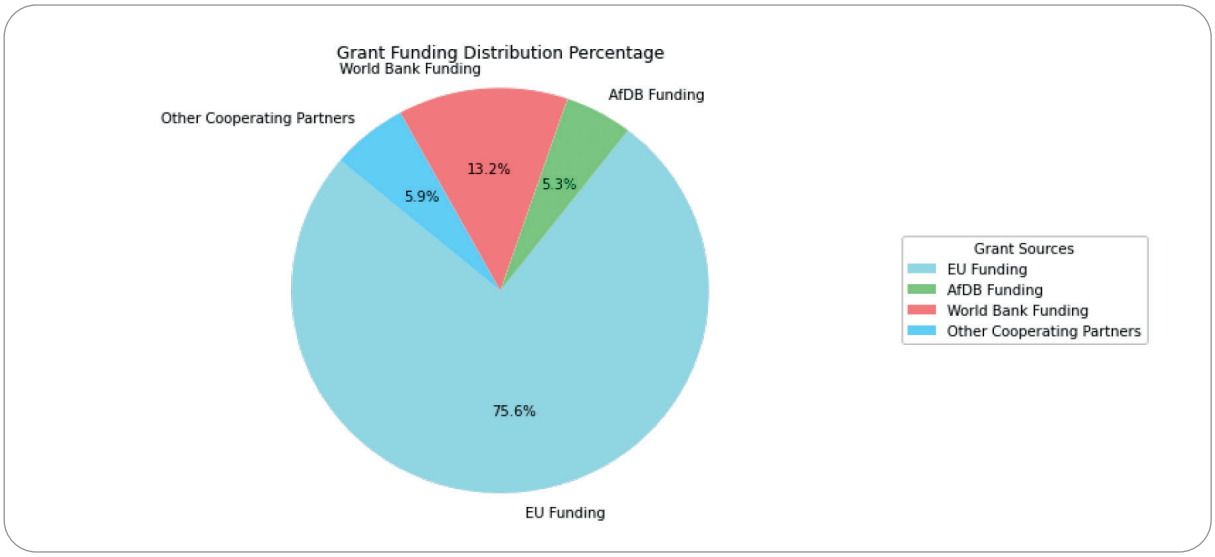

وتؤكد مصادر التمويل المتنوعة المذكورة أعلاه على أهمية الجهود التعاونية في دعم برامج التنمية المختلفة، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي المساهم الرئيسي. ومن الضروري الاعتراف بالجهود المشتركة لهذه الكيانات التمويلية في دفع التأثير الإيجابي والتنمية المستدامة عبر المشاريع والبرامج المدعومة.

٣

عمليات مؤسسات الكوميسا

شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية

شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية (شركة زيب–ري) هي مؤسسة تابعة للكوميسا، أنشئت بموجب اتفاقية وقعها رؤساء الدول والحكومات في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠ في مبابان، سوازيلاند (إسواتيني حالياً).

الموقعون والمساهمون

تشمل الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية أنجولا وبوروندي وجزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزمبيق ورواندا والصومال والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. ويقع المقر الرئيسي لشركة إعادة التأمين (زيب–ري) في نيروبي بكينيا، وتدير ثمانية مكاتب قطرية في أبيدجان وأديس أبابا وهراري وكمبالا والخرطوم وكيغالي وكينشاسا ولوساكا.

وتضم شركة إعادة التأمين (زيب–ري) حالياً ٤١ مساهماً، بما في ذلك ثماني حكومات (جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وموريشيوس ورواندا والصومال والسودان وزامبيا)، و١٣ شركة تأمين وإعادة تأمين مملوكة للحكومة، و١٦ شركة خاصة، ومؤسستين من مؤسسات الكوميسا (أمانة الكوميسا وبنك التجارة والتنمية)، ومؤسستين لتمويل التنمية (البنك الأفريقي للتنمية ومؤسسة التنمية الألمانية).

الرؤية والتفويض

تتمثل رؤية شركة إعادة التأمين (زيب–ري) في أن تصبح شركة إعادة تأمين رائدة في أفريقيا. ولتحقيق هذا الهدف، تركز الخطة الاستراتيجية الحالية للشركة على العديد من الأهداف التجارية الرئيسية، بما في ذلك تحديد وتطوير والحفاظ على نموذج نمو أعمال مستدام يركز على الربحية، وتعزيز قيمة المساهمين، وممارسة إدارة المخاطر السليمة والمساهمة في التنمية الاقتصادية لإقليم الكوميسا. كما تعمل الشركة مع الدول الأعضاء لتنفيذ سياسات تمكن من الوصول إلى خدمات التأمين وضمان الاحتفاظ بالأقساط، وتعزيز زيادة انتشار التأمين في الإقليم، وزيادة الاستثمارات داخل الإقليم.

أداء الأعمال والتمويل لعام ٢٠٢٣

أداء الاقتصادات الإقليمية

وفقاً لصندوق النقد الدولي، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٣ من ٤٪ في عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من الأداء الإيجابي في دول مختارة، إلا أن التباطؤ الاقتصادي في الأسواق المتقدمة والظروف المالية الصعبة لا تزال تؤثر على النشاط الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتظل أعباء الديون المرتفعة تشكل قضية رئيسية للعديد من الاقتصادات الأفريقية، حيث أفادت ٣٣٪ من الدول الأفريقية بنسب دين إلى الناتج المحلي الإجمالي تزيد على ٧٠٪ فوق حد ٦٠٪ لاستدامة الديون. وتؤدي أسعار الفائدة العالمية المتزايدة إلى استبعاد الدول الأفريقية من الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية لإعادة تمويل الديون، مما أدى إلى تفاقم الوضع.

أداء الشركة

ظل نمو أسواق التأمين ضعيفاً. وتمكنت الشركة من تسجيل نمو بنسبة ١١,٢٪ في إيرادات إعادة التأمين مقارنة بالعام السابق، مما يدل على مرونة ملحوظة على الرغم من تباطؤ الكتلة الاقتصادية الإقليمية. وظلت كينيا أكبر مساهم في أعمال الشركة في عام ٢٠٢٣، تليها زامبيا وأوغندا وزيمبابوي وتنزانيا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا. وظل الانضباط في الاكتتاب على رأس أولويات الشركة، وأدى قبول المخاطر الانتقائي إلى نسبة خسارة أكثر استقراراً.

وحققت الشركة ٢٣٨,١٣ مليون دولار أمريكي من إيرادات إعادة التأمين لعام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل نمواً بنسبة ١١,٢٥٪ من ٢١٤,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢. ويعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى الأعمال الجديدة من الأسواق الرئيسية، والتي سجلت معدلات نمو ثنائية الرقم. وحققت الشركة نتائج اكتتاب إيجابية في عام مالي اتسم بالضغوط المستمرة على أسعار الأقساط وخفض الأسعار وانخفاض معدل اختراق التأمين. وبلغت نتيجة خدمة التأمين في عام ٢٠٢٣ ٢٨,٩٣ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل نمواً بنسبة ٢٤,٢٥٪ من ٢٢,٨٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢.

الشكل ٢٧: إيرادات إعادة التأمين

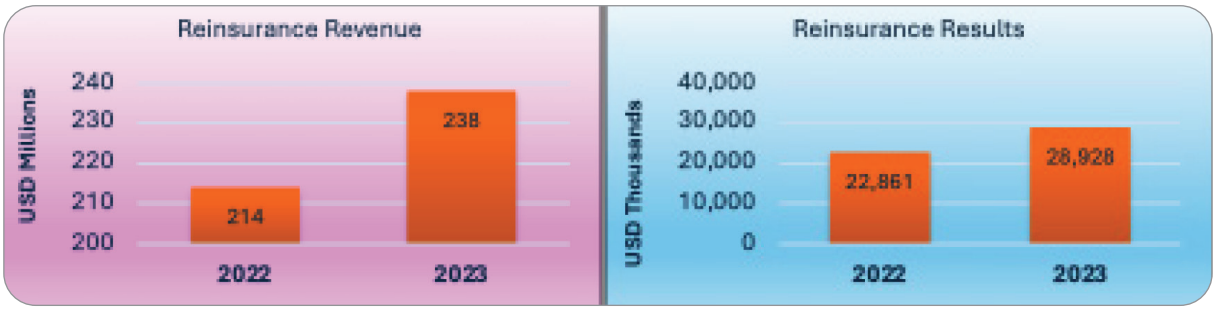

وسجلت الشركة أرباحاً بلغت ١٤,١٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، بانخفاض ٥٥٪ مقارنة بأرباح بلغت ٣١,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢. ويعود الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض دخل الاستثمار وتأثير خسائر الصرف الناشئة عن انخفاض قيمة العملات الأفريقية الرئيسية. وبلغت أموال المساهمين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ٣٣٦,٥٦ مليون دولار أمريكي مقابل ٣١٨,٠٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥,٨٪ ويرجع ذلك أساساً إلى رأس المال الجديد المستثمر في الشركة والأرباح المحتجزة من أرباح الفترة. وبلغ إجمالي أصول الشركة في عام ٢٠٢٣ ٤٨١ مليون دولار أمريكي.

الشكل ٢٨: أرباح الشركة وأصولها

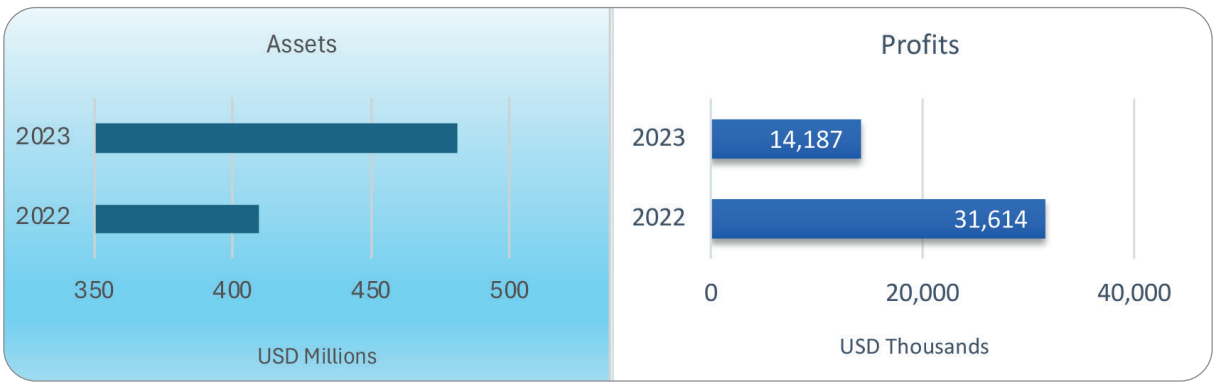

الجدول ٧: مؤشرات الأداء الرئيسية في عام ٢٠٢٣.

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
إيرادات إعادة التأمين	٢٣٨,١٣٤,١٤٦	٢١٤,٠٦٠,٢٥٨
مصاريف إعادة التأمين	١٤٠,٨٦٠,١٦٧	١١٣,٣٦٦,٩٨٩
نتائج إعادة التأمين	٢٨,٩٢٧,٥٩٤	٢٢,٨٦٠,٧٩٩
ربح السنة	١٤,١٨٧,٠٢٥	٣١,٦١٣,٧٥٦
إجمالي الأسهم	٣٣٦,٥٥٨,٨٩٠	٣١٨,٠٢١,٩٣٩
إجمالي الأصول	**٤٨١,٠٠٦,٢٤٩**	**٤٠٩,٥٨٧,١٣٠**

تقرير التنمية والأثر

تظل شركة إعادة التأمين (زيب-ري) ملتزمة بدعم النمو الإقليمي من خلال السياسات والأنشطة التي تعزز انتشار التأمين والابتكار والشمول المالي.

التجارة والتنمية والشمول المالي

في عام ٢٠٢٣، تعاونت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مع الحكومات الإقليمية لصياغة سياسات أسواق التأمين المستدامة والشمول المالي ونمو التأمين متناهي الصغر في مجال الزراعة.

دعم السياسات الإقليمية

حث المجلس الوزاري للكوميسا في اجتماعه الثالث والأربعين الدول الأعضاء على الاستفادة من الموارد الفنية التي توفرها شركة إعادة التأمين (زيب-ري)، بما في ذلك شركة "أكر أفريكا" المحدودة، لتطوير سياسات الشمول المالي. وتشارك شركة إعادة التأمين (زيب-ري) الآن في مبادرات الكوميسا للصمود الزراعي والمناخي لعام ٢٠٢٤.

المبادرات الخاصة بكل دولة

في الكونغو الديمقراطية، دخلت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) في شراكة مع شركة "أركا" لتحسين الاحتفاظ بأقساط إعادة التأمين وفئات التأمين الإلزامية لنظام التأمين الزراعي الوطني. وفي ملاوي، استثمرت الشركة في بناء القدرات واستكشفت تنفيذ نظام التأمين الزراعي الوطني مع المفاوضات الجارية حول إنشاء مكتب قطري. وفي زامبيا، دعمت الشركة تنفيذ قانون التأمين الجديد من خلال إشراك أصحاب المصلحة واللوائح الفرعية وإرشادات إعادة التأمين لعام ٢٠٢٤. كما تعاونت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مع الجهات التنظيمية لتحسين معايير الاكتتاب والقدرة الفنية في الأسواق الإثيوبية والتنزانية.

مبادرات التأمين متناهي الصغر

دعمت الشركة مبادرات الشمول المالي في الكونغو الديمقراطية وملاوي وزامبيا لتطوير أطر التأمين متناهي الصغر التي توفر التغطية لأكثر من ١٠ ملايين شخص غير مؤمن عليهم في هذه الدول. كما قدمت الشركة الدعم الفني لتطوير المخططات الزراعية الوطنية في الكونغو الديمقراطية وملاوي وتنزانيا، موطن أربعة ملايين أسرة مزارعة محتملة في حاجة إلى تأمين المحاصيل.

وفي زامبيا، دعمت الشركة برامج الأمن الغذائي التي شملت ملايين المزارعين ودفعت ما يقدر بنحو ١٢٠ مليون كواتشا زامبي (٤,٨ مليون دولار أميركي) في صورة خسائر المحاصيل. كما تعمل الشركة مع مؤسسة التمويل الدولية وحكومة زامبيا من خلال هيئة المعاشات والتأمين لتقديم الدعم الفني لتحسين التأمين المناخي. ومن المتوقع أن يكون التأثير المتوقع لهذا التمرين هو تصميم ما لا يقل عن ٣ منتجات و١,٥ مليون بوليصة تأمين، وسياسات جديدة تم تطويرها وتحسين الإطار التنظيمي ونقل المهارات داخل السوق.

التجارة الإقليمية

تدير شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مجمعات إعادة التأمين لبرامج البطاقة الصفراء للكوميسا وضمان العبور الجمركي الإقليمي التي تعزز التجارة الإقليمية من خلال التأمين على المركبات الآلية وضمانات الجمارك.

وفي عام ٢٠٢٣، تم إصدار ما مجموعه ٣٠٨,٨٤٤ بطاقة صفراء مما أدى إلى توليد أقساط إجمالية بلغت ١٧,٢٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة، مما يعكس نمواً بنسبة ٢٠,٣٪ في عدد البطاقات الصادرة و١٧٪ في الأقساط. وسجل مجمع إعادة التأمين دخلاً من الأقساط بلغ ٤,٧ مليون دولار أمريكي، بزيادة ٦٪ عن أقساط العام السابق البالغة ٤,٤ مليون دولار أمريكي. ونمت محفظة استثمارات المجمع بنسبة ١٥٪ في عام ٢٠٢٢ حيث ارتفعت من ١٨,٧٣٨,٩٢٣ دولاراً أمريكياً إلى ٢١,٤٦٨,٦٤٢ دولاراً أمريكياً. وسجل مجمع إعادة التأمين ربحاً قدره ٣,٨١٨,٧٥٢ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٢، بزيادة ١٥,١٪ مقارنة بالعام السابق. وترجع هذه الربحية القوية في المقام الأول إلى الأداء الفني القوي للمجمع في عام ٢٠٢٢.

وشهد مخطط إعادة التأمين الإقليمي للكوميسا إصدار أكثر من ١٢٣٨ سنداً في عام ٢٠٢٣، بقيمة ٧١٨,٦ مليون دولار أمريكي. وتم إصدار أكثر من ٤٠١,١٢٠ تصريح لنقل البضائع في الممر الشمالي، مما يمثل زيادة بنسبة ٢١,٣٪ مقارنة بالعام السابق. ويظل المخطط حيوياً في دعم التجارة داخل الكوميسا بقيمة تزيد على ١٠ مليارات دولار أمريكي في الممر النشط. وبلغ دخل أقساط مجمع إعادة التأمين الإقليمي للكوميسا لهذا العام ١,٠٧٨,٤٧٦ دولاراً أمريكياً، ونمت محفظة استثماراته بنسبة ٤٠,١٪ إلى ١,٩٨٧,٩٦٨ دولاراً أمريكياً. كما سجل مجمع إعادة التأمين الإقليمي للكوميسا ربحاً قدره ٣٥٧,٩١٤ دولاراً أمريكياً، بزيادة قدرها ٢٩,٨٪ عن العام السابق.

التكيف مع مخاطر المناخ والتخفيف من آثارها (برنامج DRIVE)

يعمل برنامج DRIVE على تعزيز قدرة الرعاة على الوصول المالي إلى تدابير التخفيف من آثار الجفاف ودعم تيسير تجارة الماشية. ويجري تنفيذ البرنامج حالياً في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال. وباعتبارها الجهة المنفذة للمكون الأول، خصصت شركة إعادة التأمين (زيب-ري) مبلغ ١٧٩ مليون دولار أمريكي لتوفير الخدمات المالية المتكاملة. وتشمل هذه الخدمات التأمين البارامتري على الجفاف، وحوافز الادخار، والحسابات الرقمية، ومبادرات محو الأمية المالية.

وكان للبرنامج تأثير إيجابي كبير على المجتمعات في منطقة القرن الأفريقي، حيث وفر لعدد ١,٦ مليون راعٍ إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. كما نجح في حشد أكثر من ٥٧٢ مليون دولار أمريكي من رأس المال الخاص لدعم مبادراته. ومن خلال هذه الجهود، نجح البرنامج في ربط أكثر من ٢٥٠٠ مجموعة رعوية بالأسواق، وتمكين التكيف مع المناخ، وتحسين إدارة القطعان، وتقديم استراتيجيات التخفيف للمجتمعات الرعوية.

التدريب وبناء القدرات – أكاديمية (زيب-ري)

تأسست الأكاديمية في عام ٢٠١٦، وتقوم بتدريب العاملين في مجال التأمين، وإجراء البحوث، وتطوير أدلة الاكتتاب، وتوجيه القادة الشباب. وتتعاون مع الهيئات التنظيمية والمعاهد الدولية والجمعيات المحلية لتلبية احتياجات التدريب. ومن إنجازاتها في عام ٢٠٢٣ ما يلي:

- تنمية العلامة التجارية: قامت الأكاديمية بتوسيع برامج التدريب عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي، وتطوير المناهج الدراسية، وإجراء البحوث ونشر نشرة إخبارية ربع سنوية. وتهدف الأكاديمية إلى أن تصبح المعهد الرائد في أفريقيا لموارد البيانات لصناعة التأمين؛
- تنفيذ برنامج الأكاديمية الرائد: في عام ٢٠٢٣، قامت الأكاديمية بتدريب ومنح شهادات لعدد ١٠٨ من المهنيين من خلال الندوات عبر الإنترنت وورش العمل، بما في ذلك برنامجها الرائد بعنوان الكفاءة في ممارسات إعادة التأمين قصيرة الأجل (PSTRP)؛
- بناء القدرات لبرنامج DRIVE: طورت الأكاديمية مناهج تدريبية وأدوات للتوعية لأصحاب المصلحة في مشروع DRIVE، واستخدمت هذه الأدوات لتدريب ٤٢٠٠ مشارك في جميع أنحاء كينيا والصومال وإثيوبيا؛
- مشروع التأمين المناخي: قدمت الأكاديمية التدريب وبناء القدرات لعدد ١٥٧ مشاركاً، مما أدى إلى زيادة الوعي حول التأمين على المؤشرات والمناخ بين المزارعين وأصحاب المصلحة؛
- بناء القدرات للجهات التنظيمية: نظمت الأكاديمية ورش عمل ولقاءات مع الجهات التنظيمية في تنزانيا والصومال لدعم الاستقرار المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات وسلوك السوق وتطوير التشريعات؛
- التعاون مع شركاء الصناعة: تعاونت الأكاديمية أيضاً مع مؤسسات مختلفة لتقديم التدريب المتخصص، وتعزيز مهارات الصناعة في التأمين الطبي والهندسي، وعيوب التأمين، والخطوط المالية.

تكنولوجيا التأمين

تهدف شركة إعادة التأمين (زيب–ري) إلى قيادة الابتكار التكنولوجي في سوق التأمين من خلال الاستثمارات الاستراتيجية وبناء القدرات والبحوث المتطورة.

وفي عام ٢٠٢٣، قامت الشركة باستثمارات كبيرة في تكنولوجيا التأمين لتحسين معالجة المطالبات وخدمة العملاء واكتشاف الاحتيال في صناعة التأمين في المنطقة. وأطلقت الشركة مجموعة من مراكز الابتكار، حيث احتضنت خمسة حلول من ٩٠ عرضاً، مع تقدم ثلاث شركات ناشئة إلى طرحها في السوق. ولم تخلق هذه المبادرة فرص عمل فحسب، بل زادت أيضاً من اهتمام السوق. كما واصلت الشركة شراكاتها مع مقدمي خدمات الاتصالات عن بعد، مثل Altron، لتحويل منتجات التأمين على السيارات. وأشارت ردود الفعل الإيجابية من البرنامج التجريبي إلى إمكانية خفض التكاليف وتحسين رضا العملاء.

وفي الختام، ركزت أهداف الأعمال والتأثير لشركة إعادة التأمين (زيب–ري) لعام ٢٠٢٣ على خلق قيمة للمساهمين، وتوفير القدرة لصناعة التأمين في الإقليم، وتعزيز مبادرات التأثير لتعزيز النمو والاستدامة الإقليمية. ويشمل ذلك دعم السياسات للحكومات، وتطوير السوق، والشمول المالي، والتقدم في مجال تكنولوجيا التأمين.

وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا

تأسست وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا في عام ٢٠٠٦ في القاهرة، مصر، وهي إحدى مؤسسات الكوميسا. وتتمثل مهمتها في وضع الكتلة الاقتصادية كوجهة رئيسية للمستثمرين الإقليميين والدوليين مع تعزيز الاستثمار الوطني في نفس الوقت من خلال أنشطة محددة في الترويج للاستثمار وتيسيره والدعوة إليه.

وفي عام ٢٠٢٣، قطعت الوكالة خطوات واسعة في تعزيز رؤية الإقليم كوجهة استثمارية مفضلة. وقد تحقق ذلك من خلال تنفيذ حملات تسويق رقمية مختلفة، وشراكات استراتيجية مع مؤتمرات دولية متعلقة بالاستثمار. وعلاوة على ذلك، ركزت الوكالة على تعزيز قدرات المسؤولين من وكالات الترويج للاستثمار الوطني في الدول الأعضاء ومراكز خدمة المستثمرين من خلال إجراء ورش عمل مختلفة لبناء القدرات الإقليمية وفعاليات تبادل الخبرات. وشملت الموضوعات الرئيسية التي تمت تغطيتها من بين أمور أخرى الحوافز الاستثمارية القطاعية، والموجة التالية من القطاعات بعد كوفيد-١٩ وتطوير أنظمة تتبع المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، أنتجت وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا أيضاً كتيبان من كتيبات الأعمال الخاصين بدولتين عضوين ومنشوراً إقليمياً حول فرص الاستثمار في الإقليم.

أنشطة بناء القدرات للدول الأعضاء بالكوميسا

- ندوة تبادل الخبرات والتواصل بين وكالات الترويج للاستثمار الوطني في الكوميسا: في فبراير ٢٠٢٣، نظمت الوكالة في العاصمة ماهي بسيشيل الإصدار الثاني من الندوة. وكان هذا الحدث بمثابة منصة حيوية لوكالات الترويج للاستثمار الوطني في الكوميسا لتبادل الخبرات الناجحة ومشاركة نماذج الأعمال وإقامة تعاون ثنائي ملموس فيما بينها. وحضر الندوة ٢٠ من الرؤساء التنفيذيين والمسؤولين من وكالات الترويج للاستثمار الوطني من ١٧ دولة عضو. والتزم رؤساء وكالات الترويج للاستثمار الوطني بالإجراءات والأولويات التالية لمؤسساتهم، بما في ذلك التعاون المشترك:
  - الحفاظ على سجل للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ومشاركة الممارسات الجيدة على منصة المعرفة لوكالة الاستثمار الإقليمية لتيسير الاستيعاب والتعلم بين الدول الأعضاء،
  - مواصلة المشاركة في أنشطة الترويج المشترك الثنائي ورسم خرائط القطاعات وسلاسل القيمة المشتركة ذات إمكانات الاستثمار العالية،
  - تشكيل فرق عمل داخلية ضمن هيئات تشجيع الاستثمار لضمان توحيد المعلومات وتحديثها وإدراج جهات اتصال رئيسية محدثة في بطاقة جهة اتصال مشروع خريطة الاستثمار،
  - مراجعة هياكل الحوافز وإعادة هيكلتها، حيثما أمكن، لتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وتستهدفها،
  - تعزيز التعاون بين الوكالات بشكل أكثر وضوحاً ومشاركة هذه التحديثات مع فريق وكالة التقييم الإقليمي للكوميسا؛
- مشاركة هيئات الاستثمار الوطنية في الكوميسا في ورش العمل المختلفة التي عقدت خلال الملتقى الاستثماري السنوي (AIM٢٠٢٣) في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. وقد غطت ورش العمل المواضيع التالية:
  - فرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال البيانات والأدوات الرقمية المبتكرة،

- وكالات الترويج السياحي في العصر الجديد: التوافق مع النظام العالمي المتغير (WAIPA)،
- مستقبل الترويج للاستثمار – NxtZones؛

- ندوة عبر الإنترنت لبناء القدرات الإقليمية حول الموجة التالية من القطاعات بعد كوفيد-١٩: قدمت هذه الندوة عبر الإنترنت لأكثر من ١٠٠ من الرؤساء التنفيذيين والمسؤولين في هيئات الاستثمار الوطنية في الكوميسا معلومات محدثة عن حالة القطاعات المختلفة بعد كوفيد-١٩. وسلطت الضوء على الاتجاهات الرئيسية التي تدفع النمو القطاعي بالإضافة إلى الفرص المتاحة لهيئات الاستثمار الوطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاحتفاظ به في هذه القطاعات؛
- برنامج بناء القدرات الإقليمية بشأن حوافز الاستثمار القطاعية: ركزت هذه الندوة عبر الإنترنت، التي حضرها ٧٩ مسؤولاً من وكالات الاستثمار الوطنية التابعة للكوميسا، على تبادل الحالات الناجحة من وكالات الاستثمار الإقليمية والعالمية. واكتسب المشاركون رؤى حول تقديم حوافز قطاعية فعالة وتنفيذها وتعلموا كيفية مراقبة فعاليتها في جذب المزيد من الاستثمارات؛
- فعالية تبادل الخبرات بين وكالة ترويج الاستثمار في إسواتيني ومجلس التنمية في رواندا: يسّر الحدث تبادل أفضل الممارسات في إنشاء وإدارة مراكز خدمة المستثمرين (مركز الخدمات الشاملة)؛
- تحديث مركز المعرفة للكوميسا: تم إثراء مركز المعرفة بعدد ٢٩ مورداً جديداً، بما في ذلك التقارير الإقليمية والدولية بالإضافة إلى مواد التدريب من ورش عمل بناء القدرات التابعة لوكالة الاستثمار الإقليمي للكوميسا.

إقليم الكوميسا كوجهة استثمارية جاذبة

في عام ٢٠٢٣، عملت وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا بشكل نشط على تيسير مشاركة وكالات الاستثمار الوطنية وممثلي الحكومات من الدول الأعضاء بالكوميسا في المنتديات الاستثمارية الدولية الرئيسية وتعزيز جهود التواصل الرقمي:

- المشاركة في الملتقى الاستثماري السنوي ٢٠٢٣: يسرت وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا مشاركة وكالات الاستثمار الوطنية وممثلي الحكومات في الدول الأعضاء بالكوميسا في منتدى الاستثمار الآسيوي ٢٠٢٣، الذي أقيم في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. وتميز الحدث بمشاركة فعالة من وكالات التنمية الوطنية من بوروندي والكونغو الديمقراطية ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل وأوغندا وزيمبابوي؛
- المشاركة في مؤتمر الاستثمار في أفريقيا (AFSIC ٢٠٢٣): دعمت وكالة الاستثمار مشاركة وكالات الاستثمار الوطنية في الكوميسا في مؤتمر الاستثمار في أفريقيا (AFSIC ٢٠٢٣) في لندن، المملكة المتحدة؛ حيث قامت الفعالية بتسليط الضوء على فرص الاستثمار في إقليم الكوميسا والترويج لها لدى المستثمرين والشركات المحتملة. وشاركت هيئات الاستثمار الوطنية التابعة للكوميسا بشكل نشط ونظمت العديد من قمم الاستثمار القطرية لمصر وإثيوبيا وموريشيوس ورواندا وسيشيل وزامبيا. وكنتيجة مباشرة لمؤتمر الاستثمار الأفريقي ٢٠٢٢، يعمل مجلس تنمية رواندا حالياً على إبرام صفقتين استثماريتين نشأتا عن مشاركته في الفعالية؛

- حملات تسويق رقمية خاصة بكل دولة: نفذت وكالة الاستثمار الإقليمية في الكوميسا حملات تسويق رقمية مختلفة خاصة بكل دولة لزيادة الوعي بين المستثمرين المحتملين حول جاذبية الدول الأعضاء بالكوميسا كوجهات استثمارية؛
- المشاركة الرقمية لأصحاب المصلحة: حافظت وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا على التواصل المستمر مع ١٠ آلاف من أصحاب المصلحة في الاستثمار الأجنبي المباشر في قاعدة بياناتها. ومن خلال النشرات الإخبارية الإلكترونية الفصلية ومنصة على الإنترنت، تلقى أصحاب المصلحة تحديثات مستمرة حول أنشطة وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا والتطورات التجارية المهمة في إقليم الكوميسا ودولها الأعضاء.

وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا كمركز معلومات للمستثمرين وأصحاب المصلحة في الاستثمار الأجنبي المباشر

- ملخص للاستثمار في الكوميسا ٢٠٢٣: حدد هذا المنشور أكثر من ٢٠٠ فرصة استثمارية في قطاعات مختلفة ذات أهمية استراتيجية للدول الأعضاء بالكوميسا. وقد تم دعم معظم المشاريع بوثائق كافية بما في ذلك دراسات الجدوى وتحليلات ما قبل الجدوى وأوراق مفاهيم المشروع؛
- أدلة عملية لممارسة الأعمال في جيبوتي: تم تطوير الدليل لتزويد المستثمرين بنظرة عامة على مناخ الاستثمار والأعمال في كل دولة. ويقدم الدليل معلومات أساسية للمستثمرين للنظر فيها أثناء عملية اتخاذ القرار؛
- خريطة الاستثمار في الكوميسا: كجزء من استراتيجيتها لتعزيز جهود الترويج للاستثمار، أطلقت وكالة الاستثمار الإقليمية في الكوميسا خريطة الاستثمار عبر الإنترنت للإقليم. وتتضمن الخريطة معلومات عن جميع فرص الاستثمار التي حددتها وكالات الاستثمار الوطنية للدول الأعضاء بالإضافة إلى ملفات تعريف كاملة لجميع الدول الأعضاء بالكوميسا. وتتناسب خريطة الاستثمار مع جهد أوسع لتعزيز منصة الحلول الرقمية الحالية، بهدف الترويج لفرص الاستثمار الحالية وتوليد العملاء المحتملين وزيادة الرؤية الإقليمية والدول الأعضاء وبالتالي المساهمة في أجندة تكامل الكوميسا.

معهد النقد بالكوميسا

منذ إنشائه، ركز معهد النقد بالكوميسا على تنفيذ برنامجين رئيسيين. البرنامج الأول هو برنامج التكامل النقدي للكوميسا الذي يتم تنفيذه من خلال إطار المراقبة الاقتصادية الكلية المتعددة الأطراف للكوميسا. ويتضمن ذلك تقييمات منتظمة لأداء الدول الأعضاء من حيث التقارب الاقتصادي الكلي. والهدف الأساسي من هذا التدخل هو ضمان جدوى واستدامة أجندة التكامل النقدي للكوميسا، وتعزيز منطقة الاستقرار الاقتصادي الكلي. والبرنامج الثاني هو خطة تطوير واستقرار النظام المالي للكوميسا. ويتضمن هذا البرنامج التقييم المنتظم لتطور الأنظمة المالية للدول الأعضاء. والهدف الرئيسي من هذا التدخل هو تحقيق التكامل المالي الإقليمي.

ولدعم تحسين الإدارة الاقتصادية الكلية والاستقرار المالي في الإقليم، أجرى معهد النقد بالكوميسا أنشطة مختلفة لتنمية القدرات بما في ذلك التدريب وورش العمل وأنشطة البحث الخاصة بكل دولة. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز برامج التكامل

النقدي والمالي في إقليم الكوميسا. وتتمثل المهام الرئيسية التي أنجزها معهد النقد بالكوميسا في عام ٢٠٢٣ فيما يلي:

أنشطة بناء القدرات

في عام ٢٠٢٣، أجرى معهد النقد بالكوميسا التدريبات التالية:

- تطبيق برمجيات القياس الاقتصادي على بيانات المسح المقطعي باستخدام بيانات الشمول المالي وتداعياتها على الاستقرار المالي؛
- تحليل أساسي لمختلف قنوات انتقال السياسة النقدية باستخدام إطار نمذجة التوازن العام الديناميكي العشوائي (DSGE)؛
- النمذجة والتنبؤ بالتقلبات في الأسواق المالية؛
- التطبيق العملي لمنهج الانحدار التلقائي للمتجه البايزي (BVAR) لتحليل آليات انتقال السياسة النقدية، باستخدام برنامج الترميز (R)؛
- الأدوات التحليلية لتقييم المخاطر في النظام المالي في الدول النامية؛
- تحليل وسيط لمختلف قنوات انتقال السياسة النقدية باستخدام إطار نمذجة التوازن العام الديناميكي (DSGE)؛
- تحليل أنظمة الدفع والترابط المصرفي ومخاطر النظام باستخدام تحليل الشبكة؛
- تطبيق الانحدار التلقائي للمتجهات اللوحية (PVAR) باستخدام برنامج تحليل تسجيل السلاسل الزمنية (RATS) في تحليل انتقال الصدمات إلى الاقتصاد؛
- تطبيقات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في مجال البنوك المركزية، بالتعاون مع البنك المركزي المصري.

أنشطة البحث

- إجراء دراسات بحثية خاصة بكل دولة والتحقق من صحتها، باستخدام موظفين من البنوك المركزية للدول الأعضاء، بشأن ما يلي:
  - تأثير تغير المناخ على الاستقرار المالي،
  - انتقال سعر الصرف إلى الأسعار المحلية، وتحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على مستويات الأسعار المحلية؛
- تنظيم ورش عمل للتحقق من صحة دليل المستخدِم لبازل ٣ والمراقبة الاحترازية الكلية؛
- نشر أوراق عمل معهد النقد بالكوميسا التالية بعد عملية مراجعة دقيقة من قبل الأقران:
  - تقييم قناة الإقراض لآلية انتقال السياسة النقدية في رواندا باستخدام البيانات اللوحية،
  - التحليل التجريبي لتأثيرات الصدمات الخارجية على متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة: حالة زامبيا،
  - تقييم قناة الإقراض المصرفي لآلية انتقال السياسة النقدية في زيمبابوي: تحليل البيانات اللوحة،
  - تحليل تجريبي لتأثيرات الصدمات الخارجية الرئيسية على مؤشرات الاقتصاد الكلي المختارة في موريشيوس،
  - تقييم قناة الإقراض في عملية انتقال السياسة النقدية في موريشيوس: الأدلة من البيانات اللوحية،

- نمذجة التأثيرات غير المباشرة لتقلب أسعار السلع الأساسية العالمية على الاستقرار المالي في زيمبابوي،
- ديناميكيات التضخم في زيمبابوي،
- آثار الصدمات الخارجية على الأداء الاقتصادي الكلي في ملاوي،
- تأثير تقلب مسار المنتجات الأساسية على الاستقرار المالي،
- التحليل التجريبي لتأثيرات الصدمات الخارجية الرئيسية على مؤشرات الاقتصاد الكلي المختارة في موريشيوس،
- نموذج وتوقع ديناميكية التضخم في الكونغو الديمقراطية: تطبيق لنماذج تصحيح الأخطاء الاتجاهية (VECM) وبوكس جنكينز؛

• الانتهاء من عملية مراجعة الأقران للأوراق البحثية حول المواضيع التالية بالتعاون مع خبراء من البنوك المركزية للدول الأعضاء:

- أسواق البنوك بين البنوك وفعالية السياسة النقدية،
- تأثير تطورات النظم المالية على استقرار النظام المالي؛

• بدأت عملية مراجعة الأقران للأوراق البحثية حول المواضيع التالية بالتعاون مع خبراء من البنوك المركزية للدول الأعضاء:

- سعر الصرف الحقيقي الفعال المتوازن وتنفيذ السياسة النقدية،
- تأثيرات التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي؛

• إعداد التقارير الخاصة التالية والتي تتوفر على موقعي الكوميسا والمركز الدولي للتكامل البحري:

- يظل خفض تكاليف تحويلات الأموال قضية سياسية بالغة الأهمية بالنسبة لأفريقيا،
- لماذا الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية مع وجود آثار نمو صغيرة يمكن اكتشافها فقط في الدول المنخفضة الدخل؟
- دورة التشديد النقدي وتداعياتها على اقتصادات إقليم الكوميسا،
- القضايا التشغيلية لتنفيذ إطار السياسة النقدية المستهدفة للتضخم؛

• أعد معهد النقد بالكوميسا التقارير الأخرى التالية والتي تتوفر على موقع المعهد:

- التطورات الاقتصادية الكلية في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٢،
- تنفيذ إطار تقييم الكوميسا لاستقرار النظام المالي في عام ٢٠٢٢،
- تحليل الصدمات الاقتصادية الكلية على اقتصادات دول الكوميسا،
- تقرير الاستقرار المالي على مستوى الكوميسا لعام ٢٠٢٢.

نظم معهد النقد بالكوميسا الاجتماعات النظامية التالية:

- اجتماع خبراء مكتب ٢٠٢٣ لمراجعة واستكمال مسودة النظام الداخلي للجنة محافظي البنوك المركزية في الكوميسا؛
- اجتماع فريق العمل المعني بمراجعة إطار تقييم الاستقرار المالي في الكوميسا وإعداد تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٢ لإقليم الكوميسا؛
- الاجتماع السابع عشر للجنة الفرعية لتنمية واستقرار النظام المالي في الكوميسا؛
- الاجتماع العشرون للجنة الفرعية للسياسات النقدية وسياسات الصرف؛
- اجتماع الخبراء للتحضير للاجتماع الثالث والأربعين لمكتب لجنة محافظي البنوك المركزية في الكوميسا؛
- الاجتماع السابع والعشرون للجنة المالية والشؤون النقدية بالكوميسا؛
- الاجتماع الثالث والأربعون لهيئة مكتب لجنة محافظي البنوك المركزية في الكوميسا؛
- الاجتماع السابع والعشرون للجنة محافظي البنوك المركزية للكوميسا.

شارك المعهد في المؤتمرات الإقليمية والقارية التالية:

- الدورة الخامسة والخمسون لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من ١٥ إلى ٢١ مارس ٢٠٢٣، أديس أبابا، إثيوبيا (عبر الإنترنت)؛
- الندوة القارية لعام ٢٠٢٣ لجمعية البنوك المركزية الأفريقية (AACB)، بتاريخ ١٥-١٧ مايو ٢٠٢٣، ياوندي، الكاميرون؛
- الاجتماع السنوي لعام ٢٠٢٣ لمجالس محافظي مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، بتاريخ ٢٢ – ٢٦ مايو ٢٠٢٣، شرم الشيخ، مصر؛
- الاجتماع الفرعي الثاني للجنة الضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة التابعة للجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، بتاريخ ٣١ مايو – ٢ يونيو ٢٠٢٣، أديس أبابا، إثيوبيا؛
- منتدى أعمال الكوميسا والقمة الثانية والعشرين لرؤساء دول وحكومات الكوميسا، بتاريخ ٧-٨ يونيو ٢٠٢٣، لوساكا، زامبيا؛
- اجتماع اللجنة التوجيهية لبرنامج المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٢٣، جزر القمر؛
- الاجتماع السادس للجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، بتاريخ ١٧ – ٢١ يوليو ٢٠٢٣، نيروبي، كينيا؛
- الحوار الخامس بين القطاعين العام والخاص بشأن الشمول المالي الرقمي في الكوميسا: نحو تشغيل نظام الدفع بالتجزئة الرقمي في الكوميسا، بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٣، ليلونجوي، ملاوي؛
- ندوة جمعية البنوك المركزية الأفريقية لعام ٢٠٢٣، بتاريخ ٣-٤ أغسطس ٢٠٢٣، ليفينغستون، زامبيا؛

- منتدى محافظي معهد الاقتصاد الكلي والإدارة المالية بشأن تغير المناخ وتأثيره على الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية، بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢٣، ليفينغستون، زامبيا.

شركة التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا

تعمل وكالة التأمين التجاري الأفريقي الآن تحت الاسم التجاري "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" الذي تم إطلاقه في يوليو ٢٠٢٣ خلال الاجتماع العام السنوي الثالث والعشرين للمساهمين في كيغالي، رواندا. وتعمل إعادة تسمية "التأمين التجاري الأفريقي" إلى "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" على التأكيد على التركيز المتزايد للمنظمة على التأثير التنموي للاستثمارات والتجارة في جميع أنحاء القارة، ومن ثم إدراج "الاستثمار والتنمية" في اسمها الجديد. وتهدف العلامة التجارية الجديدة "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" إلى إعادة التفكير في المخاطر من خلال تقديم تدخلات مالية ومبتكرة للتخفيف من المخاطر بالإضافة إلى توسيع قدرتها على تيسير التمويل من خلال طرق وحلول جديدة للتجارة والاستثمار داخل إفريقيا. والعلامة التجارية الجديدة جريئة وتقدمية، تتماشى مع مكانة المنظمة المتنامية كأكبر مزود للتأمين على الاستثمار والائتمان التجاري في القارة، بينما ترمز أيضاً إلى التفاؤل والحيوية في القارة.

ومنذ إنشائها كمبادرة من الكوميسا في عام ٢٠٠١، عمل "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" باستمرار على توسيع نطاق منتجاتها لتلبية الطلب المتزايد وحجم الاستثمار والتجارة المتزايد في أفريقيا. ومع تركيزها على تحسين تمويل التنمية في جميع الدول الأعضاء، فإنه اعتباراً من ديسمبر ٢٠٢٣، فإن رأس مال "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" القوي (٧٠٠ مليون دولار أمريكي في الأسهم) ومراكز الميزانية العمومية القوية (٩,٦ مليار دولار أمريكي إجمالي التعرض) يضع "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" كواحدة من أكبر مؤسسات تمويل التنمية وأكثرها استراتيجية في أفريقيا، ودعم الدول في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وقد كان الأداء المالي لشركة "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" في عام ٢٠٢٣ استثنائياً مع نمو كبير على أساس سنوي عبر مختلف المقاييس: ارتفعت الأرباح للعام بنسبة ٢٠٣٪، وإيرادات التأمين بنسبة ١٤٪، والتعرضات الإجمالية بنسبة ١٩٪، وإجمالي الأصول بنسبة ٢٧٪، وحقوق الملكية بنسبة ٢٥٪، ونتائج التأمين والاستثمار الصافية بنسبة ١٧٤٪.

وفي عام ٢٠٢٣، تجاوزت محفظة التعرض الإجمالي لشركة "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" ٩,٦ مليار دولار أمريكي من مشاريع التجارة والاستثمار التي تدعم الدول الأعضاء في قطاعات مثل الزراعة والغابات وصيد الأسماك والبناء والطاقة والغاز والأنشطة المالية والتأمينية والمعلومات والاتصالات والتصنيع والتعدين والمحاجر والنقل والتخزين وإمدادات المياه وتجارة الجملة والتجزئة.

وخلال العام قيد المراجعة، توسعت البصمة الجغرافية لشركة "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" وقاعدة العضوية في جميع أنحاء القارة بشكل كبير، لتشمل الآن ٢٤ دولة عضو أفريقية ودولة عضو غير أفريقية واحدة و١٣ مساهماً مؤسسياً. وفي عام ٢٠٢٣، رحبت شركة "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" بمساهمين جدد بما في ذلك حكومات أنجولا وبوركينا فاسو وتشاد ومالي وشركة التأمين اليابانية للاستثمار في الصادرات (NEXI) تحت الفئتين A و D٢

على التوالي. ومن المتوقع أن يقوم العديد من المساهمين المحتملين المعتمدين من الجمعية العامة السنوية بإنهاء متطلبات عضوية "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" الخاصة بهم قريباً. وتشمل هذه حكومات موريتانيا وموزمبيق وغينيا وتونس ومصر والبنك الألماني للتنمية (KfW). ومع هذا النمو المستمر للبصمة الإقليمية لـ"التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا"، يتم تشجيع جميع الدول الأعضاء بالكوميسا على الانضمام إلى "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" من خلال الانضمام إلى معاهدة "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" للاستفادة من عضويتها وضماناتها ومنتجات التأمين.

وعلى الرغم من الرياح الاقتصادية المعاكسة التي أعقبت جائحة كوفيد-١٩، حققت شركة أتيدي صافي ربح كبير بلغ ٥٢,٩ مليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس نمواً بنسبة ٦١٪ ونمواً في حقوق الملكية بنسبة ٢٥٪ خلال الفترة. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بحقوق الملكية الإضافية التي تلقتها الشركة من المساهمين من خلال العضويات الجديدة، وإعادة استثمار الأرباح، وزيادات رأس المال، ونمو بنسبة ٧٠٪ في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة مما أدى إلى زيادة صافي أقساط التأمين المكتسبة ودخل العمولات، وأخيراً نمو بنسبة ١٣٤٪ في الدخل المالي.

وتقديراً لقاعدة العضوية المتنامية في "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا"، وتنويع المحفظة الاستثمارية المحسّن، والأداء القوي في الاكتتاب، والربحية وكفاية رأس المال، تم رفع التصنيف الائتماني الاستثماري لـ"التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" إلى A+ مستقر من قبل S&P وإلى A٣ مستقر من قبل Moody's. وهذا يضع "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" بين المؤسسات المالية الأعلى تصنيفاً في إفريقيا من قبل وكالات التصنيف الدولية، وهو أداء رائع على الرغم من سياق التعافي الصعب بعد COVID-١٩ وبيئة التشغيل الصعبة.

واختتمت شركة "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" السنة المالية ٢٠٢٣ بنمو ٧٠٪ في إجمالي أقساط التأمين المكتوبة (GWP) بقيمة ٢٢٦,٢ مليون دولار أمريكي، بما يمثل ارتفاعاً من ١٣٣,٢ مليون دولار أمريكي في العام السابق. ولتعزيز مرونة أعمالها بشكل أكبر، نفذت "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" تدابير مضادة واستراتيجية مؤسسية جديدة (٢٠٢٣ – ٢٠٢٧). وفي عام ٢٠٢٣، شرعت المنظمة أيضاً في عدد من المشاريع بما في ذلك تحقيق مستويات أعلى من رأس المال مع رأس المال من المستوى ١ والمستوى ٢، وتنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٧ لتحديث دورات إعداد التقارير السنوية بأثر رجعي، وتعزيز التحول الرقمي لتحسين العمليات التشغيلية وأتمتتها وتحسين استراتيجية الاحتفاظ بإعادة التأمين لتحقيق تسعير أفضل، وحجز المطالبات والاستفادة من رأس مال المساهمين. كما تبنت "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" إطاراً استراتيجياً مرناً لتغير المناخ كجزء من نهج المنظمة في معالجة تغير المناخ ومسؤوليتها البيئية والاجتماعية والحوكمة الأوسع نطاقاً عبر الدول الأعضاء.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن الخطة الاستراتيجية للشركة الممتدة لخمس سنوات (٢٢٣ – ٢٠٢٧) تتوافق مع رؤية ورسالة ومهمة وقيم "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا"، وستركز على التحول التنموي والقوة والموثوقية (DTR^2). وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، بنى "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" أساساً تجارياً ومالياً قوياً لدعم نمو القارة، وحققت إنجازات مهمة، ليس فقط في توسيع قاعدة المساهمين السياديين والمؤسسيين، ولكن أيضاً في زيادة رأس المال

الأسهمي وتغطية الأعمال في جميع أنحاء إفريقيا. ونجحت هذه الإنجازات في وضع "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" في مكانة أكبر وأفضل وأكثر أهمية كما تصورناها في الأصل قبل خمس سنوات.

وفي عام ٢٠٢٣، أجرت "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" مراجعة شاملة لمعاهدتها والأدوات القانونية المرتبطة بها لمواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية. واعتمد مساهموها هذه المجموعة من المراجعات الأساسية في الاجتماع العام السنوي الثاني والعشرين الذي عقد في أكرا، غانا. وتشمل التغييرات التي تم إدخالها في معاهدة "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" إعادة تصنيف فئات الأسهم، وتشكيلة منقحة لمجلس الإدارة تتضمن ما يصل إلى مديرين مستقلين. وتم نشر النسخة المنقحة من معاهدة "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" ويمكن الوصول إليها على موقع "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" على الإنترنت.

التوصيات

بفضل الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء بالكوميسا والمساهمون المؤسسيون ومؤسسات التمويل الإنمائي، أصبحت الشركة في وضع جيد لمواصلة لعب دورها المضاد للتقلبات الدورية كميسر للإقراض الخاص والمتعدد الأطراف في قطاعات التنمية الرئيسية مثل الصحة والتعليم والطاقة والبنية الأساسية. ويشكل هذا الدعم أهمية حيوية لتعزيز التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي في مختلف الدول الأعضاء.

ومع تبنينا لهوية العلامة التجارية الجديدة للشركة، فإننا ملتزمون بتجديد التزامنا تجاه الدول الأعضاء بالكوميسا والاستفادة من هذه الفرصة من أجل:

- دعوة جميع الدول الأعضاء بالكوميسا التي لم تصبح بعد أعضاء في "التأمين على تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا" للانضمام إليها من خلال الانضمام إلى معاهدتها؛ حيث توفر العضوية إمكانية الوصول إلى الفوائد والفرص، مثل الضمانات المصممة خصيصاً ومنتجات التأمين المصممة للتخفيف من مخاطر التجارة والاستثمار والمخاطر السياسية في أفريقيا؛
- نحث الدول الأعضاء بالكوميسا التي تأخرت في سداد مستحقاتها على تيسير استرداد المطالبات السيادية التي دفعتها الشركة نيابة عنها. ونطلب من هذه الدول الأعضاء اتخاذ الترتيبات اللازمة لسداد الشركة دون مزيد من التأخير، وفاءً بالتزاماتها في العضوية، وبما يتماشى مع وضع الشركة كدائن مفضل كما تم منحها للمؤسسة من خلال التصديق البرلماني على معاهدة الشركة من قبل الدول الأعضاء.

معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية

معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية، المعروف سابقاً باسم معهد الكوميسا للجلود ومنتجات الجلود، هو منظمة حكومية دولية أنشئت بموجب ميثاق وقعه رؤساء دول ١٧ دولة عضو بالكوميسا في عام ١٩٩٠.

ويهدف المعهد إلى تيسير تطوير قطاع الجلود في أفريقيا من خلال تنفيذ التدخلات التي تهدف إلى ترقية القطاع من إنتاج وتصدير المواد الخام إلى إنتاج وتصدير المنتجات النهائية.

وتتمثل رؤية معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية في أن يكون المركز الأول للتميز في أفريقيا لقطاع الجلود التنافسي عالمياً. وتتمثل مهمته في دعم الدول الأعضاء وربط الشركاء والشركات والمؤسسات لتحقيق القيمة المضافة والاستدامة والقدرة التنافسية في قطاع الجلود من خلال تبادل المعرفة والابتكار. وتوجه استراتيجية ٢٠١٦-٢٠٢٥ عمل معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية بما يتماشى مع ركائز التنمية في السوق المشتركة.

وفي عام ٢٠٢٣، تولى المعهد أنشطة مختلفة في بناء القدرات، والتنمية المؤسسية، وربط الأسواق فيما بين الشركات. وتساهم هذه الأنشطة بشكل مباشر في الركائز الاستراتيجية الأربعة للكوميسا: تكامل الأسواق، والتكامل الإنتاجي، ومسائل النوع، والإدماج الاجتماعي.

ومن أهم الأنشطة التي أنجزها معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية في عام ٢٠٢٣ ما يلي:

التصميم والحرفية والجاهزية للتصدير: لدعم نمو التجارة بين الدول الأفريقية في المنتجات ذات القيمة المضافة التي تغطي كل من الإنتاج والتكامل في السوق، نفذ معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية الأنشطة التالية:

دورة تدريبية للمدربين في تصميم وتطوير منتجات الإكسسوارات: بالتعاون مع أكاديمية الموضة الشهيرة (Accademia Della Moda) من إيطاليا، أجرى معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية تدريباً متخصصاً للغاية في التصميم وتطوير المنتجات مستعينة بالمعرفة والخبرة الواسعة من صناعة الأزياء الأوروبية. ويهدف التدريب إلى: تخريج مصممين ومديري صناعة أزياء مؤهلين تأهيلا عاليا قادرين على الارتقاء بتصنيع المنتجات الجلدية النهائية التنافسية للأسواق المحلية والتصديرية. وقام معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية بتدريب ١٥ مصمماً من بوروندي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا والسودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وسيعمل هؤلاء المدربون الخمسة عشر على نقل مهاراتهم إلى ما لا يقل عن ٢٠ شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في كل دولة عضو في عام ٢٠٢٤. ويعد التركيز على تصميم وتطوير المنتجات أمراً بالغ الأهمية لإضافة القيمة وإنتاج السلع الجلدية المصممة. وسوف يساعد التدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحسين جودة التصاميم وبالتالي تعزيز قدرتها على الوصول إلى الأسواق.

مسابقة تصميم المواهب الشابة في أفريقيا ٢٠٢٣: نظم معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية، بالشراكة مع مجلس الجلود والصلال الأمريكي (LHCA)، مسابقة تصميم المواهب الشابة في أفريقيا، والتي شهدت مشاركة ٤٥ مصمماً شاباً من الدول الأعضاء في معهد أفريقيا للجلود. والفعالية هي جزء من حملة تسويقية عالمية بعنوان "الجلد الحقيقي يبقى مختلفاً"، الذي يحتفل بتنوع الجلد وجماله ومتانته واستدامته. وتهدف المسابقة إلى إشراك وتثقيف المصممين الشباب والمؤثرين حول تاريخ الجلود وتطبيقاتها وخصائصها المستدامة. ومن خلال هذه المبادرة، يرغب المعهد في الاعتراف بالإبداع والحرفية والابتكار ومكافأته، فضلاً عن خلق سفراء لاستخدام الجلود، والذين سيؤثرون على مجموعات أقرانهم وصناعات الأزياء والتصميم على نطاق واسع. وتوفر المسابقة نقطة انطلاق مجزية للمصممين المبتدئين، وتشجع تطوير العلامات التجارية الأفريقية التي تقودها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتدافع عن مفهوم "نمط الموضة البطيء" بدلاً من "الموضة السريعة" الضارة والعُرضة للتخلص منها.

ويمثل معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية القارة الأفريقية في هذه الحملة العالمية. وفي عام ٢٠٢٤، ستتوسع المنافسة لتشمل أفريقيا بأكملها في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وهذا من شأنه أن يعزز من مكانة معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية كلاعب قارّي وعالمي في صناعة الأزياء الجلدية؛

التدريب على تصميم الأحذية والمنتجات الجلدية والحرفية والاستعداد للتصدير: أجرى اتحاد الصناعات الجلدية في أسمرة تدريباً لعدد ٣٠ شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في إريتريا في مجال تصميم الأحذية والمنتجات الجلدية والحرف اليدوية والاستعداد للتصدير. وتعد هذه المبادرة جزءاً من عمل اتحاد الصناعات الجلدية في جميع أنحاء الإقليم لتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تصميم وتصنيع منتجات جلدية صديقة للبيئة وعصرية وعالية الجودة تلبي اتجاهات الموضة والمعايير الدولية.و يعد التدريب أمراً بالغ الأهمية لوضع إقليم الكوميسا كمنتِج للجلود ويساهم في نمو التجارة البينية داخل إفريقيا في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

تعزيز مجموعات الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر سلسلة قيمة الجلود: أعطى المعهد الأولوية لتطوير مجموعات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مختلف الدول الأعضاء لتحفيز نمو الشركات من خلال الاستفادة من اقتصاديات الوفورات من العمل المشترك وتعزيز استخدام المرافق والآلات المشتركة. ويعتبر تطوير المجموعات هو أحد المبادرات الرائدة لمعهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية، وهو مستمر منذ عام ٢٠١٣. وخلال الفترة قيد الاستعراض، نفذ معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية الأنشطة التالية:

- تم تدريب ثمانين مشاركاً من سلسلة قيمة الجلود وثمانية وعشرين مسؤولاً حكومياً من أربع دول أعضاء (إريتريا وملاوي ورواندا وأوغندا) على تصميم المجموعة وإنشائها والحوكمة؛
- تم تدريب ما مجموعه ١٢٠ مؤسسة للجلود من أربع دول أعضاء (إريتريا وملاوي ورواندا وأوغندا) على تشكيل المجموعات؛
- أنشأ التحالف الشعبي الأفريقي، بالتعاون مع الدول الأعضاء، مجموعات في أسمرة بإريتريا، وبلانتير بملاوي، وكيغالي برواندا، وكمبالا بأوغندا.

المعارض التجارية والوصول إلى الأسواق: يعد ربط الأسواق أمراً بالغ الأهمية لركيزة تكامل الأسواق في الكوميسا. والمعهد لديه أنشطة مستمرة لتعزيز التجارة داخل أفريقيا والعالم، والتي تنفذها سنوياً. وقد نفذ المعهد الأنشطة التالية خلال الفترة قيد الاستعراض:

- تيسير مشاركة تسع مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم من تسع دول أعضاء –بوروندي، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وملاوي، ورواندا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي– في معرض الجلود الأفريقي الذي أقيم في أديس أبابا، إثيوبيا؛
- عرضت أربع عشرة شركة صغيرة ومتوسطة الحجم من كينيا وإثيوبيا منتجاتها في المعارض التجارية التي أقيمت في أديس أبابا، إثيوبيا، ونيروبي، كينيا؛
- تم تدريب ٦٠ شركة من كينيا وإريتريا لتحسين مهاراتهم في إدارة سلسلة التوريد والتسويق والاتصال بالسوق؛
- رعاية وتيسير مشاركة أربعة منتجين للجلود من إثيوبيا لعرض منتجاتهم في معرض التجاري "إثيوبيا تامريت"

-بمعنى (دع إثيوبيا تنتج)- الذي نظمته وزارة الصناعة في جمهورية إثيوبيا الفيدرالية في أديس أبابا، إثيوبيا. ويعد معرض "إثيوبيا تامريت" جهداً وطنياً لإنشاء صناعة تصنيع تنافسية من خلال حل التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها القطاع بطريقة مستدامة ومتكاملة وشاملة؛

- بالشراكة مع مشروع BAHAVANA World، قام المعهد بتيسير اجتماع افتراضي للشركات الصغيرة والمتوسطة المختارة من كينيا وأوغندا لزيادة الوعي حول توقعات المشترين في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالسلع الجلدية من أفريقيا؛
- تيسير مشاركة الدول الأعضاء في المنتدى الاستشاري الإقليمي للاتحاد الدولي للملكية الصناعية كفرصة لعرض منتجاتها؛
- رعاية مشاريع مملوكة للنساء من إثيوبيا للمشاركة في "معرض بيجنا ميرت" لتعزيز الروابط الإنتاجية والتسويقية؛
- في إطار برنامج (ريكامب-٣)، قام المعهد بتدريب ٥٦ موظفاً على تطبيق المعايير الخاصة بسلسلة قيمة الجلود، بما في ذلك تصميم عمليات تشطيب الجلود وإنتاج منتجات جلدية متوافقة مع المعايير التنظيمية ومعايير السلامة في السوق. وتم اختيار الموظفين المدربين من ١٤ دولة من دول الكوميسا: بوروندي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وأوغندا والسودان وزامبيا وزيمبابوي والكونغو الديمقراطية وإسواتيني ومدغشقر وموريشيوس.

تطوير المناهج: يعتمد عمل المعهد على نموذج Triple Helix، الذي يعزز التعاون بين القطاعات العام والخاص والأكاديمي لدفع عجلة الابتكار والتطوير. وعلى مر السنين، دعم المعهد المؤسسات في الدول الأعضاء لتطوير المناهج الدراسية حول تقنيات الجلود. وخلال الفترة قيد الاستعراض، نفذ المعهد الأنشطة التالية:

- تدريب ١٢ مسؤولا وثمانية من صناع القرار الحكوميين على مراجعة المناهج وتطويرها بالتعاون مع مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني في رواندا.

خطة العمل والتطوير المتكامل لقطاع الجلود: بالإضافة إلى تعزيز المهارات الفنية، يركز برنامج المعهد أيضاً على تعزيز الجانب المادي للأعمال من خلال دعم المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتطوير وتنفيذ خطط الأعمال في عملياتها اليومية. وعلى نفس المنوال، نفذ برنامج المعهد الأنشطة التالية خلال الفترة قيد الاستعراض:

- تطوير وإثبات صحة خطة عمل استوديو التصميم الساتلي ومركز الاحتضان في زامبيا لإدارة المرافق بشكل فعال وكفء؛
- تيسير صياغة مبادرة التنمية المتكاملة لقطاع الجلود في زامبيا. وقد تم تصميم هذا النهج المتعدد المؤسسات لتنمية قطاع الجلود في زامبيا لتحسين التعاون وتحسين استخدام الموارد.

تعزيز الوصول إلى الجلود الجاهزة للشركات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين: تماشياً مع الركيزة الاستراتيجية لتكامل الإنتاج في الكوميسا، قام المعهد بتدريب الحرفيين على معالجة الجلود النهائية باستخدام عوامل دباغة قائمة على الخطة لتقليل الفجوة في الجلود المدبوغة نباتياً على مستوى الإنتاج اليدوي. وتنتج المواد النباتية نفايات أقل خطورة من مواد الدباغة بالكروم القائمة على المواد الكيميائية، وبالتالي تعزيز الاستدامة والمسؤولية البيئية. وتساعد جهود بناء القدرات هذه

في معالجة تحدي الإنتاج المحدود للجلود النهائية على مستوى الإنتاج اليدوي مع خلق فرص العمل في إقليم الكوميسا وتعزيز نمو المنتجات الجلدية الحرفية التي تهم صناعة السياحة. ولقد استفاد العديد من دول الكوميسا من هذا المشروع الجاري على مر السنين. وخلال الفترة قيد الاستعراض، نفذ المعهد الأنشطة التالية:

- تدريب ٤٥ من المدابغ الحرفية على تقنيات الدباغة النباتية، من بينهم ٢٠ (١٨ رجلاً، وامرأتان) تم تدريبهم في كينيا، بينما تم تدريب ٢٥ (٢٢ رجلاً، و٣ نساء) في بوروندي.

مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا – صوت القطاع الخاص

مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا هو منظمة تتشكل عضويتها من الأعمال التجارية وتضم مجموعة متنوعة من الشركات والجمعيات من الإقليم. وباعتباره الهيئة الإقليمية العليا للقطاع الخاص ومجتمع الأعمال في إقليم الكوميسا، يعمل مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا وفقاً للرؤية المتمثلة في "تعزيز المنظمة إقليمياً للتقدم عالمياً" والرسالة المتحورة حول "جعل المنظمة رائدة في القطاع الخاص في أفريقيا، وبالتالي تعزيز الصناعات التنافسية والمترابطة للمشاركة بفاعلية في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال الدعم والمناصرة وتيسير الأعمال وتنمية المشاريع".

وفي عام ٢٠٢٣، ركز المجلس على تعزيز تعبئة الموارد من خلال توسيع قاعدة أعضائه وتعزيز استدامته المالية، ووضع الأجندة الإقليمية لدعم الأعمال ومناصرتها.

ويوضح هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا بين يناير وديسمبر ٢٠٢٣ استناداً إلى ركائز الخدمة الأربعة للمجلس، ألا وهم وضع سياسة الأعمال ودعمها ومناصرتها، وتنمية الأعمال، وتوسيع قاعدة العضوية، والتنمية المؤسسية، بالإضافة إلى المشاريع المختلفة مثل مشروع الشمول المالي الرقمي ومشروع اتحاد الصناعات الألمانية. وعلى وجه الخصوص، نفذ المجلس الأنشطة التالية في عام ٢٠٢٣:

١,١. وضع سياسة الأعمال وتأييدها

١,١,١. مجموعات عمل مجلس الأعمال التجارية: منصة لتقديم الدعم والتأييد

في عام ٢٠٢٣، عقد المجلس العديد من اجتماعات مجموعات العمل القطاعية، بما في ذلك اجتماعات مجموعة عمل خدمات الرعاية الصحية والدوائية، ومجموعة عمل التصنيع ومجموعة عمل التبغ، وقدمت مجموعات العمل القطاعية توصيات من شأنها أن تشكل أجندة دعم الأعمال ومناصرتها في الإقليم لعام ٢٠٢٤، وتمثلت التوصيات الرئيسية فيما يلي:

- تأسيس وكالة أدوية الكوميسا؛
- إجراء دراسة لتقييم صناعة الأدوية في إقليم الكوميسا؛
- وضع استراتيجية إقليمية لصناعة الأدوية في إقليم الكوميسا؛
- تعزيز التصنيع التعاقدي للمنتجات الصيدلانية فيما بين الدول الأعضاء؛
- وضع مقترحات لتحسين نظام المعايير داخل الكوميسا؛

- متابعة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمبادرة التجارة الموجهة باستمرار، بما في ذلك تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية؛
- الانخراط مع الأطراف المعنية في وضع دراسة لإثراء نظام التتبع والتعقب الإقليمي في إقليم الكوميسا؛
- تنفيذ توصيات الدراسة الخاصة بإطار مكافحة التجارة غير المشروعة في إقليم الكوميسا.

١,١,٢. الأجندة الإقليمية لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا لعام ٢٠٢٣ لدعم الأعمال وتأييدها

خلال العام قيد الاستعراض، نشر المجلس الأجندة الإقليمية لدعم الأعمال ومناصرتها لعام ٢٠٢٣ التي تعتبر إطاراً أساسياً يوجه جهودها في مجال الدعم والمناصرة، وترتكز الأجندة على أربعة ركائز، ألا وهم تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتحسين إدارة الحدود وتيسير التجارة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التكامل الإقليمي والاتفاقيات التجارية القارية والدولية. وتُجري بالفعل الاستعدادات لوضع الأجندة الإقليمية المقبلة لدعم الأعمال التجارية ومناصرتها في عام ٢٠٢٤.

١,٢. دراسات حول إطار مكافحة التجارة غير المشروعة في إقليم الكوميسا وتأشيرة الأعمال

- دراسة حول مقترحات السياسات لإنشاء إطار لمكافحة التجارة غير المشروعة في إقليم الكوميسا:

بفضل الدعم الفني المُقدم من برنامج "رايز" للاتحاد الأوروبي وأفريقيا، نشر المجلس تقريراً يتضمن مقترحات السياسة لإثراء عملية وضع إطار عمل لمكافحة التجارة غير المشروعة في إقليم الكوميسا، والخطوة التالية المتوقعة هي نشر التقرير وتوزيعه على أجهزة صنع السياسات بالكوميسا للنظر فيه.

- دراسة حول وضع مخطط تأشيرة أعمال الكوميسا للدول الأعضاء:

يتعاون المجلس مع أمانة الكوميسا لإجراء دراسة حول تطوير مخطط تأشيرة أعمال الكوميسا الفعال والعملي للدول الأعضاء الذي من شأنه أن يسهل حركة رجال الأعمال داخل إقليم الكوميسا، مع الأخذ في الاعتبار وجود بروتوكولين قائمين بالفعل قيد التطبيق للنظر في حركة الأشخاص داخل الإقليم.

ويتوقع المجلس أن تساعد نتائج هذه الدراسة في صياغة حل من شأنه أن يسهل حركة رجال الأعمال داخل إقليم الكوميسا إلى حد كبير.

١,٣. حلقة العمل الخاصة بمنظمة الجمارك العالمية للتوعية بقواعد المنشأ الخاصة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

في ١٩ يوليو ٢٠٢٣، استضاف المجلس بدعم من برنامج قواعد المنشأ الإفريقية التابع للاتحاد الأوروبي ومنظمة الجمارك العالمية حلقة عمل إقليمية افتراضية لمدة يوم واحد حول قواعد المنشأ الخاصة باتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية. وهدفت الحلقة إلى تعزيز فهم الأطراف المعنية وتطبيقهم لهذه القواعد في إقليم الكوميسا، واتفق المشاركون في الحلقة على

تنظيم جلسة تدريبية لمتابعة تدريب المدربين.

١,٤. منتدى الأعمال التجارية بالكوميسا السادس عشر

في ٧ يونيو ٢٠٢٣، عقد المجلس بالتعاون مع أمانة الكوميسا وحكومة جمهورية زامبيا منتدى الأعمال التجارية بالكوميسا السادس عشر بلوساكا في زامبيا، والذي كُلل بالنجاح. وقدم المنتدى الذي يحمل شعار: "التكامل الاقتصادي من أجل إقليم كوميسا مزدهر مرتكز على الاستثمار الأخضر وإضافة القيمة والسياحة"، منصةً للحوار بين القطاعين العام والخاص لمناقشة الفرص والتحديات في إقليم الكوميسا والتدابير اللازمة لمعالجتها، وقُدمت نتائج المنتدى على هيئة إعلان الأعمال التجارية بالكوميسا لعام ٢٠٢٣ إلى مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الكوميسا الثاني والعشرين بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٢٣. وتتمثل إحدى نقاط العمل الرئيسية المستخلصة من القمة في وضع استراتيجية إقليمية لتنمية القطاع الخاص في إقليم الكوميسا.

ويعرب المجلس عن تقديره لأمانة الكوميسا على الدعم المالي المقدم من خلال برنامج تنافسية الشركات الإقليمية والوصول إلى الأسواق في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.

١,٥. تنمية الأعمال التجارية

١,٥,١. بوابة مرصد التجارة الإفريقية

نظم مجلس الأعمال التجارية بالتعاون مع مركز التجارة الدولي وأمانة الكوميسا وغرف التجارة في الدول الأعضاء حلقات عمل حول استخبارات السوق في إطار بوابة مرصد التجارة الأفريقية. وقدم برنامج تنافسية الشركات الإقليمية والوصول إلى الأسواق الدعم إلى هذه الأنشطة في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.

وكان الهدف الأساسي من هذه الحلقات هو توفير معلومات عن السوق لمجتمع الأعمال في دول أعضاء الكوميسا المُختارة. وأدى بدء التبادل التجاري بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى زيادة الطلب على معلومات السوق الدقيقة. وتقدم بوابة مرصد التجارة الإفريقية بيانات محدثة وموثوقة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الأعمال والسياسات ورصد تنفيذ الاتفاقيات وأثرها.

وأقيمت حلقة العمل التدريبية لمرصد التجارة الأفريقية في ثمانِ دول أعضاء بالكوميسا، وهم زامبيا وملاوي وإثيوبيا ومصر وإسواتيني وزيمبابوي وكينيا ورواندا. وفي المجمل، تلقى ٥٠٠ رائد أعمال من هذه البلدان تدريباً على استخبارات السوق.

١,٥,٢. أنشطة الترويج التجاري – المعارض التجارية

شارك مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا بالتعاون مع أمانة الكوميسا في أربعة معارض تجارية دولية أقيمت في زامبيا ورواندا وكينيا وأوغندا. ويشكل هذا الانخراط جزءاً من استراتيجية التواصل التي يتبناها المجلس للوصول إلى مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية الرئيسية والتفاعل معهم، بما في ذلك رجال الأعمال وصناع السياسات والمؤسسات التعليمية والباحثين والطلاب وعامة الناس.

وفي هذه المعارض التجارية، قدم مجلس الأعمال التجارية منصات مختلفة للتواصل بين الشركات وإنشاء العلامات التجارية والتعريف بها من خلال المعارض. ووفر منتدى الأعمال فرصاً للشركات للتواصل وبناء علاقات جديدة. ومكنت هذه الفعاليات المجلس من رفع الوعي بين مجتمع الأعمال والأطراف المعنية حول مهمتهم واختصاصاتهم وتحديد الأعضاء المحتملين.

١,٦. العضوية والتواصل

١,٦,١. التواصل

خلال الفترة قيد الاستعراض، عمل مجلس الأعمال على تيسير التواصل الفعال وتوفير الخدمات المتعلقة بالأعمال التجارية من خلال الإنخراط المستمر لأعضائه ومجتمع الأعمال الأوسع في إقليم الكوميسا.

١,٦,٢. توسيع قاعدة العضوية

أجرى المجلس حملة عضوية واحدة في رواندا أسفرت عن تحديد عضوين محتملين وتعيين أربعة أعضاء جدد.

ولإبقاء مجتمع الأعمال على اطلاع بأحدث المعلومات التجارية، سيواصل المجلس نشر المعلومات المتعلقة بالتجارة والأعمال عبر البريد الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي، ويظل تحديد أعضاء المجلس الجدد والاحتفاظ بهم وتعينهم سواء بشكل عام أو لمجموعات العمل أولوية رئيسية.

١,٦,٣. زيادة الانتشار

يواصل مجلس الأعمال التجارية تعزيز تواجد علامته التجارية وانتشارها في الدول الأعضاء ومجتمع الأعمال بطرق مبتكرة مثل استخدام المنصات. وفي عام ٢٠٢٣، عزز المجلس من انتشار مشاريعه بين المستفيدين والأطراف المعنية من خلال الدعاية الواسعة على منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر ولينكد-إن وإنستغرام) ورسائل البريد الإلكتروني التي تحتوي على معلومات تهم مجتمع الأعمال، وشوركت أكثر من ٢٠ قطعة من المحتوى المتعلق بالأحداث والتدريبات والاجتماعات مع مجتمع الأعمال بهدف تعزيز الانتشار.

١,٧. التنمية المؤسسية

١,٧,١. تعيين موظفين جدد

في عام ٢٠٢٣، عين المجلس العديد من أعضاء فريق العمل، ويضم المجلس موظفاً للشؤون التنظيمية وموظفاً للمشتريات في إطار مشروع الشمول المالي الرقمي، ووظف ثلاثة متدربين في إطار برنامج التدريب الداخلي.

١,٧,٢. بناء قدرات الموظفين

منحت مؤسسة بيل وميليندا جيتس بالتعاون مع معهد الحدود الرقمية منحاً دراسية لموظفي مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا لحضور دورات قصيرة مختلفة في التمويل الرقمي والمجالات ذات الصلة، ولا يزال هذا التدريب مستمراً على الرغم من أن معظم موظفي المجلس أنهوا بعض الدورات وحصلوا على شهاداتهم.

ودعم اتحاد الصناعات الألمانية أيضاً تنمية قدرات موظفي المجلس، مما سهّل عليهم الالتحاق بدورات قصيرة مختلفة تركز على مجالات متنوعة، والتحق اثنان من الموظفين بدورات اللغة الفرنسية بينما لا يزال آخرون في انتظار الالتحاق بدورات أخرى.

١,٧,٣. الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٤ – ٢٠٢٦

كان مجلس الأعمال التجارية يعمل على وضع اللمسات الأخيرة على خطة استراتيجية مدتها ٣ سنوات للفترة ٢٠٢٤–٢٠٢٦ بناءً على الخطة الاستراتيجية السابقة التي امتدت خمس سنوات خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢. ويتزامن هذا الانتقال بين الخطط مع توحيد الأسواق الأفريقية المستمر، وأُدرجت الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢ في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٤–٢٠٢٦.

وتهدف الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٤–٢٠٢٦ إلى تعزيز التزام المجلس ونهجه في معالجة مسائل الأعضاء، بما في ذلك تعيين الأعضاء والاحتفاظ بهم، وتحسين تقديم الخدمات، وتوسيع قاعدة العضوية والتواصل. وتركز الخطة أيضاً على إعادة هيكلة منصات الأعضاء مثل مجموعات العمل وتتضمن وضع خطة الاستدامة، وهي مصممة لمساعدة المجلس في تعزيز قاعدة أعضائه، وتحسين تلبيته لاحتياجات الأعضاء وتعزيز القدرة المؤسسية.

١,٧,٤. الأداء المالي

تقوم قاعدة إيرادات مجلس الأعمال التجارية في الأساس على رسوم اشتراك عضوية الأعضاء الرئيسيين والشركات بالإضافة إلى رسوم الرعاية والإدارة المُحصلة من المشاريع. وشهد عام ٢٠٢٣ زيادة بسيطة في معدل مساهمات الأعضاء الرئيسيين من ٣٣٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٣٧٪ في عام ٢٠٢٣.

وعلى النقيض من ذلك، انخفضت مساهمات الأعضاء المؤسسيين انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالهدف من ٧٩٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٧٣٪ في عام ٢٠٢٣، وارتفع إجمالي الإيرادات من الأعضاء الرئيسيين والأعضاء المؤسسيين والرعاية من ٦٨٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٧٤٪ في عام ٢٠٢٣ بفضل قوة مدفوعات الرعاية الكاملة لمنتدى الأعمال الذي عقد في يونيو ٢٠٢٣.

٢. برنامج الشمول المالي الرقمي

٢,١ إثبات مفهوم منصة المدفوعات الفورية الشاملة للتجزئة الرقمية في الكوميسا

انعقد الحوار الخامس بين القطاعين العام والخاص لمؤسسات التمويل التنموي في الكوميسا في ٢٥ يوليو ٢٠٢٣ في ليلونجوي بملاوي لمناقشة تقرير خطة التشغيل. وهذه وثيقة محورية لتعزيز تنفيذ مخطط المدفوعات بالتجزئة للكوميسا في جميع أنحاء الإقليم. ويحدد التقرير الاستراتيجية والإطار التشغيلي والمتطلبات وترتيبات الحوكمة، ومواءمة إدارة المخطط مع الأهداف الإقليمية. ونتيجة لهذا الحوار، تكونت ثلاث مجموعات عمل متخصصة تتألف من خبراء قانونيين وتنظمين وتجاريين وفنيين ومعايير. وتمر منصة المدفوعات الفورية الشاملة للتجزئة الرقمية في الكوميسا الآن بمرحلة تطوير حاسمة، إذ تجري الاستعدادات للاختبار الشامل من خلال إثبات المفهوم المخصص للممر التجاري بين مالاوي وزامبيا، ويعمل إثبات المفهوم على تقييم جدوى الحل المقترح قبل طرحه على نطاق واسع. وقد أُحرز تقدم كبير في عدة نواحٍ من ضمنهم التعاقد مع مقاول وبدء نشر منصة إثبات المفهوم التي من المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية نوفمبر ٢٠٢٣.

لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

يأتي تفويض لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بموجب لائحة تنظيم المنافسة بالكوميسا بتعزيز المنافسة وتشجيعها داخل السوق المشتركة. وتضطلع اللجنة بولايتها من خلال منع الممارسات التجارية التقييدية وغير العادلة والمضللة والاحتيالية التي تعيق كفاءة عمل الأسواق، ومعالجتها. وتشارك اللجنة وتتعاون بانتظام مع الدول الأعضاء من خلال برامج التوعية والتأييد. وعموماً، فإن هذا الالتزام بتعزيز المنافسة واستمرارها أمر بالغ الأهمية في النهوض بخطة التكامل الإقليمي.

وقد نُفذت أنشطة اللجنة لعام ٢٠٢٣ في أعقاب برنامج العمل السنوي لعام ٢٠٢٣ الذي وضعته اللجنة بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للجنة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. ويوجز الملخص التالي التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأنشطة:

١,١ الهدف الاستراتيجي: تحديد السلوك الضار بالمنافسة في السوق

تتمثل أهداف اللجنة في إطار هذا الهدف في التقييم الفعال وفي الوقت المناسب لعمليات الاندماج والممارسات التجارية التقييدية لمنع الممارسات التي تضر بالمنافسة في الإقليم. وتسعى اللجنة إلى تعزيز حماية المستهلك وتعزيز مراقبة السوق للكشف عن انتهاكات المنافسة وحقوق المستهلك.

٢,٢. التقييم الفعال وفي الوقت المناسب لقضايا المنافسة

عمليات الاندماج والاستحواذ

في عام ٢٠٢٣، تلقّت اللجنة تسعة وثلاثين (٣٩) طلب اندماج، ودرست واحداً وثلاثين (٣١) طلباً خلال الفترة القانونية المحددة بـ ١٢٠ يوماً كما هو منصوص عليه في اللائحة ووافقت عليها. ورُفِضَت عملية واحدة. وكما هو موضح في الشكل ٢٩، أثرت عمليات الاندماج التي جرى تقييمها والموافقة عليها من قبل اللجنة على جميع الدول الأعضاء في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الشكل ٢٩: عدد عمليات الاندماج حسب الدول الأعضاء المتأثرة - ٢٠٢٢ و٢٠٢٣

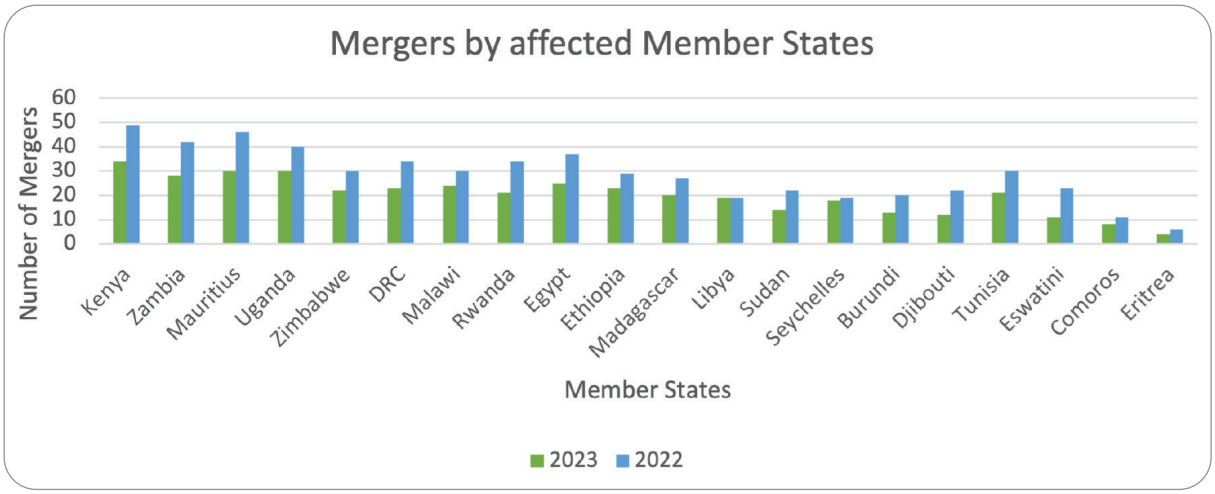

وتشمل الدول الأعضاء الخمس الأكثر تأثراً في عام ٢٠٢٣ كينيا وموريشيوس وزامبيا وأوغندا ومصر. وكانت جزر القمر وإريتريا الأقل تأثراً.

وفي إطار أبرز الأحداث الرئيسية المتعلقة بنشاط الاندماج في عام ٢٠٢٣، سجلت اللجنة موافقتها الثانية على إجراءات تصحيحية بشأن تصفية الاستثمارات وأول حظر تصدره. وشملت عملية الاندماج التي وافقت عليها اللجنة والخاضعة للتصفية شركة هاينكين العالمية بي في (هاينكين) وشركة ناميبيا بروريز المحدودة (NBL) ومجموعة ديستل القابضة (ديستل)، وشملت عملية الاندماج المحظورة شركة أكزو نوبل ان في (أكزو نوبل) بصفتها الشركة المستحوذة وكلاً من شركة كانساي بلاسكون شرق أفريقيا للممتلكات المحدودة، وشركة كانساي بلاسكون الأفريقية المحدودة بصفتيهما الشركتين المستحوذ عليهما. ولم تقدم الأطراف المندمجة إجراءً تصحيحاً فعالاً لمعالجة الشواغل التي حددتها اللجنة.

٢,٣ الممارسات التجارية التقييدية

في عام ٢٠٢٣، واصلت اللجنة التحقيق في القضايا، بموجب المادة ٢٢، التي جرى ترحيلها من عام ٢٠٢٢؛ حيث حققت في سبع قضايا وتوصلت إلى حكم نهائي بشأنها. وتلقت اللجنة شكويين بموجب المادة ٢١ وطلباً واحداً للحصول على ترخيص في قطاع الطيران بموجب المادة ٢٠. ويوضح الشكل ٣٠ اتجاهات التحقيقات التي أجرتها اللجنة في قضايا الممارسات التجارية التقييدية في عام ٢٠٢٣.

الشكل ٣٠: عدد قضايا الممارسات التجارية التقييدية حسب كل دولة عضو

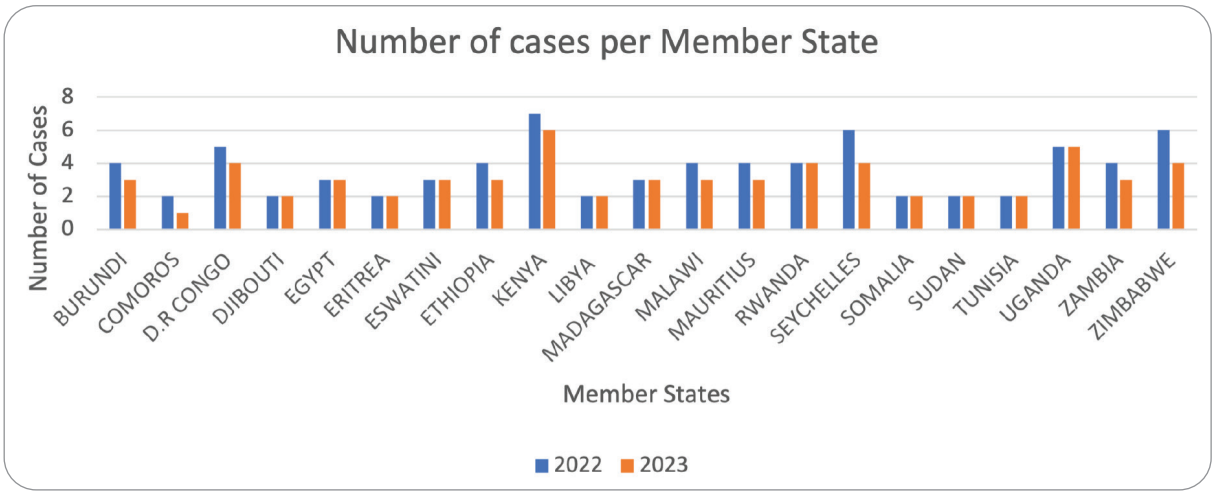

ويبين الشكل ٣٠ أن معظم قضايا الممارسات التجارية التقييدية التي عالجتها اللجنة وقعت في كينيا، تليها أوغندا. كما تأثرت كل من سيشيل ورواندا والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي بعدد كبير نسبياً من القضايا، بينما كانت جزر القمر الأقل تأثراً.

ومن أبرز ما خلصت إليه اللجنة وانتهت منه في وقت لاحق انتهاك كل من الاتحاد الأفريقي لكرة القدم (CAF) ومجموعة بي-إن الإعلامية (BeIN) للمادة ١٦ من اللائحة. وأثارت اللجنة الشواغل التالية:

- أدى عدم وجود عملية مناقصة مفتوحة لمنح حقوق البث التلفزيوني المدفوع لمسابقات الاتحاد الإفريقي لكرة القدم إلى منع المنافسة في السوق المشتركة أو تقييدها أو اختلالها، أو جميع ما سبق؛
- بالنظر إلى أن المنافسات التي يجريها الاتحاد الأفريقي لكرة القدم كانت تقام سنوياً أو نصف سنوياً، فإن مدة اتفاقيات مجموعة بي-إن الحصرية كانت طويلة بشكل غير متناسب وزادت من احتمال الهيمنة على السوق؛
- كان النطاق مفرطاً للحقوق الإعلامية بموجب اتفاقيات مجموعة بي-إن الإعلامية إلى جانب عدم وجود عملية مناقصة مفتوحة ومدة الاتفاقيات، وبالتالي فمن المحتمل أن يكون قد أدى إلى منع المنافسة واختلالها بشكلٍ كبيرٍ في الأسواق ذات الصلة.

وقد فرضت اللجنة غرامة قدرها ٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي على كل من الاتحاد الأفريقي لكرة القدم ومجموعة بي-إن الإعلامية للإخلال بالمادة ١٦ (١) من اللائحة. وقدم الطرفان عدداً من التعهدات بمعالجة شواغل اللجنة، بما في ذلك وقف جميع الحقوق الإعلامية الممنوحة لمجموعة بي-إن الإعلامية بموجب الاتفاقيات وكذلك فيما يتعلق بعملياتها في السوق المشتركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. علاوة على ذلك، سيمنح الاتحاد الأفريقي جميع الحقوق الإعلامية الحصرية المستقبلية للمنافسات التي يجريها الاتحاد في السوق المشتركة بناءً على عملية مناقصة مفتوحة تتسم بالشفافية وعدم التمييز وذلك باستخدام معايير موضوعية.

التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء

تتعاون اللجنة، في إطار مهامها، مع السلطات الوطنية للمنافسة في الدول الأعضاء في مجال إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك، وذلك أساساً من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع السلطات الوطنية للمنافسة في الدول الأعضاء. وتركز مذكرات التفاهم

هذه، من بين أمور أخرى، على تبادل المعلومات وبرامج التوعية والدعوة المشتركة، والأهم من ذلك التعاون في مجال الإنفاذ. وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أبرمت اللجنة مذكرات تفاهم مع ١٦ دولة عضو. وبالإضافة إلى توقيع مذكرات التفاهم، تتولى اللجنة وضع أطر تنفيذية لتيسير تنفيذها بسلاسة. وشملت الإنجازات الرئيسية في عام ٢٠٢٣ توقيع مذكرات تفاهم مع مجلس المنافسة ومكافحة الاحتكار في ليبيا، وهيئة حماية المستهلك في زيمبابوي، واللجنة الأفريقية للطيران المدني، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (إسكوا).

٢,٤ تعزيز حماية المستهلك في السوق المشتركة

التحقيق في شكاوى المستهلكين

في عام ٢٠٢٣، حققت اللجنة في ثمانِ قضايا للمستهلكين، بانخفاض عن ٢٠ قضية في عام ٢٠٢٢. وامتدت هذه القضايا الثماني عبر قطاعات اقتصادية مختلفة بما في ذلك التصنيع والمستحضرات الصيدلانية والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل ٣١: عدد قضايا المستهلكين لكل دولة عضو

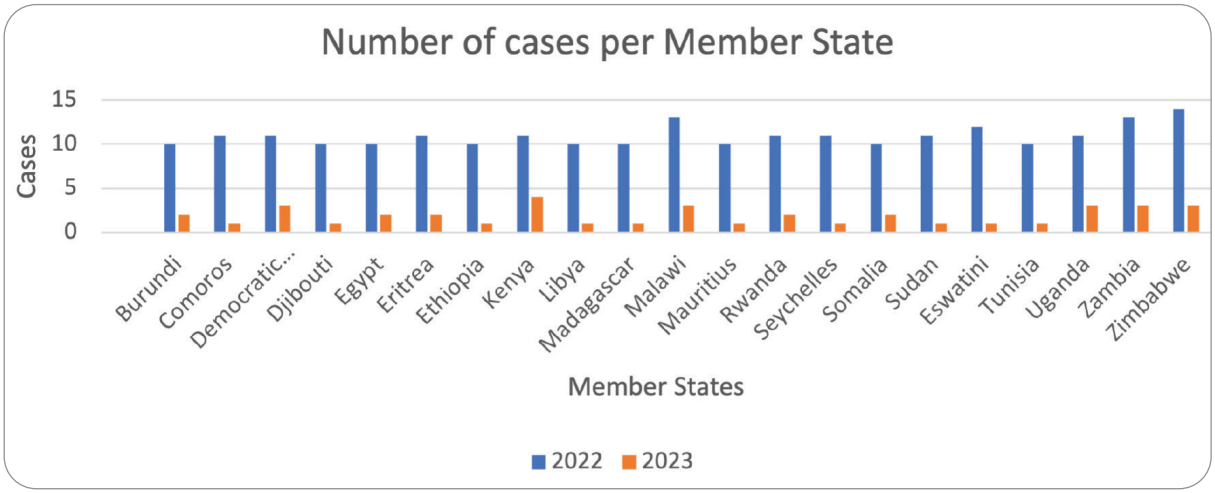

ويوضح الشكل (٣١) أنه كان هناك أربع قضايا مستهلكين في عام ٢٠٢٣ تتعلق بكينيا، تليها ثلاث قضايا في الكونغو الديمقراطية وملاوي وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي على الترتيب. ويمثل ذلك تحولاً مقارنةً بعام ٢٠٢٢ عندما حدثت غالبية القضايا في زيمبابوي وملاوي وزامبيا.

ومن أبرز ما أنجزته اللجنة حل قضيتين تتعلقان بالخطوط الجوية الإثيوبية. ففي القضية الأولى، حصل الركاب السودانيون على تعويض عن الممتلكات المسجلة التالفة والمفقودة. وفي القضية الثانية، اتخذت شركة الطيران خطوات لتعويض ركاب درجة رجال الأعمال الذين مُنعوا من دخول صالة رجال الأعمال في مطار كاموزو في ليلونغوي بملاوي. وبعد إشراك شركة الطيران، أبدت اللجنة رضاها عن الخطوات المتخذة وأغلقت القضايا. ولغرض حماية المستهلكين من المنتجات غير الآمنة، أصدرت اللجنة أيضاً تنبيهات للمستهلكين بشأن شركة ندولا للجير المطفأ، وشراب ناتوركولد للسعال.

٢,٥ تعزيز البحوث

في عام ٢٠٢٣، أجرت اللجنة دراسات عن الأسواق الزراعية وشاركت في دراسة منتدى المنافسة الأفريقي بشأن عمليات الاندماج في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وعتبات الهيمنة.

مرصد السوق: في عام ٢٠٢٣، دخلت اللجنة في شراكة مع مركز المنافسة والتنظيم والتنمية الاقتصادية التابع لجامعة جوهانسبرغ لإجراء المرحلة الثانية من مرصد السوق، وهي دراسة تركز على أسواق الأسمدة والزيوت النباتية. وتسلط النتائج الضوء على أن البلدان الأفريقية لا تزال مستوردة صافية للأغذية في حين أن لديها إمكانية لزيادة الإنتاج الزراعي بشكل كبير. والغذاء في المدن الأفريقية باهظ الثمن، حيث ترتفع أسعاره في المتوسط بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالمناطق النامية الأخرى في العالم. وقد أسهمت الصدمات العالمية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بما في ذلك في أسواق الأسمدة والزيوت النباتية. كما تُظهر نتائج الدراسة أن الحواجز غير الجمركية والسياسات الحكومية تزعزع استقرار الأسواق وترفع أسعار المواد الغذائية في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي، ويتفاقم ذلك التأثير بسبب آثار تغير المناخ. ويهيمن عدد قليل من الأطراف الرئيسية الفاعلة على أسواق الأسمدة والزيوت النباتية ويتمتعون بهوامش ربح ضخمة على حساب المزارعين الذين لا يكسبون سوى القليل مقابل منتجاتهم بسبب نقص مرافق التخزين على الرغم من أهميتها في تحسين النظم الغذائية. ويؤدي ارتفاع أسعار المدخلات، لا سيما الأسمدة، إلى إضعاف برامج الدعم الحكومي. ونتيجة لذلك، فإن الفقراء هم الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وللتصدي لهذه التحديات، توصي الدراسة بزيادة التعاون في الأسواق الزراعية بين المنافسة الإقليمية والوطنية والدولية، والدعوة إلى تعزيز تغيير السياسات، والمراقبة المستمرة للأسواق والأسعار، ومراجعات الاندماج باستخدام نهج سلسلة القيمة ومراجعات ما بعد الاندماج.

٢,٦ الهدف الاستراتيجي: تعزيز الإنفاذ

تعزيز الإطار القانوني وتعزيز الامتثال

خلال عام ٢٠٢٣، أجرت اللجنة مراجعة لقواعدها المالية وقواعد المشتريات والقواعد المتعلقة بإجراءات تعيين مجالس الإدارة، والتي وافق عليها الاجتماع الرابع والأربعون للمجلس الوزاري للكوميسا في نوفمبر ٢٠٢٣.

تعزيز القدرة على إنفاذ لائحة المنافسة بالكوميسا من قبل المسؤولين المكلفين بالنظر في القضايا في الوكالات الوطنية لحماية المنافسة والمستهلكين

في عام ٢٠٢٣، قدمت اللجنة المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأعضاء لدعم سلطاتها الوطنية المعنية بالمنافسة. وركزت المساعدة على تطوير الأدوات المناسبة للتشغيل الفعال للسلطات الوطنية المعنية بالمنافسة وتنفيذ تشريعات المنافسة الوطنية. وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة الدعم إلى بوروندي وجيبوتي وإثيوبيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وأوغندا ورواندا وزامبيا.

٢,٧ الهدف الاستراتيجي: التأييد والتعاون الاستراتيجي

تعزيز ظهور اللجنة

اضطلعت اللجنة بأنشطة التأييد والتوعية في شكل تعاون دولي وتوعية وتكوين لشبكات التواصل. ولتحقيق هذا الهدف، نُفّذَت الأنشطة التالية في عام ٢٠٢٣:

- المؤتمر الصحفي السنوي للكوميسا؛
- الاحتفال بالأيام العالمية للمنافسة وحقوق المستهلك مع الدول الأعضاء؛
- الحضور والمشاركة في المعارض التجارية في مصر وزيمبابوي؛
- ورشة عمل المراسلين التجاريين؛
- الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء اللجنة؛
- تدريب المحامين على إخطارات الاندماج بموجب لائحة الكوميسا؛
- تيسير اجتماعات لجنة حماية المستهلك في الكوميسا وعقدها؛
- تمويل المؤتمر العالمي للمستهلكين وحضوره والمشاركة فيه، وهو المؤتمر الذي عقد في أفريقيا للمرة الأولى؛
- المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال غرس الأشجار والتبرع لإعصار «فريدي» المداري من قبل اللجنة وموظفيها.

٢,٨ التعاون الاستراتيجي

في عام ٢٠٢٣، شاركت اللجنة في الفعاليات الاستراتيجية التالية:

- حوار رؤساء هيئات المنافسة في أفريقيا، فبراير ٢٠٢٣؛
- أسبوع أفريقيا – الاتحاد الأوروبي، فبراير ٢٠٢٣؛
- مؤتمر بومانز الحادي عشر لقانون المنافسة الأفريقي، ٢٣-٢٤ فبراير ٢٠٢٣؛
- اجتماع الربيع لرابطة المحامين الأمريكية بشأن مكافحة الاتحادات الاحتكارية، مارس ٢٠٢٣؛
- مؤتمر الرابطة القانونية في زامبيا، أبريل ٢٠٢٤؛
- الشبكة الدولية لإنفاذ حماية المستهلك، مايو ٢٠٢٣؛
- اجتماع لمناقشة الحوار الأفريقي حول حماية المستهلك، يونيو ٢٠٢٣؛
- المنتدى العربي الرابع للمنافسة، مايو ٢٠٢٣؛
- المنتدى الاقتصادي الأوروبي الآسيوي، يوليو ٢٠٢٣؛
- اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد، يوليو ٢٠٢٣؛
- اجتماع الهيئات الإقليمية المعنية بالمنافسة، يوليو ٢٠٢٣؛
- ندوة عبر الإنترنت لهيئة المنافسة في الجماعة الكاريبية حول حماية المستهلك، يونيو ٢٠٢٣؛

- المكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي بالجنوب الأفريقي، سبتمبر ٢٠٢٣؛
- المؤتمر السنوي السابع عشر حول قانون واقتصادات وسياسات المنافسة الذي تنظمه لجنة تنظيم المنافسة لجنوب أفريقيا، سبتمبر ٢٠٢٣؛
- المؤتمر السنوي العام لشبكة المنافسة الدولية، أكتوبر ٢٠٢٣؛
- اجتماع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك) بشأن حماية المستهلك؛
- المؤتمر السنوي لمنتدى المنافسة الأفريقي، أكتوبر ٢٠٢٣؛
- المشاركة في معرض التجارة البينية الأفريقية الثالث، نوفمبر ٢٠٢٣؛
- الفعالية المشتركة بين الكوميسا والمؤسسات التابعة لها ولجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا، يونيو ٢٠٢٣؛
- مؤتمر قمة الكوميسا ومنتدى الكوميسا للأعمال التجارية، يونيو ٢٠٢٣؛
- حوار الكوميسا الخامس للشمول المالي الرقمي بين القطاعين العام والخاص، يوليو ٢٠٢٣؛
- معتكف الرؤساء التنفيذيين للكوميسا، أبريل ٢٠٢٣؛
- اجتماع الكوميسا السابع والعشرين للشؤون القانونية والاجتماع الرابع والأربعين للجنة الحكومية، نوفمبر ٢٠٢٣.

محكمة عدل الكوميسا

تأسست محكمة العدل للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (محكمة عدل الكوميسا) في عام ١٩٩٤ بموجب المادة ٧ من معاهدة الكوميسا كجهازمن أجهزة الكوميسا. وتتمثل الوظيفة الأساسية للمحكمة في دعم سيادة القانون من خلال تفسير وتطبيق معاهدة الكوميسا.

وتتألف المحكمة من دائرتين: الدائرة الاستئنافية التي تضم خمسة قضاة، ودائرة أول درجة التي تضم سبعة قضاة. ويقوم بتنسيق عملياتها اليومية قلم المحكمة برئاسة مسجل المحكمة.

وانعقدت المحكمة وفصلت في أربع جلسات في ٢٠٢٣، وواصلت عملها في بناء قدرات قضاتها وكادر موظفيها وذلك من خلال تيسير حضورهم ومشاركتهم في التدريبات وحلقات العمل والمؤتمرات وفي تنظيم ندوة عامة.

وكان عام ٢٠٢٣ هو العام الثالث لاستراجية محكمة عدل الكوميسا متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١ – ٢٠٢٥؛ حيث أضطُلع في هذا العام بأنشطة عديدة تهدف لتحقيق الأهداف التي تنص عليها الاستراتيجية متوسطة الأجل والتي يرد فيما يلي تلخيصٌ لها مع الإشارة لتحديات التنفيذ.

إقامة العدل

تظل إقامة العدل هي الوظيفة الأساسية للمحكمة. واستمعت المحكمة في عام ٢٠٢٣ إلى القضايا التالية وفصلت فيها:

- الالتماس رقم ١ لعام ٢٠٢٢ الناشئ عن الاستئناف رقم ٢ لعام ٢٠٢٢، وهو شركة أجيليس المحدودة ضد جمهورية موريشيوس وثلاثة آخرين؛

- الالتماس رقم ٢ لعام ٢٠٢٢ الناشئ عن المرجع رقم ١ لسنة ٢٠١٩، وهو شركة أجيليس المحدودة ضد جمهورية موريشيوس وأربعة آخرين؛
- قضية التحكيم رقم ١ لسنة ٢٠٢٣.

التعزيز المؤسسي

خطت المحكمة في العام ٢٠٢٣ خطوات ملحوظة في مجال التعزيز المؤسسي؛ حيث أتمت تعيين مراجع داخلي للحسابات، كما اعتمد مجلس الكوميسا الوزاري الرابع والأربعون الشروط والأحكام المنقحة لخدمة للقضاة والهيكل الجديد للموارد البشرية والهيكل التنظيمي للكيان. وسيمكن الهيكل التنظيمي الجديد المحكمة من تحقيق أهدافها في إطار الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية. وتسبب قصور كادر الموظفين سابقاً في عرقلة تحقيق المحكمة لأهدافها الاستراتيجية.

وتقوم المحكمة حالياً بعمليات توظيف لشغل وظيفتين أساسيتين: مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية، وموظف الخدمات العامة والمشتريات. وسوف تُشغَل المواقع الأخرى في المستقبل بالتدريج وفقاً لمخصصات الميزانية.

وواصلت المحكمة في ٢٠٢٣ عملها في بناء قدرات قضاتها وموظفيها وذلك لتعزيز الممارسات القضائية المُثلى وتحسين تقديمها للخدمات. وفي هذا الصدد، شاركت المحكمة في عدة مؤتمرات وحلقات عمل وذلك كما يلي:

- مؤتمر ترالاك السنوي؛
- مؤتمر الذكرى السنوية العاشرة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا؛
- المؤتمر السنوي لاتحاد المحامين الأفارقة؛
- مؤتمر معهد المحكمين المعتمدين في كينيا السابع للتحكيم الدولي؛
- مؤتمر التحكيم الدولي لشرق أفريقيا؛
- المؤتمر السنوي لرابطة التحكيم الأفريقية؛
- المؤتمر السنوي الثامن والعشرين لجمعية شرق أفريقيا للقانون؛
- حلقة دراسية للمحاكم الإقليمية الأفريقية في محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي.

وفي عام ٢٠٢٢، اعتمدت المحكمة نظاماً جديداً لإدارة الأداء (محدداً وقابلاً للقياس وقابلاً للتحقيق وواقعياً وموقوتاً) / (نظام "سمارت") لمواصلة أداء دورها كهيئة خدمية. وفي عام ٢٠٢٣، تم إجراء تحليل للاحتياجات التدريبية بما في ذلك الاختبارات النفسية، وتلقى الموظفون تدريباً على النظام الجديد. وأعدت المحكمة عقود أداء لعام ٢٠٢٣ وأجرت تقييمات للأداء سنوية ونصف سنوية.

وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة والشفافية في مجال المشتريات والإدارة تلقت المحكمة تدريباً على قواعد مشتريات محكمة عدل الكوميسا لعام ٢٠٢٢ وعلى دليل إجراءات الشراء. وفي عام ٢٠٢٣، أكملت المحكمة أيضاً استعراض قواعد ولوائح الموظفين لموظفي محكمة عدل الكوميسا، ومسودة النظام الإداري التنفيذي. وتم تقديم كليهما إلى اللجنة الفرعية للصياغة التشريعية في عام ٢٠٢٤.

عمليات تشغيل المحكمة

استمر الأثر السالب على عمليات المحكمة في ٢٠٢٣ نسبة للأوضاع في مقر المحكمة بالخرطوم في السودان، وقد أجيز طلب المحكمة بشأن نقل عمليات التسجيل مؤقتاً من الخرطوم في السودان إلى لوساكا في زامبيا في الاجتماع السادس والعشرين لوزراء العدل والنواب العموم. ونُقلت عمليات التسجيل بنجاح إلى لوساكا بزامبيا في ٢٠٢٤. وقوبلت هذه الخطوة بارتياح كبير، خاصة من الموظفين الذين كانوا يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية منذ عام ٢٠١٩.

الظهور الترويجي للمحكمة

عززت المحكمة ظهورها بمشاركتها في المؤتمر السنوي لجمعية شرق أفريقيا للقانون الذي عقد في بوجومبورا، ببوروندي في نوفمبر ٢٠٢٣. وقد أتاحت هذه المناسبة للمحكمة ظهوراً كبيراً بين الممارسين القانونيين من منطقة شرق أفريقيا وخارجها. كما قامت المحكمة بتوسيع حضورها على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال نشر تحديثات حول أنشطتها على منصة X (تويتر سابقاً)، وفيسبوك، ويوتيوب، ولينكد-إن، وموقع المحكمة الرسمي على الإنترنت.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

واصلت المحكمة تسخير التكنولوجيا لزيادة كفاءة عملياتها وتعزيز الوصول إلى العدالة. واتُخذت مبادرات مختلفة في هذا الصدد بما في ذلك ما يلي:

- الاستمرار في استخدام نظام محكمة عدل الكوميسا لإدارة الأدلة الرقمية؛
- سجلت المحكمة لعضوية بوابة "ويست- لو" (Westlaw)، وهي بوابة موارد قانونية إلكترونية، وانضمت كذلك إلى بوابة "ماي-لوفت" للموارد وذلك عبر الأمانة العامة للكوميسا؛
- اعتمدت المحكمة استخدام رمز الاستجابة السريعة QR Code في مطبوعاتها وفي بطاقات العمل لتقليل هدر الورق.

التحديات

أدت التحديات القائمة في مقر المحكمة بالخرطوم إلى فشل القيام ببعض أنشطة المحكمة في ٢٠٢٣. ويعزى عجز المحكمة عن تقييم حالة أصولها الموجودة بالمقر لأسباب مماثلة. وسوف تحل مسألة نقص الموظفين بمجرد تخصيص الميزانية للتعيين في جميع الوظائف المعتمدة في الهيكل التنظيمي. وجدير بالذكر أن تأخير أو عدم تحويل بعض الدول الأعضاء لمساهماتهم في الميزانية ما زال يؤثر سلباً على تقديم المحكمة لخدماتها.

اتحاد الجمعيات الوطنية للسيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب)

اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الكوميسا (كومفويب) هو مؤسسة تابعة للكوميسا تعمل على تعزيز تدخلات المرأة في مجال الأعمال في إقليم الكوميسا.

وينفذ الاتحاد خطته الاستراتيجية متوسطة الأجل، والتي تغطي الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. والهدف من هذه الخطة الاستراتيجية هو تقديم التوجيه للإدارة لمساعدتها على تركيز جهودها على أولويات الفروع الوطنية وضمان توافقها مع أولويات الكوميسا. وتتضمن الأهداف الاستراتيجية لاتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الكوميسا ما يلي: تعزيز القدرة المؤسسية للاتحاد؛ وتعزيز قدرة الاتحاد على تعبئة الموارد؛ وتعزيز برامج التنمية لسيدات الأعمال؛ وتعزيز المناصرة والصورة العامة والعلامة التجارية للاتحاد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير هذه، أنجزت المؤسسة ما يلي في ظل خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠٢٣:

١,١ التدخل رقم ١: الشروط والقدرات اللازمة للعمليات الفعالة

١,١,١ اجتماعات مجلس الإدارة

عقد اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الكوميسا اجتماعين لمجلس الإدارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعُقد هذان الاجتماعان في ٣١ يناير ٢٠٢٣ و٢٦ أبريل ٢٠٢٣. واستعرض المجلس التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة السنوية لعام ٢٠٢٢ ونتائج التدقيق وتنفيذ خطة العمل والميزانية لعام ٢٠٢٣.

١,١,٢ الجمعية العمومية السنوية

عقد اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الكوميسا جمعيته العمومية بتاريخ ٢٧ – ٢٨ أبريل ٢٠٢٣ في لوساكا، زامبيا. وحضر الجمعية العمومية وفودٌ من ١٩ دولة عضو بالكوميسا. وقدمت الجمعية العمومية توجيهات سياسية في تنفيذ برنامج الاتحاد واتخذت قرارات بشأن إدارة الاتحاد.

واتفقت الجمعية العمومية على ضرورة مراجعة وتعزيز بعض المواد في الأدوات القانونية مثل الميثاق والقواعد التنظيمية لموظفي الاتحاد.

علاوة على ذلك، انعقدت جمعية عمومية غير عادية افتراضية في ١٨ أغسطس ٢٠٢٣، والتي وافقت على أن يقوم اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الكوميسا بشغل منصب المدير التنفيذي الشاغر على الفور.

١,١,٣ اجتماعات اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الكوميسا الشهرية

عقد اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الكوميسا جلسات إعلامية شهرية افتراضية حضرها ممثلو فروع الاتحاد. وقد غطت الجلسات الإعلامية تنفيذ مشاريع جاهزية التصدير والشراكات مع شركة رينيو كابيتال renew capital، وهي شركة كندية تنفذ برنامجاً لتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١,١,٤ تعزيز قدرات الفروع الوطنية للاتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الكوميسا

دعم المكاتب

قدم الاتحاد الدعم لفرع ملاوي من خلال توفير أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأثاث. وعلاوة على ذلك، تم دعم فرع الاتحاد في مدغشقر، وفرع بوروندي، وفرع زامبيا بمعدات مكتبية (أجهزة كمبيوتر محمولة).

وفي عام ٢٠٢٣، تم تكليف حكومة مدغشقر بتوفير مساحة مكتبية للفرع الوطني للاتحاد. وبعد ذلك، طلبت الحكومة المواصفات الخاصة بمساحة المكتب والتي قدمها الاتحاد منذ ذلك الحين.

تطوير المواقع والمنشورات

تم تحديث محتوى المعلومات على الموقع الإلكتروني. كما قام الاتحاد بنشر مجلة البرنامج الإقليمي للتنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق ومجلة الاتحاد ربع السنوية، ويواصل إنتاج المحتوى للنشرة الإلكترونية للكوميسا.

تعزيز الأنظمة المالية

- قام الاتحاد بتثبيت نظام "صن" وهي في طور تشغيل النظام، وتم تدريب الموظفين على كيفية استخدام نظام "صن"؛
- أجرت الأمانة العامة للكوميسا التدقيق الداخلي لمشروع البرنامج الإقليمي للتنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق وأمانة الاتحاد، والتدقيق الخارجي لمشروع الاتحاد وحاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات.

٢ التدخل الثاني: تعبئة الموارد

٢,١ تعبئة الموارد وإشراك شركاء التنمية

- يجري تطوير مذكرات مفاهيمية بشأن تمكين المرأة من خلال حاضنات الأعمال أو مسرعات النمو وتوسيع الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي بشأن المرأة في الإنتاج الزراعي والتجارة الذكية مناخياً؛
- شارك الاتحاد في تحالف الثورة الزراعية في أفريقيا في تنفيذ برنامج حول مبادرة التجارة الزراعية التي تركز على خلق فرص العمل للنساء والشباب في الزراعة؛
- كما تعاقد الاتحاد مع شركة Triple Jump، وهي شركة هولندية تدعم حاضنات الأعمال، ولا تزال المناقشات جارية؛
- تجري المناقشات مع شركة "كووتر" الدولية بخصوص دعم القيام بتدخل حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في زامبيا وموزامبيق والكونغو الديمقراطية.

٣ التدخل الثالث: تعزيز سيدات الأعمال في الاتحاد

٣,١ برامج تطوير اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الكوميسا

٣,١,١ تشجيع مشاريع الكاسافا

قدم الاتحاد الدعم لمشروع الكاسافا في زامبيا من خلال شراء خزانات المياه وبناء جدار محيطي لتعزيز الأمن في المصنع. وقام الاتحاد بشراء معدات لإضافة قيمة الكاسافا لفرع الاتحاد في رواندا، كما قام بتدريب موظفي المشروع على إنتاج منتجات الكاسافا ذات القيمة العالية.

علاوة على ذلك، قام الاتحاد بتوريد مجفف خضروات لفرع سيشيل لتعزيز إنتاج الخضروات.

برامج مبادرة حاضنات الأعمال

صندوق حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات أودا-نيباد الإسباني

كينيا

أطلق صندوق أودا–نيباد الإسباني ٧٠ ألف يورو لشراء معدات الفوط الصحية للمشروع التجريبي في كينيا. وقد تولت أمانة الكوميسا بالتعاون مع الاتحاد ومعهد كينيا للبحوث الصناعية والتطوير عملية شراء المعدات والمواد الخام ومجموعة مراقبة الجودة والملحقات التي تشمل التركيب والتشغيل.

وقد تم منح العقد لشركة AGNOS Technology Consulting، ومقرها رواندا. وقدمت الشركة الاستشارية التدريب لمعهد البحوث والتطوير الزراعي في كينيا، وتم شحن المعدات إلى كينيا. كما قدمت حكومة كينيا إعفاءً من الرسوم التي يتعين دفعها على الجهاز. بالإضافة إلى ذلك، قام بنك التجارة والتنمية بإشراك فرع الاتحاد في كينيا وتنفيذ مخطط ضمان الائتمان للمحتضنين.

إسواتيني

عقد الاتحاد اجتماعاً استشارياً مع شركة SEDCO وبنك التجارة والتنمية بشأن تشغيل مخطط ضمان الائتمان. وأصبح المسلخ جاهزاً للعمل، وتقوم الحاضنة الآن بتوريد الدجاج المجهز لمنافذ السوق الداعمة للأخذ والدفع في إسواتيني.

بوروندي

تعاون الاتحاد وبنك التجارة والتنمية مع مبادرة المرأة لتمكين الذات وفرع الاتحاد في بوروندي بشأن تنفيذ مخطط ضمان الائتمان. وقد عُقد اجتماع استشاري في بوروندي بين الاتحاد وممثلي مرفق الحاضنة ورابطة سيدات الأعمال في بوروندي ومبادرة المرأة لتمكين الذات لمعالجة التحديات في تنفيذ المشروع.

إطلاق المرحلة الثانية من صندوق حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات أودا-نيباد الإسباني

أطلق الاتحاد المرحلة الثانية من حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات (حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات-٢) في ١٧ يوليو ٢٠٢٣ في مقر معهد كينيا للبحوث الصناعية والتطوير في نيروبي بكينيا. ويأتي هذا في أعقاب التنفيذ الناجح للمرحلة الأولى من حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات بهدف معالجة بعض التحديات التي تواجهها النساء في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد تشرف هذا الحدث بحضور الأمين الرئيسي لوزارة الصناعة بالدولة، الدكتور/ جوما موكوانا. وأشار إلى أن الشركات الأربعين التي استفادت من مشروع حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات ستستمر في الازدهار والنضج لتصبح شركات مستدامة وكبيرة، وستساهم بدورها في خلق فرص العمل والمساهمة في أجندات التنمية المحلية والإقليمية والعالمية مثل أجندة التحول الاقتصادي من القاعدة إلى القمة، ورؤية كينيا ٢٠٣٠، وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وهدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

كما شاركت في الفعالية معالي السيدة/ تشيليشي مبوندو كابوبيوي، الأمين العام للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي. وتناولت الفعالية التحديات التي تواجهها رائدات الأعمال، بما في ذلك الافتقار إلى التخطيط للأعمال والتسويق ومهارات الإدارة، فضلاً عن محدودية الوصول إلى تطوير الأعمال والخدمات المالية بسبب التحيزات الثقافية، وأكدت على الحاجة إلى سد هذه الفجوات وخلق بيئة مواتية لرائدات الأعمال لتحقيق النجاح.

وأعربت الرئيسة التنفيذية لوكالة أودا-نيباد، السيدة/ ناردوس بيكيلي توماس، عن التزامها بتمكين رائدات الأعمال وأقرت بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المشاركة الكاملة للمرأة وإدماجها.

ويعتمد مشروع حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات-٢ على نجاح مشروع حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات-١ الذي يسبقه، والذي يهدف إلى تمكين رائدات الأعمال في أفريقيا من خلال تزويدهن بالدعم والموارد اللازمة لاحتضان الأعمال.

مشروع الزراعة الذكية مناخياً في إسواتيني

دخل كل من اتحاد كومفويب ومركز الشمول المالي وبرنامج الأغذية العالمي في شراكة ثلاثية.

ويهدف البرنامج إلى إنشاء أنظمة زراعية أكثر إنتاجية ومرونة وربحية واستدامة للبقوليات والخضروات للتغلب على انعدام الأمن الغذائي والمساعدة في عكس اتجاه تدهور خصوبة التربة، وخاصة في سياق مخاطر وتغير المناخ. ويساعد البرنامج المزارعين على زيادة إنتاجهم وتحمل مخاطر تقلب المناخ والجفاف. ويهدف برنامج الشراكة الثلاثية إلى الوصول إلى ٣٠٠ مزارع صغير في المناطق الثلاث خلال فترة التنفيذ.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجح البرنامج في الوصول إلى ٣٣٩ مزارعاً. وقد درب المشروع المزارعين على إدارة الأعمال وتطويرها، فضلاً عن الزراعة الذكية مناخياً. وعلاوة على ذلك، كانت قطع الأراضي التجريبية أساسية للغاية في نشر المعلومات، فضلاً عن تحفيز المزارعين على ملاحظة وتجربة وتكييف الأفكار والممارسات الجديدة والمبتكرة وأصناف البذور المحسنة والتقنيات التي يمكن أن تحسن إنتاجهم وجودة المنتجات وكذلك استدامة الزراعة داخل مجموعات المزارعين.

مشاريع الحضانة المستدامة

حاضنة المنسوجات

واصل الاتحاد دعم المبدعين في كاسولانثو في ملاوي بهدف بناء المهارات والقدرات التجارية للنساء والشباب والرجال بشكل شامل في القطاع الإبداعي. ودعم الاتحاد شراء معدات النسيج وتطوير موقع على الإنترنت للترويج لمنتجاتها وشراء أجهزة كمبيوتر محمولة. ويستفيد المشروع حالياً من أكثر من ٥٠٠ امرأة وشاب من خلال حاضنة النسيج.

وقد قام الاتحاد برصد التقدم المحرز في تنفيذ حاضنة الأعمال هذه.

سلسلة قيمة البذور الزيتية

دعم الاتحاد شركة Home Industries التي يقع مقرها في كارونجا بملاوي لشراء الآلات اللازمة لتصنيع زيت عباد الشمس للطهي. وقد وصل المشروع إلى أكثر من ٢٨٠٠ مزارع. كما قام الاتحاد بشراء آلة استخلاص الزيت الميكانيكية وآلات ترشيح الزيت وآلة تعبئة، كما قدمت تدريباً على ريادة الأعمال بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

وقدم الاتحاد قرضاً للصناعات المنزلية لدعم عملياتها، كما تولى متابعة هذه المؤسسة.

التعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حقوق الملكية الفكرية

أقام الاتحاد شراكة مع منظمة المرأة الأفريقية في التصنيع والاتحاد الأفريقي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية في استضافة تدريب في الفترة من ١٥ إلى ١٧ مايو ٢٠٢٣ في العاصمة كيغالي.

وتمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في زيادة الوعي بين رائدات الأعمال الأفريقيات في مجال الزراعة فيما يتعلق بالملكية الفكرية، وتمكين المشاركات من المعرفة والأدوات والموارد الخاصة بالملكية الفكرية التي يحتاجون إليها لازدهار أعمالهم. وتم تزويد المشاركات بمنصة للتواصل مع رائدات الأعمال الأخريات في مجال الأعمال الزراعية لمناقشة وتبادل الخبرات حول أفضل الممارسات والتحديات المشتركة، والتفاعل مع خبراء الملكية الفكرية والتعلم منهم والتعبير عن احتياجاتهن المتعلقة بالملكية الفكرية.

تيسير التجارة

المؤتمر والمعرض التجاري الإقليمي السنوي الرابع لاتحاد كومفويب

انعقد المؤتمر التجاري الإقليمي الرابع السنوي للاتحاد في القاهرة، مصر في الفترة من ٨ إلى ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣. وقد دعم الحدث الترويج للشركات المملوكة للنساء في الاقتصاد الدائري والأخضر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وحضر الفعالية ممثلون من ١٠ دول أعضاء بالكوميسا؛ حيث اتفق المجتمعون على أهمية الدعوة إلى تعزيز السياسات الشاملة والمستجيبة للنوع الاجتماعي لدعم رواد الأعمال من النساء والشباب لتسريع تنمية التجارة في أفريقيا.

وألقت السيدة/ كانايو أواني، نائب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الأفريقي، أفريكسيم بنك، كلمة رئيسية في مؤتمر الأعمال سلطت فيها الضوء على حقيقة أن التمكين الاقتصادي وتعزيز ريادة الأعمال للنساء والشباب، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي هي عناصر محورية في أجندة التنمية ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

"إن المساواة بين الجنسين ليست مجرد مسألة تتعلق بحقوق الإنسان؛ بل إنها أيضاً اقتصاد ذكي. فالاقتصاد النسائي هو أكبر سوق ناشئة في العالم، مع إمكانية إضافة ١٢ تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٢٥. وتمثل النساء نسبة كبيرة من القوى العاملة في أفريقيا، وعندما يتم تمكينهن اقتصادياً، فإن القارة بأكملها تستفيد".

وفي حديثها أيضاً في المؤتمر الرابع لاتحاد سيدات الأعمال في الكوميسا، قالت المستشارة الإقليمية الرئيسية للتكامل الإقليمي وقسم التجارة في المفوضية الاقتصادية لأفريقيا، السيدة/ بريندا فيري موندیا، أن النساء والشباب أحدثوا ثورة في مجال ريادة الأعمال في أفريقيا، وهم في وضع أفضل لتعزيز التجارة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

والتنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة من شأنه أن يزيد قيمة التجارة البينية الأفريقية إلى ١٩٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٤٥ مقارنة بـ ١١٣ مليار دولار أمريكي المسجلة في عام ٢٠٢٠، والذي هو خط الأساس.

ولقد أحدثت النساء تأثيراً لا يمكن إنكاره في المشهد الريادي، حيث تشير الأبحاث إلى أن أفريقيا وحدها تضم عدداً أكبر من رواد الأعمال مقارنة بالمناطق الأخرى، سواء من الإناث أو الذكور. ويتمتع إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأعلى معدل لرائدات الأعمال على مستوى العالم، حيث تشارك حوالي ٢٦٪ من النساء البالغات في أنشطة ريادة الأعمال.

وإدراكاً لإمكانات المرأة والشباب في تطوير الأعمال، أقام الاتحاد شراكة مع المفوضية الاقتصادية لأفريقيا وأفريكسيم بنك لاستضافة هذه الفعالية.

المشاركة في معرض التجارة الأفريقية

باعتباره لاعباً رئيسياً وديناميكياً في مجال ريادة الأعمال النسائية في أفريقيا، استغل اتحاد كومفويب هذا الحدث الدولي المهم لإثبات وجوده في الإقليم من خلال تيسير مشاركة ١٣ وفداً في معرض التجارة الأفريقية الذي انتهى مؤخراً. وقد أصبحت مشاركة الاتحاد ممكنة بفضل بعض الدعم من أمانة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي من خلال برنامجه الإقليمي للتنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق الممولة من الاتحاد الأوروبي وبرنامج MIERAII (زيادة الدخل وفرص العمل في المناطق الريفية) المدعوم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

وكانت الوفود المدعومة من الاتحاد مستعدين للتصدير وشاركوا في تدريبات الوصول إلى السوق والاستعداد للتصدير بهدف توفير فرصة لتعزيز قدرتهم على إقامة روابط بين الشركات. وقد وفر معرض التجارة الأفريقية فرصة لعرض بضائعهم والاستفادة من اجتماعات المشترين والبائعين، والمشاركة داخل الأحداث التي نظمها شركاء مختلفون مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

وشاركت الرئيسة التنفيذية بالإنابة في الاتحاد كعضو في لجنة في فعالية نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي، حول الاستفادة من التقنيات الرقمية لتعزيز وصول الشركات التصديرية المملوكة للنساء في سلسلة قيمة البستنة إلى الأسواق. وقد ركزت الفعالية على استجواب العوائق الرئيسية التي تواجهها شركات التصدير المملوكة للنساء في سلسلة قيمة البستنة للوصول إلى الأسواق.

ويوفر قطاع البستنة بالنسبة للنساء متطلبات دخول أقل من حيث فرص السوق في السوق الإقليمية والدولية. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات التي تواجه الصناعة في الوصول إلى الأسواق سواء من حيث شروط الاستيراد المتعلقة بالصحة والصحة النباتية التي تنظمها البلدان المستوردة والالتزام بمعايير السوق.

الشراكة مع فرع الاتحاد بتونس في معرض "ميد-أفريكا الزراعي"

تشارك اتحاد كومفويب مع الفرع الوطني في تونس في تنظيم أول معرض للأعمال الزراعية "ميد-أفريكا ٢٠٢٣ MEDAFRICA".

وشكل المعرض الأول للأعمال الزراعية هذا منصة مادية بين الفاعلين الاقتصاديين في قطاع الأغذية الزراعية والتونسيين من

أجل تطوير شراكة مربحة للجانبين لتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي.

ودعم الاتحاد مشاركة بعض سيدات الأعمال في معرض "ميد-أفريكا ٢٠٢٣"؛ حيث عرضت الشركات التونسية المحلية في قطاع الأعمال الزراعية منتجاتها وخدماتها.

تنفيذ البرنامج الإقليمي للتنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق (ريكامب)

تيسير خدمات الاستشارة الفنية

في إطار البرنامج الإقليمي للتنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق (ريكامب)، قام الاتحاد بتطوير مواد تدريبية حول العلامات التجارية للمنتجات ووضع العلامات عليها والتعبئة والتغليف، وإدارة التصدير، وإدارة الخدمات اللوجستية وسلسلة التوريد، والتجارة الإلكترونية في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والوعي المالي والوصول إلى الائتمان.

وقام الاتحاد بتدريب ١٤٠ من سيدات أعمال في بوروندي وإريتريا ورواندا وسيشيل وأوغندا وتونس وزامبيا على تدويل أعمالهن في سلاسل قيمة البستنة والصناعات الزراعية والجلود والمنتجات الجلدية. وركز التدريب رفيع المستوى الذي استمر لمدة ٥ أيام على الاستعداد للتجارة وغطى الموضوعات التالية:

- تسويق السلع والخدمات؛
- العلامات التجارية ووضع العلامات والتغليف؛
- إدارة التصدير؛
- إدارة اللوجستيات وسلاسل التوريد؛
- التجارة الإلكترونية.

التدخل الرابع: المناصرة والتوعية العامة والترويج للعلامة التجارية

المناصرة: جذب المستثمرين إلى المشاريع النسائية والشبابية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

شارك الاتحاد في اليوم العالمي للمرأة الذي أقيم في ملاوي.

كما شارك الاتحاد وعرض أعماله في الفعاليات التالية:

- قمة رؤساء الدول ومنتدى الأعمال التجارية بالكوميسا الذي عقد في لوساكا. وقد عرضت أمانة الاتحاد وبعض رواد الأعمال في فرع الاتحاد في لوساكا أعمالهم خلال هذه الفعالية؛
- معرض SAFE التجاري للمحيط الهندي الذي أقيم في مدغشقر. وقد عرضت أمانة الاتحاد وبعض رواد الأعمال في فرع الاتحاد من جزر القمر وموريشيوس وسيشيل منتجاتهم خلال هذه الفعالية؛
- شارك الاتحاد في يوم الاتحاد الأفريقي الذي نظمه المكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي. وقد عرضت أمانة الاتحاد وأعضاء الفرع الوطني للاتحاد في ملاوي معروضاتهم في هذه الفعالية؛

- شارك الاتحاد في الاحتفال السنوي العاشر للجنة تنظيم المنافسة في الكوميسا. وقد مكنت هذه الفعالية أمانة الاتحاد وأعضاء فرع الاتحاد في ملاوي من المشاركة في المعرض.

تحالف تجارة السلع الأساسية في الشرق والجنوب الأفريقي (أكتيسا)

معلومات أساسية

جاء إنشاء تحالف تجارة السلع الأساسية في الشرق والجنوب الأفريقي (أكتيسا) استجابةً لإعلان مابوتو الصادر عن الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٣، والذي طالب بضرورة وجود استثمارات عامة وخاصة منسقة وشاملة في القطاع الزراعي تُعرف باسم برنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية. وهذا البرنامج هو مبادرة للاتحاد الأفريقي على النطاق الأفريقي لزيادة الدعم الوطني للقطاع الزراعي إلى ١٠٪ من إجمالي الميزانية الوطنية. وكان الهدف من ذلك هو ضمان التنفيذ العملي لبرنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية وكذلك الإسهام في تحقيق الهدف رقم (١) من الأهداف الإنمائية للألفية آنذاك الذي يسعى إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠٣٠. وتركيز الوكالة على السلع الأساسية يشمل الحبوب والبقول؛ والبذور الزيتية؛ والمحاصيل البستانية؛ والجذور والدرنيات؛ والمحاصيل الشجرية؛ ومنتجات الغابات؛ والماشية والمدخلات الزراعية. ويقدم تحالف أكتيسا استجابة للتحديات الزراعية في الإقليم بما في ذلك القيود المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، وانخفاض الإنتاجية، والقيود التكنولوجية والمتعلقة بالسياسات. ويتمثل دوره في هذه الاستراتيجية التي تمتد لعشر سنوات في إزالة هذه القيود. وتشمل تحديات إنتاج الأغذية الأساسية وتجارتها في الدول الإحدى والعشرين الأعضاء بالكوميسا ما يلي:

- انخفاض الإنتاجية الزراعية مع وجود أسواق غير منسقة وضعيفة؛
- ضعف بيئة السياسات؛
- ضعف منظمات المزارعين الرئيسية ومحدودية الوصول إلى تكنولوجيات ومرافق المناولة بعد الحصاد؛
- عدم تناسق المعلومات أو تكافؤها عبر جميع حلقات سلاسل القيمة المرتبطة بمتطلبات الجودة غير المتسقة أو الموحدة؛
- الحظر الذي تفرضه الحكومة على الاستيراد/ التصدير وتكاليف النقل الباهظة.

وقد أدى اتحاد أكتيسا دوراً رئيسياً خلال العام الماضي في التنمية الإقليمية للمدخلات الزراعية بقيادة القطاع الخاص في مجالات البذور والبستنة والمواد الحيوية الوقائية والأسمدة، حيث طبق الاتحاد نهج سوق المجموعات على الصعيد الإقليمي في تنفيذ برامج الأغذية الأساسية، وتنفيذ المجالات ذات الأولوية لبرنامج الاتحاد الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية للوصول إلى الأسواق، والغذاء، والأمن الغذائي.

- سيواصل اتحاد أكتيسا العمل مع شركاء التنمية الآخرين في تفعيل تجارة المواد الغذائية الأساسية في إقليم الكوميسا في هاتين الركيزتين من ركائز الخطة الاستراتيجية الإقليمية لاتحاد أكتيسا ٢٠٢١-٢٠٣١:
  - زيادة الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الأساسية في إقليم الكوميسا من خلال تنسيق سياسات البذور والأسمدة والتكنولوجيا الحيوية ومبيدات الآفات الحيوية، إلخ؛

- دعم وصول صغار المزارعين إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية من خلال تطوير التوازن الغذائي الإقليمي، وتنسيق نظام إيصالات التخزين، ومعايير الأسمدة، والأسمدة، والمواد الحيوية الوقائية، ودرجات الأغذية الأساسية ومعاييرها، ومبادلات السلع الزراعية، إلخ.

- من خلال برامج الأغذية الأساسية لاتحاد أكتيسا، سيواصل الاتحاد في عام ٢٠٢٤ السعي إلى تحقيق نمو بنسبة ٥–١٠٪ سنوياً في التجارة الزراعية بين بلدان الإقليم بحلول عام ٢٠٣١ من خلال تضافر الجهود التي تستهدف الإنتاجية الزراعية والوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع الأساسية الرئيسية في الإقليم، وهي الذرة والفاصوليا وفول الصويا والقمح والموز والكاسافا والأرز والماشية ومصايد الأسماك والألبان ومنتجات البستنة.

- ستكون زيادة الإنتاجية مدفوعة بتنفيذ البرامج السابقة والجديدة التي ستساعد الإقليم على مضاعفة استخدام الأسمدة والبذور المحسنة مع زيادة المساحة المغطاة بالري بالتنقيط على نطاقات صغيرة من المستويات الحالية التي تتراوح بين ٥٪ و٩٪ إلى أكثر من ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣١.

حالة برامج الأكتيسا

حشد تمويل بقيمة ٥,٦ مليون دولار أمريكي لمسرّع البستنة في الكوميسا والإياك

أُبرِمَت اتفاقية في ٢٠ يوليو ٢٠٢٣ بقيمة ٥ ملايين دولار أمريكي مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس لتنفيذ برنامج مُسرّع البستنة في الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا (الإياك). ويجري تأمين تمويل تكميلي لهذا البرنامج في وسط أفريقيا بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية للفترة من ١ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، وبالتالي تم حشد تمويل إجمالي لهذا البرنامج بقيمة ٥,٦ مليون دولار أمريكي. وتتمثل رؤية برنامج مسرّع البستنة في الكوميسا والإياك في أن تصبح سلاسل قيمة البستنة الذكية مناخياً محركاً مهماً لنمو الدخل وخلق فرص عمل شاملة وتحسين التغذية في جميع أنحاء الشرق والجنوب أفريقيا بحلول عام ٢٠٣١. وسيعمل البرنامج على تيسير تحديث سلاسل قيمة البستنة الإقليمية في جميع أنحاء شرق أفريقيا، مستفيداً من الميزة النسبية والبنية الأساسية والتكنولوجيا في كل بلد وذلك من خلال:

- تنسيق الاستثمارات التي يقودها القطاع الخاص في المقام الأول في مجموعات للإنتاج والتجهيز دعماً لاستراتيجيات البستنة في الإياك والكوميسا وكل بلد على حدة؛

- تيسير تحسين السياسات والمعايير لتحفيز التجارة، والوصول إلى الأسواق لسلاسل القيمة الإقليمية المتعددة للفاكهة والخضروات في جميع أنحاء الإقليم؛

- تيسير الوصول إلى كل من رأس المال العامل والتمويل الرأسمالي والمساعدة الفنية للمصنّعين والمزارعين وغيرهم من الأعمال التجارية الزراعية عبر حلقات سلسلة القيمة لتسريع النمو.

وتتطلع أمانة اتحاد أكتيسا إلى تحويل صناعة البستنة في إقليمنا التي تبلغ قيمتها حالياً ٤ مليارات دولار أمريكي إلى ثلاثة أمثال هذه القيمة في السنوات العشر القادمة من خلال تدخلات برنامج مسرّع البستنة في الإياك والكوميسا.

إعداد برنامج أكتيسا للأغذية الأساسية

أ) فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية الزراعية في إقليم الكوميسا، أعد تحالف أكتيسا البرنامج الإقليمي للأسمدة في الكوميسا بالتعاون الوثيق مع الشراكة الأفريقية للأسمدة في مجال الأنشطة التجارية الزراعية، وبرنامج الكوميسا لتنسيق المواد الوقائية الحيوية بالتعاون الوثيق أيضاً مع المعهد الدولي للزراعة المدارية وذلك للتمويل المحتمل من جانب تحالف أكتيسا وشركاء التنمية في عام ٢٠٢٤. وعلى صعيد دفع خطة الكوميسا لتنفيذ السلامة البيولوجية والتكنولوجيا الحيوية إلى الأمام بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية لاعتماد التطبيقات التقنية الحيوية الزراعية (مركز أفريقيا)/ وزارة الزراعة الأمريكية بشأن الأنشطة الأولية المتفق عليها في خطة الكوميسا وهي:

- دعم إنشاء فريق خبراء الكوميسا؛ ووضع إجراءات التشغيل الموحدة للآلية الإقليمية لتقييم مخاطر السلامة البيولوجية؛
- إنشاء قاعدة بيانات لمقيّمي المخاطر واللجنة الفرعية لتقييم مخاطر الكائنات المعدلة وراثياً؛
- إنشاء قاعدة بيانات للابتكارات الجديدة في مجال تربية الحيوانات مثل تطبيقات تحرير الجينوم لتكون بمثابة مصدر مرجعي ومستودع لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

وقد تم توقيع مذكرة تفاهم في ٢٢ مارس ٢٠٢٤ مع المركز الأفريقي للخدمة الدولية لاقتناء تطبيقات التكنولوجيا الحيوية الزراعية للأنشطة الأولية لخطة الكوميسا لتنفيذ السلامة البيولوجية والتكنولوجيا الحيوية.

ب) في إطار البرنامج الإقليمي لتنافسية المشاريع والوصول إلى الأسواق المدعوم من الاتحاد الأوروبي بشأن أنشطة خطة تنفيذ تنسيق البذور في الكوميسا، أُعِدَّ نظام معلومات البذور المفصل للكوميسا استعداداً لجمع البيانات وتحليلها في عام ٢٠٢٤. وبالإضافة إلى ذلك، أُعِدَّت إجراءات التشغيل الموحدة لخطة تنفيذ تنسيق البذور في الكوميسا لعدد (١٢) محصولاً من المحاصيل الأساسية في الكوميسا وهي البطاطا الأيرلندية والأرز والفاصوليا والدخن اللؤلؤي والذرة الرفيعة والفول السوداني وفول الصويا والقمح ودوار الشمس والقطن والكاسافا لاستخدامها من قبل شركات البذور والسلطات الوطنية للبذور في الكوميسا. ويركز مشروع خطة تنفيذ تنسيق البذور في الكوميسا المدعوم من برنامج الاتحاد الأوروبي الإقليمي لتنافسية المشاريع والوصول إلى الأسواق (٤٠٨,٠٤٦ دولار أمريكي) ومؤسسة التكنولوجيا الزراعية الأفريقية (٢٠٣,٩٦٥ دولار أمريكي) على زيادة تجارة البذور الإقليمية من ٣٥٠,٠٠٠ طن متري حالياً إلى ١,٢ مليون طن متري بحلول عام ٢٠٣١.

غرفة المقاصة بالكوميسا

يتمثل هدف غرفة المقاصة بالكوميسا في تيسير تسوية مدفوعات التجارة والخدمات بين الدول الأعضاء. وقد استحدثت غرفة المقاصة النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية (REPSS) الذي يسمح للدول الأعضاء بتحويل الأموال بسهولة أكبر داخل الكوميسا. وقد بُني هذا المرفق على معايير مفتوحة ويمكن للدول غير الأعضاء أيضاً الوصول إليه. وتتولى غرفة المقاصة بالكوميسا، ومقرها في هراري بزيمبابوي، إدارة النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية.

والنظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية هو نظام معاوضة متعدد الأطراف يُجري التسوية في نهاية اليوم بعملة واحدة (الدولار الأمريكي أو اليورو)، ويتيح النظامُ التسويةَ في بيئة متعددة العملات (الدولار الأمريكي أو اليورو أو أي عملة أخرى محددة). والهدف الرئيسي من النظام هو تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة التجارة البينية عن طريق تمكين المستوردين والمصدرين من الدفع وتلقي المدفوعات مقابل السلع والخدمات من خلال منصة تتسم بالكفاءة والتكلفة المعقولة. ويمكن للبنوك المحلية الدخول إلى نظام الدفع من خلال البنوك المركزية الخاصة بها. وبالتالي، فإنه يمكن لأي بنك مشارك سداد المدفوعات إلى أي بنك مشارك آخر وتلقي المدفوعات منه. وتعمل الروابط من خلال البنوك المركزية على تجنب سلاسل الدفع المعقدة التي قد تحدث أحياناً في ترتيبات البنوك المراسلة. وهذا النظام يعمل من خلال البنوك المركزية للبلدان الأعضاء.

التقدم المحرز في التنفيذ

أ) كان هناك تسعة بنوك مركزية تعمل على النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية (REPSS)، وهي:

الجدول رقم ٨: التقدم المحرز في نظام المقاصة بالكوميسا في عام ٢٠٢٣.

البنك المركزي	الحالة
الكونغو الديموقراطية	استلام
مصر	إرسال/ استلام
إسواتيني	استلام
كينيا	إرسال/ استلام
ملاوي	استلام
موريشيوس	إرسال/ استلام
رواندا	استلام
أوغندا	إرسال/ استلام
زامبيا	استلام

وحتى الآن، لم تنضم البنوك المركزية في بوروندي وجزر القمر وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وليبيا ومدغشقر والسودان وسيشيل وتونس وزيمبابوي إلى النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية.

ب) كان النمو في قيمة المعاملات المنجزة وعددها يزداد تدريجياً.

الشكل ٣٢: اتجاه المعاملات في النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية

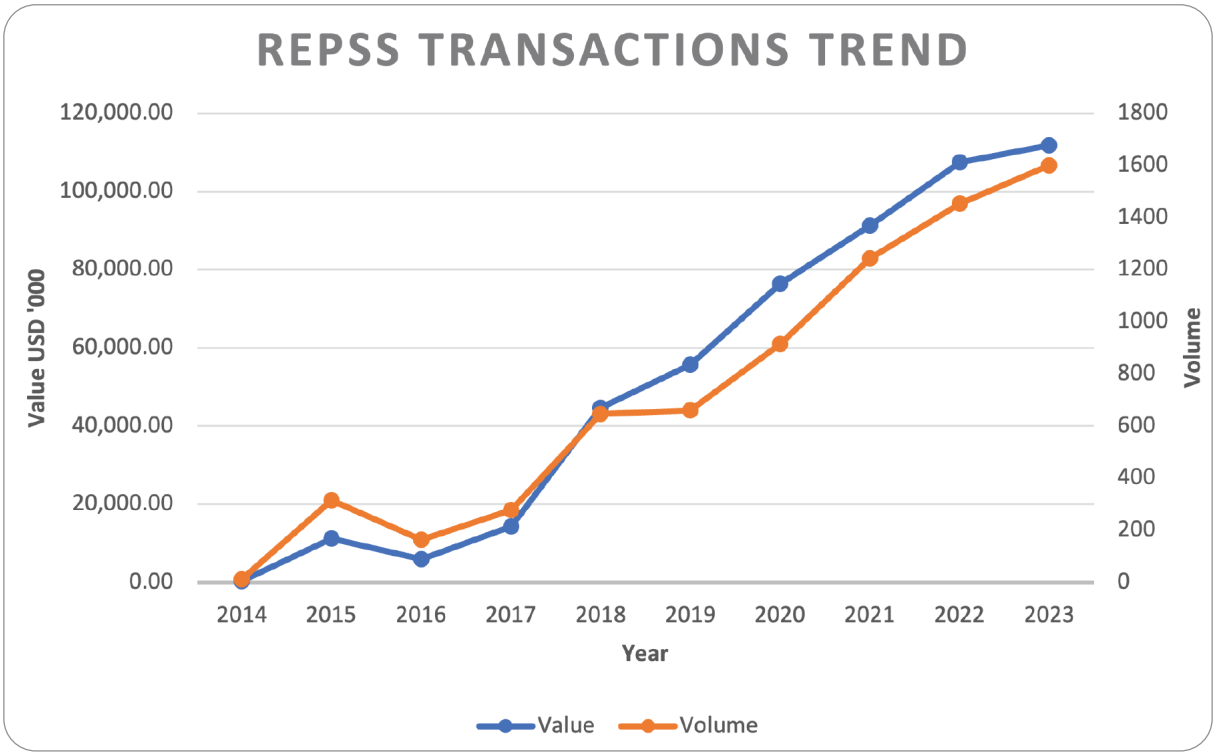

- بلغت أدنى قيمة لمعاملة واحدة ٢٣ دولاراً أمريكياً، وأعلى قيمة لمعاملة واحدة ٤,٩٩٩,٩٠٠ دولار أمريكي حتى تاريخه؛
- تتم المدفوعات مقابل (١) خدمات، مثل الاستشارات، والرسوم المدرسية، والصيانة والنقل؛ و(٢) السلع، مثل الفحم والوقود والقمح.

وقد كان مجمل المعاملات تقريباً قد نُفذت حتى الآن على النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية بدون خطابات اعتماد. واستناداً إلى مبلغ تقديري وقدره ١١٠ مليون دولار أمريكي يمثل حجم التعامل في العام الماضي، وبمتوسط تكلفة ٥٪ من قيمة هذه المعاملات التي كانت ستتم من خلال خطابات الاعتماد، فقد وفر المستوردون بالفعل مبلغاً يقدر بأكثر من ٥,٥ مليون دولار أمريكي من خلال توجيه مدفوعاتهم عبر هذا النظام.

المبادرات

واصلت غرفة المقاصة بالكوميسا المبادرات التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- التعاون مع بنك التجارة والتنمية من أجل تيسير تمويل التجارة للتجار الذين تجري تسوية معاملاتهم من خلال النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية. ووافقت لجنة محافظي البنوك المركزية بالكوميسا، في اجتماعها السادس والعشرين الذي عُقد في القاهرة بمصر بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٢، على إتاحة تيسير تمويل التجارة من بنك التجارة والتنمية إلى البنوك التجارية المحلية من الدول الأعضاء المشاركة في النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية، وذلك من خلال البنوك المركزية الخاصة بكل دولة منها. وسيُنشَر ذلك للبنوك المركزية المشاركة في النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية من خلال بث مباشر على النظام وذلك على أساس إبداء تلك البنوك المركزية اهتمامها، بعد مناقشات ثنائية بين البنوك المركزية المعنية وبنك التجارة والتنمية ولجنة المقاصة

بالكوميسا. وقد أُوفدت بعثة مشتركة (غرفة المقاصة بالكوميسا وبنك التجارة والتنمية) إلى بوروندي، وبعد المناقشات صدرت توصية بمراجعة الترتيبات المقترحة؛

- المشاركة في مشروع الشمول المالي الرقمي التابع لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا، لا سيّما فيما يتعلق بإنشاء منصة إقليمية لمدفوعات التجزئة الرقمية؛
- المشاركة الفعالة في مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن النظام الأفريقي للمدفوعات والتسوية التابع للبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير في إطار منطقة التجارة الحرة القارية؛
- المشاركة في برنامج اتحاد البنوك المركزية الأفريقية بشأن البنى الأساسية والمبادرات الحالية لنظم السداد الإقليمية في القارة؛
- تواصل غرفة المقاصة أداء دور مهم في تعزيز التجارة البينية بين دول الكوميسا من خلال النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية دعماً لهدف الكوميسا العام المتمثل في تحقيق التكامل الإقليمي.

بنك التجارة والتنمية

واصل بنك التجارة والتنمية للشرق والجنوب الأفريقي، وهو مجموعة رئيسية للتمويل الإنمائي متعدد الأطراف، أداءَه القوي في عام ٢٠٢٣ وسط تحديات عالمية وإقليمية معقدة. وقد تأسس بنك التجارة والتنمية للشرق والجنوب الأفريقي بموجب معاهدة منطقة التجارة التفضيلية، وقد وسّع البنك عملياته من خلال العديد من الشركات التابعة ووحدات الأعمال الاستراتيجية، بما في ذلك إدارة أصول بنك التجارة والتنمية وصندوق التجارة والتنمية والعديد من الصناديق المتخصصة.

وعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية وصعوبات الاقتصاد الكلي مثل ارتفاع معدل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، تجاوز إجمالي أصول مجموعة بنك التجارة والتنمية ١٠ مليارات دولار أمريكي، مع نمو حقوق الملكية بنسبة ١٣٪ لتصل إلى ٢,٢ مليار دولار أمريكي وزيادة صافي الأرباح السنوية بنسبة ١١٪ لتصل إلى ٢٣٠ مليون دولار أمريكي. وتوسعت محفظة القروض الإجمالية للبنك بنسبة ١٠٪ لتصل إلى ٧,١ مليار دولار أمريكي، في حين ظلت القروض المتعثرة منخفضة عند ٣,٥٩٪، مما يدل على أداء قوي وتصنيفات ائتمانية قوية من قبل الشركة العالمية المحدودة للتصنيف الائتماني (GCR) ووكالتي موديز وفيتش.

وطوال عام ٢٠٢٣، واصل بنك التجارة والتنمية جذب رؤوس أموال جديدة والحفاظ على التزام المساهمين والتوسع في التمويل الأخضر والمستدام من خلال زيادة استثمارات الفئة (ب) والفئة (ج) الجديدة من الاستثمارات الخضراء (+). وبلغ إجمالي رأس المال المساهمين والاحتياطيات ٢,٢١ مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العام، مما يعكس زيادة سنوية بنسبة ١٣٪.

ويركز بنك التجارة والتنمية تركيزاً قوياً على الاستدامة، مسترشداً بإطار عمل شامل للبيئة والمجتمع والحوكمة ونتائج إنمائية محددة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية الأفريقية. كما يدعم البنك القطاعات الحيوية في الدول الأعضاء من خلال حلوله التمويلية المتنوعة، بما في ذلك تمويل التجارة للتخفيف من اضطرابات سلسلة التوريد وتمويل المشاريع طويلة الأجل للطاقة المتجددة والبنية الأساسية والتصنيع. وقد حقق التصنيع نمواً بنسبة ٨٪ في عام ٢٠٢٣.

وساهمت الشركات التابعة لبنك التجارة والتنمية مثل شركة بنك التجارة والتنمية لإدارة الأصول، والصناديق مثل شركة (ESATAL) وشركة التأمين الأسيرة التابعة للبنك في تعزيز تأثير المجموعة. وأظهرت هذه الكيانات نمواً وفعالية في تعزيز التجارة وتوفير التأمين ضد المخاطر ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الخضراء.

وفي عام ٢٠٢٣، جمع بنك التجارة والتنمية أكثر من ٢,٣ مليار دولار أمريكي من خلال قنوات التمويل المختلفة على الرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض. وأدى تميز البنك والتزامه بالتنمية المستدامة إلى حصوله على العديد من الجوائز القيّمة تقديراً للحلول المبتكرة التي يقدمها في مجال تمويل التجارة، وريادته في تمويل المشاريع المستدامة في أفريقيا.

الأمانة العامة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

البيانات المالية المدققة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مقدمة

١ يسعدني أن أقدم هذا التقرير إلى المجلس الوزاري عن السنة المالية ٢٠٢٣، مشفوعاً بالبيانات المالية المدققة للأمانة العامة للكوميسا للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ويأتي هذا التقديم وفقاً للمادة ١٦٩ (٤) من معاهدة الكوميسا.

٢ تتضمن هذه البيانات المالية الموارد التي قدمتها الدول الأعضاء، وغير ذلك من الدخل الذي حققته الأمانة العامة للكوميسا.

٣ قُدِّمَ تقرير مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (كوبيا) ورأيهم في البيانات المالية وفقاً لأحكام ميثاق الكوميسا. وقد عُيِّن مجلس الكوبيا من قبل المجلس الوزاري وفقاً لأحكام ميثاقه.

السياق الاستراتيجي

٤ تقدم البيانات المالية لمحة عامة عن الموارد المالية التي تم الحصول عليها من الدول الأعضاء والمصادر الأخرى للأمانة العامة للسنة المالية ٢٠٢٣. ويشمل ذلك معلومات عن الوضع المالي للأمانة العامة، وكيفية تنفيذ الميزانية، فضلاً عن الالتزامات والتعهدات المالية التي تعهدت بها الأمانة العامة. وتسترشد الكوميسا في عملها بخطط ذات ثلاثة (٣) آفاق زمنية، ألا وهي الرؤية طويلة الأجل المعبر عنها في معاهدة تأسيس الكوميسا، والأفق متوسط الأجل –عادة ما يكون خمس (٥) سنوات– المعبر عنه في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، ودورة التخطيط السنوية. وتقدم الخطط الاستراتيجية متوسطة الأجل إطاراً يجري من خلاله وضع برامج العمل والميزانيات السنوية المفصلة. كما أنها تشكل الأساس لخطط متعمقة متعددة السنوات لقطاعات محددة. وتتماشى الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل مع الخطط الاستراتيجية القارية والعالمية مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٥ كان عام ٢٠٢٣ يمثل فترة التنفيذ الثالثة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للكوميسا للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٥. وقد قدمت الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل إلى الكوميسا خارطة طريق لمتابعة أهداف التكامل الاقتصادي للإقليم على المدى المتوسط وتحقيقها. ويتماشى الهدف العام للاستراتيجية مع الأهداف الطويلة الأجل للكوميسا المنصوص عليها في معاهدة الكوميسا. وعلى هذا النحو، فإن الهدف من الاستراتيجية هو المساهمة في إنشاء مجتمع اقتصادي إقليمي متكامل ومنافس دولياً. وتقوم الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل على الركائز الاستراتيجية التالية:

- تكامل الأسواق؛
- التكامل/ الربط المادي؛
- التكامل الإنتاجي؛
- مسائل النوع والإدماج الاجتماعي؛
- الأمانة العامة ذات الفعالية.

الإشراف على عمليات الأمانة العامة للكوميسا

٦ للكوميسا ثمانية أجهزة تتمتع بصلاحيات صنع القرار كما نصت على ذلك معاهدة الكوميسا على النحو التالي:

(١) سلطة قمة رؤساء الدول والحكومات: وهي صانع السياسات الرئيسي للسوق المشتركة؛

(٢) المجلس الوزاري: ثاني أعلى جهاز لصنع السياسات بالكوميسا مكلف بضمان حُسن سير السوق المشتركة وفقاً لأحكام معاهدة الكوميسا؛

(٣) اللجنة الحكومية؛

(٤) محكمة عدل الكوميسا: الجهاز القضائي الأول للكوميسا؛

(٥) لجنة محافظي البنوك المركزية المخولة بموجب المعاهدة بمراقبة النظام الإقليمي للتعاون النقدي والمالي وضمان حُسن سيره؛

(٦) اللجان الفنية؛

(٧) الأمانة العامة؛

(٨) اللجان الاستشارية: وهي التي تقدم توصيات إلى المجلس الوزاري الذي يقدم بدوره توصيات إلى سلطة القمة.

٧ يتألف المجلس الوزاري من وزراء من جهات التنسيق الوزارية في جميع الدول الأعضاء، ويضطلع بمهمة تقديم التوجيه في مجال السياسات بشأن قضايا التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، دأب المجلس الوزاري على اتخاذ قرارات ساعدت في إرساء اليقين في مجال السياسات لكل من الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٨ تمشياً مع مبادئ الحوكمة المؤسسية الرشيدة، يتولى المجلس الوزاري الإشراف على عمليات الأمانة العامة للكوميسا من خلال تقديم التوجيه لها عن طريق ما يلي، ضمن أنشطة أخرى:

(١) اعتماد الميزانية السنوية للأمانة العامة للكوميسا والبيانات المالية السنوية؛

(٢) سنّ وتعديل لائحة وقواعد العاملين واللائحة المالية للأمانة العامة للكوميسا؛

(٣) مراجعة التقارير الفنية حول تنفيذ السياسات والقواعد واللوائح من قبل الأمانة العامة للكوميسا؛

(٤) تعيين المراجعين الخارجيين وتلقي تقارير المراجعة الصادرة عنهم.

٩ في الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الوزاري، تهتم هيئة مكتب المجلس الوزاري بالمسائل العاجلة المتعلقة بالموارد المالية والبشرية وكذلك المسائل الأخرى المستجدة، وذلك في إطار المعاهدة وعلى النحو المنصوص عليه في قرارات المجلس وسياساته وقواعده وأنظمته المحددة. وبالتالي، تشرف هيئة المكتب التي تتألف من الرئيس، ونائب الرئيس، والمقرِّر على عمل الأمانة العامة في الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الوزاري. وبالنسبة لعام ٢٠٢٣، تشكلت هيئة المكتب من الدول الأعضاء التالية:

- الرئيس ---------- زامبيا
- نائب الرئيس ---------- بوروندي
- المقرر ---------- مصر

١٠ تتولى لجنةُ الشؤون الإدارية ومسائل الميزانية ولجنتُها الفرعية واللجنةُ الحكومية العملَ الفني وتقديمَ المشورة ذات الصلة إلى المجلس الوزاري.

١١ العمليات

يعرض هذا التقرير البرامج التي نفذتها الكوميسا والأنشطة التي اضطلعت بها في عام ٢٠٢٣، ويبين الإنجازات الرئيسية التي حققتها والتحديات التي واجهتها. وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها الفترة قيد الاستعراض على الصعيدين العالمي والإقليمي، والتي شملت من بين أمور أخرى اضطراب سلاسل التوريد العالمية، وضغوط أسعار الصرف، وزيادة أسعار النفط والغذاء، مسترشدةً بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ مع الدول الأعضاء وشركاء التنمية، أحرزت الكوميسا خلال الفترة قيد الاستعراض تقدماً في الركائز الرئيسية لتكامل الأسواق، والتكامل المادي/ تكامل الترابط، والتكامل الإنتاجي، ومسائل النوع والإدماج الاجتماعي؛ وكلها ركائز أساسية لخطة التكامل والإسهام في تحقيق التقدم المستدام والاجتماعي في الدول الأعضاء.

١٢ تكامل الأسواق

التجارة البينية داخل إقليم الكوميسا

زادت تجارة الدولية للكوميسا لكل من الصادرات والواردات بنسبة مئوية مماثلة بلغت حوالي ١٤,٧٪ من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٢، مما يشير إلى انتعاش ملحوظ في النشاط التجاري خلال تلك الفترة. في حين بلغت النسبة المئوية للزيادة في إجمالي حجم التجارة في عام ٢٠٢٢ لدول الكوميسا وأفريقيا حوالي ١٧,٤٥٪. وتسلط الزيادة الكبيرة في إجمالي حجم التجارة في عام ٢٠٢٢ الضوء على إمكانية تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي والتعاون داخل الإقليم وفي أنحاء القارة.

وشهد حجم الصادرات البينية في إقليم الكوميسا زيادة ملحوظة، من ١٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ إلى ١٤,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، مدعوماً بتدابير تيسير التجارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية الإقليمية. وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة في النسبة المئوية للواردات البينية في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٢٧,١٦٪ تقريباً. وهذا يشير إلى نمو مهم في النشاط التجاري بين الدول الأعضاء بالكوميسا خلال تلك الفترة.

وكانت هناك زيادة كبيرة في التجارة البينية في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٢، والتي تميزت بزيادات ملحوظة في قيم الصادرات والواردات مقارنة بعام ٢٠٢١. وبرزت مصر بوصفها أكبر مصدّر داخل الكوميسا، حيث ارتفعت قيمة تجارتها من ٢,٨٣٨,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٤٠٠,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، وارتفعت حصتها من ٢٢,٢٪ إلى ٢٤,١٪. كما أبرزت زامبيا وكينيا أهميتهما المتزايدة بوصفهما مصدّرين، حيث ارتفعت قيمة صادرات زامبيا من ١,٥٧٦,٩ مليون دولار أمريكي إلى ٢,١٨١,١ مليون دولار أمريكي، وارتفعت قيمة صادرات كينيا من ٢,٠٨٣,٣ مليون دولار أمريكي إلى ٢,١٢٨,٤ مليون دولار أمريكي. أما على صعيد الاستيراد، فقد تصدرت ليبيا قائمة الدول المستوردة حيث ارتفعت قيمة وارداتها من ١,٦٧٣,٢ مليون دولار أمريكي إلى ٢,١٦٣,٥ مليون دولار أمريكي، مما يعكس طلبها على السلع والخدمات من دول الكوميسا الأخرى، مدفوعة على الأرجح بجهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية بعد انتهاء الصراع. ويؤكد الاتجاه التصاعدي العام في قيم التجارة وحصصها على الزخم الإيجابي للتجارة البينية في إقليم الكوميسا، مدفوعاً بتدابير تيسير التجارة ومبادرات التكامل

الإقليمي. وهذا يسلط الضوء على الترابط المتزايد والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء بالكوميسا، مما يرسي الأساس للنمو والازدهار المستدام داخل الإقليم.

١٣ التكامل / الترابط المادي

شاركت الأمانة العامة بنشاط في تنفيذ برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الممول من الاتحاد الأوروبي في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. ويهدف هذا البرنامج، الذي تبلغ ميزانيته ٨ ملايين يورو، إلى تعزيز الحوكمة وتهيئة بيئة تمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويسعى البرنامج، من خلال التركيز على المراجعة الفعالة للسياسات والأطر التنظيمية الإقليمية بطريقة منسقة أو تطويرها، أو كلا الأمرين، إلى تعزيز المنافسة، وتحسين الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة معقولة وشكل آمن، ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نهاية المطاف. وفي إطار هذه المبادرة، تحققت إنجازات مهمة، بما في ذلك الانتهاء من تحديد أصحاب المصلحة والدراسات الاستقصائية الأساسية، والدراسات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتحليل الفني لعمليات جمعيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمية، فضلاً عن تقييمات بشأن التجوال والوصلات البينية، والبنية الأساسية للألياف البصرية. وعلاوة على ذلك، جرى تقديم الدعم لتبادل الزيارات بين الأقران، ووضع السياسات والأطر التنظيمية، وتقديم المساعدة الفنية للجمعيات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما كان التقدم واضحاً في المبادرات المستمرة مثل وضع السياسات واللوائح التنظيمية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والدراسات المتعلقة بالترخيص، والنفاذ الشامل، وإدارة النفايات الإلكترونية، والجهود المبذولة لتعزيز التجارة الإلكترونية، وحماية البيانات، والبنية التحتية الرئيسية العامة. وسيتحقق أثر هذه الجهود بمجرد اعتماد الأطر التي جرى إعدادها وتنفيذها على مستوى الدول الأعضاء، مما يمهد الطريق لنظام بيئي رقمي أكثر قوة وشمولاً يدفع الابتكار ويعزز النمو الاقتصادي ويعزز الرفاه العام في الإقليم.

وعلى الرغم من التقدم المُحرَز، لا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك انخفاض الاستثمارات في قطاع الطاقة ومحدودية الوصول إلى الكهرباء. ولا تزال الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال وضع مبادئ توجيهية للشراكة بين القطاعين العام والخاص والمساعدة الفنية المستمرة في سياسة الطاقة والأطر التنظيمية مستمرة. ومع ذلك، ومع استمرار الدعم من القيادة التنفيذية، وتوافر الأموال، والتعاون بين الوحدات والإدارات، فإن الكوميسا مهيأة لتحقيق تقدم كبير في البنية الأساسية للطاقة والوصول إليها، مما يسهم في نهاية المطاف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية.

وقد أعطت الكوميسا الأولوية لمشاريع تطوير البنية الأساسية التي تهدف إلى تعزيز الربط المادي داخل الإقليم، بما في ذلك شبكات الطرق والسكك الحديدية. وفي إطار برنامج الثلاثية لتيسير التجارة والنقل العابر الممول من الاتحاد الأوروبي، أُحرِزَ تقدم كبير في وضع اتفاقية النقل البري المتعدد الأطراف عبر الحدود واستراتيجية إدارة حمولة المركبات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد صيغت خمسة قوانين نموذجية داعمة، مما ساهم في توحيد إدارة النقل البري في جميع أنحاء منطقة الثلاثية (الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) وتنسيقها. وهدف التجريب الناجح لنظام مراقبة رحلات الممرات إلى التخفيف من القيود المفروضة على الحركة التي فرضتها جائحة

كوفيد-١٩. وقد بدأت بعض الدول الأعضاء في توطين هذه المبادرات التي وافق عليها مجلس الثلاثية الوزاري في قوانينها الوطنية.

١٤ ركيزة التكامل الإنتاجي

الزراعة

في إطار البرامج الزراعية، قطعت الكوميسا خطوات كبيرة في تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي والقدرة على الصمود في الدول الأعضاء. وتشمل الإنجازات الرئيسية إعداد المبادئ التوجيهية الإقليمية لنظم استلام المستودعات والاحتياطيات الاستراتيجية للحبوب الغذائية ونشرها وذلك بهدف معالجة خسائر ما بعد الحصاد، وتعزيز الروابط بين الأسواق، وتحسين الأمن الغذائي، بالإضافة إلى دعم التعاون مع مختلف الكيانات تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا في مالابو وتطوير منصات رقمية مثل الكشف بالأغذية الإقليمية المتاحة، مما يوفر بيانات قيمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات والأعمال.

الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والاقتصاد الأزرق

في إطار برنامج الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والاقتصاد الأزرق، حققت الأمانة العامة للكوميسا إنجازات كبيرة في تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية والوصول إلى الأسواق والتنمية المستدامة في قطاعي الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. ومن خلال مبادرات تعاونية مثل البرنامج الإقليمي لتنافسية المشاريع والوصول إلى الأسواق بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومشروع الثروة الحيوانية الثاني في أفريقيا، تم تنفيذ أنشطة مختلفة لتعزيز سلاسل القيمة للثروة الحيوانية، وتوسيع التجارة الإقليمية، وتعزيز الأطر التنظيمية.

وفي قطاع الثروة الحيوانية، ركزت الجهود المبذولة على تنمية القدرات، والروابط بين الشركات، ووضع أدلة منسقة للترتيب والتصنيف، مما ساهم في زيادة الإنتاج والتجارة في منتجات الثروة الحيوانية والدواجن داخل الإقليم. وعلاوة على ذلك، اُتخِذَت مبادرات لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والقضاء عليها بالشراكة مع المنظمات الإقليمية والعالمية، مما أدى إلى تحسين صحة الحيوان والوصول إلى أسواق التصدير.

وعلى نحو مماثل، في قطاع مصايد الأسماك، أسفرت المشاريع التعاونية مثل برنامج تعزيز الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا (Fish-GOV II) مع مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي وبرنامج تحسين النظم البيئية من أجل استدامة مصايد الأسماك (ECOFISH) عن نتائج ملموسة. وقد ساهمت برامج التدريب وزيارات تبادل الخبرات ووضع استراتيجيات الاقتصاد الأزرق في التنمية المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما أن إنشاء فروع نسائية إقليمية ودعم مرافق تجهيز الأسماك وتجارتها قد مكنت المرأة ويسرت التجارة في منتجات مصايد الأسماك.

١٥ تنمية الصناعة والقطاع الخاص

قطعت برامج تنمية الصناعة والقطاع الخاص خطوات كبيرة في تهيئة بيئة تمكين للنمو الصناعي، وتعزيز القدرة التنافسية، وتيسير وصول الدول الأعضاء إلى الأسواق. ومن خلال مختلف المبادرات والتعاون وجهود بناء القدرات، أظهر

البرنامج التزامه بتعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي.

وتشمل الإنجازات الرئيسية اعتماد أطر عمل لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية وإدارتها، فضلاً عن استراتيجية تنفيذ إطار عمل المحتوى المحلي. وتهدف هذه الأطر إلى خلق بيئات مواتية لقطاع الصناعة مع دعم الدول الأعضاء في توطين هذه الأطر لتتماشى مع أولوياتها الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع تطوير قطاع الأدوية الإقليمي بالكوميسا (CTRPSD) دليلٌ على تركيز البرنامج على القطاعات ذات الأولوية المحددة في سياسة واستراتيجية التصنيع الخاصة بالكوميسا.

وعلاوة على ذلك، فإن مبادرات مثل برنامج التصنيع المشترك بين زامبيا وزيمبابوي وتيسير شراكات التوريد المحلية تؤكد التزام البرنامج بتعزيز التعاون الصناعي وتطوير سلسلة القيمة الإقليمية.

وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية، تشمل الإنجازات الملحوظة تنفيذ مشاريع في إطار مرفق المساعدة الفنية التابع للبرنامج الإقليمي لتنافسية المشاريع والوصول إلى الأسواق في تسع دول أعضاء، ومبادرات بناء قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال تحليل الأسواق والوصول إليها، وتيسير الحوارات الإقليمية لمعالجة تحديات الوصول إلى الأسواق وتطوير سلسلة القيمة. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم تطوير نظم اقتفاء أثر المنتجات في قطاع الصلال والجلود ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في المعارض التجارية ومنتديات الأعمال التجارية في تعزيز المشاركة التجارية وتوسيع نطاق الأسواق.

الترويج للاستثمار

حققت مبادرات الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر داخل الكوميسا مكاسب كبيرة في تعزيز بيئة مواتية للاستثمار، وتعزيز الوعي، وتحسين مناخ الأعمال في الدول الأعضاء. ومن خلال الأنشطة المستهدفة والتعاون مع مختلف الكيانات، أظهر البرنامج التزاماً بتعزيز فرص الاستثمار وتبسيط الأطر التنظيمية.

وقد بُذلت جهود لزيادة الوعي باتفاقية منطقة الاستثمار المشتركة للكوميسا في سبع دول أعضاء، مما ييسر المواءمة مع سياسات الاستثمار الإقليمية. وقد أدى تنفيذ نظام تعقب المستثمرين وتحديد أكثر من ٣٥٠ فرصة استثمارية في ١٧ دولة عضو إلى تعزيز الشفافية وإمكانية الوصول إلى المستثمرين المحتملين.

وقد أدت مبادرات بناء القدرات، بما في ذلك الدورات التدريبية لوكالات تنشيط الاستثمار والندوات الإقليمية حول برامج الرعاية اللاحقة الاستباقية، إلى إكساب المسؤولين المهارات اللازمة للترويج للمشاريع الاستثمارية وتيسيرها بفعالية. وعلاوة على ذلك، يوفر إعداد خريطة الاستثمار وتفعيلها موارد قيّمة للدول الأعضاء والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تبحث عن فرص استثمارية.

وبالتوازي مع ذلك، شملت الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال حملات التوعية بأهمية توطين منطقة الاستثمار المشتركة للكوميسا واعتماد مبادئ توجيهية إقليمية لتعزيز بيئات الأعمال والاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مراجعة نموذج اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي للكوميسا ووضع مبادئ توجيهية مصممة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة تزيد من الإسهام في خلق بيئة مواتية للاستثمار وريادة الأعمال.

وكان للتعاون مع كيانات خارجية مثل المعهد الدولي للتنمية المستدامة، والاتحاد الأوروبي، والأونكتاد، ومجموعة البنك الدولي، إلى جانب التعاون مع الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار، دور فعال في توفير الدعم الفني والمساعدة المالية لتنفيذ البرنامج. كما يسرت عوامل التمكين مثل التعاون مع جهات التنسيق الوزارية في الدول الأعضاء ووكالات تنشيط الاستثمار، فضلاً عن الدعم المقدم من مختلف الإدارات داخل الأمانة العامة للكوميسا، التنفيذ الناجح لمبادرات الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.

١٦ مسائل النوع والإدماج الاجتماعي

اضطلعت الكوميسا بمجموعة شاملة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب والتنمية الاجتماعية في جميع أنحاء الإقليم. ومن خلال الدراسات البحثية، تعمقت الكوميسا في مجالات مهمة مثل إحصاءات مسائل النوع، وتعاطي الكحول والمخدرات، والاحتياجات الصيدلانية، وتأثير كوفيد-١٩ على مسائل النوع، مما يوفر رؤىً قيّمة لصنع السياسات.

كما جرى دعم وتعزيز تنفيذ مبادرات الكوميسا بشأن تمكين المرأة والشباب، بما في ذلك برامج مثل برنامج صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية (٥٠MAWSP)، ومبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود، ومشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى، والبرنامج الإقليمي لتنافسية المشاريع والوصول إلى الأسواق، ومشروع إشراك الشباب. وقد تم إشراك الدول الأعضاء في الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين، مع تقديم تقارير مستمرة من أربعة عشر دولة، مما يدل على الالتزام بالمساءلة والشفافية.

وكان تفعيل مكتب الصحة وتعزيز برامج إشراك الشباب وتمكينهم بالكوميسا من الأولويات الرئيسية. وكان للحوارات بين الأجيال، والمشاركة في وضع السياسات، والتدريب على ريادة الأعمال، وجهود إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية التي يقودها الشباب دور فعال في تعزيز مشاركة الشباب وتنمية المهارات القيادية.

وتؤكد الجهود المبذولة لدعم المرأة في مجال الأعمال التجارية من خلال المنصات الرقمية والمعارض التجارية، فضلاً عن وضع سياسات تعالج العنف القائم على أساس النوع والعنف ضد المرأة في مكان العمل، على الالتزام بخلق بيئة مواتية للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.

وقد وفر التعاون الخارجي مع شركاء مثل الوكالة السويسرية للتنمية، وصندوق التنمية الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات، فضلاً عن الكيانات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، دعماً تقنياً ومالياً بالغ الأهمية، مما زاد من تأثير مبادرات الكوميسا في مجال الشؤون الجنسانية والاجتماعية.

وقد قُطِعَت أشواط كبيرة في تعزيز القدرات الإحصائية والشراكات الاستراتيجية داخل الكوميسا، والتي تشمل مجالات رئيسية مثل التجارة والهجرة والزراعة ومسائل النوع والبنية الأساسية. وعلى الرغم من التحديات مثل التأخير في نقل البيانات ومشكلات المشتريات، أشارت التقارير إلى أن ثمة جهود متضافرة قد بُذلت في عام ٢٠٢٣ نحو تحقيق إحصاءات موثوقة ومستجيبة للسياسات بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للكوميسا ٢٠٢١-٢٠٢٥.

النتائج المالية

١٧ سجلت الأمانة العامة فائضاً تشغيلياً قدره **٣,١٨٢,٣٤١ دولار كوميسا** في عام ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٤,٣٥٢,٨٩٤ دولار كوميسا).

١٨ في عام ٢٠٢٣، أقرت الأمانة العامة بإجمالي إيرادات بلغت **١٧,٩٩٤,٧٠٨ دولار كوميسا**، أي بزيادة قدرها ١٠,١٢٪ عن إيرادات عام ٢٠٢٢ التي بلغت **١٦,٣٤٠,٨٧٦ دولار كوميسا**.

١٩ يحتوي الجدول (١) أدناه على تحليل للإيرادات المعترف بها في العام:

الجدول (١): الأموال المتاحة للأمانة العامة للكوميسا لتنفيذ برامج الكوميسا في الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (المبالغ بدولار الكوميسا)

	٢٠٢٣	٢٠٢٢	نسبة التغير (٪)
مساهمات الدول الأعضاء	**١٥,٤٨٨,٥٦٠**	١٤,٨٥٢,٨٩٣	**٤,٢٨٪**
دخل آخر	**٢,٥٠٦,١٤٨**	١,٤٨٧,٩٨٣	**٦٨,٤٣٪**
إجمالي الدخل	**١٧,٩٩٤,٧٠٨**	١٦,٣٤٠,٨٧٦	**١٠,١٢٪**

٢٠ بلغ إجمالي النفقات ١٢,٦٨٧,٥٦٢ دولار كوميسا في عام ٢٠٢٣ مقابل مبلغ ١٢,٣٥٨,٣٧٧ دولار كوميسا في عام ٢٠٢٢، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٢,٦٦٪. ومقارنةً بميزانية العام، حققت الأمانة معدل استخدام بنسبة ٩٨,٨٠٪ (الميزانية: ١٥,٥٢٧,٠٥١ دولار كوميسا؛ الفعلي: ١٥,٣٤٠,٧١٧ دولار كوميسا باستثناء الإهلاك البالغ ٧٩٦,٤٤٨ دولار كوميسا من الأموال المقدمة من الدول الأعضاء).

٢١ زادت الأصول الخاضعة لرقابة الأمانة العامة من ٨٠,٦٨٦,٢٠٣ دولار كوميسا في عام ٢٠٢٢ إلى ٨١,٥٥٨,٧٣١ دولار كوميسا في عام ٢٠٢٣، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١,٢٦٪. وتشمل هذه الأموال المبالغ المستحقة من الاشتراكات السنوية المقررة المستحقة بقيمة ١٩,٣٩٣,٧١٦ دولار كوميسا في عام ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٢١,٧٧٢,٨٩٠ دولار كوميسا).

٢٢ أحداث بعد تاريخ التقرير

لم تطرأ أي أحداث أو ظروف تؤثر جوهرياً على تفسير هذه البيانات المالية بين نهاية السنة المالية وتاريخ هذا التقرير.

تشيليشي مبوندو كابويبوى

الأمين العام

لوساكا - زامبيا

الأمانة العامة للكوميسا

بيان المسؤولية فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

وفقاً للقواعد واللوائح المالية للكوميسا، فإن الأمين العام مسؤول عن إعداد البيانات المالية للأمانة العامة للكوميسا التي تعطي صورة حقيقية وصادقة، وتشمل بيان المركز المالي حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيانات الإيرادات والنفقات والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في الأموال المتراكمة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية، والتي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والملاحظات التفسيرية الأخرى، وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات معاهدة الكوميسا والقواعد واللوائح المالية.

كما أن الأمين العام مسؤولةٌ أيضاً عن المراقبة المالية الداخلية التي ترى أنها ضرورية للتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وعن الاحتفاظ بسجلات محاسبية كافية ونظام فعال لإدارة المخاطر.

وقد أجرت الأمين العام تقييماً لقدرة الأمانة العامة للكوميسا على الاستمرار بوصفها كيان له مقومات الاستمرارية وليس لديها سبب للاعتقاد بأن الأمانة العامة لن تكون كذلك في العام المقبل.

ومدقق الحسابات مسؤول عن إعداد التقارير حول ما إذا كانت البيانات المالية تقدم عرضاً حقيقياً وصادقاً وفقاً لإطار عمل التقارير المالية المعمول به كما هو موضح أعلاه.

اعتماد البيانات المالية

اعتمدت الأمين العام البيانات المالية للكوميسا كما هو محدد في الفقرة الأولى وذلك بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠٢٤ ووقعت عليها.

_____

تشيليشي مبوندو كابويبوى

الأمين العام

تقرير مجلس الكوبيا بشأن مراجعة البيانات المالية للأمانة العامة للكوميسا للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الرأي

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية للأمانة العامة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) الموضحة على الصفحات من ٩ إلى ٦٠، والتي تتكون من بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيانات الدخل والنفقات والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في الأموال المتراكمة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من المعلومات التوضيحية.

وفي رأينا، فإن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة للوضع المالي للأمانة العامة للكوميسا حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات القواعد واللوائح المالية للكوميسا والدليل المالي للكوميسا لعام ٢٠١٤.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية (ISSAIs) والمعايير الدولية للتدقيق (ISA)، كما هو مطلوب في ميثاق مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (مجلس الكوبيا). ويتم توصيف مسؤولياتنا حسب هذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الأمانة العامة للكوميسا وفقاً لقواعد الأخلاقيات الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية كما أقرتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية (INTOSAI) وقواعد الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية / IESBA Code) الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بإجراء عمليات تدقيق البيانات المالية في ميثاق مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (مجلس الكوبيا). ولقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات، ونرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

إدوارد آكول / Edward Akol

رئيس مجلس الكوبيا

المراجع العام بأوغندا

بتاريخ: ___٢٠٢٤/٠٨/٠٩___

راكوتوندراميهامينا / RAKOTONDRAMIHAMINA Jean de Dieu

عضو مجلس الكوبيا

رئيس محكمة الحسابات بمدغشقر

بتاريخ: ___٢٠٢٤/٠٨/٠٩___

حاتم سيليني / Hatem Sellini

عضو مجلس الكوبيا

نائب رئيس محكمة الحسابات بالجمهورية التونسية

بتاريخ: ___٢٠٢٤/٠٨/٠٩___

توماس ماكيوا / Thomas K.B. Makiwa

عضو مجلس الكوبيا

المراجع العام بملاوي

بتاريخ: ___٢٠٢٤/٠٨/٠٩___

الأمانة العامة للكوميسا

بيان المركز المالي

حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المبالغ بدولار الكوميسا

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الأصول		
الأصول غير المتداولة		
الممتلكات والمعدات	**٢٧,٣١٨,٥٢١**	٢٧,٣٥٥,٩٠٤
الاستثمار في السندات	**٣,٠٦١,٣٠٩**	٢,٩١٧,٩٥٨
خطة سداد المساهمات المستحقة من الدول الأعضاء	**٩,٦٠١,٨٢١**	٨,٩١٦,٩٩٩
الإجمالي الأصول غير المتداولة	**٣٩,٩٨١,٦٥١**	٣٩,١٩٠,٨٦١
الأصول المتداولة		
المساهمات المستحقة من الدول الأعضاء	**٩,٧٩١,٨٩٥**	١٢,٨٥٥,٨٩١
مبالغ مستحقة من كيانات أخرى تابعة للكوميسا	**٥١٤,٣٢٦**	٣٦١,٢٦٦
التكاليف العامة المستحقة بشأن المِنَح	**١,٥٣٧,٩٣٠**	٦٧١,٩٦٤
المبالغ المستحقة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى	**١٩٧,٧٥٩**	٣١٠,٣٦٤
مبالغ مستحقة أخرى	**٩٩٦,٥٤٧**	٩٤٦,٧٣٣
النقد والنقد المعادل	**٢٨,٥٣٨,٦٢٣**	٢٦,٣٤٩,١٢٤
الإجمالي الأصول المتداولة	**٤١,٥٧٧,٠٨٠**	٤١,٤٩٥,٣٤٣
الإجمالي: الأصول	**٨١,٥٥٨,٧٣١**	٨٠,٦٨٦,٢٠٣
المبالغ والخصوم المتراكمة		
المبالغ والاحتياطات المتراكمة		
صندوق الاحتياط	**٢١,١٧٥,٥٣١**	١٩,١٢٢,٢٣٨
الصندوق الدوار لقروض الموظفين	**١٣٦,٩٩٧**	١٣١,٦٠٩
مبالغ متراكمة	**٣٥,٣٧٥,٨٢٤**	٣٧,٤٨٠,٣٥٦
احتياطي إعادة التقييم	**١٦,٥٥٧,٦٤٩**	١٧,٠٩٣,١٩٩
الإجمالي المبالغ والاحتياطات المتراكمة	**٧٣,٢٤٦,٠٠٢**	٧٣,٨٢٧,٤٠٣
الخصوم غير المتداولة		
منح رأسمالية	**٦٠٦,٣٠٦**	٤٥٩,٣٩٥
الأموال من المنح المغلقة	**٣١٧,٤٦١**	–
إيرادات مؤجلة	**٢,١٢٨,٨١٨**	–
الإجمالي الخصوم غير المتداولة	**٣,٠٥٢,٥٨٥**	٤٥٩,٣٩٥
الخصوم المتداولة		

الذمم التجارية الدائنة	**٦٨٣,٥٥٢**	٧٠٨,٣٧١
مبالغ مستحقة الدفع للدول الأعضاء	**-**	٥٢١,٦٩٠
مبالغ مستحقة لكيانات أخرى تابعة للكوميسا	**١٣٤,٧١٢**	٥٨٠,٩٢١
دائنون بالاستئمان	**٢,٩٤٥,٧٩٣**	٢,٩١٠,٦١٠
استحقاقات ما بعد الخدمة	**٢٠,٤٧٤**	٣,٢٠٣
استحقاقات ومخصصات	**١,٤٧٥,٦١٣**	١,٦٧٤,٦٠٩
الإجمالي الخصوم المتداولة	**٥,٢٦٠,١٤٤**	٦,٣٩٩,٤٠٥
الإجمالي: الخصوم	**٨,٣١٢,٧٢٨**	٦,٨٥٨,٨٠١
الإجمالي المبالغ والخصوم المتراكمة	**٨١,٥٥٨,٧٣١**	٨٠,٦٨٦,٢٠٣

اعتمدَت الأمانة العامة للكوميسا هذه البيانات المالية للأمانة العامة للكوميسا لعام ٢٠٢٣ بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠٢٤ ووقعت عليها.

تشيليشي مبوندو كابويبوي
الأمين العام

د. ديف هامان
الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية

أوليريا أولونغا
مدير إدارة الموازنة والمالية

الأمانة العامة للكوميسا

بيان الدخل والنفقات والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المبالغ بدولار الكوميسا

	ملاحظات	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الدخل			
مساهمات الدول الأعضاء	٨(ب)	**١٢,٥١١,٦٢٦**	١٢,٥٠٢,٨٩٣
مساهمات أخرى من الدول الأعضاء	٨(ج)	**٢,٩٧٦,٩٣٣**	٢,٣٥٠,٠٠٠
مساهمات التكاليف العامة بشأن المِنَح	١٨(أ)	**١,٤٩٤,٨٥٣**	٧٠٧,٠٣٢
دخل آخر	١٨(ب)	**١,٠١١,٢٩٥**	٧٨٠,٩٥١
إجمالي الدخل		**١٧,٩٩٤,٧٠٨**	١٦,٣٤٠,٨٧٦
النفقات حسب الوظيفة			
الإدارة التنفيذية		**(١,٥٣٦,٧٠٥)**	(١,٢٩٦,٢٤٥)
الموارد البشرية والشؤون الإدارية		**(٢,٧٦٩,٢٢٥)**	(٢,٦٧٨,٠٣٧)
الميزانية والشؤون المالية		**(٩٢٧,١٦٧)**	(٩٢٦,٠١٧)
التجارة والجمارك		**(٧٣٨,١٨٩)**	(٦٨٢,٤١٧)
البنية الأساسية والخدمات اللوجيستية		**(٥٠٤,٢٧٢)**	(٥٤٧,٣٤٩)
الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية		**(٤٨٩,٠٩٩)**	(٦١٩,٣٢٧)
الشؤون القانونية والمؤسسية		**(٣٦٣,٨٣٤)**	(٣٤٩,٧٢٦)
مسائل النوع والشؤون الاجتماعية		**(٣٦٤,٢٠٨)**	(٥٤٤,٣٠٩)
تكنولوجيا المعلومات		**(١,٢١٨,٧٥٥)**	(١,٠١٧,٠٠٦)
المراجعة الداخلية		**(٣٩٠,٦٣٥)**	(٣٦٠,٥٨٦)
تعبئة الموارد والتعاون الدولي		**(٢٢٩,٨٦٣)**	(٢٢٢,٠٠٩)
التخطيط الاستراتيجي		**(١٩٩,٩٧٥)**	(١٩٦,٠١٣)
العلاقات العامة		**(٣٤٠,٩٢٣)**	(٣٧٦,٧٩٥)
مركز الموارد		**(١٥٥,٥٧٦)**	(١٦٣,١٠٩)
وحدة العقارات		**(٣٦٧,٤٠٨)**	(٣٧٣,١٤٣)
مكتب الاتصال في بروكسل		**(٣٣٧,٩٦٥)**	(٣٢٠,١٠٢)
وحدة الإحصاءات		**(٥٠,٦٩١)**	(٨,٢٤٤)
الحوكمة والسلم والأمن		**(٧٣٦,٦٢٥)**	(٦٥٣,١٩٤)
وحدة المعونة لصالح التجارة بالكوميسا		**-**	(٧٦,٢٢٠)
إطار المراجعة الخارجية		**(١٧٠,٠٠٠)**	(١٩٥,٠٠٠)

إهلاك الممتلكات والمعدات	٥	(٧٩٦,٤٤٨)	(٧٥٣,٥٢٩)
إجمالي النفقات: ممولة من الدول الأعضاء	١٩(أ)	**(١٢,٦٨٧,٥٦٢)**	(١٢,٣٥٨,٣٧٧)
دخل من التمويل	٢٠	**٥٠٣,٦١٧**	٣١٥,٩٩٠
نفقات تمويل	٢١	**(٣,٣٤٩,٦٠٣)**	(٤٨١,٦٢٠)
		(٢,٩٤٥,٩٨٦)	(١٦٥,٦٣١)

الأمانة العامة للكوميسا

بيان التغيرات في المبالغ المتراكمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المبالغ بدولار الكوميسا

	أموال الاحتياط	الصندوق الدوار لقروض العاملين	الأموال المتراكمة	احتياطي إعادة التقييم	المجموع
حتى تاريخ ١ يناير ٢٠٢٢	١٥,٦٠٦,٠١٨	١٦٨,٣٩٢	٣٩,٧٢٧,٦٣٥	١٦,٤٢٤,٦٩٧	٧١,٩٢٦,٧٤١
فائض السنة	–	–	٤,٣٥٢,٨٩٤	–	٤,٣٥٢,٨٩٤
فائض إعادة تقييم	–	–	–	١,١٩٢,٢٠٥	١,١٩٢,٢٠٥
مبالغ مستلمة في صندوق الاحتياط	٨,٨٥٦,٣٩٧	–	(٨,٨٥٦,٣٩٧)	–	–
تحويل من صندوق الاحتياط	(٥,٣٤٠,١٧٧)	–	٥,٣٤٠,١٧٧	–	–
تحويل من الصندوق الدوار	–	(١٢٥,٣١٣)	١٢٥,٣١٣	–	–
استلام/ تحويل من الصندوق الدوار	–	٨٨,٥٣٠	(٨٨,٥٣٠)	–	–
استبعاد الأصول	–	–	(٢٣٢,١٠٤)	–	(٢٣٢,١٠٤)
سحوبات	–	–	(٢,٨٨٨,٦٣١)	–	(٢,٨٨٨,٦٣١)
استهلاك احتياطي إعادة التقييم	–	–	–	(٥٢٣,٧٠٢)	(٥٢٣,٧٠٢)
حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١٩,١٢٢,٢٣٧**	**١٣١,٦٠٩**	**٣٧,٤٨٠,٣٥٧**	**١٧,٠٩٣,١٩٩**	**٧٣,٨٢٧,٤٠٣**
حتى تاريخ ١ يناير ٢٠٢٣	١٩,١٢٢,٢٣٧	١٣١,٦٠٩	٣٧,٤٨٠,٣٥٧	١٧,٠٩٣,١٩٩	٧٣,٨٢٧,٤٠٣
فائض السنة	–	–	٣,١٨٢,٣٤١	–	٣,١٨٢,٣٤١
تحويل من صندوق الاحتياط	(١,١٢٧,٢٧١)	–	١,١٢٧,٢٧١	–	–
مبالغ مستلمة في صندوق الاحتياط	٦,٤١٠,٧٤٥	–	(٦,٤١٠,٧٤٥)	–	–
سحوبات من الميزانية العادية	(٢,٩٧٦,٩٣٣)	–	–	–	(٢,٩٧٦,٩٣٣)

سحوبات من مؤسسات الكوميسا	(٢٥٣,٢٤٨)		–		–		–		(٢٥٣,٢٤٨)
تحويل من الصندوق الدوار	–		(١٢٠,٧٣٢)		١٢٠,٧٣٢		–		–
مبالغ مستلمة في الصندوق الدوار	–		١٢٢,٤٤٧		(١٢٢,٤٤٧)		–		–
فائدة مستلمة	–		٣,٦٧٣		–		–		٣,٦٧٣
استهلاك منح رأس المال	–		–		١٩,١٤١		–		١٩,١٤١
استهلاك احتياطي إعادة التقييم	–		–		–		(٥٣٥,٥٥٠)		(٥٣٥,٥٥٠)
تسوية السنة السابقة	–		–		(٢٠,٨٢٥)		–		(٢٠,٨٢٥)
حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٢١,١٧٥,٥٣١**		**١٣٦,٩٧٧**		**٣٥,٣٧٥,٨٢٤**		**١٦,٥٥٧,٦٤٩**		**٧٣,٢٤٦,٠٠٢**

الأمانة العامة للكوميسا

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المبالغ بدولار الكوميسا

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
فائض السنة	**٣,١٨٢,٣٤١**	٤,٣٥٢,٨٩٤
تسويات لأجل:		
– الإهلاك	**٧٩٦,٤٤٨**	٧٥٣,٥٢٩
– حركة غير نقدية في الأصول الثابتة	**(٥٣٤,٥٣٤)**	(١,٠٣١,٢١١)
– دخل من حصص الإيرادات	**(٣٥,١٦٢)**	(٣٥,١٣٥)
– دخل من الفوائد	**(٥٠٣,٦١٧)**	(٣١٥,٩٩٠)
– حركة غير نقدية في صندوق الاحتياط	**(٣,٧٦٣,٧٤٣)**	(٢,٤٥٢,٢٣٣)
	(٨٥٨,٢٦٧)	١,٢٧١,٨٥٥
تغيرات في:		
– المساهمات المستحقة من الدول الأعضاء	**٢,٣٧٩,١٧٥**	٣,٣٦٩,٥٤٥
– الاستثمار في السندات	**(١٤٣,٣٥١)**	(٣٤,٩٥٤)
– مبالغ مستحقة من كيانات أخرى تابعة للكوميسا	**(١٥٣,٠٥٩)**	٥٤,٠٨٨
– التكاليف العامة المستحقة بشأن المِنَح	**(٨٦٥,٩٦٦)**	(٣٦١,٦٦٧)
– مبالغ مستحقة من جماعات اقتصادية إقليمية أخرى	**١١٢,٦٠٥**	(٦,٨٧٩)
– مبالغ مستحقة أخرى	**(٤٩,٨١٤)**	(١٥٢,٩٠٧)
– منح رأسمالية	**١٤٦,٩١٠**	٢٤,١٠٢
– ذمم تجارية دائنة	**(٢٤,٨١٩)**	٣٩٥,٨٢١
– مبالغ مستحقة الدفع للدول الأعضاء	**(٥٢١,٦٩٠)**	٥٢١,٦٩٠
– مبالغ مستحقة لكيانات أخرى تابعة للكوميسا	**(٤٤٦,٢٠٩)**	٢٣٢,٢٦٦
– دائنون بالاستئمان	**٣٥,١٨٣**	١٤,٢٩٦
– الأموال من المشاريع المغلقة	**٣١٧,٤٦١**	–
– استحقاقات ما بعد التوظيف	**١٧,٢٧١**	٢,٤٤١
– إيرادات مؤجلة	**٢,١٢٨,٨١٨**	–
– استحقاقات ومخصصات	**(١٩٨,٩٩٦)**	(٢١٥,٥٣٨)
	١,٨٧٥,٢٥٠	٥,١١٤,١٦٠
– فائدة مستلمة	**٥٠٣,٦١٧**	٣١٥,٩٩٠

صافي النقد المستخدم في/ من الأنشطة التشغيلية	**٢,٣٧٨,٨٦٧**	٥,٤٣٠,١٥٠
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
حصص أرباح مستلمة	**٣٥,١٦٢**	٣٥,١٣٥
عائدات من التصرف في المعدات	**٥٧,٩٤١**	–
استحواز الممتلكات والمعدات	**(٢٨٢,٤٧٢)**	(١٠٤,٧٨٥)
صافي التدفقات النقدية في الأنشطة الاستثمارية	**(١٨٩,٣٦٩)**	(٦٩,٦٥٠)
	٢,١٨٩,٤٠١	**٥,٣٦٠,٥٠٠**
السيولة ومعادِلات السيولة في بداية السنة	**٢٦,٣٤٩,١٢٤**	**٢٠,٩٨٨,٦٢٥**
السيولة ومعادِلات السيولة في نهاية السنة	**٢٨,٥٣٨,٦٢٣**	**٢٦,٣٤٩,١٢٤**

الأمانة العامة للكوميسا

ملاحظات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
معلومات داعمة لبيان الأداء المالي
المبالغ بدولار الكوميسا

النفقات حسب مركز التكلفة - لسنة ٢٠٢٣

النفقات	ميزانية ٢٠٢٣	إعادة تخصيص الميزانية المعتمدة لسنة ٢٠٢٣	الميزانية المنقحة لسنة ٢٠٢٣	الفعلي لسنة ٢٠٢٣	استخدام ميزانية ٢٠٢٣	الفعلي لسنة ٢٠٢٢
الإدارة التنفيذية	٢,٠١١,٦٨٣	(١١,٣٤٣)	٢,٠٠٠,٣٤٠	(١,٥٣٦,٧٠٥)	٪٧٧	(١,٢٩٦,٢٤٥)
الموارد البشرية والشؤون الإدارية	٣,٦٦٤,٨١٣	(٦٧,٩٧٥)	٣,٥٩٦,٨٣٨	(٢,٧٦٩,٢٢٥)	٪٧٧	(٢,٦٧٨,٠٣٧)
الميزانية والشؤون المالية	١,١٦١,٠٠٠	٣٤,٦٥٠	١,١٩٥,٥٥٠	(٩٢٧,١٦٧)	٪٧٨	(٩٢٦,٠١٧)
التجارة والجمارك	٩٩٤,٤٤٢	١١,١٣٤	١,٠٠٥,٥٧٦	(٧٣٨,١٨٩)	٪٧٣	(٦٨٢,٤١٧)
البنية الأساسية والخدمات اللوجيستية	٦٧٨,٣٦٢	(١١,٠٠٠)	٦٦٧,٣٦٢	(٥٠٤,٢٧٢)	٪٧٦	(٥٤٧,٣٤٩)
الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية	٧٩٨,١٩٦	(٢٠,٤٣٠)	٧٧٧,٧٦٦	(٤٨٩,٠٩٩)	٪٦٣	(٦١٩,٣٢٧)
الشؤون القانونية والمؤسسية	٥٣١,٣٦١	(١٤,٦٢٠)	٥١٦,٧٤١	(٣٦٣,٨٣٤)	٪٧٠	(٣٤٩,٧٢٦)
مسائل النوع والشؤون الاجتماعية	٤٩٠,٤٩٩	٥,٠٠٠	٤٩٥,٤٩٩	(٣٦٤,٢٠٨)	٪٧٤	(٥٤٤,٣٠٩)
تكنولوجيا المعلومات	١,٦٨٨,٢٧٨	(٤٢,١٣٤)	١,٦٤٦,١٤٤	(١,٢١٨,٧٥٥)	٪٧٤	(١,٠١٧,٠٠٦)
المراجعة الداخلية	٤٩٤,٤٩٨	٦٠٠	٤٩٥,٠٩٨	(٣٩٠,٦٣٥)	٪٧٩	(٣٦٠,٥٨٦)
تعبئة الموارد والتعاون الدولي	٢٨٠,١٧٢	٥,١٥٤	٢٨٥,٣٢٦	(٢٢٩,٨٦٣)	٪٨١	(٢٢٢,٠٠٩)
التخطيط الاستراتيجي	٢٣٤,٣٦٩	(١,٩٤٥)	٢٣٢,٤٢٤	(١٩٩,٩٧٥)	٪٨٦	(١٩٦,٠١٣)
الاتصالات المؤسسية	٣٩٩,٨٨٧	٢,٨٢٩	٤٠٢,٧١٦	(٣٤٠,٩٢٣)	٪٨٥	(٣٧٦,٧٩٥)

مركز الموارد	١٩٥,٣٣١	٣٢٥	١٩٥,٦٥٦	(١٥٥,٥٧٦)	٪٨٠	(١٦٣,١٠٩)
وحدة العقارات	٥١٥,٠٢٤	(٥٣٠)	٥١٤,٤٩٤	(٣٦٧,٤٠٨)	٪٧١	(٣٧٣,١٤٣)
مكتب الاتصال في بروكسل	٤١٦,٥٥٦	(٢,١٦٥)	٤١٤,٣٩١	(٣٣٧,٩٦٥)	٪٨٢	(٣٢٠,١٠٢)
وحدة الإحصاءات	٦٠,٠٠٠	-	٦٠,٠٠٠	(٥٠,٦٩١)	٪٨٤	(٨,٢٤٤)
الحوكمة والسلم والأمن	٦٩٢,٥٨٠	٦٢,٤٥٠	٧٥٥,٠٣٠	(٧٣٦,٦٢٥)	٪٩٨	(٦٥٣,١٩٤)
وحدة المعونة لصالح التجارة بالكوميسا	-	-	-	-	-	(٧٦,٢٢٠)
إطار المراجعة الخارجية	١٧٠,٠٠٠	-	١٧٠,٠٠٠	(١٧٠,٠٠٠)	٪١٠٠	(١٩٥,٠٠٠)
مضافاً إليه: إهلاك الممتلكات والمعدات	-	-	-	(٧٩٦,٤٤٨)		(٧٥٣,٥٢٩)
إجمالي النفقات:	١٥,٤٧٧,٠٥١	(٥٠,٠٠٠)	١٥,٤٢٧,٠٥١	(١٢,٦٨٧,٥٦٢)	٪٨٢	(١٢,٣٥٨,٣٧٧)
مضافاً إليه: نفقات تمويل	١٠٠,٠٠٠	-	١٠٠,٠٠٠	(٣,٤٤٩,٦٠٣)	-	(٤٨١,٦٢٠)
	١٥,٥٧٧,٠٥١	(٥٠,٠٠٠)	١٥,٥٢٧,٠٥١	(١٦,١٣٧,١٧٥)	٪١٠٤	(١٢,٨٣٩,٩٩٨)
ميزانية رأس المال	٣٠١,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٥١,٠٠٠			
إجمالي الميزانية	١٥,٨٧٨,٠٥١	-	١٥,٨٧٨,٠٥١			

الأمانة العامة للكوميسا
شارع بِن بيللا روود
ص. ب: ٣٠٠٥١،
لوساكا – زامبيا

+٢٦٠ ٢١١ ٢٢٩ ٧٢٥

www.comesa.int

info@comesa.int

facebook.com/ComesaSecretariat/

@comesa_HQ

Comesasecretariat